أحزاب ثورة يناير

سياق النشأة والتحولات 2011-2013

أحزاب ثورة يناير
سياق النشأة والتحولات 2011-2013
أحمد عبد الحميد حسين

تصميم غلاف/ محمد سيد
إخراج داخلي/ محمد ندا
تدقيق لغوي/ مدحت كسّاب

الطبعة الأولى، القاهرة 2018

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
2488
الترقيم الدولي
978-977-6648-22-7
-1 مصر – الأحزاب السياسية
-2 مصر – الأحوال السياسية

جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار المرايا للإنتاج الثقافي
هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا
لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا

تليفون: 20223961548+
البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق
الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا
تعبر بالضرورة عن رأي
دار المرايا للإنتاج الثقافي أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

أحزاب ثورة يناير

سياق النشأة والتحولات 2011 – 2013

أحمد عبد الحميد حسين

دار المرايا للإنتاج الثقافي

إلى العزيز، وليد شوقي.
كل الحب والمودة.

شكر وتقدير

لا يمكنني سوى تقديم الشكر الجزيل للأستاذ يحيى فكري، مدير دار المرايا للإنتاج الثقافي، على الملاحظات والتعليقات الهامة للغاية التي أفادتني بشكل كبير أثناء العمل على هذا الكتاب، والمراجعة والتنقيحات التي قام بها بعدها، كما أشكر أيضًا الصديق العزيز، الباحث محمد رمضان على ملاحظاته الهامة بعد قراءته لأجزاء من الكتاب.

كذلك أود أن أشكر كل من: محمد نعيم، ومحمد صلاح، وأحمد علي، وهند محمد، ومصطفى إبراهيم، ومحمد سالم، أعضاء الأحزاب (السابقين والحاليين) الذين قاموا، بعد مقابلاتي معهم، بمراجعة النسخة الأولى ووضع تعليقاتهم وتصويباتهم عليها.

مقدمة

مثّلت ثورة الخامس والعشرين من يناير فرصة جيدة لصناعة أفق جديد لتغيير جذريّ في مصر. ليس فقط عن طريق الإطاحة بحكم نظام مبارك، وإنما بتفكيك المنظومة السُلطوِّية، وإعادة الاعتبار لفكرة التغيير الجذري. ذلك بجذب قطاعات عديدة للمشاركة في إدارة السلطة بمستوياتها المختلفة، وفتح المجال لتأسيس تنظيمات ومؤسسات وسيطة متنوعة تُمكِّن المواطنين من الرقابة على السلطة، والمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات، والدفاع عن حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالفعل شهدت الفترة التي تلت الإطاحة بمبارك مباشرة زخمًا واسعًا تمثل في ظهور عدد كبير من الأحزاب والحركات الجديدة، وتعاظُم لنشاط الحراك الطلابي بالجامعات، وكذلك ظهور الكثير من القنوات والمنابر الإعلامية الجديدة الخاصة والمستقلة، ومراكز الأبحاث والدراسات، ومؤسسات تنموية ومجتمع مدني. كل هذه الكيانات استقبلت عضويات ضخمة من القادمين الجدد المهتمين بالعمل السياسي والمجتمعي، وكأن نظام مبارك كان حاجزًا كبيرًا أمام مجال حيّ ينتظر فقط فرصة موت الإله القابض على السلطة.

عملت الثورة أيضًا على إعادة إحياء القوى القديمة، التي قدمت نفسها في قوالب وأطر سياسية جديدة، لتتشكل الأحزاب التي نشأت بعد ثورة يناير من رافدين أساسيِّين: الأول، من القوى القديمة وتشكيلاتها؛ والثاني، من شباب الحركات الاحتجاجية، أو ما أصطلح على تسميتهم «شباب الثورة».

ومن ثم أصبح هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب نشأت في المجال السياسي بعد

الثـورة مبـاشرة:

1- النـوع الأول أحـزاب تشـكلت بالأسـاس مـن قـوى قديمـة، وشـبكات اجتماعيـة كانـت حـاضرة قبـل الثـورة، مثـل أحـزاب: الحريـة والعدالـة، والنـور، والبنـاء والتنميـة (الـذراع السياسـية للجماعـة الإسـلامية)، والمصريـين الأحـرار، والأحـزاب التـي تخلقـت من المجموعـات المنفرطـة عـن الحـزب الوطنـي الديمقراطـي الـذي تـم حلـه بعـد الثـورة، وغيرهـا. هـذا بالإضافـة إلى الأحـزاب القديمـة التـي اسـتمرت بعـد الثـورة، مثـل أحـزاب: الوفـد، والتجمـع، والنـاصري.

2- النـوع الثـاني أحـزاب شـكلتها بالأسـاس مجموعـات شـبابية صرف مـن ضمـن شـباب الثـورة، مثـل أحـزاب: العـدل، والتيـار المـصري، ومـصر الحريـة.

3- والنـوع الثالـث أحـزاب تشـكلت مـن خليـط مـا بـين قـوى قديمـة، ومجموعـات مـن شـباب الثـورة، مثـل أحـزاب: المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، والتحالـف الشـعبي الاشـتراكي، ومـصر القويـة، والدسـتور، والتيـار الشـعبي.

هـذا الكتـاب يتنـاول تحديـدًا أحـزاب النـوع الثالـث، ونمـوذج واحـد مـن أحـزاب النـوع الثـاني، هـو التيـار المـصري، لارتباطـه بالأولـين. حيـث يـدرس ظـروف نشـأة هـذه الأحـزاب، والخلفيـات السياسـية والاجتماعيـة للتكوينـات التـي شـكلتها، ودور النشـأة والخـبرات التنظيميـة القديمـة وتأثيراتهـا عـلى خطابهـا السـياسي، والسـلوك الـذي انتهجتـه في بنـاء التنظيـم الجديـد، والميـول التـي أثـرت عليهـا في بنـاء تحالفاتهـا وجبهاتهـا. كذلـك سـيناقش الكتـاب قـدرة التنظيـم الداخـلي لتلـك الأحـزاب ومرونتـه في التفاعـل مـع الحـراك الثـوري والسـياسي، بالإضافـة إلى اسـتعراض مشـاريعها وبرامجهـا.

ويحـاول الكتـاب عـبر فصولـه التسـعة رصـد تحـولات المجـال السـياسي في مـصر خـلال عامـي الثـورة 2011-2013. فيتنـاول الفصـل الأول ملامـح النظـام السـياسي قبـل الثـورة، ويتطـرق لبنيـة النظـام السياسـية والاجتماعيـة، والمحـددات الاقتصاديـة لـه. ثـم يتنـاول الفصـل الثـاني ائتـلاف شـباب الثـورة، كأحـد أبـرز الائتلافـات التـي ظهـرت خـلال الثـورة، الـذي شـكل لبرهـة حالـة منظمـة تصـدرت المشـهد الثـوري. وقـد لعـب الائتـلاف دورًا قياديًـا، إلى حـد كبـير، في الدعـوة للتظاهـرات خـلال شـهور الثـورة الأولى. إلا أن دوره القيـادي هـذا لم يسـتمر طويـلًا، لأسـباب ذاتيـة وموضوعيـة جعلـت مـن وجـوده في المجـال السـياسي حينهـا غـير ذي جـدوى. ذلـك بعـد أن انـصرف عنـه أغلـب عنـاصره القياديـة ليؤسسـوا، أو يشـاركوا في تأسـيس، كيانـات سياسـية جديـدة، مارسـوا مـن خلالها نشـاطهم السـياسي، وهـي الأحـزاب التـي سـتتناولها الفصـول التاليـة.

يسـتعرض الفصـل الثالـث نشـأة الحـزب المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، وهـو الحـزب الـذي حـاول تجميـع تيـارات متنوعـة، مـا بـين يسـار ديمقراطـي وليبراليـين اجتماعيـين، إلى

جانب مجموعات تتبنى مفهوم السوق الاجتماعي، والإصلاح التدريجي للمجتمع والحكم لتحقيق دولة الرفاه في إطار سوق رأسمالية منظَّمة. يرصد الفصل الظروف التي أحاطت بنشأة الحزب، ومواقفه من الصراع السياسي والاجتماعي، وطبيعة التحالفات التي انخرط فيها، ونهجه في التنافس مع الدولة القديمة والإسلاميين على مواقع السلطة السياسية والاجتماعية. كما يحلل الفصل السمات التي ميّزت مواقف مجموعة اليسار الديمقراطي (أحد أهم مكونات الحزب) ورؤيتها السياسية والتنظيمية، مقارنة بغيرها من مجموعات اليسار.

ويقوم الفصل الرابع بدراسة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. وهو الحزب الذي جرى تأسيسه بعد الثورة مباشرة كمحاولة لبناء حزب لـ«اليسار العريض»، وهو التعبير السياسي الذي تم استخدامه حينها لتوصيف طيف كبير من المجموعات السياسية. وسيرصد الفصل ظروف نشأة الحزب، والمجموعات التي شاركت في تأسيسه، وتحديد ملامح كل مجموعة وتميزها عن الأخريات. كما سيحلل الخلافات التي نشأت بين المجموعات المؤسسة للحزب، حول شكله ومضمونه وطريقة بناءه، وأي تحالفات يجب أن يؤسسها، والرؤى المتباينة حول الصراعات الدائرة في المجال السياسي بعد الثورة.

أما الفصل الخامس فيتناول حزب التيار المصري. وهو الحزب الوحيد الذي يعرض له الكتاب من ضمن أحزاب النوع الثاني المشار إليه أعلاه (الأحزاب التي تشكلت من قوى شبابية صرف) وذلك لخصوصية تركيبته. فالكتلة المؤسسة للحزب كتلة شبابية كانت ضمن الفاعلين الرئيسيين في ائتلاف شباب الثورة، لكنها أيضًا كتلة منشقة عن الإخوان وتملك خبرة تنظيمية وحركية كبيرة اكتسبتها عبر نشاطها داخل الجماعة. كما أن الحزب هو الوحيد أيضًا من ضمن الأحزاب الشبابية الصرف الذي لم يترك نفسه للتبدد، وإنما اندمج في النهاية داخل أحد أحزاب النوع الثالث هو مصر القوية. ويحلل الفصل التحولات التي مرت بالحزب منذ نشأته، والعقبات التي واجهها. كما سيرصد التصدعات التي حدثت داخله في سياق أزمة المسار الديمقراطي عامة.

ويختص الفصل السادس بحزب مصر القوية. وهو الحزب الذي أسسه عبد المنعم أبو الفتوح، وفريق حملته في الانتخابات الرئاسية عام 2012. وهي الحملة التي شارك فيها عناصر ليبرالية ويسارية إلى جانب الإسلاميين، وحظت بدعم قطاع لا بأس به من الحركات الثورية الشبابية، وكانت تطرح برنامجًا رئاسيًّا يميل إلى الديمقراطية الاجتماعية بشقيها السياسي والاقتصادي. وقد أدى الزخم المصاحب للحملة إلى دفع أعضاءها للعمل على تأسيس مشروع حزبي جديد. وسيرصد الفصل

التحولات التي مرَّت بالحزب منذ نشأته في نوفمبر 2012، ويحلل أنماط عضويته، وخطابه ومشروعه السياسي. كما سيستعرض العقبات التي واجهته نتيجة تعثر التحول الديمقراطي، والاستقطاب الذي هيمن على المجالَيْن السياسي والعام.

بينما يرصد الفصل السابع نشأة حزب الدستور. وهو الحزب الذي جرى تأسيسه في منتصف عام 2012، وكان أبرز وأهم مؤسسيه، محمد البرادعي، ومعه مجموعة كبيرة من الرموز السياسية. وهو الحزب الذي ضم، منذ لحظة تأسيسه الأولى، أعدادًا غفيرة من شباب الثورة الجدد، وكان بمثابة تجربتهم السياسية الأولى. وسيحلل الفصل المجموعات التي شكلت الحزب، وخطابه ومشروعه وبرنامجه السياسي، والدور المحوري للبرادعي داخله. كما سيستعرض الصراعات الداخلية التي شهدها نتيجة لمجمل أزماته الذاتية والموضوعية.

ويتناول الفصل الثامن التيار الشعبي. وهو التيار الذي تأسس على هيكل حملة الانتخابات الرئاسية لحمدين صباحي عام 2012. وقد حصد حمدين في هذه الانتخابات ما يقرب من 5 مليون صوت وحلَّ في المركز الثالث، ليتصدر قائمة مرشحي الثورة. وقد رأى ساعتها هو ورفاقه ضرورة استثمار هذا الفوز في تأسيس إطار تنظيمي جامع غير مؤدلج، يتجاوز الأحزاب والحركات الاحتجاجية، ويتسع في ذات الوقت لكل الأحزاب والحركات ممَن يؤمنون -في نظر مؤسسيه- بأهداف الثورة الأساسية، وبحيث يصبح في النهاية قيادة للثورة. ويستعرض الفصل خلفية المجموعة المؤسسة، وتطورها قبل الثورة وبعدها. كما يحلل أفكاره ومواقفه وهيكله التنظيمي، والعلاقة بينه وبين حزب الكرامة، التي انتهت باندماجهما وتحولهما إلى حزب تيار الكرامة.

ويناقش الفصل التاسع الانتخابات البرلمانية عام 2011/2012، التي جرت في مناخ هو الأكثر انفتاحًا في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية. حيث تخلصت من هيمنة الوطني الديمقراطي، والقيود الأمنية، وجرت في ظل شروط تضمن درجة عالية من النزاهة، مع مشاركة جماهيرية واسعة، وحالة من التفاؤل العام. وقد انخرطت جميع القوى السياسية في المعركة بثقلها كله، وكان الصراع والتنافس على أشده بسبب متغيرات الوضع بعد يناير، حيث تسابق الجميع ليس فقط لضمان مواقعهم داخل المجال السياسي الجديد، وإنما أيضًا لضمان مساهمتهم في وضع الإطار القانوني والدستوري لنظام ما بعد الثورة. ويرصد الفصل المحددات التي ارتبطت بتشكيل القوائم الانتخابية الرئيسية، والمفاوضات التي دارت حولها، وحالات الشد والجذب التي صاحبتها، والنتائج التي أسفرت عنها.

■ الفصل الأول

تمهيد:

المجال السياسي في مصر قبل ثورة يناير

تشـكَّل النظـام الـذي أدار الدولـة المصريـة قبـل ثـورة ينايـر مـن بنيـة مركبـة، كان عـلى قمتهـا رئيـس قـادم مـن المؤسسـة العسـكرية كعنـصر أسـاسي يمثـل جـزءًا مـن إرث دولـة يوليـو، التـي وضـع أسسـها العسـكريون الذيـن قـادوا حركـة الجيـش في 23 يوليـو عـام 1952، وغـيروا مـن بنيـة النظـام السـياسي للدولـة المصريـة تمامًـا، كـما وضعـوا قواعـد سياسـية واجتماعيـة تختلـف كليًّـا عـما كان عليـه الوضـع في الفـترة الملكيـة. لـذا فمـن المهـم التطـرق لملامـح النظـام السـياسي لدولـة يوليـو الـذي أسسـه جـمال عبـد النـاصر، وأعـاد السـادات تشـكيله لاحقًـا، قبـل اسـتعراض النظـام السـياسي في عهـد مبـارك، وصـولًا إلى عشـية ثـورة ينايـر.

أولًا: تأسيس دولة يوليو أتت حركة الجيش في 23 يوليو 1952 بمجموعة من الضباط المنعزلين عن أيِّ قوى سياسية، فمن بين التنظيمات السياسية التي تكاثرت في الجيش بعد الحرب العالمية الثانية، تميز تنظيم الضباط الأحرار بانفصاله عنها كافة، رغم أن كثيرًا من أعضائه -بمن فيهم جمال عبد الناصر- كانوا في فترة من الفترات أعضاء في التنظيم السري للإخوان. وبالتالي لم يجتمع أعضاء التنظيم على رؤية سياسية واحدة، وإنما تجمعوا على رؤية وطنية عامة، استقَوها من مختلف الاتجاهات الوطنية السلطوية القائمة على هامش الحياة السياسية البرلمانية: الإخوان، مصر الفتاة، الحزب الوطني، لكن دون التزام سياسي محدد برؤية أي منها، وقد تخلص تنظيم الضباط الأحرار ممن استمر ولاؤهم لأي تنظيم سياسي آخر، إخوانًا كانوا أو شيوعيين.[1]

كان هناك نفور شديد لدى عبدالناصر وزملائه وتخوف شديد من فكرة التنظيمات الحزبية، وكان يرفض أن يُقيّد حركته بأي التزام تجاه أيديولوجية محددة أو حزب سياسي جماهيري حقيقي يقود مشروعًا للتغيير الاجتماعي الشامل من أسفل. لذا فضَّل الاعتماد على الزعامة الشخصية وعلى طبقة ضباط الجيش التي كان يغلب عليها الميول البرجوازية الصغيرة، ومعاداة السياسة، وأيضًا على البيروقراطية التي تضخمت في عصره بشكل كبير. وفي المركز كانت تتواجد شبكة مؤسسات أمنية، تابعة للجيش والمخابرات، كانت تعمل على ضبط هذه العلاقات.[2]

لم يكن لحركة ضباط 23 يوليو تنظيم سياسي قادر على الإسهام المباشر في وضع قرارات الثورة موضع التنفيذ، ولزمها بالضرورة أن تهيمن بضباطها العسكريين القادمين من قلب الجيش على جهاز الدولة القائم، لا لتحركه فقط ولكن لتتحرك به، كما لزمها لهذه الهيمنة تطهير جهاز الدولة الإداري كي تضمن ولائه، وتم التطهير عن طريق ضباط عسكريين، تولَّوا إدارة المؤسسات الإعلامية وإدارة المؤسسات الكبرى بالدولة. ومن جهة أخرى، فإن حالة الصراع بين القوى السياسية المنظمة والسلطة الجديدة، التي اختارت استخدام أدوات الدولة في هذا الصراع، قد فرضت على الأخيرة الاهتمام بأجهزة الأمن، وبسبب انبثاقها -السلطة الجديدة- من الجيش، لذا صار ركيزتها الأساسية في الصراع.[3]

وكبقية أجهزة الدولة، أُعيد تشكيل الأجهزة الأمنية بسيطرة من الأجهزة الأمنية

1- شريف يونس، تنظيم الدولة وفرص اليسار الديمقراطي، البوصلة، (1/ 6/ 2006)، تاريخ زيارة الرابط 13/ 12/ 2018 : http://bosla.blogspot.com/2006/06/blog-post_1156285886139405 90.html

2- أشرف الشريف، كمال الدين حسين ووجوه دولة يوليو المحافظة، مدى مصر، (1 / 10 / 2015) تاريخ زيارة الرابط 1 / 11/ 2018 : https://goo.gl/0aARQd+

3- طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو (1952-1970)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، ص 92,93، بتصرف بسيط

التابعة للجيش مباشرة حينها، مثل البوليس الحربي الذي قام بعمليات مختلفة ضد تكوينات المعارضة التي وقفت أمام تمدد حركة الضباط، مثل اعتقال ضباط سلاح الفرسان، والإخوان، والشيوعيين وغيرهم.

لم يكن يكفي القيام بتطويع الدولة والمجتمع، والهيمنةُ على أجهزة الدولة، والسيطرة على أجهزة الأمن، وضرب الحركة الحزبية، بل لزم أيضًا سدُّ النوافذ وتضييق الروافد بالنسبة لاحتمالات ظهور معارضة جديدة، سواء للثورة من حيث هي أهداف وغايات، أم للسلطة الجديدة بوصفها كذلك. هذا كان يعني إحكام قدر كافي من الهيمنة على المؤسسات التي تنطلق منها أنواع المقاومة والمعارضة؛ أي الجامعات والنقابات والأحزاب القديمة (خصوصًا حزب الوفد صاحب الأغلبية) والصحف والمؤسسات الأهلية وغيرها.[4]

وفي مارس 1954، وبعد هزيمة القوى الديمقراطية والشعبية والأحزاب الوفد والشيوعيّن والنقابات المختلفة والحركة الطلابية، بالإضافة لجماعة الإخوان المسلمين؛ انفرد جمال عبدالناصر -والضباط الذين انحازوا له ضد عودة الجيش للثكنات- بالسلطة، وبدأت مرحلة تصفية للمجال العام والسياسي بجملة من القرارات التي قضت تمامًا على الأحزاب القديمة والنقابات والحركات الطلابية والعمالية. وتأسس نظام سلطوي قائم على انفراد عبدالناصر بالسلطة تعاونه أجهزة تنفيذية، وجهاز سياسي شكلي وحيد (هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، الذي تغير اسمه لاحقًا للاتحاد الاشتراكي) كانت وظيفته الوحيدة تعبئة الشارع وراء قرارات رأس النظام المختلفة.

وحتى عام 1964، جمع الضباط، ثم عبد الناصر وحده، سلطة التشريع والتنفيذ في أيديهم، حيث بلغ مجموع فترات انعقاد المجالس النيابية التي أنشؤوها تحت الوصاية حتى ذلك التاريخ 12 شهرًا لا غير، اتسع لهم الوقت لما يقرب من 12 سنة ليغيروا ويبدلوا في التشريعات بإرادتهم المنفردة، وأولها الدساتير، بما يُتيح لهم إخضاع مؤسسات الدولة لنظامهم الجديد ومحاصرتها قانونيًا بما يكفل لهم عقد برلمان يتصرف في حدود معينة تضمن استمرار الثورة ممثلة في سلطة الضباط. هكذا تم إخضاع الصحافة والإعلام والجمعيات الأهلية والنقابات والوزارات لسلطة مجموعة محدودة تتخذ قراراتها بشكل سري.[5]

كان الهدف المحدد لدولة يوليو طوال الوقت هو تأسيس سلطة موحدة تعمل لأجل أهداف مركزية مرتبطة ببناء دولة جديدة. وكان المشروع الحاضر في ذهن عبدالناصر وحده يتم بناؤه من أعلى هرم الدولة لأسفلها وليس العكس، ويدور

4- المصدر السابق، ص 95

5- شريف يونس، تنظيم الدولة وفرص اليسار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره

حـول رؤيتـه الذاتيـة وشـخصه فحسـب. ثـم لاحقًـا؛ تعـرض النظـام النـاصري لمجموعـة مـن الهـزَّات كان أبرزهـا فشـل الوحـدة مـع سـوريا، وتـأزم الأوضـاع الاقتصاديـة في بدايـة السـتينيات، ثـم الهزيمـة القاسـية التـي تلقاهـا في 5 يونيـو 1967 وأثـرت قليـلًا عـلى مراكـز قوتـه بطبيعـة الحـال، لكـن بقـي النظـام بتكويناتـه الداخليـة كـما هـو، وبنفـس تصوراتـه السياسـية والاقتصاديـة، وإن عمـل عبدالنـاصر عـلى محاولـة تلجيـم الجيـش -الـذي كان تحـت سـيطرة عبدالحكيـم عامـر ومجموعتـه- والمخابـرات العامـة بعـد الهزيمـة، ليصبـح تحـت سـيطرته الكاملـة.

ثانيًا: السادات والجيش والانفتاح بعد وفاة جمال عبدالناصر في سبتمبر 1970، تولى رئاسة الجمهورية أنور السادات، نائب عبدالناصر، والرجل صاحب التوجهات اليمينية في النظام الناصري، وقد تخلص السادات من رجال عبدالناصر في السلطة فيما عرف لدى الإعلام الرسمي حينها بثورة التصحيح، وأحدث تغييرات في رأس المؤسسة العسكرية خلال فترة قصيرة، واهتم الرجل باستكمال بناء الجيش لخوض المواجهة مع إسرائيل، وبعد حرب أكتوبر ومنذ منتصف السبعينيات طرأت على دولة يوليو تغييرات كبيرة في خطها السياسي والاقتصادي.

أدار السادات ظهره للاتحاد السوفييتي، وكان قبلها قد طرد الخبراء السوفييت من الجيش قبل الحرب. كما قام بتحرير الاقتصاد نسبيًا، حيث دفعت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها إلى إطلاق جماح أنشطة رأس المال الخاص والأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة. وقد تم تدشين عصر الانفتاح بعدة تشريعات صدرت في تلك الفترة، أهمها القانون رقم 43 لسنة 1974 المعروف بقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، الذي أباح لرأس المال الأجنبى الاشتغال في كثير من المجالات، كذلك قانون رقم 93 لسنة 74 الذي أقرّ حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها، ثم القانون رقم 118 لسنة 1975 الذي فتح باب التصدير والاستيراد أمام القطاع الخاص، والقانون رقم 97 لسنة 1976 للنقد الأجنبي الذي أتاح للأفراد حيازة العملات الأجنبية من أي مصدر.[6]

إلا أن سياسة السادات الانفتاحية كانت غير منضبطة بالمرة، فوزعت تصاريح الاستيراد وتوكيلات المصدرين الأجانب على محاسيبَ للسلطة والموالين لها، وظهرت طبقة طفيلية اغتنت بشكل غير طبيعي مستفيدة بمناخ اقتصادي عشوائي، وسرعان ما اندمجت لاحقًا في السلطة.

كان على السادات -في ظل حركة احتجاجية بدأت في الشارع وفي الجامعة، تتكون للضغط عليه من أجل دخول الحرب، وبعدها ضد سياساته الاقتصادية- أن يعمل على خلق قدر من الليبرالية السياسية يتماشى مع هذا التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية، فصدر قرار من قمة السلطة بالتعددية الحزبية في العام 1976 بالسماح بثلاثة منابر.[7]

ثم صدر قرار في نوفمبر 1976 بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية، وفي يونيو1977

6- إبراهيم حجاج، التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح، الحوار المتمدن، 12 نوفمبر 2010 : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236568

7- عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، دار جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2010، ص 22

صدر قانون تنظيم الأحزاب الذي يقضي بالتحول إلى النظام التعددي، مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أُعطي له الكثير من الصلاحيات ومنها حق الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب فيما قبل تعديل 1981. اتبع بعدها السادات هذه الخطوات وقام بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي، دعا من خلاله أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الانضمام إليه وتولَّى هو رئاسته، كما قام السادات في عام 1981 قبل وفاته بإجراء تعديل في قانون الأحزاب يسمح للجنة شؤون الأحزاب -التي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 ويتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشؤون مجلسي الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين- بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها. ويشترط لتكوين أي حزب جديد توفر شرط التميز الذي يعني ضرورة أن يتضمن برنامج الحزب المتقدم ما يختلف عما تتضمنه برامج الأحزاب الموجودة، وتلتزم في مبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي يوليو 52 ومايو 1971، ومقتضيات الحفاظ على النظام الاشتراكي والديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، ويحظر إقامة أحزاب على أسس طبقية أو دينية.[8]

وضع القانون 40 لسنة 1977 بكل تعديلاته قيودًا متنوعة على تأسيس الأحزاب، أبرزها وضع شروط غامضة يمكن تفسيرها فى غير صالح الحزب، مثل عدم تعارض مبادئ الحزب مع ضرورات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وأن يكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية، أما القيد الحقيقي الذي لم يكن منه فكاكًا فكان لجنة شئون الأحزاب التي جاءت أغلبيتها من الحكومة وتمتعت خلال هذه المرحلة بسلطة تكاد تكون مطلقة في الرقابة والهيمنة على الأحزاب القائمة، من خلال قدرتها على تجميد نشاط أي حزب لأجل غير مسمى، وحظر نشاطه، وإلغائه فى بعض الحالات، ورفضت اللجنة أكثر من 70 طلبًا لتأسيس أحزاب، منذ صدور القانون عام 1977 وحتى تعديلات 2011.[9]

من ناحية أخرى، انتهى دور المخابرات والشرطة العسكرية في تطويع المعارضة بعد وفاة عبدالناصر، واعتمد السادات على المؤسسة الأمنية الشرطية كأداة لتطويع المعارضة الداخلية، وضبط أي حراك اجتماعي في الشارع، وهو الأمر الذي تكرَّس لاحقًا بشكل أكبر في عهد مبارك.

8- رامز جلال أسعد، أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطى في مصر»2013-2015»، المركز الديمقراطي العربي، (18/ 5/ 2015)، شوهد في 13/ 12/ 2018 : https://democraticac.de/?p=1231

9- فريد زهران، قانون الأحزاب السياسية في مصر..التطور التاريخي والتجارب الأخرى (3-8)، صفحة الكاتب على موقع فيسبوك، (9/ 10/ 2014)، شوهد في 4/ 10/ 2018: https://goo.gl/nwUbVv.

ثالثًا: نظام مبارك ورث نظـامُ مبـارك نظـامَ السـادات بتناقضاتـه المختلفـة، لقـد كان نظامًـا اسـتبداديًا يشـتمل عـلى تعدديـة منقوصـة تمثلـت في وجـود حيـاة سياسـية محـدودة للغايـة ينظمهـا بالأسـاس حـزب السـلطة المسـيطر عـلى الحكومـة والبرلمـان، وعـلى الهامـش توجـد بضعـة أحـزاب وصفـت بالأحـزاب الكارتونيـة، يملـك بعضهـا صحفًـا، كانـت تتنـاول الشـأن الداخـلي بنقـد تعلـو نبرتـه أو تخفـت وفقًـا للسـياق الـذي يتيحـه النظـام.

ورِث نظـامُ مبـارك في تعدديتِـه السياسـية نظـامَ السـادات، كنظـام يرتكـز عـلى فكـرة الحـزب الواحـد، حـزب السـلطة الـذي تلتـف حولـه بعـض الأحـزاب المعارضـة الصغـيرة غـير الجذريـة التـي يعطيهـا النظـام شرعيـة بهـدف إضفـاء مظهـر ديمقراطـي شـكلي عـلى الديكتاتوريـة، لـوأد إمكانيـة ظهـور ديمقراطيـة حقيقيـة. إلا أن الفـارق بـين السـادات ومبـارك في هـذا السـياق؛ أن تعدديـة السـادات المقيـدة أتـت في لحظـة اسـتثنائية لخدمـة التوجـه الجديـد الـذي سـلكه السـادات، غـير أن المعادلـة التـي وضعهـا السـادات فجـرت معارضـة أوسـع مـما قـدر، وهـددت بـأن تتحـول التعدديـة المقيـدة مـن صـمام أمـان للنظـام إلى شـوكة في جنبـه، وفي المقابـل فـإن مبـارك -الـذي حافـظ شـكليًا عـلى نفـس الصيغـة- حطـم تلـك الإمكانيـة بتصفيتـه لأي مظهـر مـن مظاهـر التعدديـة في التعدديـة المقيـدة! [10]

كـما ورِث مبـارك مـن السـادات خطَّـه السـياسي ورؤيتـه الاقتصاديـة، القائمـة عـلى خلـق نظـام رأسـمالي يوفـر مـوارده بالأسـاس مـن مصـادر ريعيـة، ومنظومـة إنتـاج هشـة، في ظـل موازنـة ماليـة مأزومـة طـوال الوقـت، لا يسـند وضعهـا المـتردي سـواء التبرعـات والتمويـلات القادمـة مـن الخـارج، أو الديـون المحصَّلـة مـن الداخـل، وإن عمـل مبـارك عـلى كبـح سياسـة الانفتـاح مقابـل دور أكـبر قليـلًا للدولـة مـن أجـل تحجيـم الخسـائر التـي لحقـت باقتصـاد مـأزوم.

تحـدث الباحـث سـامر سـليمان، في كتابـه المهـم «النظـام القـوي والدولـة الضعيفـة»، عـن أن الدولـة المصريـة في عهـد مبـارك كانـت تسـير وفـق ميكانيزمـات بعينهـا حـددت شـكل تركيبـة السـلطة ووزن القـوى داخلهـا. هـذه المعادلـة كان مـن الممكـن تحليلهـا بدقـة عنـد دراسـة مسـارات إنفـاق الدولـة للمـوارد وتوزيعهـا. وذكـر سـليمان أن المـوارد الماليـة للدولـة المصريـة قـد تزايـدت لصالـح قطاعـات عـلى حسـاب قطاعـات أخـرى،

10- تامر وجيه، انتخابات 2005 ومستقبل السياسة في مصر، مجلة أوراق اشتراكية، (1 يناير 2006)، شوهد في 18 / 12/ 2013 : https:// /revsoc.me/politics/ntkhbt-2005-wmstqbl-lsys-fy-msr

فكان الإنفاق العام يزيد في مسارات بعينها لهدف أساسي وهو تثبيت نظام الحكم بشكل رئيسي، وفي هذا الإطار نوه سليمان إلى مسارين أساسيين في إنفاق الدولة هما: الأجهزة الأمنية (تحديدًا الشرطة وفي القلب منها جهاز أمن الدولة)، والأجهزة الأيديولوجية التي تقوم بعملية سيطرة معنوية على عقول المواطنين دعمًا للسيطرة المادية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وتمثلت الأجهزة الأيديولوجية هذه في وزارتي الثقافة والأوقاف، والأخيرة تشرف على تعيين ومتابعة خطباء المساجد المنتشرة في أنحاء الجمهورية.[11]

كما رفعت الموارد المخصصة لوزارة الداخلية بدءًا من التسعينيات، في الوقت الذي تناقصت فيه موارد وزارة الدفاع قبلها في الثمانينيات، خصوصًا مع تصاعد حدة المواجهة بين الدولة وبين الجماعات الجهادية حينها، لكن تُركت للجيش له حرية التصرف في تأسيس قطاعاته الاقتصادية الخاصة به بعد تقليل موارده التي يتلقاها من الدولة. كانت الفكرة أقرب لصفقة غير مكتوبة بين رأس النظام وبين الجيش، حيث ينسحب الأخير من التواجد المباشر في السلطة، على أن تُترك له مساحات تحرك عبر تعيينات نوعية في جهاز الدولة الإداري كالمحليات، والشركات العامة والقابضة، وتأسيس شركاته الخاصة به.[12]

بداية من العام 2000 شهد المجال السياسي صعودًا لافتًا لجمال مبارك ومجموعة من رجال أعمال قريبين منه داخل الحزب الوطني، كانت تلك المجموعة بمثابة الحرس الوطني الجديد مقابل قيادات الحزب الوطني القدامى الذين كانوا يسيطرون على مفاصل الحزب والحكومة، بالإضافة لسيطرتهم على طريقة تشكيل مجلسي الشعب والشورى. غير أن عام 2004 كان عام التواجد الأكبر لمجموعة جمال مبارك، حيث تولى أحمد نظيف، أحد أهم رجال الأعمال المقربين منه رئاسة الحكومة، وقد ضمت الحكومة -التي شكلها الرجل القادم من وزارة الاتصالات- وزراء قدامى محسوبين على الحرس القديم (كمال الشاذلي ومحمود أبو الليل وفاروق حسني)، وضمت بالمقابل وزراء في مناصب حيوية أقرب للحرس الجديد (رشيد محمد رشيد لوزارة الصناعة والتجارة، وطارق كامل لوزارة الاتصالات).[13]

مع بداية الألفية الجديدة؛ تحول نظام مبارك نسبيًا -بقدوم رجال الأعمال- من نظام رأسمالي تقليدي -قائم على السوق مع تدخل نسبي للدولة، ووجود قطاع عام وتعليم وقطاع صحي مجاني ومظلة دعم- إلى نظام اقتصاد سوق حر بشكل أكبر، أي بتدخل أقل من الدولة، واحتفاظ محدود بخصائص النظام القديم، خوفًا

11- للمزيد انظر: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2013، ص 87-88

12- المصدر ذاته، ص 84

13- أميرة محمد صلاح متولي، حكومة نظيف تؤدي اليمين بعد حسم وزارة العدل لصالح المستشار أبوالليل، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، (13/ 7 / 2004)، تاريخ الوصول 19 / 10 / 2018 :http://archive.aawsat.com/details.asp?article=244668&issueno=9359

مـن غضـب الشـارع وحفاظًـا عـلى قواعـد اجتماعيـة يمكـن خسـارتها. مـن ناحيـة أخـرى زاد الاعتـماد عـلى جهـاز الداخليـة الـذي أمسـك بمفاصـل الدولـة، وكانـت لـه اليـد الطولى في رسـم كثـير مـن معـالم الحيـاة السياسـية حتـى الثـورة.

كان مبـارك يـرأس الحـزب الوطنـي الـذي كانـت لـه الأغلبيـة طـوال الوقـت في البرلمـان، وهـو الحـزب القديـم الـذي تـم حلـه بعـد الثـورة مبـاشرة، وقـد مثـل الحـزب تجمعًـا كبـيرًا لرجـال أعـمال وعائـلات ارتبطـت مصالحهـم بمصالـح النظـام. أمـا الحكومـة فكانـت تمثـل الجهـاز التنفيـذي للنظـام، وكانـت في الأغلـب تتشـكل مـن رجـال تكنوقـراط قادمين مـن جهـاز الدولـة الإداري، أو مرتبطـين بصـلات تنظيميـة مـع الحـزب الوطنـي.

وكانـت السـلطة التنفيذيـة في يـد الحـزب الوطنـي المنحـل منـذ أُعيـد النظـام الحـزبي في منتصـف السـبعينيات، حـزب واحـد يحكـم مندمجًـا في أجهـزة الحكـم، بغـير تعديـل، ولا تغيـير، ولا تبديـل، لمـدة تزيـد عـلى ربـع القـرن، وكفـل ذلـك للحكومـة أن توحـد سـلطة التنفيـذ مـع سـلطة التشريـع في الحـزب، وأن يندمـج ذلـك بمـا لا يقـوم بـه في الواقـع أي تعـدد أو تنـوع أو تـداول في الهيئـة القابضـة عـلى سـدة الحكـم.[14]

وفي السـنوات الأخـيرة مـن حكـم مبـارك؛ زادت سـيطرة جنـاح جـمال مبـارك الـذي كان يقـود لجنـة السياسـات بالحـزب الوطنـي الديمقراطـي الحاكـم حينهـا، ويعاونـه في هـذا الإطـار رجـل الأعـمال أحمـد عـزّ، الـذي كان يشـغل منصـب أمـين تنظيـم الحـزب ذاتـه، وفي السـنوات الأخـيرة مـن حكـم مبـارك تضخـم نفـوذ عـزّ للدرجـة التـي تحكـم فيهـا في اختيـار مـن يمثلـون الحـزب في الانتخابـات التشريعيـة.

كان أحمـد عـزّ يمثـل شريحـة مهمـة للغايـة، تزايـد نفوذهـا مـع ظهـور جـمال مبـارك، الـذي كانـت الأوضـاع تُرتـب مـن أجـل توريثـه السـلطة. وقـد بـدأت هـذه المجموعـة في التوسـع مـع التحـولات الاقتصاديـة الكبـيرة في منتصـف التسـعينيات، ثـم زاد نفوذهـا مـع بدايـة الألفيـة وظهـور جـمال مبـارك الـذي أسـس لجنـة كبـيرة للسياسـات داخـل الحـزب الوطنـي، كان أغلبهـا مـن رجـال الأعـمال الذيـن سـيطروا عـلى الحكومـة في العقـد الأخـير مـن نظـام مبـارك، وكان دعمهـم واضحًـا لجـمال لإيصالـه لكـرسي الرئاسـة، وهـو الأمـر الـذي كانـت تعـترض عليـه المؤسسـة العسـكرية، غـير أن قـدوم الثـورة عطـل مـشروع التوريـث، وقلَّـل كثـيرًا مـن هيمنـة المجموعـة وقوتهـا.

بالطبـع هـذا التقـدم مـن الحـرس الجديـد كان يلقـى تبرمًـا مكتومًـا داخـل الجيـش، خصوصًـا في السـنوات الأخـيرة مـن حكـم مبـارك التـي شـهدت تعـثرًا واضحًـا بسـبب الركـود الاقتصـادي جـراء الأزمـات التـي لحقـت بالاقتصـاد العالمـي (خصوصًـا بعـد الأزمـة العالميـة في 2008)، وتصاعـد الاحتجاجـات الداخليـة المتتاليـة عـلى السياسـات الاقتصاديـة

14- طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2010، ص 17

المرتبطة بأجندة الإصلاحات التي طبقتها حكومة أحمد نظيف.

يشير عمرو عادلي، باحث الاقتصاد السياسي، أنه ورغم نجاح النموذج الاقتصادي الذي تأسس في السنوات الأخيرة من حكم مبارك في توليد معدلات نمو مرتفعة بلغ متوسطها السنويّ بين عامي 2004 و2010 نحو 6%، ورغم جذبه لاستثمارات أجنبية وصلت إلى عشرة مليارات دولار قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008 مباشرة، ورغم الارتفاع غير المسبوق خلال تلك الفترة في الصادرات الصناعية وغير الصناعية -هذا النجاح على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، القائم على منطلقات نيوليبرالية- إلا أن هذا النظام قد أثبت عجزه عن تحقيق التنمية لصالح القواعد العريضة من المصريين، ما أسهم في تأجيج الصراع الاجتماعي، وتعميق أزمة شرعية النظام السياسي، ممهدًا السبيل أمام اتساع الاحتجاج العمالي على شكل الإضرابات العمالية منذ 2004.[15]

كان ترسيخ دعائم السلطة كجانب من استراتيجية نظام مبارك يتم من خلال شبكة واسعة من المحاسيب والمقربين، وكانت الحسابات واضحة وتتمتع بقداسة الاستمرارية؛ فكلما كانت الوظائف التي يمنحها القائد أكثر كان الولاء له أعظم وأكبر، وفي الوقت نفسه الذي كان يتم فيه تحديث الدولة وتفعيل تشريعات وقوانين جديدة، كانت الأقسام الإدارية والوزارات على مستوى الدولة القديمة تتوسع وتتمدد ويتم خلق كيانات جديدة، بينما القليل منها فقط كان يتم إلغاؤه، وقد أصبحت أجور موظفي الحكومة نتيجة هذا التضخم تشكل 90% من المصروفات الجارية للإدارة المحلية بالمقارنة إلى ما يقرب من 60%-70% النسبة المعيارية السائدة حول العالم، كما تبلغ نسبة العاملين في الإدارة المحلية إلى عدد المواطنين 1 : 21، بينما تتراوح النسبة في أوروبا الغربية التي تتمتع باللامركزية من 1 : 70 إلى 1 : 80.[16]

كانت هناك مجموعتان أساسيتان تسيطران على جهاز الإدارة المحلية: أعضاء الحزب الوطني القديم، وكانوا يسيطرون على المناصب التنفيذية الدنيا والمتوسطة وجزء من المناصب العليا؛ ورجال قادمون من مؤسسات أمنية يسيطرون على المناصب العليا في المحليات، خصوصًا المحافظين ومساعديهم.

هذه المنظومة المكونة من رجال الأعمال، وأعضاء الحزب الوطني القديم، والأجهزة الأمنية، والشريحة العليا في الجهاز البيروقراطي بالدولة؛ كانت تتواجد في تحالف اجتماعي يتغير بشكل طفيف حسب تقلبات سياسية بعينها، فتتقدم مجموعة

15- عمرو عادلي، دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 57، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2015، ص 98.

16- بدون مؤلف، لماذا توقفت الثورة عند مستوى المحليات؟، موقع تضامن، (25 / 6/ 2013)، تاريخ زيارة الرابط 11/ 7/ 2018: https:// goo.gl/bC3VNL

للأمـام عـلى حسـاب مجموعـة أخـرى، أو تختفـي شريحـة مـن مجموعـة مـا بسـبب ظـروف اسـتثنائية، لكـن في المجمـل فـإن نظـام مبـارك وقبلـه السـادات كان يتكـون مـن تحالـف واسـع يشـمل بداخلـه البيروقراطيـة العسـكرية والمدنيـة، مـع طبقـة أو شريحـة مـن رجـال الأعـمال المتداخلـة مـع كبـار رمـوز التنظيـم السـياسي القائـم (حـزب وطنـي أو اتحـاد اشـتراكي)، وشريحـة مـن النخـب الثقافيـة والإعلاميـة، وقـد تـم تدعيـم هـذه التحالفـات بعلاقـات نسـب ومصاهـرة وشراكات تجاريـة واسـعة.

واعتمـدت هـذه التركيبـة في سـلطة نظـام مبـارك عـلى بنيـة قاعديـة مـن عائـلات كبـيرة تمتـد جذورهـا بالمحافظـات والقـرى والأريـاف، وهـي عائـلات في الأغلـب لهـا تواجـد قـوي مـن حيـث الانتشـار المجتمعـي، والثقـل الاقتصـادي، والارتبـاط بأجهـزة الدولـة الكبـيرة عـبر أبنائهـا سـواء في الجيـش أو الشرطـة أو الجهـاز الإداري للدولـة، وأيضًـا التمثيـل السـياسي عـبر حـزب السـلطة القديـم: الحـزب الوطنـي المنحـل.

وتسـلطت هـذه التركيبـة عـلى الحكـم، فكانـت تديـر الدولـة المصريـة تحـت حالـة مـن الطـوارئ الدائمـة منـذ أن فُرضـت في أكتوبـر 1981 وحتـى الثـورة، لقـد كانـت حالـة مـن الحكـم المطلـق تديـر مجـالًا سياسـيًا محـدودًا للغايـة ومتحكّـمًا فيـه لأقـصى مـدى.

رابعًا: الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية قبل الثورة

في عهد نظام مبارك؛ تمثلت خارطة التنظيمات السياسية والاجتماعية في المجموعات الآتية:

1. الأحزاب التقليدية

كما سبق ذكره، سمح السادات بتعددية سياسية مقيدة منذ منتصف السبعينيات، أفرزت في البداية ثلاثة أحزاب أساسية، ثم أسس هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي ترأسه، ثم ترأسه من خلفه حسني مبارك حتى ثورة يناير.

كان الوطني الديمقراطي هو الجهاز الحزبي الذي يشكل الجسد السياسي لنظام مبارك، وكان مهمينًا وحده طيلة أكثر من 30 عامًا على الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى، وظل وحده مسيطرًا على كل الانتخابات البرلمانية التي أجريت طيلة فترة عهد مبارك حتى آخر انتخابات برلمانية أجريت في عهده، وهي انتخابات عام 2010، حيث جمع 439 مقعدًا، ولم يترك مقاعد برلمانية سوى لستة أحزاب: 5 مقاعد للتجمع، 6 مقاعد للوفد، ومقعد واحد لأربعة أحزاب أخرى، فضلًا عن 49 مقعدًا مستقلًا سرعان ما هرول معظم أصحابها إلى حزب الحكومة. هكذا ظل حزب السلطة متربعًا على الحياة الحزبية، وممسكًا بسلطات مقاليد الحكم ومقاعد البرلمان[17] حتى قامت ثورة يناير التي ضغطت لحل آخر حكومة لمبارك بجوار غرفتي البرلمان، مجلسي الشعب والشورى.

كان المرور الشرعي للتواجد في المسار السياسي الرسمي، والالتحاق بالحياة الحزبية في عهد مبارك يمر عبر لجنة شؤون الأحزاب التي كان يرأسها رئيس مجلس الشورى -الغرفة التشريعية الثانية، والتي كانت تسيطر عليها أيضًا أغلبية الحزب الوطني- وبأغلبية ممثلين عن وزارات تنفيذية كان أبرزها وزير الداخلية، وكانت للجنة القول الفصل في الموافقة على تمرير رخصة الحزب وتأسيسه أو عدم قبوله، ومن ثَمَّ كان حزب الحكومة أو حكومة الحزب الوطني، تتحكم في نشأة الأحزاب ورفضها، وتتدخل كذلك في الفصل بين قياديّيها حال نشأ نزاع داخلي ما، وهو ما مهد في بعض الحالات لشق وتدمير تجربة الحزب بشكل كامل، كما حدث على سبيل المثال في تجارب مثل: حزب العمل الاشتراكي وحزب الغد.

بجوار الأحزاب الثلاثة الأولى التي تأسست في عهد السادات، وهي مصر العربي

17- شوقي السيد، حال الأحزاب السياسية في مصر!، المصري اليوم، (13/ 12/ 2017)، شوهد في 27 / 11/ 2018 : https://www. almasryalyoum.com/news/details/1231606

الاشـتراكي، والأحـرار الاشـتراكيين، والتجمـع التقدمـي الوحـدودي، بـدأت تظهـر أحزابًـا أخـرى، فظهـر الوفـد الجديـد عـام 1978، ثـم تـم تجميـد نشـاطه بعدهـا بعـدة أشـهر بسـبب صدامـه مـع السـادات، ثـم عـاد واسـتأنف نشـاطه في نوفمـبر عـام 1983 بحكـم محكمـة، وفي نفـس العـام أي 78 تأسـس حـزبي العمـل الاشـتراكي، والوطنـي الديمقراطـي، وفي الثمانينيـات ظهـر حـزب الأمـة، وشـهدت التسـعينيات موجـة أحـزاب أخـرى هـي: مـصر الفتـاة، والخـضر، والاتحـادي الديمقراطـي، والعـربي النـاصري، والعدالـة الاجتماعيـة، والتكافـل الاجتماعـي.[18]

وباسـتثناء الوفـد والتجمـع لم يكـن للأحـزاب السـابق ذكرهـا أي وجـود فعـلي. حـزب التجمـع -الحـزب الشرعـي الرسـمي الوحيـد المعـبر عـن اليسـار حتـى ثـورة ينايـر- بـدأ بدايـة قويـة، وكان لـه وزن مهـم خـلال السـبعينيات والثمانينيـات، حيـث ضـمَّ سـاعتها عضويـة لا بـأس بهـا، لكـن سرعـان مـا تراجعـت حركتـه، وتناقصـت عضويتـه بـدءًا مـن الضربـات المتلاحقـة التـي تلقاهـا بعـد مظاهـرات ينايـر 1977، والتظاهـرات التـي أعقبـت اتفاقيـة كامـب ديفيـد -التـي لم تطـل الحـزب وحـده، بـل امتـدت إلى التضييـق عـلى مجمـل المجـال العـام-[19] ثـم تناقصـت عضويتـه في الثمانينيـات، مـع خـروج الكثـير مـن أعضائـه القوميـين والناصريـين، بعـد تأسـيس أكـثر مـن حـزب قومـي/ نـاصري خـلال تلـك الفـترة.[20] وفي التسـعينيات مـع تصاعـد حـدة المواجهـات بـين نظـام مبـارك والإسـلاميين، سرعـان مـا أخـذ التجمـع جانـب السـلطة، وهـو مـا قلـص عضويتـه تمامًـا، وظـل طيلـة التسـعينيات وبدايـة الألفيـة حتـى الثـورة لا يتعـدى في حجمـه أو نفـوذه سـوى مسـاحة محـدودة جـدًا، ثـم انحـسر دوره تمامًـا، مـع زيـادة حـدة الانشـقاقات بداخلـه، وبـروز مجموعـات بالحـزب مناهضـة لسياسـات رئيسـه، رفعـت السـعيد، مثـل مجموعـة التغيـير، التـي كانـت تطالـب بإقصائـه عـن رئاسـة الحـزب، وانشـقت عنـه بعـد الثـورة.[21]

في فـترة التسـعينيات كذلـك، وتحديـدًا في منتصفهـا خرجـت تجربتـان حزبيتـان لم يكتمـلا، بسـبب عـدم حصولهـما عـلى رخصـة رسـمية، ومـع ذلـك ظلـت المجموعتـان اللتـان شـكلتا التجربتـين تمارسـان النشـاط السـياسي، وهـما حـزب الكرامـة المنشـق عـن الحـزب العـربي النـاصري، وحـزب الوسـط المنشـق عـن الإخـوان المسـلمين، وكلاهـما حصـل عـلى الرخصـة الرسـمية بعـد الثـورة.

18- عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مركز البحوث العربية والأفريقية/ جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010، ص 58.

19- أحمد عبدالحميد حسين، حبيبة محسن،الحركات اليسارية في مصر، في خليل كلفت (محرر)، خارطة اليسار العربي، روزا لوكسمبورج، تونس، 2014، ص 54

20- المصدر نفسه، ص 54.

21- عبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ورئيسه السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18 / 11/ 2018.

وخلال العشر سنوات الأولى للألفية الجديدة ظهرت عدة أحزاب أخرى، ضمنهما تجربتان مهمتان: حزب الغد، وحزب الجبهة الديمقراطية. تأسس الأول عام 2004، برئاسة أيمن نور، الذي كان عضوًا بحزب الوفد ثم انشق. واتخذ أيمن نور مع حزبه مسارًا معارضًا لنظام مبارك، تكلل بترشح نور في الانتخابات الرئاسية عام 2005، حيث فجّر مفاجأة بحلوله في المرتبة الثانية، تاليًا لمبارك، بعد حصوله على 540 ألف و405 صوت، وجاء الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد في المرتبة الثالثة وحصل على 208 آلاف و891 صوتا.[22] جاءت هذه الانتخابات في ظل سياق دولي داعم للإصلاحات السياسية، وربما كان الضغط الدولي من أبرز أسباب اتباع نمط الانتخابات التعددية، ومحليًا تزامنت مع انفتاح نسبي على المشاركة السياسية لقوى الإسلام السياسي، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، وظهر ذلك في برلمان 2005 الذي شهد حضورًا إسلاميًا غير مسبوق، بينما لم تُتاح لهم الفرصة في الدفع بمرشح خلال الانتخابات الرئاسية.[23]

وقد تأسس حزب الجبهة الديمقراطية عام 2007، وجاء تأسيسه أيضًا بمثابة مفاجأة، بسبب امتناع النظام عادة عن إعطاء الأحزاب الجدية رخصة شرعية للممارسة السياسية. كما أن الحزب خرج إلى الوجود في وقت كان يشهد حالة من الانحسار السياسي، حيث توازت نشأته مع التعديلات الدستورية التي قيدت الترشح للانتخابات الرئاسية، وقلصت من الإشراف القضائي على الانتخابات، هذا غير أن مؤسسه، الدكتور أسامة الغزالي حرب، كان عضوًا بلجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي، وأحدثت استقالته قبل تأسيس حزب الجبهة دويًا حينها.

لقد استقال حرب، الذي كان يشغل رئيس تحرير مجلة السياسة -تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عام 2005، وأعلن رفضه لتعديل المادة 76 من الدستور، وانضم إلى المعارضة التي انتقدت التعديل الدستوري، لتضمنه شروطًا تعجيزية تحول دون الترشح لرئاسة الجمهورية. وشارك مع حرب في تأسيس الحزب نحو 80 من المثقفين والمفكرين المصريين ككاتب السيناريو أسامة أنور عكاشة، والاقتصادي المصري حازم الببلاوي، والوزير السابق وأستاذ القانون يحيى الجمل. كما نجح الجبهة -وهو حزب ليبرالي يدافع عن مبادئ الليبرالية السياسية والاقتصادية-[24] في استقطاب مجموعة كبيرة من الناشطين الشباب الجدد، الذين شارك بعضهم لاحقًا في تأسيس ائتلاف شباب الثورة.

22- مبارك لولاية خامسة بـ 88%، الشرق الأوسط « اللندنية»، (10 / 9/ 2005) العدد 9783، تاريخ الوصول للرابط 8/ 1/ 2019: http://archive.aawsat.com/details.asp?article=322557&issueno=9783#.XDSXoYJR2M8.

23- سمير رمزي، محددات التنافسية في الانتخابات الرئاسية المصرية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، (14/ 10/ 2017)، تاريخ الوصول للرابط : 8/ 1/ 2019 : https://goo.gl/RgcZuG.

24- تأسيس حزب ليبرالي في مصر، جريدة «الوسط» البحرينية، العدد 1722، (الخميس 24/ 5/ 2007)، تاريخ زيارة الرابط 7 / 1/ 2019: http://www.alwasatnews.com/news/233592.html.

2. الإخوان المسلمون

بعد خروج الإخوان المسلمين والإسلاميين من سجون عبدالناصر، أفسح السادات لهم المجال للتواجد في المجال السياسي والاجتماعي مرة أخرى، استفاد كل طرفٍ من الآخر؛ أحدهما تمدد وقوى من وجود تنظيمه في المجال العام، والآخر حاول الاستفادة من وجود الإسلاميين في كبح المجموعات اليسارية والقومية المناهضة لسياساته. ذلك قبل أن ينقلب الإسلاميون على السادات في آخر عهده إثر اتفاقية كامب ديفيد، ثم سقوطه قتيلًا بيد قيادات الجماعات الجهادية. بعدها جاء مبارك الذي اتخذ من جماعة الإخوان موقفًا وسطيًّا، لا هو قمعها مثل عبد الناصر، ولا هو فتح المجال لها كي يزداد نفوذها بالحياة السياسية. ففي الفترة الأولى من حكم مبارك بالثمانينيات استغل الإخوان عدم ضغط النظام عليهم في بناء قواعد لهم بالمواقع المحلية، والجامعات، وأغلب النقابات المهنية، وتدريجيًا دخل الإخوان غمار العمل السياسي بعد أن أعادوا بناء تنظيمهم بشكل قوي. وقد كان مبارك حريصًا في بداية حكمه ألا يدخل في مواجهة مباشرة مع الإخوان، ولذا أجَّل المواجهة معهم إلى ما بعد تصفية خصومه من الإسلاميين الأكثر راديكالية مثل الجهاد والجماعة الإسلامية.

كان مبارك يعِي جيدًا أن الدخول في مواجهة مع الحركات الإسلامية مجتمعة قد تكلفه اهتزاز سلطته، خصوصًا أن الأمور على الساحة السياسية لم تكن مستقرة له بعدُ بشكل كليّ، بعد عاصفة اغتيال السادات، والعزلة العربية الناتجة عن اتفاقية كامب ديفيد، والوضع الاقتصادي المتردي، ومن ثَمَّ قرر بشكل واضح قصر المواجهة على الجماعات الجهادية، ومحاولة تثبيت أركان سلطته.

في هذه الفترة نجح الإخوان في احتكار الفضاء الديني والاجتماعي بشكل كبير، كما شاركت الجماعة بقوة في انتخابات 1984 و1987، وسعت لإعادة تقديم نفسها بعقد تحالفات سياسية وانتخابية مع أحزاب المعارضة، وهو ما حدث أولًا في انتخابات عام 1984 التي خاضتها على قائمة الوفد، وحصلت آنذاك على تسعة مقاعد من إجمالي 58 مقعدًا فازت بها القائمة، وثانيًا في انتخابات 1987، عندما دخلت الجماعة في تحالف ضم حزبي الأحرار والعمل، تحت مسمى التحالف الإسلامي الذي نجح في الحصول على حوالي 56 مقعدًا ذهب منها 36 للإخوان، وهي الانتخابات التي شهدت ظهور شعار الإخوان الشهير «الإسلام هو الحل».[25]

ومع بداية التسعينيات غيَّر مبارك استراتيجيته نحو الجماعة؛ فبدأ بفرض رقابة جزئية على أنشطة الإخوان المجتمعية، وتم التضييق عليهم بشكل أكبر في النقابات

25- خليل العناني، مبارك والإخوان.. خبرة الثلاثين عاما، الجزيرة نت، الخميس 13 -10- 2011، http://studies.aljazeera.net/fil htm.20118711364838513108/es/2011

والجامعات، ثم صعّد النظام المواجهة معهم، فتم القبض على بعض قيادات الجماعة النوعيين، على خلفية مجموعة من القضايا مثل: قضية سلسبيل الشهيرة. وظلت فترة التسعينيات والعشرية الأولى من الألفية تشهد قضايا محاكمات عسكرية لكبار قيادات الإخوان؛ كان الغرض الوحيد من هذه المحاكمات هو تقليم أظافر الجماعة بحيث لا تتعدى الإطار المرسوم لها من قبل النظام.

كان مبارك يتبع مع الإخوان سياسة الإضعاف، لكن ليس لدرجة الاستئصال بشكل كامل، فقد استخدم تنظيمهم -المحجَّمة حركته- كفزاعة للغرب لعدم الضغط عليه من أجل إصلاحات سياسية كبيرة، حيث لا بديل له سوى الإسلاميين، في ظل ضعف المعارضة المدنية وفقرها. كما كان نجاح الإخوان في الانتخابات البرلمانية والنقابات يثير فزعًا لدى قطاعات داخلية من بعض أحزاب المعارضة والأقباط، خشية من وصولهم للحكم، فمبارك، بالنسبة لهم، أهون الشريّن وأسلمهما.

رغم التضييق السياسي إلا أن الإخوان نجحوا في خلق تواجد مجتمعي قوي بدرجة كبيرة، فتجذرت شبكاتهم الخدمية عبر مؤسسات منتشرة في القرى والأحياء، خصوصًا في الأقاليم، والمناطق التي لا تطالها خدمات الدولة، وهيمن الإخوان على عدد كبير من المساجد والزوايا، التي صارت بالنسبة إليهم محاضن استقطاب عضويات جديدة، ومنافذ لكسب التعاطف، ونشر الأفكار.

وكانت وزارة الأوقاف قد أعلنت في التسعينيات عن خطط للإشراف على جميع المساجد في مصر بحلول عام 2000. رغم ذلك ظلت عملية إلحاق المساجد بالوزارة مجرد عملية شكلية، فقد مارست الحركات الدينية مثل الإخوان المسلمين والسلفيين الأنشطة الدعوية في عدد كبير من المساجد دون أن تسمح للأئمة المعتمدين من الوزارة باعتلاء المنابر. يكمن أحد الأسباب الرئيسة لذلك في أن الدولة المصرية لم تكن تملك الموارد المالية والبشرية اللازمة لإحكام قبضتها على تلك الممارسات.[26]

آثرت حكومة مبارك أيضًا عدم اتّخاذ إجراءات صارمة ضد بعض التيارات الدينية. فسَعَت إلى منح بعض الجماعات الإسلامية حرية نسبية باعتبارها مكافأة لها على التزامها بعدم انتقاد نظام مبارك وأداة لضمان التزامها. هكذا أتاح مبارك للجمعيات الدينية مثل الجمعية الشرعية، وهي إحدى المنظمات الإسلامية الأكثر رسوخًا في مصر، والدعوة السلفية، هامشًا من الحرية. وفي المقابل امتنعت هذه الحركات عن انتقاد الحكومة وسياساتها.[27]

مع مطلع الألفية وتزامنًا مع حادثة 11 سبتمبر تغيرت الظروف العالمية كثيرًا، وتغير

26- جورج فهمي، «الدولة المصرية والمجال الديني»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (18 / 9/ 2014)، شوهد في 5/ 1/ 2019: http:// ar-pub-56640/18/09/carnegie-mec.org/2014..

27- المصدر نفسه.

معها أيضًا بعض الشيء خطاب الحركات الإسلامية؛ فالجماعات السلفية الجهادية بدأت تطرح مراجعات كانت بذرتها قد وُضِعت في السجون أواخر التسعينيات، وجماعة الإخوان بدأت تتجه للتحالف مع المجموعات والقوى المدنية الأخرى للضغط على النظام لتوسعة المجال السياسي ورفض المحاكمات العسكرية للمدنيين، وعملت على التنسيق الجبهوي مع حلفاء غير إسلاميين للعمل على القضايا المشتركة مثل: الفاعليات التي انطلقت في الشارع وفي النقابات رفضًا للاحتلال الأمريكي والصهيوني، ثم طرحت الجماعة مبادرتها الشهيرة للإصلاح في مارس 2004. ومع التحولات الطارئة على السياسية الأمريكية نحو الشرق الأوسط وضغط إدارة الرئيس بوش الابن على بعض الأنظمة العربية والإسلامية للإصلاح السياسي؛ اضطر النظام المصري مرغمًا على إفساح المجال لدخول لاعبين جدد للساحة السياسية، ومن ثَمَّ تواجد أكبر للإخوان، وشهد عام 2005 أول انتخابات رئاسية حلَّ فيها أيمن نور في المركز الثاني وصيفًا لمبارك، وهو ما أعطى أملًا للقوى السياسية في حدوث انفراجة نوعية بالحياة السياسية المصرية، التي شهدت ركودًا طوال أكثر من 25 عامًا متصلة.

وقد برز الإخوان، خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك، كمنافس وحيد يمكن أن يمثل بديلًا للنظام، وهو ما ظهر واضحًا في انتخابات مجلس الشعب عام 2005، حيث حصدت الجماعة 88 مقعدًا، وهو ما وازى تقريبًا عدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة مجتمعة. كشف هذا الفوز الكبير للإخوان -رغم ترشحهم على أقل من ثلث المقاعد- عن هشاشة الحزب الوطني، الذي أكمل بقية أغلبيته عبر ضم النواب المستقلين، كما أنه أظهر أيضًا ضعف المعارضة اليسارية والليبرالية، التي بدت متآكلة وهشة إلى حد كبير، وتفتقد القدرة على بناء قواعد جماهيرية حقيقية.

إلا أن الأمر لم يستمر هكذا كثيرًا؛ فالمجال السياسي الذي شهد حراكًا جيدًا -نوعا ما- منذ مطلع الألفية، شهد انتكاسة كبيرة بعد عامي 2006 و2007، فتم سجن معارضين بارزين مثل أيمن نور، ومنيت انتفاضة القضاة، والتي كانت تهدف لتحقيق بعض المطالب مثل استقلال القضاء والإشراف الكامل على الانتخابات، في 2006 بانتكاسة، كما قام النظام في 2007 بتعديلات دستورية طالت 34 مادة قيدت بشكل تام الترشح للرئاسة سوى لمرشح من داخل النظام، وسمحت دستوريًّا بإحالة المدنيين لمحاكمات عسكرية، وإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في حلّ البرلمان دون الرجوع لاستفتاء، وتخفيف الإشراف القضائي على الانتخابات[28]، كما شهدت انتخابات المحليات في 2008 وانتخابات 2010 تزويرًا على نطاق واسع، وهو ما زاد لاحقًا من وتيرة التوتر الذي أسهم في الوصول لمشهد يناير 2011.

28- ناثان براون وميشيل دن، التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر: تحليلا نصيا، كارنيجي، واشنطن، 2007، ص -1 5

3. السلفية العلمية والجهادية

بجوار جماعة الإخوان المسلمين كانت هناك مجموعات إسلامية على يسارها، وأخرى على يمينها، كان على يسارها أحزاب رسمية مثل حزب العمل الذي تنازعته مجموعات إسلامية وأخرى ذات ميل اشتراكي إلى أن تجمد وضعه القانوني تقريبًا قبل الثورة. وكان هناك أيضًا حزب الوسط الذي ظل وضعه القانوني مجمدًا طيلة أكثر من خمسة عشر عامًا، ثم حصل على الإشهار الرسمي بعد الثورة مباشرة. وعلى يمين الإخوان كانت هناك عدة مجموعات سلفية علمية وجهادية، دخلت جميعها المجال السياسي بثقلها التنظيمي والاجتماعي بعد الثورة مباشرة، رغم رفضها -قبل الثورة- للممارسة السياسية في أُطرها القائمة لعدم موافقتها للشريعة الإسلامية، وفقًا لتصوراتهم، مثل الدعوة السلفية التي أسست حزب النور.

وفي مساحة أقصى اليمين هذه تقف مجموعة من التكوينات السلفية متعددة المشارب، ما بين سلفية علمية وسلفية جهادية، وكلاهما يتفرع إلى مجموعات فرعية، لكن كلها تتقاطع مع بعضها البعض في مساحة الأفكار، كما أن البعض منهم ظهر إلى حيز الوجود في توقيت واحد تقريبًا، وإن اختلفت مساراتهم لاحقًا.

كانت نشأة الدعوة السلفية بالإسكندرية متزامنة مع النشأة الثانية لجماعة الإخوان المسلمين بعد خروجهم من السجون في منتصف السبعينيات. كان هناك مجموعات سلفية تقليدية مكتفية بالعمل الاجتماعي والدعوي مثل جمعية أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية؛ إلا أن الدعوة السلفية اتخذت مسارًا مختلفًا حيث اتجهت إلى العمل الحركي لاحقًا انطلاقًا من النشاط الطلابي بالجامعات. وقتها كانت الحركة الطلابية مقسمة ما بين تيارات ناصرية ويسارية، وأخرى إسلامية لا تربطها صلات تنظيمية بتنظيم إسلامي كبير.

كانت هذه المجموعات الصغيرة التي تكونت كَنَوَيَاتٍ تنظيمية داخل العمل الطلابي تحاول منافسة التيارَيْن اليساري والناصري على اتحادات الطلبة في بداية السبعينيات، ثم سيطرت عليها فعليًا تقريبًا في منتصف ونهايات السبعينيات، وكانت تعتمد في أفكارها التي كونتها في البداية على أدبيات خليط ما بين سلفية وإخوانية، مثل كتابات وخطب ولقاءات شخصية مع الشيخ محمد الغزالي، وكتب أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية، وكتب أبي الأعلى المودودي، وكتب العقيدة والأخلاق والفقه، والأخيرة كان أبرزها على سبيل المثال كتاب «فقه السنة» للشيخ الأزهري، الذي كان عضوًا بالإخوان، الشيخ سيد سابق.[29]

ولاحقًا قامت نفس المجموعة وعبر اتحاد الطلبة بنشر وطبع سلسلة كتيبات

29- عبدالمنعم أبو الفتوح، شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984 (تحرير حسام تمام)، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص 36-37

بعنوان «صوت الحق»، التي شكلت وعي هذا التيار، وقد طبعوا منها بأنفسهم عدة كتب صدرت عن نفس السلسلة مثل «رسالة المؤتمر الخامس» للإمام الشهيد حسن البنا، و«المصطلحات الأربعة»، و«نظرية الإسلام السياسية» لأبي الأعلي المودودي، و«هذا الدين»، و«المستقبل لهذا الدين» لسيد قطب، وكتب أخرى له ولابن القيم، وللشعراوي، وناصر الدين الألباني.[30]

وبالطبع يظهر من عناوين الكتب التي اهتمت بها مجموعة شباب الجامعة من الإسلاميين في بداية تحركهم لبناء نشاط إسلامي ما بالجامعة، وجود خليط من الأفكار التي اعتمدوا عليها في تشكيل وعي إسلامي جديد، في بيئة كان فيها غياب واضح لأي رافد فكري إسلامي، مع غياب الإخوان وبُعد نفس المجموعة عن تأثيرات أخرى مثل الصوفية والأزهر.

كانت المجموعات الطلابية الإسلامية تعمل في هذا الوقت تحت يافطة جامعة هي «الجماعة الإسلامية»، وهو اسم كان يعبر حينها عن شرائح هجين ستتفرق لاحقًا على تنظيمات ومجموعات عديدة، كما سيلي ذكره، وبعد خروج الإخوان بفترة -وفقًا لسرد أحد القيادات الذين كانوا من أبرز رموز الحركة حينها وهو عبدالمنعم أبو الفتوح الذي ترأس قيادة الحركة وقيادة الاتحاد الطلابي بالجامعة- تواصل جزء من هذا التيار مع قيادات من جماعة الإخوان مبكرًا، من بين هؤلاء أفراد كانوا في التنظيم القديم مثل الشيخ محمد الغزالي، وعبدالمنعم أبو الفضل، ثم لاحقًا عمر التلمساني، وفتحي رفاعي[31] وآخرين، قبل أن تتطور هذه اللقاءات إلى شكل رسمي فيما بعد، أعقبها انضمام هؤلاء الشباب لجسد تنظيم الجماعة، وهو ما أعطى الأخيرة دفعة كبيرة للتواجد على الأرض مرة ثانية. وقد مثّل التحاق هذا التكوين الشبابي كبير العدد، المنظم بشكل جيد لجسد الجماعة الذي كان بمثابة هيكل ضعيف تشرف عليه مجموعة من القادة كبار السن، بمثابة نشأة ثانية للجماعة.

لاحقًا ووفقًا لسرد واحد آخر من قيادات الحركة، فقد رفض قطاعٌ من طلاب الجماعة الإسلامية بالجامعات الانضمام لتنظيم الإخوان المسلمين. هؤلاء انقسموا إلى تيارين، الأول رفض الانضمام بحجة أن أفكار تنظيم الإخوان المسلمين لا تعبر بشكل كامل عن توجهات السلف الصالح، وأن أفكار الجماعة بالتزامها ببعض الآراء السياسية وغيرها تجعلها من وجهة نظرهم من الجماعات التي تتبنى صيغًا ابتداعية في الدين.[32] هذا التيار كان أميل لتبني آراء سلفية صرفة من التي انتشرت

30- المصدر نفسه ص 45

31- المصدر نفسه، ص 39

32- أبو العلا ماضي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، أغسطس 2009

وقتها عبر الكتب القادمة من المملكة العربية السعودية، وبعض الكتب التي كانت تصدرها جمعية أنصار السنة المحمدية، ثم انفصلت عناصره عن الجماعة الإسلامية، وبدأوا في تأسيس مدرسة سلفية جديدة، كان أغلب قادتها من الإسكندرية، فكانوا نواة الحركة بها، عُرفت فيما بعد باسم «الدعوة السلفية السكندرية»، نسبة لأهم قادتها الذين قادوا حركتها وتنظيمها وعملها الدعوي طيلة أكثر من خمسة وثلاثين عامًا، وهم: إسماعيل المقدم، وأحمد فريد، وأسامة عبدالعظيم، ثم الجيل الثاني من المدرسة السلفية، وأبرزهم ياسر برهامي، وكلهم من كليات الطب بجامعة الإسكندرية. وقد ركز هذا الفريق على الاهتمام بالعلم الشرعي السلفي التقليدي من أمهات الكتب فقط، والتركيز على تصحيح العقائد والاهتمام بتنقية القلوب والهدي الظاهر مثل اللحية والجلباب والغترة السعودية. وتُعتبر هذه المدرسة امتدادًا واضحًا للمدرسة السلفية السعودية، ويُعتبر شيوخ المدرسة السلفية السعودية مثل العلماء والمشايخ ابن باز وابن عثيمين وابن جبرين وغيرهم، هم الأئمة والعلماء المعتمدون لديها.[33]

لم تتبنَّ المدرسة السلفية السكندرية منهج العنف بالمرة، كما لم تنشغل بالسياسة، واهتمت فقط بالعمل الدعوي والاجتماعي، والاهتمام بنشر ما سمَّوْه بالعلم الشرعي، وانتشرت بشكل كبير في الإسكندرية، ومحافظات الدلتا، حتى إذا جاءت الثورة غيرت تلك المدرسة من استراتيجيتها تمامًا ودخلت المجال السياسي بقوة، واعتمدت على قوتها التنظيمية، ووجودها الاجتماعي كي تحتلَّ -كما سيأتي لاحقًا- المرتبة الثانية في أول انتخابات برلمانية عن طريق ذراعها السياسية، حزب النور.

دعا الشيوخ في عظاتهم إلى الالتزام بالأصولية السنيّة -السلفية- في مواجهة معتقدات وممارسات الصوفية، والشيعة، والمسلمين الليبراليين، وشدّدوا على السلوكيات الاجتماعية المُحافظة للغاية التي أشاروا إلى إنهم استقوها من سنّة الرسول. فأصدروا الفتاوى والكتب التي تحظر الاختلاط بين الجنسين، ومُصافحة الرجل للمرأة، وتشجيع الذكور المسلمين على إطلاق اللحى، لكنهم تجنّبوا مناقشة القضايا السياسية الساخنة. وحين بحثوا بالفعل مسائل الحوكمة، التزموا فقط بالبيانات النظرية العامة. فهم، على سبيل المثال، اعتبروا الديمقراطية وكل أنواع الأنظمة السياسية التي تستقي شرعيتها من الشعب لا من الله، مخالفة للعقيدة الإسلامية، بيد أنهم تجنّبوا إدانة النظام المصري علنًا. كما أنهم رفضوا الاشتراك في الانتخابات، مُجادلين بأن التغيير لايمكن أن ينبثق سوى من أسفل، عبر نشر الدعوة

33- ناجح إبراهيم، السلفيون المصريون قبل وبعد ثورة 25 يناير ، دورية الإسلاميون في عام، العدد الثاني، دار الانتشار العربي ومركز صناعة الفكر للدراسات، 2012، ص 67

لبلـورة الطائفـة المؤمنـة.[34]

التيـار الثـاني مـن أعضـاء الجماعـة الإسـلامية، الـذي رفـض الانضـمام للإخـوان، هـم مَـن غلُـب عـلى رؤيتهـم الفكـر السـلفي الجهـادي، وكان أغلبـه مـن قـادة الجماعـة الإسـلامية بالجامعـات بالصعيـد -باسـتثناء أبـو العـلا مـاضي الـذي انضم لاحقـا للإخـوان كعبدالمنعم أبـو الفتـوح وعصـام العريـان وغيرهـما- كان رمـوز هـذا التيـار: كـرم زهـدي، وأسـامة حافـظ، وناجـح إبراهيـم، وعاصـم عبدالماجـد، وعصـام دربالـة، وهـم أنفسـهم الذيـن أسسـوا لاحقًـا تنظيـم الجماعـة الإسـلامية الـذي انتهـج مسـار العنـف ضـد النظـام، حتـى تـم القضـاء عليـه تقريبًـا مـع منتصـف التسـعينيات.[35]

ظـل اسـم «الجماعـة الإسـلامية» يُطلـق بشـكل عـام عـلى تيـار الطلبـة الإسـلاميين، لكـن منـذ أن اتخـذ كل فريـق طريقًـا مختلفـة، التزم فريقان منهما باسـمين مختلفين؛ فالسـلفيون العلميـون صـار يُطلـق عليهـم «المدرسـة السـلفية السـكندرية»، والمجموعـة التـي انضـوت تحـت تنظيـم الإخـوان حملـت بالطبـع اسـم جماعتهـا الجديـدة، فيـما احتفـظ الفريـق الثالـث باسـم «الجماعـة الإسـلامية».

وإلى جانـب جماعـة أنصـار السـنة المحمديـة، التـي لم تنشـغل في المطلـق بالعمـل السـياسي، واكتفـت بالعمـل الدعـوي؛ والجمعيـة الشرعيـة لتعـاون العاملـين بالكتـاب والسـنة، التـي أسسـها الشـيخ محمـود خطـاب السـبكي في أواخـر القـرن التاسـع عـشر، وعملـت بشـكل رسـمي في بدايـات القـرن العشريـن، كجمعيـة أهليـة؛[36] ومدرسـة الدعوة السـلفية بالإسـكندرية، أكـبر المجموعـات السـلفية حجـمًا؛ نشـأ رافـد آخـر للسـلفية، هـو المدرسـة السـلفية بالقاهـرة، التـي أسسـها مشـايخ مثـل :سـيد العـربي، ومحمـد عبدالمقصـود، والشـيخ نشـأت إبراهيـم، وفـوزي السـعيد، وتسـمى هـذه المدرسـة بالمدرسـة «السـلفية الحركيـة». يختلـف هـذا الرافـد السـلفي عـن السـلفية العلميـة بنقـده الواضـح للأنظمـة غـير الإسـلامية، و ويرفـض التنظيـم بمعنـى وجـود كيـان منظـم قائـم عـلى السـمع والطاعـة حيـث يـرى بعـدم مشروعيـة تكويـن الجماعـات، بسـبب أنهـا تـؤدي للفرقـة، لـذا فقـد كانـوا غـير منتظمـين في جماعـة، كـما كانـوا يرفضـون تطبيـق الشريعـة عـن طريـق الديمقراطيـة، لأنـه لـو صَّـوت النـاس لصالـح تطبيـق الشريعـة، ثـم وافـق المجلـس أو الدولـة عـلى ذلـك، لم يعـد ذلـك إسـلامًا، بـل يجـب أن يتـم تطبيـق الشريعـة رغـم أنـف المعارضـين لأنهـا حكـم اللـه، كـما أن هـذه المدرسـة لهـا موقـف واضـح برفـض العمـل المسـلح، وإنشـاء منظـمات إسـلامية سريـة.[37] وبعـد الثـورة

34- ستيفان لاكروا، مصر: السلفيون البراغماتيون، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن/ بيروت، 2016، ص 11.

35- عبدالمنعم أبو الفتوح، شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984، ص 90، مصدر سابق، وأبو العلا ماضي، مقابلة شخصية، مصدر سابق

36- حسن سلامة، السلفيون في مصر..معضلة أم حل؟، مجلة الديمقراطية، العدد 38، السنة العاشرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، إبريل 2010، ص68.

37- المصدر السابق، ص 72، وأحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2016، ص 16.

أسست هذه المجموعة حزب الأصالة، الذي كان رئيسه اللواء عادل عبدالمقصود أخو الشيخ محمد عبدالمقصود.

4. الحركات الاحتجاجية الراديكالية

إلى جانب الأحزاب التقليدية التي كانت قائمة قبل الثورة، كان هناك مجموعة من الأحزاب غير الرسمية، مثل حزبي الكرامة والوسط، اللذان شارك أفراد منهما لاحقًا في تأسيس حركات هامة مثل كفاية. كما كان هناك أيضًا مجموعة من التنظيمات اليسارية، أبرزها منظمة الاشتراكيين الثوريين، التي نشأت في بداية التسعينات، وصارت من أنشط المجموعات اليسارية على الساحة حينها، وساهمت في تأسيس أغلب الحركات الاحتجاجية التي ظهرت بعد بداية الألفية الجديدة مثل: اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، وأجيج، والحملة الشعبية لمناهضة العدوان الأمريكي الصهيوني، وكفاية، وشباب من أجل التغيير، وتضامن، وحشد. وقد انشق عن الاشتراكيين الثوريين عام 2010، كما سيأتي ذكره، مجموعة تيار التجديد الاشتراكي، التي كان لها دور مهم أيضًا في الحراك الاحتجاجي قبل الثورة وبعدها، وساهمت بفاعلية في تأسيس حركة شباب من أجل العدالة والحرية، التي اشتركت مع بعض المجموعات السياسية الأخرى في تأسيس ائتلاف شباب الثورة وشاركت في تنظيم بعض المظاهرات الداعية للنزول يوم 25 يناير 2011. كان هناك أيضًا مجموعات يسارية أخرى أقل ظهورًا، مثل المركز الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الشعب الاشتراكي الذي تفكك بعد رحيل مؤسسيه البارزين: نبيل الهلالي ويوسف درويش، عام 2007، وحزب العمال الشيوعي الموحد الذي اختفى تقريبًا ولم يعد له وجود منذ أواخر التسعينيات.

وكان قد ظهر مع بداية الألفية نمط جديد من الحركات الاحتجاجية بدأ مع اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، التي تأسست في زخم الحراك داخل الشارع المصري للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. وقد نجح هذا النمط في تجاوز مشاكل الائتلافات والتحالفات الجبهوية السابقة، التي كانت تنتهي بالفشل، بسبب عدم الاتفاق على برنامج عابر للخلفيات الأيديولوجية والسياسية. لقد بعثت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن بعدها الحرب على العراق عام 2003، روحًا جديدة وسط الحركة السياسية -الراديكالية منها بشكل خاص- دفعت في اتجاه تأسيس سلسلة من الأُطر الاحتجاجية كان أبرزها كفاية عام 2004، التي ضمت تيارات متنوعة من ناصريين ويساريين وإسلاميين، ورفعت شعار «لا للتمديد.. لا للتوريث»، وأثرت بشكل كبير على المجال السياسي ساعتها، وصولًا إلى الجمعية الوطنية من أجل التغيير عام 2010، التي ضمت كل الطيف السياسي في مصر، ولعبت دورًا هامًا في التعبئة التي أسفرت عن ثورة يناير.

وعقب الانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية عام 2005 شهد المجال السياسي حالة من

التراجع، حيث ظهر من الانتخابات البرلمانية 2005 الضعف الشديد للقوى غير الإسلامية. كما لم تستطع كفاية أن تبلور مطالبها السياسية في مشروع عملي يمكن أن يدفعها خطوة أخرى للأمام، ولم تستطع أن تنظم نفسها لتقود المواجهة مع النظام في مساحات أخرى غير مساحة الاحتجاج التقليدي، ففقدت المبادرة وبدأت تضعف بشكل كبير، مع تصاعد نبرة تشاؤم شديدة فيما يخص مسار الإصلاح السياسي عقب التعديلات الدستورية التي قام بها نظام مبارك في 2007، والتي كانت كلها تدعم مشروع التوريث من جهة، وتضع قيودًا على المجال السياسي من جهة ثانية.

نشأ مع كفاية جناح شبابي لها، هو «شباب من أجل التغيير»، لعب دورًا مهمًا في تعبئة طيف واسع من الشباب -إسلاميين، وقوميين، ويساريين، وليبراليين- داخل معركة التغيير. ومع تراجع «كفاية» بدأت تظهر سلسلة من المجموعات الاحتجاجية، انطلقت مع إضراب عمال غزل المحلة في ديسمبر 2006، مثل مجموعتي تضامن وحشد وغيرهما، وإن كانت جميعًا أقل شأنًا وأضعف تأثيرًا بكثير من كفاية. ومع إضراب غزل المحلة الأخير في أبريل 2008، وُلدت حركة احتجاجية جديدة شبابية بالأساس، هي 6 أبريل، التي نجحت في جذب أعداد غفيرة من الشباب، وبعدها ظهرت حركة شباب من أجل العدالة والحرية.

وقد تميزت الفترة من ديسمبر 2006 إلى أبريل 2008، بوجود حراك مجتمعي كبير، ظهر خلاله عدد كبير من الحركات الاحتجاجية المطالبة بتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي لم تطرح أي منها بشكل مباشر أجندة مطالب سياسية. ضغطت جميعها بالأساس لانتزاع مطالب اقتصادية واجتماعية، وكان لها أجندة منخفضة ومحددة. أبرز هذه الحركات هي: حركة عمال غزل المحلة، وحركة موظفي الضرائب العقارية، وحركة عمال شركة طنطا للكتان، وغيرها. وقد حققت أغلب هذه الحركات مكاسب مباشرة لصالح أطرفها، بسبب اعتمادها على كتل جماهيرية منظمة، ونجاحها في الحشد والتعبئة ومواصلة الضغط عبر تعطيل مصالح الخصم.[38]

ومع عودة البرادعي إلى مصر عام 2010، وانطلاق حملة للمطالبة بتغيير الدستور، ظهرت موجة تفاؤل كبيرة. ومع دخول المسار السياسي في حالة انغلاق تام بسبب تزوير الانتخابات البرلمانية 2010، التي أنتجت برلمانًا مشوهًا بأغلبية ساحقة للحزب الحاكم، زاد الاحتقان في الشارع المصري الذي كان يمتلئ بالنقمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كان الوضع ساعتها ينتظر شرارة تُطلق فورة الغضب، وجاءت هذه الشرارة من تونس على شكل ثورة، انتقلت سريعًا إلى مصر لتنفجر الأوضاع في يناير 2011 في ثورة كبرى، أطاحت في نهاية المطاف بنظام مبارك.

38- دينا شحاتة (محرر)، عودة السياسة..الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 12

مراجع الفصل الأول

أولا. كتب

- أحمد عبدالحميد حسين، حبيبة محسن،الحركات اليسارية في مصر، في خليل كلفت (محرر)، خارطة اليسار العربي، روزا لوكسمبورج، تونس، 2014.
- أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2016
- دينا شحاتة «محرر»، عودة السياسة.. الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010
- سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2013
- طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو « 1952-1970»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987
- طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2010
- عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مركز البحثو العربية والأفريقية/ دار جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2010
- عبدالمنعم أبو الفتوح، شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984، «تحرير حسام تمام»، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012
- ناجح إبراهيم، السلفيون المصريون قبل وبعد ثورة 25 يناير، دورية الإسلاميون في عام، العدد الثاني، دار الانتشار العربي ومركز صناعة الفكر للدراسات، 2012

ثانيا. دراسات

- إبراهيم حجاج، التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح، الحوار المتمدن، 12 نوفمبر 2010 : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236568.
- بدون مؤلف، لماذا توقفت الثورة عند مستوى المحليات؟، موقع تضامن، «25 / 6/ 2013»، تاريخ زيارة الرابط 11/ 7/ 2018: https://gl.goo/bC3VNL.
- جورج فهمي، «الدولة المصرية والمجال الديني»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (18 / 9/ 2014)، شوهد في 5/ 1/ 2019: http://carnegie-mec.org/2014/09/18/ar-56744/

.56640-pub-ar

- حسن سلامة، السلفيون في مصر..معضلة أم حل؟، مجلة الديمقراطية، العدد 38، السنة العاشرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، إبريل 2010.
- رامز جلال أسعد، أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر»2013-2015»، المركز الديمقراطي الاجتماعي، « 18/ 5/ 2015»، شوهد في 13/ 12/ 2018 : https://democraticac.de/?p=1231.
- ستيفان لاكروا، مصر: السلفيون البراغماتيون، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن/ بيروت، 2016.
- سمير رمزي، محددات التنافسية في الانتخابات الرئاسية المصرية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، (14/ 10/ 2017)، تاريخ الوصول للرابط : 8/ 1/ 2019 : https://goo.gl/RgcZuG
- شريف يونس، تنظيم الدولة وفرص اليسار الديمقراطي، البوصلة، « 1/ 6/ 2006»، تاريخ زيارة الرابط 13/ 12/ 2018 : http://bosla.blogspot.com/2006/06/blog-post_11562858861394059 0.html.
- عمرو عادلي، دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 57، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2015.
- ناثان براون وميشيل دن، التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر: تحليلا نصيا، كارنيجي، واشنطن، 2007.
-

ثالثا. صحف ومواقع

- أشرف الشريف، كمال الدين حسين ووجوه دولة يوليو المحافظة، مدى مصر، «1 / 10 / 2015 « تاريخ زيارة الرابط 1 / 11/ 2018 : https://gl.goo/ARQd0a
- أميرة محمد صلاح متولي، حكومة نظيف تؤدي اليمين بعد حسم وزارة العدل لصالح المستشار أبوالليل، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، « 13/ 7 / 2004»، تاريخ الوصول 19 / 10 / 2018 :http://archive.aawsat.com/details.asp?arti-cle=244668&issueno=9359.
- تامر وجيه، انتخابات 2005 ومستقبل السياسة في مصر، مجلة أوراق اشتراكية، «1 يناير 2006»، شوهد في 18 / 12/ 2013 : https://me.revsoc/politics/hbt-ntk-2005-wmstqbl-sys-lsy-fy-msr/.

- تأسيس حزب ليبرالي في مصر، جريدة «الوسط» البحرينية، العدد 1722، (الخميس 24/ 5/ 2007)، تاريخ زيارة الرابط 7 / 1/ 2019: http://www.alwasatnews.com/news/html.233592.
- شوقي السيد، حال الأحزاب السياسية في مصر!، المصري اليوم، « 13/ 12/ 2017»، شوهد في 27 / 11/ 2018 : https://www.almasryalyoum.com/news/details/1231606.
- مبارك لولاية خامسة بـ 88%، الشرق الأوسط « اللندنية»، (10 / 9/ 2005) العدد 9783، تاريخ الوصول للرابط 8/ 1/ 2019: http://archive.aawsat.com/details.asp?article=322557&issueno=9783#.XDSXoYJR2M8
- «هيئة قضائية مصرية توصي المحكمة الإدارية العليا بحل حزب الحرية والعدالة»، روسيا اليوم، 7/ 10/ 2013، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://goo.gl/L2MXJW

■ الفصل الثاني

ائتلاف شباب الثورة..

تمثيل ما لا يمكن تمثيله

تقديم: ظهرت مجموعات واسعة من الائتلافات الثورية خلال أيام الثورة مباشرة، كانت فكرة «الائتلاف» لامعة وبرَّاقة لمجموعات احتجاجية رأت في شكل الائتلافات نمطًا تنظيميًّا أقرب للحراك الثوري، الذي كان يرفع أهدافًا أساسية تتمثل في: رحيل رأس النظام، ومحاسبة مسئولية، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، والحريات السياسية.

كانت الائتلافات تضم طيفًا واسعًا من الثوار مختلفي الاتجاهات السياسية، وبعضهم -وكانوا الأغلبية- لا يحدد لنفسه موقعًا أيدلوجيًا بعينه، وبالتالي كان من الصعوبة خلق إطار أيديولوجي وسياسي محدد المعالم يحتوي هؤلاء الأفراد بداخله، على الأقل لفترة من الزمن حتى يستقر الحراك الثوري قليلًا ويبدأ السياق السياسي ذاته بخلق أحد الاتجاهين؛ إما أن يفرز أحزابًا جديدة تحتوي مَن يمكن احتواؤه من تلك المجموعات (وهذا ما حدث بالفعل، في الشهور التي تلت التنحي) أو تكمل هذه الائتلافات على وضعها، مع تطور هياكلها ورؤيتها بشكل أكبر بحيث تتحول إلى تيار ثوري جامع متوحد يستكمل أهداف الثورة، ويحقق مطالبها، تمنى البعض هذا الأمر، وحاول قدر جهده أن يستمر بهذه الصيغة، لكن قدراته وأدواته كانت أضعف على الاستمرار.

ظلت بعض الائتلافات لفترة من الزمن مكتفية بإطارها التنظيمي البسيط الذي تأسست عليه، متوجسة من الفعل السياسي التقليدي (وهو الأمر نفسه الذي انطبق على بعض الحركات الاحتجاجية الشبابية) مكتفية فقط بالعمل الاحتجاجي وحده، وبذل النداءات لملء الميادين حتى تحللت وحدها بعد فقدانها صيغة مناسبة للتواجد، أو بعد أن انعدم تأثيرها بسبب خفوت الزخم الثوري وأفوله، وبسبب عدم قدرتها على إدراك أن الحراك الثوري لن يستمر إلا بوجود فعل سياسي ثوري منظم، وأن التعالي على السياسة بالاحتماء بالتطهر الثوري هو مهلكة للثورة ذاتها.

يشير الكاتب السوري ياسين الحاج صالح إلى هذه المعضلة حينما يتحدث عن ظاهرة التعالي على السياسة التي ظهرت وسط شبان ثوريين ومثقفين ومفكرين لا يريدون أن يشغلوا أنفسهم بالسياسة وصراعاتها، كي يهتموا أكثر بقضايا هي في الحقيقة انعكاس للسياسة بشكل ما أو بآخر، وقد حال هذا الموقف التطهّري من السياسة دون تطوير تفكير وخطاب سياسي ملائم للثورة، ويمكن القول اليوم إن ثمَّةَ ثورة كانت، لكن ليس هناك سياسة ثورية، يعني تحديدًا بالمصطلح الأخير: سياسة

مدركـة لمحـرّكات الثـورة وجذورهـا الاجتماعيـة والسياسـية.[1]

كان جـزء مـن خـبرة الائتلافـات قادمـا مـن خـبرة الحـركات الاحتجاجيـة الصغـيرة التـي كانـت موجـودة قبـل الثـورة، ولم يكـن لأغلبهـا أجنـدة سياسـية واضحـة، اللهـم سـوى شـعارات ورؤى بسـيطة ترتبـط تحديـدًا بالضغـط عـلى مبـارك لإفسـاح قـدر أكـبر مـن الحركـة السياسـية، ورفـض ممارسـات الشرطـة، ودعـم الانتفاضـات العماليـة، وتنظيـم الفعاليـات الثوريـة لدعـم هـذه القضيـة وتلـك، وكان النمـط الغالـب عـلى البنيـة التنظيميـة لهـذه الحـركات هـو البنـاء الأفقـي الفضفـاض غـير الهـيراركي الـذي يتشـكل مـن لجـان نوعيـة تديـر حركـة، مكونهـا في الأغلـب مـن أفـراد أغلبهـم قـادم مـن الشرائـح الدنيـا والوسـطى، كحركـة 6 أبريـل، وشـباب مـن أجـل العدالـة والحريـة أو الحـركات ذات الطابـع الائتـلافي الواسـع، ذي الطابـع التنظيمـي الفضفـاض جـدًا، لكـن مكونهـا التنظيمـي يرتكـز عـلى نخـب سياسـية قديمـة، مثـل حركـة كفايـة.

كانـت الائتلافـات الثوريـة التـي ظهـرت في ميـدان التحريـر -ابنـة لحظـة الحـراك الثوري العفـويّ- تمثيـلًا خالصًـا معـبرًا عـن الفوضويـة واللاتنظيـم اللذيـن صبغـا الثـورة المصريـة وحركتهـا مـن لحظـة انفجارهـا، وتشـكلت أغلـب الائتلافـات في البدايـة -باسـتثناء عـدة ائتلافـات تعـد عـلى أصابـع اليـد- مـن داخـل الميـدان، كل منهـا حمـل اسـمًا مختلفًـا، ثـم تداعـت عـدوى هـذه الائتلافـات مـن المركـز للأطـراف المختلفـة، نتـاج توافـد أفـراد الأطـراف والهوامـش عـلى المركـز (التحريـر/ شـوارع القاهـرة الرئيسـة/ الإسـكندرية/ وغيرهـا) طـوال الوقـت أثنـاء الاعتصامـات والتظاهـرات التـي اسـتمرت ثمانيـة عـشر يومًـا قبـل تنحـي مبـارك، ثـم التظاهـرات، خصوصًـا أيـام الجمـع، في الشـهور التـي تلـت الثـورة.

ثـم ظهـرت ائتلافـات معـبرة عـن فئـات بعينهـا، تضغـط لتحقيـق مطالبهـا الخاصـة بهـا، وهـي ائتلافـات أخـذت شـكلًا عامًّـا يضـم أبنـاء المهنـة الواحـدة، مثـل: ائتـلاف شـباب الأطبـاء، والائتـلاف العـام للمعلمـين الشرفـاء، وائتـلاف الأطبـاء البيطريـين، وائتلاف أنـا صيـدلي. وظهـرت فئـة ثالثـة جديـدة وهـي ائتلافـات تبلـور نشـاطها في التوعيـة والتثقيـف والعمـل الاجتماعـي السـياسي غـير المبـاشر، مثـل تقديـم الخدمـات العامـة الخاصـة بالديمقراطيـة ودعمهـا مثـل: ائتـلاف شـباب حقـوق الإنسـان، والائتـلاف المـدني الديمقراطـي بالإسـكندرية، وائتـلاف تنميـة مـصر، وائتـلاف الكرامـة، وائتـلاف المـصري الحـر، وائتـلاف الصـوت الحـر. وهنـاك ائتلافـات عـبرت عـن شرائـح دينيـة بعينهـا،

1- ياسين الحاج صالح، الثورة والسياسة: والنقاش السياسي، موقع الجمهوريةالآ ، (18 / 3/ 2014)، تاريخ الإطلاع 6 / 12/ 2018 : https://www.aljumhuriya.net/ar/25912

مثـل: الائتـلاف الإسـلامي المـصري، وائتـلاف الأقبـاط،[2] والائتلافـات الأخـيرة كانـت تحـاول بالـضرورة رفـع شـعارات ومطالـب دينيـة بالأسـاس، كدعـم تطبيـق الشريعـة بالنسـبة لـلأول، وحـق بنـاء الكنائـس وممارسـة الشـعائر بالنسـبة للثـاني.

في هـذا الفصـل سـنسرد تطـور حركـة أبـرز ائتـلاف ثـوري ظهـر خـلال أحـداث ثـورة الخامـس والعشريـن مـن ينايـر، وهـو «ائتـلاف شـباب الثـورة»، الـذي ظهـر قبـل قيـام الثـورة بأيـام قلائـل وشـكل لبرهـة حالـة منظمـة كان مـن الممكـن التعويـل عليهـا في قيـادة المشـهد الثـوري، حيـث مـارس بشـكل كبـير دور قيـادي في التظاهـرات التـي دعـت لتنحـي مبـارك، والشـهور التـي تلتهـا، لكـن هـذه الحالـة لم تسـتمر طويـلًا بسـبب ظـروف ذاتيـة وموضوعيـة جعلـت مـن وجـوده في المجـال السـياسي حينهـا غـير ذي جـدوى، بعـد أن انـصرف أغلـب أعضائـه إلى مجموعـات سياسـية جديـدة انضمـوا إليهـا، ومارسـوا مـن خلالهـا نشـاطهم السـياسي والحـزبي، وهـي الأحـزاب التـي سـيتم الحديـث عنهـا في الفصول اللاحقـة.

2- محمد أبو العينين، من أبطال الثورة إلى الأطباء إلى شباب كفر البطيخ ائتلافات بدون أصوات، جريدة الأهرام المسائي، العدد 7413، السنة 21، (14/ 8/ 2011)، تاريخ زيارة الرابط 1 / 12/ 2018 : http://massai.ahram.org.eg/archive/Inner.aspx?ContentID=38137&typ eid=1&issueid=693

أولًا: بداية التأسيس في السادس من يونيو عام 2010 سقط شاب في أواخر العشرينيات من عمره، يدعى خالد سعيد من مدينة الإسكندرية صريعًا إثر اعتداء اثنان من مخبري قسم سيدي جابر عليه، ثم بعد أن سحب جسده في عربة شرطة، تم إلقاء جثته بعدها بفترة قصيرة في قارعة الشارع بعد أن دُسَّت مخدرات في فمه وملابسه، وقد تعرض وجهه وجسده لتشويه كبير.[3] هنا أصبحت قضية خالد سعيد مثار اهتمام كبير للغاية من قبل المؤسسات الحقوقية والصحف الخاصة للتدليل على الانتهاكات التي كانت ترتكبها داخلية مبارك ضد المواطنين.

أدت صفحة كلنا خالد سعيد، التي تأسست بعد مقتله بعدة أيام، دورًا كبيرًا في الدعوة للتظاهرات التي اندلعت فيما بعد، حيث دعت الصفحة لمجموعة من الوقفات الصامتة، بملابس سوداء في المحافظات، وقد لقت الصفحة تجاوبًا كبيرًا للغاية من متابعيها، ومن نشطاء الحركات الاحتجاجية الذين اشتبكوا مع التظاهرات بدعمها، والدعوة للانضمام إليها.

كانت أول وقفة دعت إليها الحركة بالإسكندرية يوم الجمعة 18/ 6/ 2010، أي بعد مقتل خالد سعيد بأقل من أسبوعين، ونجحت نجاحًا باهرًا، إذ اشترك فيها مئات الشباب، ولأول مرة الأمهات والأسر تشترك بشكل غير متوقع، كما ضمت الوقفة شبابًا غير مسيس لم يمارس التظاهر من قبل.[4] استغلت الصفحة الأمر، خصوصًا مع تجاوب الحركات الاحتجاجية كـ6 إبريل والجمعية الوطنية للتغيير وكفاية وغيرها مع قضية خالد سعيد، ودعت لتظاهرة أمام وزارة الداخلية، تم فضها بالقوة بعد دقائق من بدايتها.[5] ثم دعت الصفحة لوقفة ثانية يوم الجمعة 25/ 6/ 2010 انضم لها البرادعي وشباب من الإخوان، انطلاقًا من مسجد سيدي جابر بالإسكندرية، وقدر عدد المشاركين فيها بنحو 5 آلاف متظاهر، بينما استمر الشباب بملابسهم السوداء في وقفتهم الصامتة على الكورنيش.[6]

ووفقًا لشهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح مديرا صفحة كلنا خالد سعيد، أن الصفحة ظلت قاصرة على المجال الافتراضي، وحافظت على طابعها الإعلامي

3- شاهر عيّاد، بالفيديو والصور..خالد سعيد من ضحية تعذيب إلى مفجر ثورة القصاص من «الداخلية»، المصري اليوم، (28/ 10/ 2011)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://www.almasryalyoum.com/news/details/121627.

4- عمرو مجدي، «كلنا خالد سعيد»..شهيد يرحل وشعب يبعث، بحث في نشأة الصفحة وتطوراتها ومشاركتها في الثورة المصرية، في أحمد عبدالحميد حسين (محرر)، يوميات الثورة المصرية يناير 2011، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، بيروت، ص 24.

5

6- عمرو مجدي، «كلنا خالد سعيد»..شهيد يرحل وشعب يبعث، مصد إعادة تشريح جثة خالد سعيد بعد اتهام الأمن المصري بفتله، دويتش فيلة، (16/ 6/ 2010)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/qitQaRر سابق، ص 24.

التحريـضي، وكانـت تتلقـى دعـمًا مـن ناشـطين كثيريـن أرسـلوا لهـا مـوادًا توثيقيـة مصـوّرة، إلى أن عمـد مؤسسـوها للتواصـل والتنسـيق مـع القـوى الشـبابية المختلفـة الأخـرى قبـل عـشرة أيـام مـن انـدلاع الثـورة تقريبًـا، وأدى محمـود سـامي (مسـؤول العمـل الجماهـيري في حركـة 6 إبريـل، وعضـو المكتـب التنفيـذي لاحقًـا في ائتـلاف شـباب الثـورة)، دور همـزة الوصـل بـين مسـؤولي الصفحـة وباقـي الحـركات، بينـما اسـتغل وائـل غنيـم مهاراتـه وخبرتـه في التسـويق الإليكـتروني لتوسـيع انتشـار الصفحـة عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي.[7]

تصاعـد الحـراك الاحتجاجـي في نهايـة عـام 2010 إثـر انفجـار كنيسـة القديسـين، ومقتـل الشـاب السـلفي سـيد بـلال. وبعدهـا جـاء الحـدث الأبـرز، المحـوري والأهـم، وهـو اشـتعال الثـورة التونسـية، التـي كانـت بمثابـة شرارة كبـيرة حثَّـت عـلى التقـاء مجموعـة مـن ممثـلي الحـركات الشـبابية في منتصـف ينايـر عـام 2011، ليقـرروا أيَّ فعـل يمكـن أن يتخـذوه لتصعيـد الحـراك الاحتجاجـي وأخـذه خطـوة إلى الأمـام، واسـتغلال حـدث الثـورة التونسـية لتعبئـة الشـارع المـصري، وكان ذلـك بالتـوازي مـع الدعـوة التـي أطلقتهـا صفحـة كلنـا خالـد سـعيد عـلى موقـع الفيسـبوك للتظاهـر ضـد ممارسـات التعذيـب التـي قـام بهـا أفـراد محسـوبون عـلى الداخليـة في يـوم 25 يناير 2011، وهـو اليـوم الـذي يواكـب احتفـال الشرطـة بعيدهـا السـنويّ.

قبلهـا، وتحديـدًا قبـل الثـورة بشـهرين وعـلى حـد روايـة، زيـاد العليمـي، عضـو المكتـب التنفيـذي لائتـلاف شـباب الثـورة كانـت هنـاك عـدة اجتماعـات بـين ممثلـين عـن حـركات الحملـة الشـعبية لدعـم البرادعـى، وشـباب حـزب الجبهـة، وشـباب مـن أجـل العدالـة والحريـة، وحركـة 6 أبريـل، للتضامـن مـع المظاهـرات التـي انطلقـت في مجموعـة مـن المحافظـات، رفضًـا للانتهـاكات والتعذيـب التـي طالـت الشـابيّن خالـد سـعيد وسـيد بـلال قبـل مصرعهـما، كـما كانـت هنـاك اجتماعـات لهـذه الحـركات بهـدف انتخـاب الشـباب الذيـن سـيمثلون داخـل البرلمـان الشـعبي، الـذى اتفقـت القـوى السياسـية عـلى تأسيسـه، اعتراضًـا عـلى تزويـر الانتخابـات البرلمانيـة في 2010، وبعـد فـترة قصـيرة، حدثـت تفجـيرات كنيسـة القديسـين، فقـررت هـذه المجموعـة المسـاهمة في صنـع دروع بشريـة لحمايـة الكنائـس أثنـاء الاحتفـال بأعيـاد الميـلاد.[8]

وقبـل عيـد الشرطـة بأيـام، أي يـوم 25 ينايـر، نفـس المجموعـة قـررت الاسـتجابة لدعـوة صفحـة كلنـا خالـد سـعيد، والتنسـيق لمجموعـة مـن التظاهـرات بالقاهـرة، والحشـد أمـام مقـر وزارة الداخليـة المصريـة في يـوم عيـد الشرطـة 25 ينايـر 2011، وتصعيـد مطالـب

7- عزمي بشارة، ثورة مصر (ج1) من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ، بيروت، مايو 2016، ص 364.

8- زياد العليمي، أسرار الثورة «1»، المصري اليوم، (18/ 1/ 2012)، تايريخ زيارة الرابط 8/ 1/ 2019: https://www.almasryalyoum.com/news/details/213884.

الاحتجاج لدرجة المطالبة بإقالة وزير الداخلية حينها حبيب العادلي.[9]

كان التنسيق بين المجموعات الأربع وبين صفحة كلنا خالد سعيد يتم عبر أحد مديرين الصفحة، وهو أحمد صالح، وكان التنسيق يتم عبر إرسال رسائل على الـ»بي بي إم» غير المراقب وقتها، (وفقًا لرواية زياد العليمي، لكن وفقًا لرواية محمود سامي وعبدالرحمن منصور وأحمد صالح، والأخيران هما مديرا صفحة كلنا سعيد بجوار وائل غنيم، فقد كان سامي -مسئول العمل الجماهيري بحركة 6 إبريل- هو مسئول التنسيق) وكان التنسيق بالأساس يتم تحديدًا حول أماكن المظاهرات في القاهرة والمحافظات، وكان يتم الإعلان عن هذه المظاهرات والتجمعات عبر صفحة كلنا خالد سعيد. وتم الاتفاق على تحديد 20 تظاهرة فى 16 محافظة، 4 منها فى القاهرة، الأولى عند مصطفى محمود، والثانية عند ميدان لاظوغلى، والتي تم التوقع ألا يذهب إليها أحد، وعند دوران شبرا، وميدان العباسية.[10] كل هذا الترتيب كان يتم قبل أن تنتصر الثورة التونسية بهروب بن علي، ومع هروب الأخير، وانتصار الثورة التونسية حفزّ الأمل لدى هذه المجموعات، بالإضافة لمجموعات أخرى احتجاجية وسياسية للنزول ضد نظام مبارك، حيث أشعل نجاح الثورة التونسية الأمل لديهم في تحقيق أمر مماثل في مصر.

وفقًا لرواية محمود سامي، الذي شارك في تأسيس الائتلاف، وفي الاجتماعات التحضيرية لتظاهرات 25 يناير 2011، أن الاجتماع التنسيقي الأول تم يوم 15 يناير 2011، وحضره منسقون عن الحركات الأربع السابق ذكرها، بالإضافة لناشطين مستقلين، شرح لهم محمود سامي خطته، التي أسماها كرة الثلج، وتتلخص فى عدم الذهاب للتظاهر مباشرة، بل البدء بمسيرات من مناطق شعبية ذات كثافة سكانية عالية، وجذب الناس عبر الهتاف بهتافات بسيطة تتحدث عن مطالب معيشية قريبة منهم فقط. يقول سامي: «كرة الثلج تكبر تدريجيًا باستمرار خلال سيرها، وهذا ما تمنيت أن يحدث مع مسيراتنا، أن يزداد الناس مع كل خطوة نخطوها، وكل شارع نتجاوزه، وكل عمارة نمر بها، حتى نصل إلى كتلة لا يستطيع أى عدد من قوات الأمن أن يقف أمامها». شرح سامي لزملائه أن هذه الوسيلة ستقرب الناس منهم، وستكسر حاجز الخوف لديهم، لاقى هذا الكلام قبولًا عند جميع الحاضرين، خاصة أنه قد ظهر تشدد الأمن فى قمع التحركات المختلفة عن المألوف، فى مقابل التسامح النسبى مع الأنشطة المعتادة كالتظاهر عند نقابة الصحفيين. وبالفعل قام سامي لاحقًا ومعه خالد عبدالحميد، عضو حركة شباب من أجل العدالة والحرية وتيار

9- المصدر نفسه، ومقابلات ونقاشات جماعية للباحث مع أعضاء سابقين بائتلاف شباب الثورة، القاهرة، في الفترة من سبتمبر -ديسمبر 2013، وديسمبر 2015

10- زياد العليمي، المصدر السابق.

التجديد الاشتراكي، وعمرو عز، عضو حركة 6 إبريل، بالذهاب لناهيا وقياس المسافة بينها وبين مسجد مصطفى محمود على الأقدام، ليعاينوا خط السير ميدانيًا، واختاروا نقطة البدء من مسجد السنية فى ناهيا، واختبروا بأنفسهم الوقت الذى يستغرقه قطع المسافة على الأقدام من ناهيا لمصطفى محمود.[11] ووفقًا لكلام زياد العليمي كان الغرض أن «يحسبوا بدقة الوقت اللازم لتصل مظاهرة ناهيا إلى مكان التجمع فى جامعة الدول العربية، وكانت المسافة حوالى 20 دقيقة، قدروا أنها ستزيد إلى نصف ساعة، فحددوا ساعة الصفر فى ناهيا قبل 30 دقيقة من انطلاق المظاهرات فى الساعة الثانية بكل المحافظات»، لكن في رواية العليمي، الشخصان اللذان ذهبا لقياس وقت المسافة بين ناهيا ومسجد مصطفى محمود كانا خالد السيد، عضو حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وأحمد الجوهري، عضو الحملة الشعبية لدعم البرادعي.[12]

من المهم هنا الإشارة إلى أن أكثر من حركة سياسية ومجموعة شبابية (وعدد ضخم للغاية من المستقلين وناشطي الفيسبوك وغيرهم) تعاملوا مع دعوة صفحة كلنا خالد سعيد قبل الاجتماع السابق ذكره، فعقدت مجموعات شبابية عدة اجتماعات، كل على حدة، قبل أن تتألف أنوية وتحالفات ومجموعات منظمة تجمع أغلبيتهم في خطة واحدة، وربما كان هذا أحد أسباب سوء التفاهم الذي ظهر من حين لآخر بين الثوار، حتى كاد يدب النزاع والخلاف بينهم في الميدان، ثم بين صفوفهم في المرحلة الانتقالية، إذ ظنت مجموعات شبابية أنها هي من خطط للثورة، وغيرها سرقها منها، كما ظل طول الوقت بعض المجموعات تردد بنبرة وُصفت بأنها متعالية مسألة أنهم: «هم من فجر الثورة، ومن نظمها»، وكان هذا الاختلاف على شرف البدء بالثورة قبل ضمان نجاح أهدافها من الخلافات التي وصفت بالصبيانية والتي نجح الإعلام في أن يشغل بها بعض الناشطين.[13]

في الرابع والعشرين من يناير 2011 تواصلت مجموعة من شباب لجنة الطلبة المركزية واللجنة السياسية بجماعة الإخوان بعدد من أفراد المجموعة السابقة، حيث قرروا القيام بمشاركتهم في فعالية 25 يناير بعيدًا عن قرار الجماعة بعدم المشاركة، ليكسب مجموعة الائتلاف فريقًا مهمًّا في التنسيق لتظاهرات 25 يناير.[14]

إلى حد كبير استثمر شباب الإخوان المسلمين الذين ساهموا في تأسيس ائتلاف شباب الثورة علاقاتهم السابقة مع ناشطين من الليبراليين واليساريين والقوميين وبعض المستقلين الذين عملوا معهم خلال فترة الجامعة وعبر لجان التنسيق التي

11- محمد أبو الغيط، بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية، (24/ 1/ 2013)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc.

12- زياد العليمي، مصدر سبق ذكره.

13- عزمي بشارة، ثورة مصر (ج1) من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ص 366.

14- محمد بدوي، 25 و28 يناير..الطريق إلى التحرير، في أحمد عبدالحميد حسين (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 37-39

تأسست في العشر سنوات الأخيرة، حيث شارك شباب الإخوان في أعمال تنسيقية مع المجموعات والحركات السياسية المختلفة مثل تنظيم حملات المقاطعة للمنتجات الأمريكية والصهيونية، والتصدي لمحاولات التطبيع مع إسرائيل، وتنظيم المؤتمرات والتظاهرات لدعم المقاومة وتأييد الانتفاضة الفلسطينية بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتنظيم حملات وتكوين الروابط الطلابية كرابطة طلاب من أجل فلسطين للمطالبة برفع الحصار عن غزة، وتنظيم الفعاليات لرفض الاعتداءات الأمريكية المتكررة على العراق تسعينيات القرن الماضي، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق عامي 2001 و2003.[15]

وفي المقر المؤقت لحركة شباب من أجل العدالة والحرية بوسط البلد -وكان مقرًا بالأساس لتيار التجديد الاشتراكي- أقيمت ثلاث ورش عمل لنشطاء بعض الحركات المشاركة في تنظيم مظاهرات اليوم التالي. كان موضوع الورشة الأول حقوقيًا، يوضح للناشطين كيفية التعامل مع الشرطة والنيابة حال القبض عليهم، فيما كانت موضوع الورشة الثانية تقني، يعرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في كيفية توثيق الأحداث والانتهاكات، وورشة تشرح كيفية التواصل مع رؤوس المجموعات في التظاهرات التي سيتم تنظيمها، وتم الاتفاق في هذه الورش على خروج عدة مسيرات، واحدة من مسجد مصطفى محمود بالمهندسين، وواحدة من مسجد الخازندار بشبرا، ومسيرة ثالثة -تم الاتفاق على أن تكون مسيرة سرية غير معلنة حال تم حصار المسيرتين الأولى والثانية- تنطلق من شارع ناهيا ببولاق الدكرور.[16]

لاحظ هنا أن أماكن التظاهرات، وفقًا لكلام محمد بدوي، أحد أعضاء حركة شباب من أجل العدالة والحرية يختلف عن كلام زياد العليمي، والأمر ربما يرجع لتغيير الأماكن الذي كان يتم طوال الوقت خوفًا من الترصد الأمني، أو اختيار أماكن مناسبة أكثر لاستقطاب تجمعات شعبية نحوها.

دخلت كل تلك المسيرات التحرير، لتقابل تظاهرات أخرى نُظّمت من قبل شباب الوفد والغد وحركة كفاية وحزب العمل وبعض المجموعات الأخرى، لتطوف لاحقًا بشارع شبرا ورمسيس، حيث رفع المتظاهرون لافتات تندد بممارسات الداخلية، وتهتف بسقوط حبيب العادلي وزير الداخلية وقتها.

شارك الائتلاف لاحقًا في الدعوة وتنظيم تظاهرات يوم 28 يناير -التي كانت أكبر بكثير من تظاهرات يوم 25 يناير- لتعبر المسيرات الحاشدة كوبري الجلاء وكوبري قصر النيل، وشارع الجيزة القادمة من مسجد الاستقامة، حيث انطلقت كل تلك

15- محمد القصاص مؤسس حزب « التيار المصري»، والمسؤول السابق لمجموعة «شباب الإخوان» في «ائتلاف شباب الثورة»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 24 / 10/ 2013

16- محمد بدوي، 25 و28 يناير.. الطريق إلى التحرير، مصدر سابق

المسيرات إلى ميدان التحرير، ونجحت في كسر الأطواق الأمنية المختلفة الموجودة في الشوارع المؤدية للميدان، لتجتمع تلك الحشود البشرية الضخمة في ميدان التحرير، وبدأت تغير من هتافاتها من المطالبة بإسقاط حبيب العادلي إلى المطالبة بإسقاط نظام مبارك بأكمله.

ثانيًا: الائتلاف بعد التنحي في الأشـهر الأولى بعـد التنحـي كان للائتـلاف ثقـل كبـير ناتـجٌ مـن عـدم وجـود قيـادة حقيقيـة للمشـهد الثـوري، إضافـة إلى قدرتـه عـلى الحشـد مـن أجـل مطالـب مثَّلـت بدرجـة كبـير المـزاج العـام للمحتشـدين بالميـدان.

كان ثقـل الائتـلاف قادمًـا مـن الفـراغ الكبـير في المشـهد الثـوري الـذي نجـم عـن غيـاب حركـة ثوريـة كبـيرة، وكان ميـدان التحريـر وحشـوده في حاجـةٍ إلى فاعـل مـا يقـوم عـلى الأقـل بتحديـد خطواتـه القادمـة، فارتمـى المشـهد الثـوري في حِجـرِ المجموعـة الصغـيرة، وكان الحـراك الثـوري أشـبه بطوفـان ضخـم للغايـة يجـري في مجـرى واسـع، يحتـاج فقـط لمـن يوجهـه نحـو مسـار مـا.

كان للثـورة المصريـة فواعـل مختلفـون ومتنوعـون، أهمهـم كان في الأطـراف والهوامـش، ونظـرًا لأن المركـز يفـرض إرادتـه أخـذت القاهـرة وحدهـا كل الانتبـاه، وسـاعد عـلى ذلـك تمركـز التظاهـرات في ميـدان التحريـر وتحولـه لبـؤرة الثـورة، وهـو مـا أدى إلى اسـتقطاب التحريـر لـكل الأضـواء الإعلاميـة وبالتبعيـة بـروز المجموعـات الثوريـة التـي قـادت المشـهد بداخلـه.

امتـدت الثـورة جغرافيًـا مـن السـويس والإسـكندرية مـرورًا بالمنصـورة والمحلـة حتـى قلـب محافظـات الصعيـد، لكـن طيلـة أيـام الثـورة الأولى، وقبـل التنحـي تحديـدًا، ظهـر ميـدان التحريـر في المخيلـة الثوريـة الطوباويـة وكأنـه قـد اختـزل الثـورة بداخلـه، بفاعليـه المنتمـين لشريحـة الطبقـة الوسـطى والمنادين بهتافـات تحـث عـلى إسـقاط النظـام. وعمليًـا تحولـت هـذه الهتافـات لضربـات موجعـة مؤثـرة في هيـاكل النظـام، بإضرابـات العـمال في الأيـام الأخـيرة قبـل التنحـي، تلـك التـي فرضـت إرادة الثـورة عـلى نظـام مبـارك.

يمكننـا هنـا الاسـتدلال بإضرابـات يـوم واحـد فقـط لنـدرك مـدى التأثـير الواسـع الـذي أحدثتـه الإضرابـات العماليـة والمهنيـة عـلى نظـام مبـارك قبـل التنحـي مبـاشرة، ففـي التاسـع مـن فبرايـر 2011، قبـل التنحـي بيومـين، دخل عـمال المصانـع البتروليـة في إضراب كبـير للتعبـير عـن مطالبهـم ورفضهـم لاسـتمرار المهنـدس سـامح فهمـي وزيـرًا للبـترول، وقطـع موظفـو الهـلال الأحمـر في رمسـيس الشـارع محتجـين عـلى عـدم تعيينهـم رغـم عملهـم لمُـددٍ تتجـاوز عشريـن عامًـا، وشـارك أيضًـا في الإضرابـات عـمال ورش بـولاق وورش كـوم أبـو راضي وعـمال شركـة ميـاه الـشرب والـصرف الصحـي بالقاهـرة وهيئـة

النظافة.[17] كما امتدت الاحتجاجات العمالية إلى 15 موقعًا في 7 محافظات يوم 9 فبراير 2011، ليرتفع عدد المواقع العمالية التي أعلن العمال الاعتصام فيها إلى 60 موقعًا، من بينها 15 موقعًا عماليًا في السويس، و11 موقعًا في الإسكندرية، و35 موقعًا في القاهرة، و6 مواقع في محافظات أخرى. وقدرت قيادات عمالية حينها -وفقًا لجريدة البديل- عدد المشاركين في الاحتجاجات بما يتراوح بين 250 ألفا إلى 300 ألف عامل، وأعلن جانب كبير من المحتجين مساندتهم لثورة الغضب المصرية، فيما دارت أغلب المطالب بين تحسين الأجور، ومحاسبة الفاسدين، والتثبيت والرعاية الطبية، وأعلن العمال والعاملون المحتجون تصعيد احتجاجاتهم حتى تستجيب الحكومة لمطالبهم. كما شهدت القاهرة توقف خطوط السكك الحديدية بسبب إضراب أكثر من 2000 عامل، فيما قطع العاملون بالتأمين الصحي شارع رمسيس، وأعلن عمال النقل العام اعتصامًا مفتوحًا في مقر الشركة بمدينة نصر. كما أضرب العاملون المؤقتون بمستشفي أجا بالدقهلية، واعتصم مئات العمال بشركتي شويبس، والنيل للغزل والنسيج بالمنوفية، كما استمر اعتصام عمال شركة التمساح وعمال الموانى بالإسماعيلية، بينما تظاهر العاملون بحي أول وحي ثانٍ وهيئة الري والصرف الصحي لصرف الحوافز ومنحة المولد النبوي. وتظاهر عمال بتروتريد بالجيزة لصرف الأرباح، وطالب العاملون في هيئة الرقابة علي الأدوية بزيادة الأجور بعد أن تجمهروا أمام مقر الهيئة بالعجوزة، وقطع مئات من الأهالي بأسيوط الطريق السريع احتجاجًا على توقف المخابز، واعتصم 200 عامل بشركة بترول أسيوط للمطالبة بالتثبيت، وأعلن عمال غزل المحلة الإضراب عن العمل للمطالبة بحد أدنى للأجور 1500 جنيه ومحاسبة الفاسدين.[18]

وداخل ميدان التحرير والشوارع المؤدية إليه والمناطق المحيطة به؛ كان واضحًا أن هناك فريقين ليس بينهما صراع أو تنافس، إنما استفاد كل منهما من الآخر، لكن كلًّا منهما كان يستخدم استراتيجية مختلفة، وتكتيكات وشعارات متباينة؛ الأوَّلون ضموا خليط واسع من شباب الجامعة، وثوريّين من حركات احتجاجية صغيرة، وموظفين في مهن مرموقة بالقطاع الخاص، وسياسيين قدامى، وجميعهم -في عز الالتحام مع قوات الأمن- يميلون إلى التظاهر السلمي ويرفعون شعار «سلميّة»، أما الآخرون -القادمون من الأحياء الشعبية، وهي الفئات الأقل تعليمًا- الأكثر عداءً للشرطة، فكانوا يتبنون تكتيكات أكثر عنفًا لكسر إرادة خصوم الأمس، ويرفعون شعارات الموت لمن عذبوهم من قبل في زنازين الأقسام. كان للفريق الأول تمثيلاته السياسية

17- أحمد الشريف، تنحي مبارك..10 أيام من عمر «ثورة يناير»، أخبار اليوم، (11/ 2/ 2011)، شوهد في 1/ 12 / 2018 : https://goo.gl/hk7R9X

18- «ثورة العمال: احتجاجات عمالية لأكثر من 300 ألف عامل في 60 موقعا عماليا بـ 9 محافظات»، جريدة البديل، (9 / 1/ 2011)، تاريخ زيارة الرابط 1 / 5/ 2013 : goo.gl/23QvGc

والثورية ورموزه وشهداؤه، لكن لم يكن للفريق الثاني سوى الوصم أو الموت.

لقد حظى الائتلاف بتأثير سياسي وإعلامي كبير كونه يمثل راية لمجموعات سياسية مهمة، والأهمية هنا ليست في حجم قواعدها الجماهيرية، بل في حضورها السياسي والثوري والقوى التي تعبر عنها. فقد ضم ممثلين عن الجمعية الوطنية للتغيير التي كان منسقها العام محمد البرادعي، الذي حاز وقتها على أهمية كبيرة بسبب ثقة أغلب المجموعات السياسية به، فضلًا عن حضوره الدولي وانتمائه لجهاز الدولة البيروقراطي، وتأثيره على شباب الثورة لاحقًا. كما كان الائتلاف يضم ممثلين عن حركة لها ثقل على مستوى الحراك الاحتجاجي قبل الثورة، وهي حركة 6 أبريل، وبعض الحركات الشبابية الأخرى، الصاعدة في ذلك الوقت، مثل حركة شباب من أجل العدالة والحرية. كذلك ضم ممثلين عن حزب الجبهة الديموقراطية، ولاحقًا انضم له ممثلون عن أحزاب الكرامة، والوفد، والغد، والتجمع. هذا بالإضافة لوجود مهمّ ومؤثر لشباب الإخوان المسلمين، القوة الأكبر سياسيًا وتنظيميًا، ذات القدرة الكبيرة على التعبئة والحشد. كان يصعب على الإخوان وقتها، مع اندلاع الثورة وتسارع حركتها، أن يُجاروا هذه الاندفاعة الواسعة، فتصرفوا بطريقة تليق بحركة سياسية واجتماعية ديناصورية، حيث تبنوا من ناحية خطابًا سياسيًا متحفظًا عبر القيادة الرسمية في مكتب الإرشاد، ومن ناحية أخرى تركوا الباب موارباً للمفاوضات مع رجال النظام، ومن ناحية ثالثة تركوا لشبابهم المشارك في الائتلاف فرصة التحدث باسم الجماعة، وتمثيلها داخل الكيان الائتلافي الأهم. ومن ثم كانت دعوة الائتلاف -الذي ضمَّ شباب الإخوان بداخله- لتظاهرة ما تعني ضمنًا حشد جماعة الإخوان المسلمين للفعاليات المختلفة التي يحشد ويعبئ لها الأول.

لقد نجح ائتلاف شباب الثورة في الاستغلال السياسي للقوة التي خرج بها من الميدان، وهو ما عزَّز من وضعه أمام المجلس العسكري الذي أدار الفترة الانتقالية، فدخل في تفاوض مع مسؤوليه، وحقق بعضًا من مطالبه السياسية، أبرزها كان الضغط على المجلس العسكري لإقالة حكومة أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء لمبارك.

ومع صعود اسم الائتلاف إعلاميًا وبروزه في واجهة المشهد الثوري؛ بدأ التهافت على الالتحاق بمكتبه التنفيذي من قبل قوى ومجموعات سياسية لم تلتحق به منذ البداية، وبصورة أقرب للعدوى بدأت تظهر في كل حيّ وحارة ومنطقة وإدارة صناعية ما ونقابة، ائتلافات في الشهور التي تلت تنحي مبارك، كلٌّ منها يتحدث باسم الائتلاف ونيابة عنه.

لاحقًا أسهم الائتلاف في الدعوة لمظاهرات أيام الجمع التي انطلقت لعدة أشهر بعد التنحي، ودخل في حوارات مبكرة مع المجلس العسكري، وساهم في اختيار أول

رئيس وزراء بعد شفيق، كما نجح في كسب مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة، ومنع تمديد الفترة الانتقالية.

كان تحرك الائتلاف مبنيًّا على البيان الذي أصدره في 6 فبراير 2011، محدّدًا فيه مطالبه الرئيسة، حيث طالب برحيل مبارك، ومحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضد المتظاهرين خلال الثورة، ودعا إلى إنهاء حالة الطوارئ، وحلّ البرلمان والدستور، وعدم تسييس المؤسسة العسكرية، وإلغاء القيود كافة التي تحدُّ من حرية الرأي والتعبير. ورغم دخول الائتلاف في حوار مع المجلس العسكري خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، لكنه طالب أيضًا بإنشاء مجلس مدني يتولى الحكم خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية.[19]

19- «ائتلاف شباب الثورة» يجدد مطالبته برحيل مبارك ، نورا فخري ومحمد إسماعيل، اليوم السابع، الأحد 6 فبراير 2011، http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347310#.UseORfsV98o

ثالثًا: ائتلاف شباب الثورة والمجلس العسكري

لم تكن العلاقة بين المجلس العسكري وائتلاف شباب الثورة علاقة حميمة، فالأخير كان يرفض استمرار المجلس في إدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية، ولم يلتقِ أعضاءه بالمجلس سوى مرتين، طالبوا فيهما بمجموعة من القرارات عبر ورقتين كان قد تم إعدادهما مسبقًا مع مجموعة من الشخصيات الوطنية. تضمنت الورقة الأولى مطالب بإقالة حكومة شفيق، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل جهاز مباحث أمن الدولة، ومطالب أخرى تتعلق بالتحول الديموقراطي.[20] وتضمنت الثانية عدة مطالب اقتصادية واجتماعية، شملت وضع خطة بجدول زمني لتنفيذ الإجراءات الخاصة بتحديد الحدَّين الأدنى والأقصى للأجور، وغيرها من مطالب جماهير العمال والفلاحين والفقراء في مصر.

تم اللقاء الأول يوم الأحد الثالث عشر من فبراير 2011، حينما طلب المجلس لقاء ثمانية من شباب التحرير، بعد تنحي مبارك مباشرة، كان أربعة من الثمانية من أعضاء المكتب التنفيذي للائتلاف، هم: محمد عباس من شباب الإخوان المسلمين، وعبدالرحمن سمير عضو الحملة الشعبية لدعم البرادعي، ومحمود سامي من شباب 6 أبريل، وخالد السيد من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين من خارج المكتب التنفيذي للائتلاف، هم: أحمد ماهر المنسق العام لحركة 6 أبريل، ووائل غنيم مدير صفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك، وأسماء محفوظ ناشطة سابقة في حركة 6 أبريل، وعمرو سلامة مخرج وناشط ومدون.[21]

وقد أكدت أسماء محفوظ بعد اللقاء، أنه كان للتعارف، وكان إيجابيًا، وحرص المسؤولون العسكريون على التأكيد لشباب الثورة، أن الجيش تلقى أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين أثناء الثورة، إلا أن قيادة الجيش رفضت الأمر تمامًا، كما حاولت قيادة المجلس العسكري توصيل رسالة إلى الشباب مفادها أن الإضرابات المهنية والعمالية ستصبب ضررًا بالغًا للاقتصاد المصري، وأكدت أسماء محفوظ أن الشباب الذيت حضروا اللقاء لم يقدموا أي التزامات، أو يعقدوا أي اتفاقات مع المجلس.[22]

20- أحمد كامل البحيري، ائتلاف شباب الثورة.. الأزمة البنيوية وحتمية الحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (22/ 8/ 2012)، شوهد في 30 / 11/ 2018 : http://acpss.ahram.org.eg/News/5322.aspx

21- عبدالرحمن عيّاش، النظام إذ يحتضر ويفاوض، في مجموعة مؤلفين، يوميات الثورة المصرية يناير 2011، مصدر سبق ذكره، ص 58، 59

22- المصدر نفسه

وقد عُقِدَّ اللقاء الثاني، بين شباب الائتلاف وممثلي المجلس العسكري، يوم الثلاثاء الأول من مارس 2011 واستمر نحو 5 ساعات، وحضره من أعضاء المجلس: اللواء محسن الفنجري، مساعد وزير الدفاع، واللواء محمود حجازي، رئيس جهاز التنظيم والتعبئة، واللواء سامي دياب، مساعد رئيس هيئة الأركان. وشارك فيه عدد كبير من شباب الائتلاف، هم: عبدالرحمن سمير، وعبدالرحمن فارس، وسالي توما، وباسم كامل، وأسماء محفوظ، ومحمد صلاح الشيخ، وإسلام لطفي، ومحمد القصاص، ومحمد عباس، وشادي الغزالي، وزياد العليمي، وناصر عبدالحميد، ومحمود سامي، وحسام مؤنس، وخالد تليمة، وباسم فتحى، وأحمد ماهر، وإسراء عبدالفتاح. وقد بدأ الاجتماع -وفقاً للمحضر غير الرسمي الذي دوّنه الشباب- بتقديم اللواءُ سامي دياب اللواءَ محسن الفنجري إلى الحاضرين بقوله: «هو ملقي البيانات، وصاحب التحية العسكرية للشهداء، وهو أشهر واحد في مصر»، وأكمل مبتسمًا: «هو والراجل اللي واقف ورا عمر سليمان، وقبل أن نبدأ كلامنا نطلب منكم أن نقرأ جميعًا الفاتحة على أرواح شهدائنا الأبطال».[23]

وقد قدم الشباب الائتلاف في هذا الاجتماع رؤيتهم للمستقبل حول الانتخابات المقبلة، والثورة المضادة، ورئيس مجلس الوزراء، والاعتصامات، والاقتصاد، وغيرها من القضايا الراهنة.[24] وطالبوا بتمديد الفترة بين استفتاء مارس وأول انتخابات برلمانية، لأن فترة ستة أشهر -من وجهة نظرهم- غير كافية كي تنظم الأحزاب نفسها، وستكون نتيجتها -وفقًا لكلامهم مع ممثلي المجلس العسكري حينها- أن يفوز بها الإخوان وفلول الحزب الوطني. وطالبوا أيضًا عدد آخر من الطلبات، بينها: إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعقد الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية، وإقالة رموز نظام مبارك من المؤسسات الصحفية، ومن رئاسة المحافظات، ووضع حد أقصى للأجور، وتطبيق ضرائب تصاعدية.[25]

23- المصدر نفسه

24- أحمد رجب، «المصري اليوم» تنشر تفاصيل اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع «ائتلاف الثورة»، (1/ 3/ 2011)، شوهد في 1/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/116690.

25- مقابلات ونقاشات جماعية للباحث مع أعضاء سابقين بائتلاف شباب الثورة، القاهرة، في الفترة من سبتمبر -ديسمبر 2013، وديسمبر 2015

رابعًا: مشاكل تعصف بالائتلاف تكونت مجموعة الائتلاف عبر تمثيل لشخصين من كل مجموعة سياسية، بالإضافة لعدد صغير من المستقلين ليتكون المكتب التنفيذي للائتلاف الذي صار أشبه بالمكتب السياسي الذي يدير الأمور الاستراتيجية والسياسية. كان التنسيق للتحرك في الائتلاف وبخلاف العمل الجبهوي المعتاد يتمُّ من خلال أفراد المكتب، وبفعل الأحداث المتتالية للثورة وزخمها، دون العودة لأخذ رأي الحركة والمجموعة السياسية الأم، ويتم الاكتفاء بمناقشات محدودة، أو إصدار بيان من خلال مكتب الائتلاف. مع الوقت انقطعت صلات أعضاء المكتب التنفيذي بكياناتهم فعليًّا، ليتحول المكتب في النهاية إلى جسد الائتلاف، وهو جسد محدود بلا قوة تنظيمية فعلية، مجرد مجموعة صغيرة لا تزيد عن ستة عشر شخصًا، تحوز قوتها بالدفع الذاتي للمكانة التي اكتسبتها خلال أيام الثورة. وكان أبرز نموذج لذلك العضوين طارق الخولي وعمرو عز، اللذان كانا يتحركان بانفصال تام عن حركة 6 أبريل التي يمثلونها، والتي خطت لنفسها مسارًا مغايرًا لمواقف ممثليها داخل الائتلاف، وبعد قليل أعلنت الحركة عن عدم وجود ممثلين لها بالائتلاف. حدث الأمر نفسه تقريبًا مع مجموعة شباب الإخوان، حيث أعلنت الجماعة في شهر مايو 2012 أنه لا يوجد ممثلون لها في الائتلاف.[26]

وجود المجموعة التي مثَّلت المكتب التنفيذي في بؤرة الأضواء جعلها تتمنع على ضم أعضاء جدد إلى المكتب ولجانه، وبررت الأمرَ بالتخوف من اندساس أعضاء محسوبين على النظام الذي قامت الثورة ضده، وهو ما جعل الحركات الأخرى تتهم الائتلاف بالعصبوية الشديدة. وترتب عليه ظهور ائتلافات ومجموعات أخرى، رأت أنه يحق لها مشاركة الائتلاف في قيادة المشهد الجماهيري، الذي لا يوجد له قائد حقيقي، فظهرت مجموعات موازية عديدة كلها تحاول أن تعبر عن تمثيل ما داخل الميدان والمجموعات الثورية، مثل: اتحاد شباب الثورة، ومجلس أمناء الثورة، وغيرهما.

بدا، إعلاميًا وسياسيًا، أن الائتلاف قد احتكر الحديث باسم الثورة وشبابها، وهو أمر لم يُعجب جموع الشباب الذين شاركوا في الثورة ولم يكونوا ممثلين داخل الائتلاف، وهم الذين كانت لهم اجتهادات مخالفة لاجتهادات الائتلاف على مستوى التحرك السياسي، أو العلاقة مع المجلس العسكري، أو الإخوان.

ظهرت الخلافات الداخلية في الائتلاف لأول مرة مع استفتاء مارس الشهير على التعديلات الدستورية، الذي كشف أول اختلاف سياسي داخلي في الائتلاف؛ فالتصويت

26- المصدر نفسه

بالائتلاف كان داعمًا لرفض التعديلات بأغلبية من أعضاء المكتب التنفيذي، فيما اضطر أعضاء شباب الجماعة إلى الانصياع لقرار الجماعة[27] الداعم لقبول التعديلات التي كان من شأنها التحول السريع للمسار الدستوري، وإقامة انتخابات تعجل بتمكين الجماعة من تشكيل حكومة سريعة، وتسلم السلطة من المؤسسة العسكرية بعد الفترة الانتقالية.

فعليًّا كان الائتلاف من الداخل منقسمًا إلى مجموعات حسب التوجه السياسي؛ فكانت مجموعة شباب الإخوان مع عبدالرحمن فارس المستقل بمثابة جناح، فيما كان هناك جناح لمجموعة حملة البرادعي مع حزب الجبهة مع ناصر عبدالحميد المستقل، وكانت حركتا 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية يأتيان في صف أحد الفريقين حسب المواقف الظرفية.

بعد مرور أقل من شهرين على التنحي، لم يعد الائتلاف كيانًا يعبر حتى عن أعضائه الذين يشكلون مكتبه التنفيذي، فقد انضم أعضاء من الائتلاف لأحزاب تشكلت سريعًا بعد الثورة: حيث شارك زياد العليمي، الذي كان يمثل حملة البرادعي، في تأسيس الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، وانضم خالد عبدالحميد ومصطفى شوقي وخالد السيد لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، واندفع شباب الإخوان، بعد فصل أغلبهم من الجماعة، إلى تأسيس حزب جديد هو التيار المصري.

إعلان جماعة الإخوان المسلمين عن عدم وجود ممثل لها في ائتلاف شباب الثورة[28] أضعف الائتلاف قليلًا، حيث كان يعتمد على الجماعة في دعوته إلى الحشد، كما أضعف مجموعة شباب الإخوان بعد انفصالهم عن الكيان الذي كان يمثل لهم وزنًا داخله.[29] وامتد الأمر داخل باقي المجموعات الممثلَّة في المكتب التنفيذي، والتي تأثرت بغياب قرارها داخل المكتب واختزاله فقط في الشخصين الذين يمثلانها، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تصدعات داخلها، فأعلنت لاحقًا حركة 6 أبريل عن عدم وجود ممثلين لها داخل الائتلاف، وحدث أيضًا تصدع كبير داخل حركة شباب من أجل العدالة والحرية وانفراط عقدها، ليتجمد نشاطها تقريبًا لفترة طويلة.[30]

ومن الأزمات التي عصفت بالائتلاف أيضًا، الصراع الذي حدث بين الحركة الأساسية في 6 أبريل من جهة، وعضوي الائتلاف عمرو عز وطارق الخولي من جهة أخرى، فالحركة كانت تبتعد عن مسار الائتلاف، نتيجة لسيطرة المكتب التنفيذي على

27- المصدر السابق

28- محاولات لعقد لقاء بين «بديع» وممثلي «الإخوان» السابقين في «ائتلاف الثورة»، هاني الوزيري، المصري اليوم، الأحد 29 مايو 2011، http://www.almasryalyoum.com/News/details/134876

29- حوار مع محمد عباس، ممثل شباب جماعة الإخوان في ائتلاف شباب الثورة، مصدر سبق ذكره

30- مقابلات ولقاءات نقاشية للباحث مع أعضاء سابقين بالائتلاف، مصدر سابق

القـرار دون رجـوع أعضائـه إلى الحركـة، بعدهـا أعلـن طـارق الخـولي وعمـرو عـز تأسـيس حركـة جديـدة حملـت اسـم «حركـة 6 أبريل-الجبهـة الديموقراطيـة»، وأخـذ أغلـب أعضـاء الائتـلاف جانـب ممثـلي حركـة 6 أبريـل ضـد حركتهـم الأمّ، الأمـر الـذي رفضـه مجموعـة شـباب الإخـوان، لعـدم زج الائتـلاف في صراع لا يخصـه.[31]

ضمـن الأسـباب أيضًـا التـي أضعفـت الائتـلاف اسـتنزاف عـدد مـن أعضـاء المكتـب التنفيـذي في الظهـور الإعلامـي، وهـو الأمـر الـذي صـدَّر صـورة سـلبية عـن المجموعـة لـدى زملائهـم مـن السياسـيين في الحـركات الثوريـة الأخـرى، وامتـد الأمـر إلى داخـل الائتـلاف نفسـه، فـكان الظهـور الإعلامـي لأعضـاء مـن المكتـب التنفيـذي عـلى حسـاب أعضـاء آخريـن يسـبب حساسـية لـدى البعـض ممـن يفضلـون العمـل التنفيـذي.[32]

31- المصدر السابق
32- المصدر نفسه

خامسًا: الانتخابات تؤدي إلى مزيد من التفكيك

مع بدء الانتخابات التشريعية الأولى التي جاءت بعد الثورة، ومع نشوء الأحزاب السياسية الجديدة؛ فضَّل أغلب أعضاء الائتلاف النزول في قوائم أحزابهم، فيما قام شباب الإخوان مع بقية الأعضاء في الائتلاف المنتمين لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب مصر الحرية الذي كان يرأسه عمرو حمزاوي، وحزب المساواة والتنمية؛ بتأسيس قائمة انتخابية باسم «الثورة مستمرة»، وتم اعتبارها قائمة ائتلاف شباب الثورة فعليًّا.

نزل أغلب أفراد الائتلاف أمام زملائهم كمنافسين، وامتد التنافس للقائمة ذاتها، فكان عبدالرحمن هريدي، عضو حزب التيار المصري ومن شباب الإخوان المنشقين، ينافس عمرو عز عضو 6 أبريل المنشق عن الحركة، وكلاهما ينتمي لائتلاف شباب الثورة، ومحسوب على قائمة الثورة مستمرة[33] على المقعد الفردي نفسه بدائرة إمبابة والدقي والمهندسين.

فيما قامت أسماء محفوظ عضوة حركة 6 أبريل السابقة، وعضوة حزب التيار المصري، المدعومة من قائمة الثورة مستمرة بمنافسة عمرو حمزاوي رئيس حزب مصر الحرية المنضوي تحت القائمة نفسها على مقعد الفردي في دائرة مصر الجديدة.[34]

حصلت قائمة الثورة مستمرة على 7 مقاعد فقط في مجلس الشعب، مقعد لصالح عمرو حمزاوي، رئيس حزب مصر الحرية، و5 مقاعد لصالح حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ومقعد للقائمة ككل، فيما لم ينجح أحد من حزب التيار المصري،[35] ولا من بقية شباب القائمة من حركة 6 إبريل-الجبهة الديمقراطية أو من حركة شباب من أجل العدالة والحرية.

وعمليًّا لم ينجح أحد من مكتب ائتلاف شباب الثورة سوى زياد العليمي وباسم كامل ممثِّلَي مجموعة حملة البرادعي ومطالب التغيير في الائتلاف؛ نظراً لالتحاقهما بقائمة مختلفة، هي قائمة الكتلة المصرية التي كانت تمتلك حينها تمويلًا جيدًا، بسبب وجودها مع حزب المصريين الأحرار في قائمة واحدة.

بدا واضحًا أن الفاعلين الذين يمتلكون أدوات الحراك الاحتجاجي والثوري يفتقدون تمامًا لأدوات العملية الانتخابية ومؤهلاتها، وأهمها: الدعم المادي، والقدرة على تكوين تحالفات

33- منافسة نارية على مقعد ‹‹آمال عثمان›› بالدقي والعجوزة ، محمد أبو ضيف، مصرس (12 /12 / 2011)، تاريخ زيارة الرابط 17/ 11/ 2013 http://www.masress.com/masrawy/4669565

34- «حمزاوي» ينفي محاولات إقناعه لتفادي منافسة «أسماء محفوظ»، محمد غريب، المصري اليوم (25 / 10/ 2011)، تاريخ زيارة الرابط 18/ 11/ 2013 : http://www.almasryalyoum.com/news/details/121189#

35- كريمة عبدالغني، اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث، (21/ 1/ 2012)، تاريخ زيارة الرابط 6 / 12/ 2018 : http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx

قوية، والاعتماد على قواعد اجتماعية تصويتية، أو تضافر بين هذا العامل وذاك. لكن هذه المجموعة راهَنَت على الخيار الثوري والاستمرار في الميدان، وحاولت أن تشارك في العملية الانتخابية من خلال تحالف ضعيف لا يتمتع بالدعم المادي الكافي أو التكوينات الاجتماعية التي يمكن أن تحقق له النجاح المتوقع. وقد زاد من تلك العوامل حالة التردد التي هيمنت على أداء القائمة وأعضائها بين التواجد في الميدان لدعم مطالب الثورة، أو اللجوء لصناديق الانتخابات لدعمها بطريق آخر، لكن كان للجماهير رأي آخر.

رأى أفراد الائتلاف -رغم السلبيات السابقة- أن تجربة قائمة الثورة مستمرة أكملت على الخط السياسي الذي كان يجب أن يستمر فيه الائتلاف، كتيار وطني معبر بشكل أكبر عن الثورة، ومتجاوز لحالة الاستقطاب السياسية التي كانت موجودة طوال الوقت بين التيارات الإسلامية والعلمانية. كانت القائمة تعبيرًا برمزيتها ورمزية اسمها[36] ودلالته على أن الثورة مستمرة وأن دخول الانتخابات هو بمثابة استخدام أداة سياسية لاستكمال المسار الثوري، وكانت في الوقت نفسه محاولة أخيرة لإحياء الائتلاف وتطوير مشروعه من كونه كيانًا تنسيقيًا مرحليًا إلى كيان ثوري متجاوز للمرحلة وداعم لتحقيق أهداف الثورة الأساسية قبل الدخول في مرحلة التنافس الحزبي التقليدي.[37]

لكن في الوقت نفسه كانت قائمة الثورة مستمرة تجربة عَرَف من خلالها الشباب داخل الائتلاف حجم وزنهم الحقيقي ورؤية الشارع لهم، وصُدموا بعدها بحجم المقاعد الضئيلة جدًّا التي حققوها -7 مقاعد فقط ليس فيها مقعد واحد لأي من الشباب بالقائمة-، وتأثر اسم ائتلاف شباب الثورة كثيراً بهذه النتيجة، وتغيرت النظرة في الشارع وفي الإعلام لهم بناء على نتائج المسار الانتخابي الجديد الذي أعطى القوة للمجموعات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي حصدت الأغلبية في الانتخابات البرلمانية.

ومع قدوم الانتخابات الرئاسية وبدء ظهور مرشحين ذوي خلفيات سياسية مختلفة؛ انقسم أعضاء الائتلاف بالداخل حول اسم المرشح الذي يجب دعمه، فاختارت مجموعة شباب الإخوان -تحول وصفهم لاحقًا إلى حزب التيار المصري بعد فصلهم من الجماعة- القيادي الإخواني السابق عبدالمنعم أبو الفتوح، ومعهم ممثلين تيار التجديد الاشتراكي وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، ووفقًا لرواية محمد عباس، عضو المكتب التنفيذي للائتلاف، أن مديرو صفحة «الثورة مستمرة» -التابعة للائتلاف، والتي يديرها مجموعة من شباب التيار المصري- قاموا بعمل تصويت على الصفحة، اختيار المرشح المطلوب تأييده في انتخابات الرئاسة، فحصل عبدالمنعم أبو الفتوح على 20 ألف صوت، فيما حصل حمدين صباحي على 4 آلاف صوت فقط.[38] وهو ما جعل قيادات من الائتلاف

36- محمد عباس، ممثل شباب جماعة الإخوان في ائتلاف شباب الثورة، وأحد مؤسسي حزب «التيار المصري»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، القاهرة، 29 / 12/ 2013

37- نقاش موسع للباحث مع مجموعة من أعضاء الائتلاف والتيار المصري، القاهرة، ديسمبر 2013

38- محمد عباس، عضو المكتب التنفيذي بإئتلاف شباب الثورة (مجموعة التيار المصري)، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

يعلنـون دعمهـم لعبدالمنعـم أبو الفتـوح.[39] إلا أن بعض أعضـاء الائتلاف، مثل طـارق الخولي، أعلـن لمواقـع صحفيـة أن الائتـلاف لم يأخـذ موقفًـا رسـميًا مـن ترشـيح ودعـم عبدالمنعم أبو الفتـوح، وأن قـرار الائتـلاف ليـس لـه علاقـة بمـا تـم الإعلان عنـه على صفحـة الائتـلاف، وأن القـرار الرسـمي مـن للائتـلاف لم يتخـذ بعد.[40]

وكان قبلهـا قـد جـرى تصويـت داخـل حـزب التيـار المـصري حـول مـن يمكـن دعمـه مـن مرشـحي الرئاسـة، فحصـل أبو الفتـوح على نسـبة 78,2% من الأصوات، وهـو نفس ما حدث في حركـة شـباب من أجل العدالـة والحرية[41] وتيار التجديد الاشـتراكي، اللذان اختارا التصويت لعبدالمنعم أبـو الفتوح.

وجـاءت الجولـة الثانيـة مـن الاسـتحقاق الرئـاسي لتكمـل سلسـلة الانقسـامات بـين أعضاء الائتـلاف حيـث قـرر غالبيـة الأعضـاء مقاطعـة الانتخابـات، فيـما قـرر أعضـاء حـزب التيـار المـصري وحركـة 6 أبريـل دعـم الرئيـس المعـزول محمد مرسي، وأسـهموا فيما بعـد في تكوين تحالـف جديـد -لم يسـتمر طويـلًا- للضغـط عـلى الإخـوان ومحمـد مـرسي لتنفيـذ مجموعة مـن الطلبـات المحـددة شريطـة دعـم الأخـير في جولـة الإعـادة مـن الانتخابـات الرئاسـية، التـي أجريـت في 2012 ضـد أحمـد شـفيق المرشـح المحسـوب على نظـام مبارك حينهـا، وهو التحالـف الـذي قـاد التفاوض مـع الإخوان فيما عـرف باتفاقية «فيرمونت» الشـهيرة قبل أيام مـن جولـة الإعـادة في الانتخابات الرئاسـية.

داخليًـا؛ تباعـدت المسـافات بـين مجموعـات الائتـلاف، وعزمـت مجموعـة عـلى تأسـيس مجموعـة جبهويـة جديـدة لا تحتـوي على شـباب التيـار المصري وهـي الجبهـة التي مهدت لاحقًـا بشـكل فعـلي لظهـور التيار الشـعبي.[42]

الانضـواء تحـت الأحـزاب الجديـدة، والمنافسـة في الانتخابـات، كل ذلـك كان إعلانًـا نهائيًـا بتبنـي المسـار الدسـتوري، والدخـول تحـت مظلة النظام السـياسي القائم الذي يتم تأسيسـه، وتفتيـت المجموعـة بشـكل فعـلي. لم يعُـد يتـم اسـتحضار اسـم الائتـلاف إلا للاسـتدلال على تاريـخ العضـو وخبرتـه الثورية في المنافسـة الانتخابيـة، أو عند التفاوض عـلى إدارة منصب ما داخـل حزبـه الجديد.

39- محمد إمام، ائتلاف شباب الثورة يدعم رسميا أبو الفتوح، البوابة، (1/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/J3J9H2، انظر أيضا : قناة الصباح:ائتلاف شباب ثورة مصر يدعم أبو الفتوح، موقع يوتيوب، (1/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://www.youtube.com/watch?v=qNaWUoJsjWc.

40- مايكل فارس، طارق الخولي: المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة لم يدعم «أبو الفتوح» مرشحا للرئاسة، أقباط متحدون، (1 / 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/vqL7Rx

41- أحمد حمدي، حملة أبوالفتوح تعلن تلقيها دعم عدد من الأحزاب والحركات، موقع مصرس (موقع لأرشفة محتوى الصحف المصري، نقلا عن موقع جريدة الوفد)، (10/ 3/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط: 9 / 1/ 2019: https://www.masress.com/alwafd/175405.

42- المصدر نفسه

سادسًا: حل الائتلاف رسميًّا مـع الانتخابـات البرلمانيـة وظهـور الأحـزاب الجديـدة؛ رأت مجموعـة داخـل الائتـلاف عـدم أهميـة اسـتمراره، لاسـيما وقـد انضـم أغلـب مجموعة الائتـلاف إلى هـذه الأحـزاب، وكونَّ بعضهـم مشـاريعَ حزبيـة جديـدة اعتـمادًا عـلى بـروز أسـمائهم خـلال الفـترة السـابقة.[43]

في 7 يوليـو 2012 أعلـن المكتـب التنفيـذي للائتـلاف في مؤتمـر عُقـد بسـاقية الصـاوي حـل الائتـلاف، وقـدم المشـاركون فيـه كشـف حسـاب لنشـاط الائتـلاف طـوال 17 شـهرًا، واعتـذر المكتـب التنفيـذى للشـعب المـصرى عـن الأخطـاء التـي ارتكبهـا أعضـاؤه مـن تخويـن ومزايـدة، مؤكـدًا أن الائتـلاف أخطـأ في احتـكار الحديـث إعلاميًّـا باسـم الثـورة، واعـترف الائتـلاف بوقوعـه في أخطـاء كثـيرة، أبرزهـا رفضـه التحالـف مـع القـوى الشـبابية الأخـرى، خوفًـا مـن الاخـتراق والتـشرذم، لكنـه دفـع ثمـن ذلـك بعـد حـدوث فجـوة بـين القـوى الثوريـة والائتـلاف.[44]

43- المصدر نفسه

44- حل «ائتلاف شباب الثورة» رسميًّا.. والأعضاء يرفعون شعار: «إحنا آسفين يا شعب»، أحمد غنيم، المصري اليوم، (7 / 7/ 2012)، شوهد في 12 /12/ 2013 http://www.elwatannews.com/news/details/24651

مراجع الفصل الثاني

أولا. كتب

- أحمد عبدالحميد حسين « محرر»، يوميات الثورة المصرية يناير 2011، الدار العربية للعلوم «ناشرون»، بيروت، 2012.
- عزمي بشارة، ثورة مصر (ج1) من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ، بيروت، مايو 2016.

ثانيا. دراسات

- أحمد كامل البحيري، ائتلاف شباب الثورة.. الأزمة البنيوية وحتمية الحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، «22/ 8/ 2012»، شوهد في 30 / 11/ 2018 : http:// acpss.ahram.org.eg/News/5322.aspx

ثالثا. صحف ومواقع

- أحمد الشريف، تنحي مبارك..10 أيام من عمر «ثورة يناير»، أخبار اليوم، « 11/ 2/ 2011»، شوهد في 1/ 12 / 2018 : https//:gl.goo/R9X7hk
- أحمد رجب، «المصري اليوم» تنشر تفاصيل اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع «ائتلاف الثورة»، « 1/ 3/ 2011»، شوهد في 1/ 12/ 2018: https//:www. com.almasryalyoum.www//:https/news/details/116690.
- أحمد حمدي، حملة أبوالفتوح تعلن تلقيها دعم عدد من الأحزاب والحركات، موقع مصرس (موقع لأرشفة محتوى الصحف المصري، نقلا عن موقع جريدة الوفد)، (10/ 3/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط: 9 / 1/ 2019: https//:www.masress.com/alwafd/175405.
- إعادة تشريح جثة خالد سعيد بعد اتهام الأمن المصري بفتله، دويتش فيلة، (16/ 6/ 2010)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/qitQaR
- «ائتلاف شباب الثورة» يجدد مطالبته برحيل مبارك ، نورا فخري ومحمد إسماعيل، اليوم السابع، الأحد 6 فبراير 2011، http//:www.youm7.com/News.asp?NewsID=347310#.oRfsV98o
- «ثورة العمال: احتجاجات عمالية لأكثر من 300 ألف عامل في 60 موقعا عماليا بـ 9 محافظات»، جريدة البديل، « 9 / 1/ 2011»، تاريخ زيارة الرابط 1 / 5/ 2013 : goo.gl/23QvGc
- حل «ائتلاف شباب الثورة» رسميًّا.. والأعضاء يرفعون شعار: «إحنا آسفين يا شعب»، أحمد غنيم، المصري اليوم، السبت 7 يوليو 2012، 25 /10/ 2018: http//:www.elwatannews.

24651/details/news/com

- «حمزاوي» ينفي محاولات إقناعه لتفادي منافسة «أسماء محفوظ»، محمد غريب، المصري اليوم، « 25/ 10/ 2011»، تاريخ زيارة الرابط almasryalyoum.www//:http. #121189/details/news/com.
- قناة الصباح: ائتلاف شباب ثورة مصر يدعم أبو الفتوح، موقع يوتيوب، (1/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://www.youtube.com/watch?v=qNaWUoJs- jWc
- كريمة عبدالغني، اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث، « 21/ 1/ 2012»، تاريخ زيارة الرابط 6 / 12/ 2018 : http://gate.ahram.org. eg/News/162896.aspx
- محمد أبو العينين، من أبطال الثورة إلى الأطباء إلى شباب كفر البطيخ ائتلافات بدون أصوات، جريدة الأهرام المسائي، العدد 7413، السنة 21، « 14/ 8/ 2011»، تاريخ زيارة الرابط 1 / 12/ 2018 : http://:Conten?aspx.Inner/archive/eg.org.ahram.massai 693=issueid&1=typeid&38137=tID
- محاولات لعقد لقاء بين «بديع» وممثلي «الإخوان» السابقين في «ائتلاف الثورة»، هاني الوزيري، المصري اليوم، الأحد 29 مايو 2011، http://:com.almasryalyoum.www/ 134876/details/News
- منافسة نارية على مقعد ‹‹آمال عثمان›› بالدقي والعجوزة ، محمد أبو ضيف، مصرس « 12 ديسمبر 2011»، تاريخ زيارة الرابط 17/ نوفمبر/ 2013 http://:masress.www/. 4669565/masrawy/com.
- محمد إمام، ائتلاف شباب الثورة يدعم رسميا أبو الفتوح، البوابة، (1/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/J3J9H2
- مايكل فارس، طارق الخولي: المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة لم يدعم «أبو الفتوح» مرشحا للرئاسة، أقباط متحدون، (1 / 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 9/ 1/ 2019: https://goo.gl/vqL7Rx.
- ياسين الحاج صالح، الثورة والسياسة: والنقاش السياسي، الجمهورية، «18 / 3/ 2014»، شوهد في 6 / 12/ 2018 : https://www.aljumhuriya.net/ar/25912.

رابعا. مقابلات:

- مقابلات متنوعة للباحث مع أعضاء سابقين بائتلاف شباب الثورة وحزب التيار المصري الذي اندمج لاحقا مع حزب مصر القوية، القاهرة، في الفترة من سبتمبر -ديسمبر 2013

■ الفصل الثالث

المصري الديمقراطي الاجتماعي..
الانتقال من المركز إلى الهامش

أولًا: مجموعة المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي

بين نهايات عام 2003 وبدايات عام 2004، قررت مجموعة أغلبها كان ينتمي لتنظيمات السبعينات اليسارية، تأسيس نواة تنظيم يسار ديمقراطي، أطلقوا على هذا التنظيم اسم المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي، وضمت هذه المجموعة أسماء مثل: فريد زهران، وعبدالمنعم كراوية، وعمرو عبدالرحمن، ومحمد نعيم، وأحمد فوزي، وصابر بركات، وإلهامي الميرغني، وتامر الميهي، وآخرين. حدث ذلك في الفترة التي شهدت حراكًا سياسيًا إثر تصاعد الحركة الجماهيرية، التي انطلقت للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ثم تعاظمت مع العدوان الأمريكي على العراق في 2003. بدأت مجموعة المركز في العمل من ناحية على إنتاج رؤية سياسية صلبة تعبر عن تيار يسار ديمقراطي مصري جديد، ومن ناحية أخرى على تقديم رؤية نقدية لأفكار التيار العروبي القومي، والتنظيمات اليسارية الراديكالية كالاشتراكيين الثوريين، وتحديدًا نقد الميل اللينيني المسيطر وسط تنظيمات اليسار الراديكالي، والميول القومية المهيمنة على التيار الماركسي المصري عمومًا.[1]

كانت الفكرة الرئيسية الحاكمة لنقاشات المجموعة ساعتها هي: أن ثمَّة حاجة لتأسيس تنظيم جماهيري قاعدي ديمقراطي متعدد الاتجاهات، فبدونه لن يقدر اليسار على خلق نفوذ جماهيري حقيقي، حتى لو امتلك اليساريون الاجابات الصحيحة على أسئلة الواقع. كان لديهم انزعاج من هيمنة الخطاب القومي العروبي على أفكار وتصورات التيار الماركسي المصري، الذي ظل -من وجهة نظرهم- أسيرًا لمرحلة التحرر الوطني وأفكارها ورموزها وحركاتها. بدأوا بقراءة الكتابات اليسارية القديمة، التي قدمت نقدًا شديدًا للتجربة الناصرية والتيار القومي، مثل كتابات سعد زهران -أحد القيادات الشيوعية البارزة في الأربعينات والخمسينات- الذي قدم نقدًا حادًا لمجموعات مركزية في الحركة الشيوعية، مثل حركة حدتو، وتأثرها بالأفكار القومية. وقاموا أيضًا بقراءة عدد من كتابات سمير أمين، ثم طوروا قراءة نقدية لأوراق الاشتراكيين الثوريين. وكان استنتاجهم الرئيسي هو ضرورة بناء حركة يسارية جماهيرية، وضرورة تجاوز التنظيمات الحلقية الضيقة، التي تعتمد على منطق التجنيد الفردي طويل المدى، وعدم الغرق في قضايا نظرية معقدة.[2]

1- عمرو عبدالرحمن، عضو سابق بالهيئة التحريرية لمجلة «البوصلة»، وعضو اللجنة التحضيرية في «حزب عيش وحرية»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 15 / 11/ 2018

2- المصدر نفسه.

اعتبرت المجموعة، على سبيل المثال، أن القضية الفلسطينية تم اختزالُها تمامًا في طابعها القومي، وغاب عن النضال الفلسطيني مسألة الديمقراطية، بل أن كثير من الحكام العرب اعتمدوا على مهمة تحرير فلسطين كسبب ضروري لتأجيل الديمقراطية في بلادهم. كان هذا أحد أهم موروثات أنظمة التحرر الوطني، ووصل الأمر إلى تكريس الديكتاتورية، وتقديس الزعيم الأوحد، حتى بين فصائل المقاومة الفلسطينية.

في عام 2003، في خضم العدوان الأمريكي على العراق، كتب فريد زهران، أحد مؤسسي المجموعة، مبينًا وجهة نظر المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي في الحرب الأمريكية، وأهمية تجاوز ثنائية «إما أن تكون مع أمريكا، أو مع صدام ومشروع التحرر الوطني»، قائلًا: «المشروع الوطني التقليدي والقديم كان يعطي العداء للاستعمار أولوية مطلقة، ويعتبر أن ما عدا ذلك أمور ثانوية، ومن ثم فقد سارع بعض أنصار هذا التصور إلى «التحالف الوطني» في الاستاد[3] معلنين الشعار سيئ الذكر «لا صوت يعلو على صوت المعركة» أما نحن -في المركز- فإننا أعلنا بوضوح أننا -طلائعًا وشعوبًا- لا يمكن أن نواجه الاستعمار ونحن مقهورون ومذَّلون ومهَانون وجوعى، وأن مواجهة الاستعمار لن تنجح، ولن تتم إلا بإصلاح ديمقراطي واجتماعي وفقًا لنزعة إنسانية واضحة، وأن العداء للاستعمار وفقًا لأسس مغايرة لن يجرّ علينا إلا الهزائم، فضلًا عمّا يشوبه من شبهات عنصرية بغيضة، وهذا هو جوهر المشروع الوطني الجديد».[4]

وقتها بدأ بعض شباب المجموعة في قراءة تجربة حزب العمال البرازيلي، التي تعرفوا عليها عبر مجلة الحزب الشيوعي اللبناني «الطريق»، وتحولت بالنسبة لهم إلى مصدر إلهام الكبير، حيث وجدوا فيها كل ما كانوا يبحثون عنه، بدءًا من تحليل طبيعة الطبقة العاملة الجديدة، واختلافها عن الطبقة العاملة الكلاسيكية التي كتب عنها ماركس ولينين، وانعكاس ذلك على الأسئلة المتعلقة ببناء الحزب، وبناء النقابات العمالية، وإعادة تنظيم النقابات على أسس جديدة، إلخ، إلى جانب إعادة تقييم تجربة الاتحاد السوفييتي.[5]

قررت مجموعة المركز تأسيس مجلة تعبر عن اليسار الديمقراطي، وبحيث لا تكون مجرد ذراعًا إعلاميًا لهم، وإنما تنشأ كمنبر واسع مفتوح أمام كل توجهات اليسار

3- يقصد زهران مظاهرة الاستاد التي نظمها «الحزب الوطني» الحاكم في مارس 2003، بمشاركة المعارضة ورموز العمل السياسي.. انظر نصف مليون مصري في مظاهرة ينظمها الحزب الحاكم اليوم ويشارك فيها صفوت الشريف وجمال مبارك احتجاجا على ضرب العراق، الشرق الأوسط، (5/ 3/ 2003)، شوهد في 12 / 12/ 2018 : .#http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=156170 XBFqVYJR2M8

4 فريد زهران، دعوة للحوار حول مبادرة تجديد المشروع الوطني، الحوار المتمدن، (1/ 6/ 2003)، شوهد في 1/ 7/ 2018 : http://www. ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7836.

5 عمرو عبدالرحمن، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

الديمقراطي. وبالفعل خرجت «البوصلة»[6] إلى النور في صيف عام 2005، وتشكلت أول هيئة تحرير لها من: سامر سليمان، وعمرو عبدالرحمن، ومحمد نعيم، وشريف يونس، وزياد العليمي.[7]

وإلى جانب النقاش السياسي، بدأ نشطاء المركز في العمل على طرح مشروع اليسار الديمقراطي عبر المساهمة في فعَّاليات سياسية متنوعة. أهم فعَّالية شاركوا فيها وقتها كانت تأسيس «الحملة الشعبية من أجل التغيير»/ «الحرية الآن»، وهي حركة جبهوية يسارية صرف انطلقت في نهاية 2004، مع تصاعد حركة المطالبة بالتغيير. ولم تحظ الحملة الشعبية بشهرة «الحركة المصرية من أجل التغيير»/ «كفاية»، فالأخيرة كانت تكوين جبهوي أوسع، ونجحت في قيادة حركة المعارضة في الشارع خلال معركة التغيير طوال 2005. كان شعار «كفاية» هو: «لا للتمديد.. لا للتوريث»، بينما أضافت له «الحرية الآن»: «لا لحكم العسكر»، في أول تحدي معلن لهيمنة المؤسسة العسكرية. وقد نشرت البوصلة على موقعها عام 2006 بوستر -هو الغلاف الخلفي لأحد أعدادها- يمزج بين صورتين، واحدة لدبابات الجيش عام 1952، والثانية لجنود الأمن المركزي عام 2006، مكتوب عليه شعار: «عودوا إلى الثكنات».[8]

وفي هذا السياق وجهت المجموعة نقدًا لكفاية، التي قصرت معركتها على مسألة التوريث، بينما كانت المجموعة ترى أن الانتصار في معركة الديمقراطية لا يمكن تحقيقه دون مواجهة جناح آخر داخل النظام هو المؤسسة العسكرية. وبالطبع كانت هذه المسألة هامشية تمامًا لدى قيادات كفاية، ذوي الميول الناصرية والقومية في أغلبهم، الذين كانوا يريدون إنهاء حكم مبارك حتى لو بتدخل الجيش أو المخابرات.

وقد تفاعلت مجموعة المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي مع الحركة العمالية عبر خالد علي وصابر بركات وأحمد راغب، من خلال نشاطهم داخل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية. وقد لعبت هذه اللجنة دورًا هامًا في إضراب المحلة عام 2006، وما تلاه من تصاعد في الحركات الاجتماعية.

وفي عام 2006 أيضًا بدأت المجموعة التفكير في تحويل المركز إلى حزب، وفي مطلع 2007 خرج برنامج يُعبر عن المشروع، قام بكتابته وصياغته: فريد زهران، وتامر الميهي، وعمرو عبدالرحمن، وسامر سليمان،[9] إلا أن المشروع لم يتجاوز في ذلك الوقت

6- موقع مجلة البوصلة التي صدرت عن أفراد أغلبهم بالأساس ينتمون لتجربة «المركز الديمقراطي الاجتماعي». https://bosla.blogspot.com

7- عمرو عبدالرحمن، مصدر سابق

8- صورة عودوا لثكناتكم بتاريخ 2006 في مجلة البوصلة، شوهد في 9 / 12/ 2018 : http://static.flickr.com/93/222320851_a421969e22.jpg

9- عمرو عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره

حيز المحاولة.

خلال عامي 2009 و2010 حدث خمول في نشاط المجموعة، مع انحسار الحركات الاحتجاجية، وتَسرُب اليأس العام من تراجع حركة التغيير، فانسحب عدد من أعضائها، وانعزل آخرون، إلا أن البعض واصل النشاط بدأب، من بينهم أحمد فوزي -أصبح لاحقًا أمينًا عامًا للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- وفريد زهران -أصبح لاحقًا رئيسًا للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- وآخرين. أصيبت البوصلة أيضًا بقدر من الخمول. كان قد صدر منها عددان عام 2005، ثم صدر ثلاثة أعداد بين عامي 2006 و2009، وبعدها تحولت إلى نسخة إليكترونية من سبتمبر 2010 إلى يناير 2011.[10]

وفي عام 2010 شارك أحد أنشط عناصر المجموعة، وهو زياد العليمي، في قيادة الحملة الشعبية لدعم البرادعي، وكان له دورًا بارزًا أيضًا في تأسيس ائتلاف شباب الثورة، ولاحقًا قام بضم عدد كبير من شباب حملة البرادعي، ومجموعة من شباب الائتلاف، إلى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

10- محمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة سكايب مع الباحث، 12 / 12/ 2013

ثانيًا: الثورة ونشأة الحزب فتحت الثورة مجالًا واسعًا لحرية الحركة والتنظيم بشكل كبير للغاية، وهو ما أدى إلى إطلاق مئات المبادرات لتأسيس أحزاب وحركات سياسية جديدة، فضلًا عن آلاف المبادرات المجتمعية الأخرى. قرر ساعتها المتبقون من مجموعة المركز، ومعهم شباب الحملة الشعبية لدعم البرادعي، المنخرطون في ائتلاف شباب الثورة ويمثلهم زياد العليمي، أنه قد حان الوقت لتأسيس حزب يرفع لافتة جديدة لليسار تتعامل مع السياسة بمنطق مختلف عما اعتادته المجموعات اليسارية التقليدية: يسار يسعى لأن يؤسس لنفسه وجودًا داخل قطاعات اجتماعية كبيرة؛ وقادر على المشاركة والمنافسة الجادة في المعارك الانتخابية؛ يقوم بعقد تحالفات متنوعة، ولديه لغة براجماتية تسمح له بالمناورة؛ وبشكل رئيسي يسار يسعى إلى الوصول للسلطة.[11]

إلا أن المجموعة انقسمت إلى فريقين: الأول، الأغلبية، كان يرى ضرورة تأسيس حزب سياسي كبير في مواجهة الإسلاميين -الإخوان تحديدًا- وهذا الفريق كان النواة التي قام عليها الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، بمشاركة تيارات ومجموعات أخرى، وقد ضم كل من: فريد زهران، ومجدي عبد الحميد، وأحمد فوزي، وسامر سليمان، وتامر الميهي، ومحمد نعيم، وزياد العليمي، وآخرين؛ والثاني، الأقلية، وهو الفريق الأكثر راديكالية وكان يرى أن المهمة الرئيسية هي بناء حزب يضم قوى يسار الثورة، وقطاعات من الشباب الجدد ذوي الحس الثوري الذين يميلون إلى اليسار، وهذا الفريق شارك مجموعات أخرى في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وقد ضم كل من: خالد علي، وعمرو عبد الرحمن، وآخرين.[12]

يؤكد محمد نعيم، أحد مؤسسي الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والعضو القديم بهيئة تحرير البوصلة: «كانت فكرتنا هي تأسيس حزب جبهوي على اليسار، موقعه على اليسار بالنسبة للمشهد العام، لكنه ليس قاصرًا على اليساريين، لأن حزب التحالف الشعبى الاشتراكي كان سَمته الأساسي فعليًا أنه يعبر عن تحالف واضح وصريح لليسار، وهو ما يمثل هوية مُمَّيزة له».

انطلاقًا من ذلك كان يجب أن يعبر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي -من وجهة نظر مؤسسيه- عن طيف واسع من كل الرافضين للهيمنة الإسلامية على

11- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلة الباحث مع عمرو عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، و محمد سالم، عضو المكتب السياسي بالحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 9/ 10/ 2018. و محمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

12- المصدر نفسه

المجال العام: كتل من اليسار القديم، مجموعات من شباب الثورة، كتل من المسيحيين القادمين الجدد لعالم السياسة والرافضين لتمثيل الكنيسة لهم سياسيًا، بالإضافة إلى شرائح من الطبقة المتوسطة العليا (وجوه برجوازية واضحة) ونخب من الأكاديميين والمثقفين. وبالطبع -وهو الأهم- أن يستقطب الحزب عناصر من نخب عائلات الصعيد والأرياف وأبنائهم، مَن يمتلكون قواعد اجتماعية ولهم دراية بالانتخابات، وقادرين على إدارة ماكينتها التنظيمية، حتى ولو كان بعضهم ذو ارتباطات سابقة بالحزب الوطني الديمقراطي القديم، بشرط ألا يكونوا متورطين في قضايا فساد مالي أو إداري. وكان الحزب متسامحًا مع ضم الأخيرين -على الأقل أغلبية الحزب- بعكس أغلب الأحزاب الأخرى اليسارية والليبرالية المحسوبة على أحزاب الثورة.[13]

الحقيقة صارت هناك معضلة، نشأت بعد الثورة مباشرة، وارتبطت بالتعامل مع أعضاء الحزب الوطني المنحل، سيء السمعة. ففي أوج أحداث 2011، رفضت أغلب الأحزاب الجديدة، المحسوبة على الثورة، السماح لأعضاء الحزب الوطني القديم بالولوج إلى الحياة السياسية الجديدة، فضلًا عن دمجهم في تنظيماتهم الحزبية. إلا أن البعض رأى التفرقة بين رموز بارزين للوطني المنحل معروفين بفسادهم ونفوذهم داخل نظام مبارك، وبين آخرين من الصف الثاني أو الثالث لم يُعرَف عنهم الفساد، ورأوا بالتالي دمج الأخيرين داخل الترتيبات السياسية الجديدة. لكن عمليًا كانت المطالبة بعزل هؤلاء أعلى صوتًا بكثير من المطالبة بدمجهم، خاصة مع غياب مشروع واضح للمحاسبة والعدالة الانتقالية. رغم ذلك قامت عدة أحزاب بضم أعداد كبيرة من أعضاء الوطني المنحل، أغلبهم أحزاب يمينية كالوفد والمصريين الأحرار، أما الحزب الوحيد المحسوب على الثورة الذي فعل ذلك فكان المصري الديمقراطي الاجتماعي.[14]

فمنذ اليوم الأول لتأسيسه حسم المصري الديمقراطي الاجتماعي أمره بصدد التعامل مع هذه المعضلة، حيث استهدف ضم تلك الشرائح إلى كيانه التنظيمي وقواعده الاجتماعية. وكما يؤكد مؤسسوه، قرر الحزب التعامل بمنطقية وحسابات عملية مع شرائح واسعة من الوطني المنحل في أرجاء محافظات الأقاليم، من غير المتهمين بالفساد أو استغلال النفوذ. فقد اضطر هؤلاء –من وجهة نظره- إلى الانتماء للوطني المنحل في عهد مبارك، لأنه لم يكن هناك فرصة أمام من يرغب في المشاركة السياسية ساعتها إلا بالانتماء لأحد التنظيمين الكبيرين: الوطني المنحل،

13- معلومات متقاطعة تحصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع :محمد سالم، عضو المكتب السياسي بالحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ومحمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ومحمد عرفات، الأمين العام السابق للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 16/ 1/ 2019.
14- معلومات متقاطعة من مقابلات الباحث مع محمد سالم، ومحمد نعيم، مصدر سبق ذكره.

والإخـوان. ومـن وجهـة نظـره أيضًـا، كانـت تلـك الشرائـح تملـك ميـزة مهمـة، لم تكـن متوافـرة لـدى قطاعـات واسـعة مـن شـباب الثـورة، ألا وهـي خطـة وخريطـة واضحـة لكيفيـة المشـاركة في الانتخابـات البرلمانيـة.[15]

لقـد اختـار المـصري الاجتماعـي الديمقراطـي الدخـول إلى عمـق الشـبكات الاجتماعيـة الحاكمـة في ريـف الدلتـا والصعيـد، واخـتراق الترتيبـات الاجتماعيـة هنـاك، ومناطحـة الإسـلاميين والدولـة القديمـة. فالعمـل السـياسي، حسـب تقديـر مؤسسـيه، يتطلـب مسـاومات ومواءمـات اجتماعيـة، لـو أن هنـاك نيـة جـادة حقيقيـة في بنـاء قواعـد اجتماعيـة للحـزب تمثـل انحيازاتـه، والدفـع في اتجـاه تحويـل شـكل الصراعـات القائمـة ومضمونهـا. مـن هنـا جـاء اهتمامـه بـضرورة عمـل تحالفـات واسـتقطابات وسـط الشرائـح المشـار إليهـا تحضـيرًا للمنافسـات الانتخابيـة.[16]

فـرض هـذا التوجـه عـلى الحـزب ألا يقـدم نفسـه كحـزب لليسـار الديمقراطـي، وإنمـا كحـزب يمثـل تيـار الديمقراطيـة الاجتماعيـة. فمؤسسـوه كانـوا يدركـون العـبء السـلبي للافتـات «الاشـتراكية» و»اليسـار» ومـا شـابههما، عـلى الشرائـح التي يسـتهدفها -باسـتثناء شـباب الثـورة بالطبـع- سـواء مـن نخـب الريـف التقليديـة، أو شـباب بعـض الأحـزاب الليبراليـة القديمـة، كالوفـد والغـد والجبهـة الديمقراطيـة.[17]

اسـتهدف الحـزب أيضًـا قطاعـات مـن نخـب مسـيحية جديـدة وقديمـة، رأت في الثـورة أمـلًا في حيـاة سياسـية مختلفـة تتيـح لهـم فـرص التواجـد في كيانـات مدنيـة تمثلهـم بعيـدًا عـن الكنيسـة، وتتبنـى مطالبهـم السياسـية والاجتماعيـة، كحـق بنـاء الكنائـس وإعـادة صياغـة العلاقـة بـين الكنيسـة والدولـة وحـق الطـلاق، وغـير ذلـك مـن المطالـب التـي ضفَّرهـا الحـزب بشـكل جيـد في برنامجـه السـياسي. وركـز اسـتهدافه بشـكل رئيـسي عـلى نخـب مسـيحية مـن الطبقـة الوسـطى العليـا، الذيـن يمتلكـون أعـمالًا حُـرّة، ولديهـم اهتـمام بالتواجـد أو القـرب مـن مؤسسـة سياسـية تتبنـى قضاياهـم، وتحمـي مصالحهـم. وقـد نافـس المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي في هـذا السـياق حـزبَ المصريـين الأحـرار -الـذي تأسـس في ذات التوقيـت- عـلى كسـب هـذه القطاعـات. وقـد اسـتقر الأمـر عـلى أن أصبـح المكـون المسـيحي في عضويـة الأخـير –المصريـين الأحـرار- أقـرب إلى التركيبـة التقليديـة، حيـث ضـم قطاعـات واسـعة مـن المسـيحيين المحافظـين، الذيـن يـرون في الكنيسـة المعـبر الدينـي والروحـي والسـياسي، يشـكلون كتلـة محافظـة أخافتهـا الثـورة مـن التغيـيرات السياسـية والاجتماعيـة الجديـدة، خصوصًـا مـع صعـود الإسـلاميين بتنوعاتهـم. هكـذا صـار حـزب المصريـين الأحـرار وسـيطًا مناسـبًا بين الكنيسـة

15- معلومات متقاطعة من مقابلات الباحث مع محمد سالم، ومحمد نعيم، ومحمد عرفات، مصدر سبق ذكره.

16- علي الرجال، اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011، جريدة السفير اللبنانية، (4/ 1/ 2019)، تاريخ الوصول للرابط 11/ 1/ 2019 : https://goo.gl/wQcW7i.

17- محمد نعيم، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سابق.

وشعبها، خصوصًا مع تراجع شعبيتها بسبب موقفها السلبي من الثورة. أما المصري الديمقراطي الاجتماعي فقد استهدف بخطابه وممارساته شرائح مختلفة وأكثر تنوعًا من المسيحيين المصريين، فلم يقصر اهتمامه مثلًا على الأغلبية الأرثوذكسية، ووضع على رأس قوائمه في الانتخابات البرلمانية عام 2012/2011 أعضاء من الإنجيليين والكاثوليك.[18]

وأصبح في صدارة الحزب بعض الرموز المسيحية من غير الأرثوذكس، مثل القس الشهير الدكتور إيهاب الخراط، الذي ينتمي إلى الكنيسة الإنجيلية، وشغل منصب نائب رئيس الحزب. وكان للخراط وكنيسته -كنيسة الدوبارة- دورًا كبيرًا في ثورة يناير، ويذكر الجميع خطبته البليغة، التي ألقاها في التحرير بعد أيام من اندلاع الثورة، وأشعل بها حماسة الميدان وهو يختمها: «من ألفين سنة، كان فيه شاب زَيُكم ثار على فساد ورياء وظلم عصره، ومات شهيد زي شهداء الثورة، الشاب ده كان المسيح عيسى ابن مريم»، لتصدح بعدها أصوات الحشود بهتافات نارية: «الله أكبر.. الله أكبر». كانت خاتمة الكلمة القصيرة ساعتها -على بساطتها- تأسيسًا لخطاب بروتستانتي فريد واستثنائي في مصر.[19]

اهتم المصري الديمقراطي الاجتماعي أيضًا باستهداف قطاعات من شباب الثورة، واعتمد في ذلك بالأساس على زياد العليمي، الذي كان وقتها عضوًا بارزًا في ائتلاف شباب الثورة، وله حضور إعلامي قوي متحدثًا عن الثورة وأفكارها. ونجح العليمي في مد الحزب بمجموعات عديدة ضمن مَن عملوا معه في حملة دعم البرادعي، وائتلاف شباب الثورة، الذين أصبحوا لاحقًا قيادات في الصف الأول بالحزب مثل محمد عرفات، ونوابًا بالبرلمان مثل باسم كامل. وكان العليمي يعتبر أن الرؤية الجماعية، التي تأسس عليها ائتلاف شباب الثورة، هي الوحيدة القادرة على تجميع كتلة مدنية ليبرالية ويسارية في مواجهة الإخوان،[20] وهي ذات الرؤية التي صارت أحد الأفكار المركزية للحزب.

رغم ذلك لم يكن الحزب حينها مُغريًا لقطاعات كبيرة من شباب الثورة، تحديدًا بسبب استهدافه لكوادر الوطني المنحل، وتحالفه مع المصريين الأحرار، أي القوى المعادية للثورة من وجهة نظرهم. هكذا اتجه ذوو النزعة اليسارية من شباب الثورة إلى الانضمام لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الذي قدم نفسه كحزب لليسار العريض. أما الوسطيون والقادمون الجدد إلى عالم السياسة ضمنهم ففضلوا التوجه إلى الدستور، والأحزاب الشبابية الصرف، مثل العدل ومصر الحرية والتيار

18- محمد سالم، عضو المكتب السياسي للحزب، مصدر سابق

19- شادي لويس، المسيح شابًا مصريًا ثائرا، المدن، (24 يناير 2015)، تاريخ زيارة الرابط 23 أكتوبر 2018: https://goo.gl/YDPqin.

20- هاني درويش، ائتلاف شباب الثورة.. من «ميدان التحرير» إلى تحدي بناء تحالف حزبي مدني، دويتش فيلة، (2/ 6/ 2011)، شوهد في 17 / 12/ 2018 : https://goo.gl/YXcCSg

المـصري. وبالطبـع امتـلأت قوائـم عضويـة الحـركات الثوريـة، 6 أبريـل والاشـتراكيين الثوريـين أساسًـا، بمئـات المنتسـبين الجـدد مـن مختلـف المحافظـات. هـذا غـير الآلاف مـن شـباب الثـورة الذيـن انضـووا لاحقًـا في حمـلات الانتخابـات الرئاسـية لأبـو الفتـوح وحمديـن صباحـي.

هـذا الوضـع لم يكـن غائبًـا عـن وعـي وتقديـر قيـادات المـصري الديمقراطـي الاجتماعي، الذيـن رأوا أن حزبهـم هـو أقـل الأحـزاب الجديـدة اسـتقطابًا لشـباب الثـورة، مقارنًـة بأحـزاب أخـرى كالدسـتور مثـلًا، الـذي حصـد وقـت تأسيسـه أعـدادًا غفـيرة مـن شـباب الثـورة في أغلـب المحافظـات. إلا أن نقطـة قـوة الدسـتور هـذه كانـت هـي نقطـة ضعفـه لاحقًـا، فمـع كل قـرار للحـزب تجـاه موقـف سـياسي قائـم عـلى توازنـات بعينهـا، كان جسـد الدسـتور يرتـجّ بقـوة، نظـرًا لعـدم اسـتيعاب كتـل شـبابه الغفـيرة لتوازنـات السياسـة وتعقيداتهـا. وفي كل مـرة كان ينفصـل جـزء مـن عضويتـه القاعديـة أولًا بـأول.

ووفقًـا لتقديـرات بعـض قيـادات المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، كان هنـاك فريـق داخـل الحـزب يدفـع إلى اسـتهداف نوعيـة مختلفـة مـن الشـباب: «ليـس لديهـم أزمـة التطهّـر الأخلاقـي، مدركـين أن السياسـة فيهـا تعقيـدات شـديدة خـارج دائـرة الخـير المطلـق والـشر المطلـق، وأن هنـاك مسـاحة واسـعة بينهـما يمكـن التحـرك عـلى أساسـها، شـباب لا يخـشى مـن عقـد تحالفـات عـلى الأرض مـع مجموعـات مختلفـة أيديولوجيًـا وسياسـيًا، لا ينظـر للمجموعـات والتنظيـمات الأخـرى باعتبارهـا «أعـداء»، وإنمـا باعتبارها مجموعـات داخـل سـياق سـياسي واحـد، الاختـلاف بينهـا سـياسي وفكـري بالأسـاس، وقـد يحـدث بينهـا اتفـاق عـلى المصالـح يومًـا، واختـلاف عـلى المصالـح يومًـا آخـر».[21]

وقـد انطلـق الحـزب في ضمـه لعضويـات الوطنـي المنحـل مـن وجهـة النظـر السـابقة، بحثًـا عـن نشـيطين سياسـيين، ذوي قواعـد اجتماعيـة وخـبرة في إدارة ماكينـة الانتخابـات. لكـن تـم وضـع شروط لدمجهـم، أهمهـا ألا يكونـوا مـن كبـار قيـادات الوطنـي المنحـل، وألا يكونـوا متورطـين في تُهـم فسـاد، وأن يتـم التركيـز عـلى اسـتهداف هـذه النوعيـة مـن العضويـة داخـل ريـف الدلتـا والصعيـد، وهـي المواقـع التـي لم تكـن هنـاك فرصـة لبنـاء قواعـد تنظيميـة للحـزب بهـا دون الاسـتعانة بهـم.[22] وبالطبـع كان هـذا التوجـه يقابـل، في شـهور الثـورة الأولى، أزمـة سـواء مـع الشـباب، أو حتـى مـع جمهـور الشـارع العـادي الـذي كان مُحتقنًـا حينهـا ومتحفـزًا ضـد أعضـاء النظـام الحاكـم القديـم.

وبنـاءًا عـلى التصـور السـائد وقتهـا داخـل الحـزب، فلـم يكـن بالـضرورة مـن الإيجـابي وجـود شريحـة راديكاليـة شـابّة ضمـن تكوينـه، لأنهـا سـتعمل عـلى خلـق حالـة اسـتقطاب وتوتـر دائـم. وبالطبـع تسـبَّب هـذا المنحـى البراجماتي مـع الوقت في انسـحاب

21- محمد سالم، مصدر سبق ذكره

22- محمد نعيم، محمد سالم، مصدر سبق ذكره

مجموعات من الشباب الأكثر راديكالية من الحزب. وقد أشار محمد سالم، عضو المكتب السياسي للحزب، إلى أنهم: «لقد بنينا قناعتنا التنظيمية والسياسية داخل الحزب على أن الأعضاء والكوادر الشبابية القادمين من خلفية الثورة، لابد وأن يمارسوا السياسة بطريقة مختلفة، أن يتكون لديهم فهم حقيقي للتفاوض، والحوار، ومبادئ السياسة، والإدراك لموقفنا الأيدلوجي المتماسك في قضايا الحريات والعدالة والديمقراطية، وقناعتنا بنموذج دولة الرفاه، والتي تحتاج دمقرطة كاملة للمجتمع، بداية الدمقرطة هذه هي قدرتنا داخليًا على خلق منابر سياسة داخل الحزب تدير حوارًا جماعيًا وتكتسب هذه الكوادر الشبابية خبرة التفاوض الجماعي كي تستطيع ممارستها مع المجتمع».[23]

23- محمد سالم، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مصدر سبق ذكره

ثالثًا: وجوه محايدة بارزة لقيادة الحزب

الشريحة الأخرى التي استهدفها الحزب لأهميتها في تشكيل بنيته التنظيمية -من وجهة نظر مؤسسيه- هي التكنوقراط، وذلك لسببين رئيسيين: أولًا، لأن وجود مجموعة نخبوية لديها إلمام بملفات السياسات العامة (الصحة، والتعليم، والاقتصاد، إلخ) داخل التكوين القيادي للحزب، سيُتيح له لاحقًا مراقبة أداء الحكومة، وتقديم مرشحين عنه -مستقبلًا- لتولي وزارات مختلفة، وهو ما حدث فعليًا بعد 3 يوليو 2013 حينما تولى ثلاثة من أعضاء الحزب مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية؛ وثانيًا، لأن مؤسسي الحزب -من السياسيين القدامى- كانوا عازفين عن تصدره خلال مرحلة النشأة على الأقل، وذلك حتى لا يتم تحميله بأعباء إرثهم السياسي، وفضلوا أن يتصدر واجهة الحزب رموز معروفة بالوجاهة الشخصية والكفاءة المهنية، كي يشكلوا عنصر جذب له.[24]

وبالفعل تم اختيار رمز سياسي شهير، وذو حيثية، ليرأس الحزب هو محمد أبو الغار، الذي لعب أدوارًا سياسية هامة خلال السنوات السابقة على الثورة. فهو من ناحية كان الرمز الرئيسي لحركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، ومن ناحية أخرى كان أحد أهم رموز الجمعية الوطنية للتغيير، التي ترأسها محمد البرادعي، وضمت طيفًا واسعًا من السياسيِّن وممثلين عن المجتمع المدني ونقابيين وصحفيين.

وقد ساعد وجود أبو الغار على رأس الحزب في ضمِّ مزيد من التكنوقراط: كالاقتصادي حازم الببلاوي، الذي رأس الحكومة الانتقالية بعد 3 يوليو؛ وعمرو حمزاوي الذي كان قبل الثورة باحثًا بارزًا في الوسط الأكاديمي الأمريكي، وحصد شهرة كبيرة خلال الثورة؛ وزياد بهاء الدين، رئيس الهيئة العامة للاستثمار السابق؛ وميرفت التلاوي، السفيرة ووزيرة الشئون الاجتماعية السابقة. ونور فرحات المحامي وأستاذ فلسفة القانون، الحائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية وكبير مستشاري الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان.

هذه المجموعة الكبيرة من التكنوقراط أعطت للحزب واجهة جيدة لدى شرائح الطبقة المتوسطة العليا، وهي فئة استهدف الحزب استقطابها كي تكون قاعدة مهمة له، كما مثّل اثنان منهم الحزب في المجلس الاستشاري الذي شكله المجلس العسكري، هما حنا جريس ونور فرحات.

والحقيقة أن المصري الديمقراطي الاجتماعي قد تجاوز بهذه الاختيارات نقطة

24- المصدر السابق

الضعف التي وقعت فيها أحزاب أخرى، كمصر القوية مثلًا، الذي ترأسه عبد المنعم أبو الفتوح، العضو القيادي البارز السابق في جماعة الإخوان، وهو ما حمَّل الحزب بإرثه السياسي، وتسبب في خلق معضلات أمام قدرته على جذب العضوية وبناء التحالفات.

إدارة هذا التنوع الواسع داخل المصري الديمقراطي الاجتماعي، ما بين شباب الثورة، وقيادات مجتمعية، وشرائح من الطبقة الوسطى العليا، ورجال أعمال، وتكنوقراط، إلخ، احتاجت إلى وجود مرجعية فكرية متماسكة -كما أشار بذلك عدد من قيادات الحزب خلال مقابلاتهم مع الباحث- بحيث يتم قياس كل الاشكاليات على مسطرة تلك المرجعية، التي يجب أن تحدد خط الحزب ومساره، وهي الديمقراطية الاجتماعية كمشروع، والسياسة العقلانية كممارسة.[25]

أخيرًا فما حاوله الحزب بضم قطاعات نخبوية مهمة، وقيادات شعبية تمتلك سلطة مجتمعية في دوائرها المحليّة، ورجال أعمال، وأقسام من المسيحيين، والدخول بهم جميعًا إلى خضم الصراع السياسي، والمنافسة على السلطة، لم يكن محاولة لإعادة إنتاج النظام أو بنيته الاجتماعية، وإنما كان محاولة لتطوير هذه البنية وتحسين شروط الفعل السياسي داخلها. وكان أيضًا محاولة جادة لتغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر خلق إزاحات طويلة الأمد، وتحديث العملية السياسية نفسها لتقوم على الصراع البرنامجي، وتغيير إدارة الموارد وتحديثها ودفعها إلى تجاوز العصبوية والقبلية والتمترس حول الأبعاد الطائفية.

انطلقت هذه الرؤية من قراءة مؤسسيه للواقع، وتصورهم أن هناك صعوبة في طرح مشروع يساري خالص في ظل بنية اجتماعية متخلفة من زاوية أنماط الإنتاج وعلاقاته. هذا غير تقديرهم أن هناك مشكلة كبيرة في مصر تحتاج إلى الفهم، والبحث عن استراتيجية للتعامل معها، هي السيولة الطبقية وغياب شكل واضح للصراع الاجتماعي. في ظل تلك الشروط، رأى المصري الديمقراطي الاجتماعي أن دور اليسار محدود بأفق وشروط بنيوية معقدة، تجعل أهم ما يقدر على تحقيقه هو محاولة بناء مجال سياسي جديد يفتح الباب أمام قوى سياسية واجتماعية مغايرة، والعمل على تحقيق نجاحات مادية على أرض الواقع، لن تكون جامحة بالضرورة.[26]

25- معلومات متقاطعة من مقابلات الباحث مع: محمد عرفات، محمد سالم، مصدر سبق ذكره.
26- علي الرجال، مصدر سبق ذكره.

رابعًا: أفكار الحزب وهيكله التنظيمي

1. أفكار الحزب ومبادئه

يمثّل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، تيارًا جديدًا في الفضاء السياسي المصري، يسعى إلى السير على خطى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، التي تنادي بالإصلاح التدريجي للمجتمع والحكم لتحقيق دولة الرفاه في إطار سوق رأسمالية منظّمة،[27] ويصنف الحزب نفسه كيسار وسط، ويقوم برنامجه ومشروعه على عدة مبادئ أهمها: أ) العدالة الاجتماعية، ب) الديمقراطية، ج) المواطنة، د) اقتصاد السوق الاجتماعي.

بصدد العدالة الاجتماعية لا يطالب الحزب بالاشتراكية، ولا يتحدث عنها، لكنه يشير لضرورة احتواء التوتر الاجتماعي، والعمل على تصحيح الخلل الاجتماعي بالاعتماد على بناء شبكة متكاملة للحماية الاجتماعية. تقوم على توفير: خدمات التعليم والرعاية الصحية للجميع، والاستثمار في فرص العمل للشباب، وضمان السكن الملائم ووسائل الانتقال بأسعار في متناول الشعب، وتطبيق نظام الاستهداف الذي يوجه الدعم لمستحقيه، مع استكمال تطبيق الحد الأدنى للأجور خاصة بالقطاع الخاص، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب.

أما المواطنة، من وجهة نظر الحزب، فتعني المساواة التامة بين المواطنين دون تردد أو استثناء، ورفض جميع صور وأنماط التمييز على أساس النوع، والدين، والسن، والعقيدة، والموطن، والوضع الاجتماعي، وغير ذلك. والعمل على وضع هذا المبدأ موضع التطبيق الفعلي، من خلال تشريعات تحقق المساواة في العمل، والحقوق الشخصية، وممارسة حرية العقيدة والفكر والعبادة. وبالطبع تعني المواطنة مساواة جميع المواطنين أمام القانون.[28]

وعلى الجانب الاقتصادي، يشير الحزب إلى أنه يتبنى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، أي اقتصاد سوق منضبط اجتماعيًا، يسعى إلى إطلاق طاقات المجتمع الاقتصادية والبشرية معًا، عن طريق التوازن بين حماية الملكية الخاصة وتشجيع الاستثمار والإنتاج والتشغيل، وبين قيام الدولة بدور فعَّال في توفير المناخ القانوني والرقابة على الأسواق ومحاربة الإحتكار والاستثمار في البنية التحتية وفي الصناعات

27- أحمد مرسي، ماذا عن الأحزاب غير الإسلامية في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (17/ 3/ 2014)، تاريخ زيارة الرابط 11/ 1/ 2019: https://carnegie-mec.org/2014/03/17-55032-pub-ar.

28- مباديء الحزب، موقع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، تاريخ زيارة الرابط 11/ 1/ 2019: https://goo.gl/RBVUej.

الاستراتيجية والأساسية. كما يسعى إلى استثمارًا دائمًا في التنمية البشرية، ومساندة صغار المنتجين في مختلف المجالات، وتشجيع الملكية التعاونية، مع توفير مناخ سليم للعمل ولحماية حقوق العاملين بالتوازن مع حقوق أصحاب الأعمال.[29]

2. الهيكل التنظيمي

مع بداية الدعوة تأسيس الحزب في مارس 2011، تم اختيار الدكتور محمد أبو الغار رئيسًا مؤقتًا، كما تم اختيار لجنة للتسيير، كان الغرض منها إدارة عملية التأسيس: استكمال التوكيلات للحصول على الرخصة الرسمية، وتشكيل الهياكل التنظيمية، وتأسيس أمانات المحافظات. وقد تم إجراء انتخابات بالمحافظات لاختيار أمناء لها، الذين شكلوا لاحقًا المؤتمر العام الأول للحزب بعد تأسيسه.[30]

وفي المؤتمر العام الأول أُنتخب محمد أبو الغار كأول رئيس للحزب، كما أُنتخب أمين عام وأمانة عامة، إلى جانب أمناء المحافظات الذين تم انتخابهم سابقًا. وخلال المرحلة الأولى من عمر الحزب كان المكتب السياسي يتشكل من أمناء اللجان النوعية (الإعلام، والتنظيم، والعمل الجماهيري، وغيرها) وأمناء المناطق الجغرافية. ثم حدث تعديل في اللائحة خلال المؤتمر الثاني، وأصبح يتم انتخاب المكتب السياسي مع رئيس الحزب وأمينه العام من المؤتمر مباشرة.[31]

29- المصدر نفسه.
30- محمد عرفات، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، مصدر سبق ذكره.
31- المصدر نفسه.

خامسًا: الحزب والانتخابات البرلمانية عام 2012/2011

استكمل الحزب تأسيسه في شهر مايو2011، وقرر المشاركة بقوة في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة. وقد حاول منذ البداية بناء كتلة سياسية مدنية تسمح بخلق توازن -ولو جزئي- مع الأحزاب الإسلامية الصاعدة وقتها، وتخلق في ذات الوقت لنفسها مساحة منفصلة عن القوى المؤيدة للنظام القديم. في هذا السياق دخل في حوارات ومفاوضات مع قوى عديدة، على غرار ائتلاف شباب الثورة، وأحزاب الوفد والتحالف الشعبي والكرامة، وغيرها. وقد استقر به الأمر في النهاية إلى تشكيل -وتصدر- قائمة الكتلة المصرية مع حزبي التجمع والمصريين الأحرار. وكان تفسير الحزب المعلن لتأسيسه هذه الكتلة مع أحزاب بعيدة عنه في توجهاتها، ومعروفة بعدائها للثورة، أن الهدف منها خلق توجه داعم للمدنية والديمقراطية، في مقابل الصعود الإسلامي للإخوان والأحزاب السلفية، وضمان وجود قائمة انتخابية قوية -نسبيًا- في مواجهة القوائم الإسلامية.

وعلى عكس القوى التي قررت تعليق دعايتها الانتخابية -الأحزاب والحركات المشكلة لتحالف الثورة مستمرة- بسبب أحداث محمد محمود، وسقوط أعداد غفيرة من الشهداء والمصابين وسط شباب الثورة، قرر المصري الديمقراطي الاجتماعي -بشكل براجماتي- مواصلة دعايته الانتخابية بقوة، مع إعلانه عن دعمه ومشاركته لشباب الثورة في معارك محمد محمود. واعتبر أن ذلك هو التوازن المطلوب بين دعم الثورة في الشارع من جهة، والتواجد بأقصى قوة ممكنة في المجال السياسي في مواجهة الإخوان، الذين لم يشاركوا في محمد محمود وانغمسوا بشكل كامل مع الأحزاب السلفية في التعبئة للانتخابات البرلمانية.[32]

وقد نجح الحزب في حصد 18 مقعدًا في البرلمان الجديد.[33] وضمت مجموعة نوابه، رغم صغر عددها، تشكيلة عكست التنوع الداخلي للحزب، فنجح عدد من الشباب أبرزهم عضوي ائتلاف شباب الثورة زياد العليمي وباسم كامل، وبعض التكنوقراط أهمهم زياد بهاء الدين، ومسيحيين مثل عماد جاد، وحلمي صمويل، وحنا جريس، وسيدات كالنائبة السابقة سناء السعيد، ونخبًا تقليدية مثل مجدي صابر.

وقد حاولت الهيئة البرلمانية تقسيم المهام فيما بينها وفقًا للتخصصات وخبرة

32- المصدر نفسه

33- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2011/ 2012، عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 377

أفرادهـا. فـترك الأعضـاء العاديـون مهمـةَ إدارة الكتلـة البرلمانيـة في يـد المجموعـة الأكـثر تنظيـمًا، خصوصًـا فيـما يتعلـق بالشـأن السـياسي، وتـرك الأعضـاء السياسـيون إدارة ملـف الخدمـات بالمناطـق للنـواب الأكـثر ارتباطًـا بالجماهـير. وأيضًـا تـم تقسـيم الأدوار عـلى المسـتوى السـياسي: فتحمـل زيـاد العليمـي وباسـم كامـل مهمـة الحـوار والتنسـيق مـع شـباب الثـورة وائتلافاتهـا، وتحمـل حنـا جريـس مهمـة التنسـيق مـع الأحـزاب داخـل البرلمـان وخارجـه، وتحمـل زيـاد بهـاء الديـن ومعـه مجموعـة التكنوقـراط مهمـة صياغـة البرامـج ومشـاريع القوانـين. وقـد نجـح الحـزب في تقديـم بعـض مشـاريع القوانـين الهامـة، ضمنهـا مثـلًا مـشروع القانـون الاجتماعـي للمـرأة المعيلـة، الـذي قدمـه أيمـن أبـو العـلا.[34]

وقـد قـام عـدد مـن نـواب المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي بعمـل توكيـلات لدعـم ترشـيح خالـد عـلي في الانتخابـات الرئاسـية عـام 2012، وهـي التوكيـلات التـي سـمحت لـه باسـتكمال مسـيرته في الترشـح.

34- محمد سالم، مصدر سبق ذكره

سادسًا: الحزب والانتخابات الرئاسية عام 2012

جاءت الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الثورة، التي أجريت عام 2012، لتشكل حدثًا استثنائيًا. فالمجال السياسي الذي ظل مغلقًا طيلة عقود انفتح على مصراعيه مع الثورة، وهو ما سمح بوجود أكثر من مرشح رئاسي في انتخابات جادة وحقيقية.

لم تَغب بالطبع فكرة طرح مرشح للرئاسة من الحزب عن بال بعض قياداته وجزء كبير من أعضائه، خصوصًا مع تقدم عدد كبير من المرشحين من تيارات مختلفة. وطُرحت بالفعل بعض الترشيحات كان أبرزها محمد أبو الغار رئيس الحزب، إلا أنهم قدروا صعوبة الأمر لأسباب عديدة، أهمها حجم التمويل المطلوب ضخه للدخول في منافسة جادة، بينما كانت النتائج -من وجهة نظرهم- شبه محسومة، في ظل وجود مرشحين مدعومين من كتل كبيرة منظمة، تحديدًا: أحمد شفيق، المدعوم من كتل النظام القديم، ومحمد مرسي، المدعوم من الإخوان والإسلاميين.

الفائدة الوحيدة، التي قدرها البعض من تقديم مرشح عن الحزب، هي تشغيل ماكينة الحزب التنظيمية في المحافظات، والدعاية لمشروعه وبرنامجه، حتى لو كانت خسارته محسومة. أصحاب هذا الرأي كانوا أقلية، أما الأغلبية فرأت ضرورة التعامل مع انتخابات الرئاسة بشكل أكثر واقعية. فقدرات الحزب -في تقديرهم- لا تسمح له بتحمل أعباء حملة كاملة لمرشح خاص به، وكان الأصوب، من وجهة نظرهم، هو الالتفاف حول مرشح مدني تتوافق عليه القوى المدنية في مواجهة المرشح المدعوم من الإخوان.

وفعليًا انقسم الحزب إلى مجموعات يدعم كلٌّ منها مرشحًا بعينه، فمعظم الشباب كانوا يدعمون البرداعي قبل أن ينسحب لاحقًا، وبعدها توزع دعم أغلبهم ما بين حمدين صباحي وأبو الفتوح، ومن أعلنوا دعمهم للأخير كانت حجتهم: «أنه طالما من سينجح في النهاية إسلامي، إذن فليتم دعم إسلامي معتدل يمكن التفاوض معه».[35] وبالطبع كانت هناك مجموعة أصغر من الشباب دعمت ترشح خالد علي، وهم الأميل لليسار. بينما دعم مسيحيو الحزب أحمد شفيق المحسوب على النظام القديم، باعتبار أن حظوظه كانت أكثر في مقابل مرشح الإخوان. فيما دعمت النخب التقليدية عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الأسبق، وكان أبرز داعميه فريد زهران. وفي النهاية قرر الحزب ألا يدعم

35- محمد نعيم ومحمد سالم، مقابلات مع الباحث، مصدر سبق ذكره

مرشح واحد بعينه، وترك الحرية لأعضائه ليدعم كلٌ منهم مرشحه المفضل. حتى صار مقر الحزب أثناء انتخابات الرئاسة أقرب لمعرض لافتات متنوعة، يعلو كلٌ منها شعارات مرشح رئاسي بعينه.[36]

كان هذا القرار -السماح لكل عضو بدعم المرشح الذي يفضله- محاولة للحفاظ على تماسك الحزب، بسبب الأهواء المتعارضة حول المرشح الأفضل، التي كانت تعصف في الحقيقة ساعتها بكل المجموعات السياسية. رغم ذلك خسر الحزب بسبب هذا القرار القسم الأكثر راديكالية من عضويته، تحديدًا من الشباب. وبالطبع عظَّم من هذه الخسارة لاحقًا ظهور مشروعين سياسيِّين جديدين، هما الدستور والتيار الشعبي، اللذيّن مثلا لهؤلاء الشباب كيانات أكثر تعبيرًا عن الثورة من المصري الديمقراطي الاجتماعي.[37]

36- محمد سالم، مصدر سبق ذكره.
37- المصدر نفسه.

سابعًا: الحزب وأزمة دستور 2012

شارك الحزب في اللجنة التأسيسية الأولى التي كان أغلبها من الإسلاميين -إخوان وسلفيين- والتي تم حلها قبل أن تنعقد جلساتها بحكم قضائي. وبعدها تمَّ تشكيل لجنة تأسيسية ثانية، قام محمد مرسي -رئيس الجمهورية المنتخب- بتحصينها بإعلانه الدستوري المشبوه في شهر نوفمبر 2012.[38] وقد اشتعل ساعتها الخلاف بين رئيس الجمهورية، وحكومته، والجماعة التي قامت بترشيحه -الإخوان- من جهة، وبعض جهات الدولة، أبرزها مؤسسة القضاء، وأغلب أحزاب وجماعات المعارضة من جهة أخرى. فقد اعتبرت المعارضة أن ما قام به مرسي هو استبداد بالسلطة، عن طريق تحصين القرارات الصادرة عنه. فيما اعتبرت مؤسسةُ القضاء أن إقالةَ النائب العام وتعيينَ نائب جديد، وتحصينَ اللجنة التأسيسية للدستور الثانية، هو تغول على السلطة القضائية. لقد كان إعلان مرسي الدستوري كارثة، من وجهة نظر المعارضة، لأنه سَمح باتخاذ قرارات ووضع مواد دستورية، غير قابلة للطعن عليها قضائيًا، وبالتالي سَمح للإخوان وحلفائهم بوضع دستور غير متوافق عليه.

انفجَّرت بعدها الأحداث، وتشكلت جبهة الإنقاذ التي ضمت إلى جانب المصري الديمقراطي الاجتماعي أحزاب: المصريين الأحرار، والتجمع، والكرامة، والتيار الشعبي، والوفد، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والدستور، والجبهة، والمؤتمر، وغيرها. كما ضم التشكيل القيادي للجبهة محمد أبو الغار رئيس المصري الديمقراطي الاجتماعي، إلى جانب رموز المعارضة مثل: البرادعي، الذي انتخب منسقًا عامًا للجبهة، وحمدين صباحي، ويحيى الجمل، وعمرو حمزاوي، وأحمد البرعي، وعبد الغفار شُكر، وعبد الجليل مصطفى، ومنير فخري عبد النور، ووحيد عبد المجيد، وسامح مكرم عبيد، وحسين عبد الغني، وآخرين. كما ضم التشكيل القيادي بعض المحسوبين على نظام مبارك، أهمهم عمرو موسى، وسامح عاشور.[39]

دب خلاف واسع داخل الجبهة حول مسألة الاستفتاء على الدستور، الذي وضعته اللجنة التأسيسية الثانية. فقد أعلنت الجبهة أولًا على لسان سامح عاشور رفضها الكامل للاستفتاء، ودعت المصريين إلى التظاهر ضده. لكن بعدها قدم المرشح

38- هشام الميانى، «بوابة الأهرام» تنشر النص الكامل للقرارات...مرسي يحصن قراراته بإعلان دستوري ويمنع حل التأسيسية والشورى، الأهرام، (11/22/ 2012) تاريخ الاطلاع 28 /2018/10 : http://gate.ahram.org.eg/News/275479.aspx

39- سمير السيد، عاجل.. البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني لإدارة المرحلة الحالية سياسيًّا وشعبيًّا، الأهرام، (24 / 11/ 2012)، شوهد في 10/ 12/ 2018 : http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx

الرئاسي السابق عمرو موسى طرحًا مغايرًا بالمطالبة بتأجيل الاستفتاء شهرين، ثم اتخذت الجبهة موقفًا جديدًا بإعلان مشاركتها في الاستفتاء بشروط، ودعت المصريين إلى التصويت برفض مشروع الدستور الجديد. بينما أعلن البرادعي المنسق العام للجبهة موقفًا مختلفًا بدعوته إلى إلغاء الاستفتاء.[40]

عكست خلافات جبهة الإنقاذ حالة التنوع السياسي الواسع داخلها. فقد ضمت معارضين راديكاليين لكل الأنظمة السابقة، جنبًا إلى جنب مع عناصر محسوبة على النظام القديم، وآخرين معروفين بولائهم وقربهم من مؤسسات الدولة السيادية. هذا غير التنوع الأيديولجي الكبير، ما بين أحزاب تمثل أقصى اليمين -المصريين الأحرار- وأحزاب تعبر عن اليسار العريض -التحالف الشعبي الاشتراكي- وكل الطيف الواسع بينهما. وإذا كان ظاهريًا قد تم تسليم قيادة الجبهة للبرادعي، استغلالًا للزخم الجماهيري الذي تمتع به منذ 2010، إلا أن وجود هذا الكم من الرموز السياسية وقادة الأحزاب وممثلي القوى النوعية خلق ضغوطًا كبيرة أعاقت فرص التوحد على قرارات مصيرية، على غرار الموقف من الاستفتاء على الدستور.

وقتها كان هناك فريق واسع داخل المصري الديمقراطي الاجتماعي، على رأسه أعضاء من المكتب السياسي، يرى أهمية المشاركة في الاستفتاء ورفض الدستور، واستغلال ذلك في اختبار قوة الحزب التنظيمية، سواء مركزيًا، أو على مستوى المحافظات. وقد رفض هؤلاء مقاطعة الاستفتاء لأنها ستؤدي إلى تمرير الدستور، وتأسيس وضع جديد شديد السوء، شاءت المعارضة ذلك أم أبت. وهو نفس الموقف الذي تبناه عمرو موسى داخل جبهة الإنقاذ. أما البرادعي وحمدين وحمزاوي وعاشور وغيرهم فقد تبنوا موقف أكثر راديكالية، بضرورة رفض الاستفتاء ومقاطعته. بل أن عاشور، وبعض نخب المعارضة القديمة، كانوا رافضين حتى لإجراء انتخابات برلمانية في ظل حكم مرسي والإخوان.[41]

وقد عبَّر موقف قيادات المصري الديمقراطي الاجتماعي -المشاركة في الاستفتاء ورفض الدستور- عن تقديرهم لأهمية العملية السياسية الجارية. فإلى جانب فائدة المشاركة -من وجهة نظرهم- في تفعيل ماكينة الحزب التنظيمية واختبارها، كانوا يرون ضرورة توسيع المجال السياسي، وتحفيز الجماهير الواسعة على المشاركة. ما يسمح بخلق قوة ضغط في الشارع تعادل شرعية السلطة القائمة، وبالتالي فرض حلول تفاوضية على الإخوان، وتأسيس نظام سياسي جديد، تكون فيه الجماهير طرف فاعل ومشارك رئيسي، وهو ما قامت الثورة من أجله.[42]

40- خالد شمت، جبهة الإنقاذ.. تحالف المعارضة المصرية، الجزيرة نت 18-12-2012، شوهد في 28/ 2/ 2013 : https://goo.gl/j9WC4e

41- معلومات متقاطعة من مجموعات مقابلات مختلفة، محمد سالم، عضو المكتب السياسي بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، وعبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ورئيسه السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18 / 11م 2018

42- محمد سالم، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

تداعت بعدها الأحداث وصولًا لمظاهرات 30 يونيو، ثم عزل مرسي، وتولي حكومة انتقالية مهام السلطة. وقد تبوأ المصري الديمقراطي الاجتماعي ساعتها وضعًا سياسيًا متميزًا، فقد تولى رئاسة الحكومة حازم الببلاوي أحد رموز الحزب المهمين، وأصبح زياد بهاء الدين أحد رموزه أيضًا نائبًا لرئيس الحكومة. كما تم اختيار آخرين من رموز الحزب لعضوية لجنة الخمسين، التي وضعت دستور 2014، هم محمد أبو الغار، رئيس الحزب، وهدى الصدة، إحدى قياداته الهامة.

لكن مع الوقت دخل الحزب في أزمات متعاقبة على غرار كل أحزاب ثورة يناير، انتهت بتراجع حجمه ونفوذه وانفضاض أغلب الرموز والكتل الرئيسية عنه. حيث انفض عنه في البداية الأقسام الأكثر راديكالية، التي اختلفت مع مساره بعد 3 يوليو. وبعدها انفضت عنه الكتل المحافظة ورجال الأعمال وشبكات الوطني المنحل في الريف، بسبب عدم تماهيه مع الأوضاع الجديدة. وظلت مواقفه الوسطية، وعدم قدرته على حسم توجهاته في أمور فارقة، حافزًا لابتعاد كتل أكثر وأكثر عنه، ليدخل بعدها إلى حالة من الجمود حتى إشعار آخر.

مراجع الفصل الثالث

أولا. الكتب

- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2012/2011، عمرو هاشم ربيع « محرر»، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2012.

ثانيا. المواقع والصحف

أحمد مرسي، ماذا عن الأحزاب غير الإسلامية في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (17/ 3/ 2014)، تاريخ زيارة الرابط 11/ 1/ 2019: **https://carnegie-mec.org/2014/03/17/ar-pub-55032.**

خالد شمت، جبهة الإنقاذ.. تحالف المعارضة المصرية، الجزيرة نت 18-12-2012، شوهد في 28/ 2/ 2013 : **https://goo.gl/j9WC4e**

علي الرجال، اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011، جريدة السفير اللبنانية، (4/ 1/ 2019)، تاريخ الوصول للرابط 11/ 1/ 2019 : **https://goo.gl/wQcW7i.**

سمير السيد، عاجل.. البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني لإدارة المرحلة الحالية سياسيًّا وشعبيًّا، الأهرام، « 24 / 11/ 2012»، شوهد في 10/ 12/ 2018 : **http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx**

شادي لويس، المسيح شابًّا مصريًّا ثائرا، المدن، « 24 يناير 2015»، تاريخ زيارة الرابط 23 أكتوبر 2018: **https://goo.gl/YDPqin**

فريد زهران، دعوة للحوار حول مبادرة تجديد المشروع الوطني، الحوار المتمدن، « 1/ 6/ 2003»، شوهد في 1/ 7/ 2018 : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7836.**

هاني درويش، ائتلاف شباب الثورة.. من «ميدان التحرير» إلى تحدي بناء تحالف حزبي مدني، دويتش فيلة، « 2/ 6/ 2011»، شوهد في 17 / 12/ 2018 : **https://goo.gl/YXcCSg.**

هشام الميانى، «بوابة الأهرام» تنشر النص الكامل للقرارات.. مرسي يحصن قراراته بإعلان دستوري ويمنع حل التأسيسية والشورى، الأهرام، « 11/22/ 2012» تاريخ الإطلاع 28 /2018/10 : **http://gate.ahram.org.eg/News/275479.aspx**

ثالثا. مقابلات

- عمرو عبدالرحمن، عضو سابق بالهيئة التحريرية لمجلة «البوصلة»، وأحد مؤسسي «المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي»، وعضو اللجنة التحضيرية بـ «حزب عيش وحرية»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 15 / 11/ 2018
- عبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ورئيسه السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18 / 11/ 2018
- محمد سالم، عضو المكتب السياسي عن الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 9/ 10/ 2018
- محمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة سكايب مع الباحث، 12 /12/ 2013.
- محمد عرفات، الأمين العام السابق للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 6/ 1/ 2019.

■ الفصل الرابع

التحالف الشعبي الاشتراكي..
حزب «اليسار العريض»

أولًا: تمهيد [1] كانت الثورة المصرية التي انطلقت في الخامس والعشرين من يناير 2011 معبرة عن مفردات الأجندة اليسارية بامتياز في شعاراتها الثلاثة: عيش – حرية - عدالة اجتماعية، وهذا لا يعني أن القطاعات الشعبية الجارفة التي اندفعت في الشارع في يناير كانت مؤدلجة، بل العكس تمامًا كان القطاع الأغلب فيها غير مؤدلج. لكن المقصود أن الصراع المحتدم من قبل يناير، كان قائمًا بالأساس على وضع مرتبط بغياب العدل الاجتماعي، وتطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية مجحفة، وإجهاض تام للعمل السياسي، وتغييب للحريات. المقصود أن الأزمة كانت واضحة، والجماهير متأثرة بها بشكل تام، وهو ما جعلها تلقائيًا وبشكل فطري ترفع شعارات العيش والحريّة والعدالة الاجتماعية. لذا كان من الطبيعي أن تندفع المجموعات اليسارية لهذه الجماهير التي ترفع شعارات تمثل مركز رؤيتها السياسية والفكرية، وتترجم الشعارات التي رُفعت في الثورة على المستوى البرنامجي والتنظيمي، وبحيث تقوم بتنظيم قسم من هذه الجماهير، ودفعها للإنخراط في العمل السياسي، والمنافسة الجادة على مواقع السلطة السياسية والاجتماعية. إلا أن الواقع كان أكثر درامية، والثورة كانت أكبر كثيرًا من الأطر اليسارية الموجودة على الساحة: فأمامنا يسار ظل يبحث عن الجماهير لمدة أكثر من ثلاثين عامًا حتى يخوض بها الثورة، فلما أتت الجماهير فوجئت بعجزه، وغيابه، وضعف أدواته!

فقد ظلت الأزمات والأمراض التي لاحقت اليسار المصري قبل الثورة حاضرةً وموجودةً حتى بعد الثورة، كانت أهم تلك الأزمات هي عدم مقدرة اليسار على خلق تنظيم جماهيري قوي وفاعل. ويكمن عجز الحركة اليسارية وعدم قدرتها على تنظيم صفوفها في أسباب موروثة وأسباب ذاتية وأخرى طارئة؛ فالذاتية مرتبطة ببنيةِ الحركة اليسارية وشكلِ خطابها السياسي، والطارئة تتصلُ بتعاملها مع الوضع السياسي بعد 25 يناير ونمط تحالفاتها، والأسباب الموروثة مرتبطة بوضعها التاريخي والإشكاليات التي عانت منها الحركة اليسارية منذ نشأتها وتأثير ذلك على حركتها في الشارع.

1- نشر الجزء الأكبر من هذه المقدمة في ورقة تحت عنوان « اليسار المصري: إشكاليات البديل الديمقراطي»، في مجلة الديمقراطية، العدد 57، الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2015.

1. تقسيمات اليسار الأساسية

هناك ثلاثة أقسام رئيسية شكلت ساحة اليسار عشية ثورة يناير.

القسم الأول، اليسار التقليدي، سنجد جذوره الأساسية في تيارات سياسية- فكرية؛ إمّا انتمت في أغلبها إلى الدولة الناصرية، وإمّا إلى التيار الستاليني في الحركة الشيوعية المصرية، وإمّا إلى تنظيمات السبعينيات الناقدة للحزب الشيوعي، ورغم الخلافات التاريخية بين هذه التيارات الثلاثة فإن أغلبهم تقاربوا على رؤية وطنية أخذت في مجرى التسعينيات ملامح تنويرية واضحة، وعندما اندلعت الثورة وجدت جناحًا رئيسيًّا من اليسار التقليدي، صغير الحجم تُهيمن عليه بضعة تكوينات وطنية تنويرية (مختلفة فيما بينها)، وهي تكوينات قديمة شبه ميتة، تكرر رطانة ولا تملك أي حداثة فكرية، وتحمل رؤية سياسية مضمونها إصلاحي وطني تنويري، أقرب إلى يسار الليبرالية ليس أكثر.[2]

القسم الثاني، اليسار الراديكالي الجديد، هو جناح آخر أحدث في تاريخ نشأته، وأكثر ديناميكية في تحركه، وقدرته على التأثير على الشباب، أهم تياراته: 1- تيار الاشتراكيين الثوريين، الذي ظهر في مطلع التسعينيات، وقت الأزمة العنيفة التي شهدها اليسار المصري عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وما سببته من إحباط واسع في أوساطه، وتبلور التيار بشكل رئيسي عبر سلسلة من حلقات النقاش التي نشأت بين الشباب اليساريين في ذلك الوقت، وقامت بعمل قراءة نقدية مكثفة للتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، وقد لعب الاشتراكيون الثوريون دورًا بارزًا في مختلف المعارك السياسية والاقتصادية التي تفجرت مع مطلع الألفية وحتى ثورة يناير، 2- تيار اليسار الديمقراطي وهو تيار متأثر بفكر اليسار الديمقراطي العالمي، وأكبر قوة في هذا التيار هي مجموعة يسار الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وتنتمي لنفس التيار مجموعة أكثر راديكالية (على يسار مجموعة المصري الديمقراطي الاجتماعي) بلورت نفسها في خضم الصراع الداخلي داخل حزب التحالف الشعبي، وقامت فيما بعد بتأسيس حزب العيش والحرية، وإلى جانب هذين التيارَين هناك بضعة تيارات يسارية أصغر، مثل: اليسار الأناركي وشبه الأناركي، وبعض الحركات الشبابية ذات الطابع اليساري التي تأسست في معركة التغيير،[3] وهي حركات ذات إطار سياسي واسع، لكنها تحمل برنامجًا وخطابًا سياسيًّا متأثرًا إلى حد كبير بالاحتكاك والتواصل مع المجموعات اليسارية، أو بوجود أفراد من مجموعات يسارية صغيرة في أطرها التنظيمية، مثل حركة شباب من أجل

2- تامر وجيه، عضو سابق بتيار التجديد الاشتراكي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 22 /12/ 2015

3- تامر وجيه، مصدر سبق ذكره، ويحيى فكري، عضو سابق بتيار التجديد الاشتراكي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، مقابلة شخصية، القاهرة، 13/ 3/ 2015.

العدالـة والحريـة، التـي انتهـت كحركـة فعليًّـا قبـل سـنوات؛ وجميـع هـؤلاء -تيـارات اليسـار الحـداثي غـير التقليـدي- يختلفـون كثـيرًا فيـما بينهـم، لكنهـم يسـيرون جميعًـا عـلى خـط ناقـد بشـكل حاسـم للسـلطة العسـكرية وكذلـك للإخـوان، مـع اختلافاتهـم التكتيكيـة المهمـة في هـذا الشـأن.

القسم الثالث، يسار المجتمع المدني، وهو مجموعات من جيل السبعينات والثمانينات انخرطت في النشاط الحقوقي، وشكلت جناح على يسار مؤسسات المجتمع المدني. فمع تراجع حركة اليسار في الثمانينات والتسعينات اتجهت هذه المجموعات إلى أنشطة المجتمع المدني، واهتمت بتطوير شقه الحقوقي.[4]

وكان الحقوقيون اليساريون هم أول من اتبع مسار ما سُميَّ بـ»التقاضي الاستراتيجي»، داخل ساحات العمل الحقوقي. وقد بدأ هذا المسار في التشكل على يد هشام مبارك، عبر المركز الذي أسسه (مركز المساعدة القانونية)، كآلية جديدة في العمل الحقوقي. ثم تطور وتبلور بشكل عملي على يد أحمد سيف الإسلام، الذي استكمل النضال في هذا الاتجاه. وقد لعب سيف الإسلام دورًا بارزًا في الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل ساحات المحاكم، وكان يرى أن تحريك الملفات الحقوقية، داخل مؤسسة محافظة كالقضاء، له أهمية شديدة في دعم ضغوط الجماهير ونضالاتها لانتزاع مطالبها الاقتصادية والاجتماعية.[5]

وانطلاقًا من ذلك، أصبح النضال القانوني لدسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية -مع الوقت- آلية مؤثرة لإجبار الدولة على الاعتراف بحقوق الفقراء والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. وفعليًا تحققت مكاسب كثيرة عبر هذا المسار، بصدد عدد من القضايا الهامة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل: حكم المحكمة الإدارية العليا بكون الإضراب حق دستوري لجميع العمال والموظفين، وهو حكم يسمح بحرية الإضرابات العمالية وعدم تقييدها أمنيًا، أو على الأقل يمنحها الغطاء القانوني؛[6] وأيضًا الأحكام التي صدرت بإلغاء خصخصة عدد من الشركات لصالح العاملين بها، وهي القضايا التي قام فيها خالد علي بالدور الرئيسي.

وفيما يتعلق بأقسام اليسار الثلاثة المشار إليها، فيمكن القول، أن اليسار الجديد عمومًا اتسم بانقطاع التراكم التاريخي بينه وبين الأجيال السابقة عليه، لأسباب عدة: معركته الكبيرة مع اليسار الستاليني؛ غلبة الطابع الحقوقي والانساني عليه، وتراجع قراءته المادية التاريخية للواقع الاجتماعي في مصر؛ استهلاك طاقته في الحصول على تمويلات للمشاريع

4- أحمد عبدالحميد حسين، حبيبة محسن، الحركات اليسارية في مصر، في خليل كلفت (محرر)، خارطة اليسار العربي، روزا لوكسمبورج، تونس، 2014، ص 48.

5- أحمد عبدالحميد حسين، يس محمد، حراك ينخر في جدار الصمت: حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر بعد يونية 2013، منتدى البدائل العربي، القاهرة، يناير 2017، ص 20..

6- المصدر نفسه، ص 20.

الحقوقية؛ السيولة وغياب القدرات التنظيمية القوية.[7]

2. الصراع الديني - العلماني

واجهت قوى اليسار بعد تنحي مبارك مباشرة -في ظل أتون المعركة الثورية- معضلةً في تحديد أولوية الصراع الذي يجب التحرك على أرضيته؛ هل الأولوية للصراع السياسي، أم للصراع الاقتصادي والاجتماعي، أم وضع القدمين في المساحتين، ومن ثم بناء خطتين للعمل متوازيتين تميل كفة إحداهما -حسب الأولوية- على حساب الأخرى لبناء قاعدة جماهيرية معبر عنها بتنظيم ورأس حربة سياسية؟

أخيرًا حسمت غالبية قوى اليسار خيار التوجه والعمل لصالح المعركة السياسية على حساب معركة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل تقريبًا، فأجندة التحالفات السياسية التي اتجه اليسار مبكرًا لتكوينها أو التحالف معها، كانت مبنية على أرضية بعيدة عن الصراع الحقوقي والاقتصادي بالمرة. فبعد أيام قليلة من الإطاحة بمبارك، اختار جزء من القوى اليسارية التحالف مع أحزاب ليبرالية يمينية، والانخراط في جبهة انتخابية واحدة معها، لكبح تمدد قوى الإسلام السياسي.

ظل الاستقطاب وقتها منجذبًا على الدوام إلى أرضية الصراع الديني-العلماني، ولم تحاول معظم قوى اليسار -باستثناء بعض الأطراف- رسم خط آخر لها يدعم مسارًا مختلفًا على أرضية اقتصادية/ اجتماعية، وبلورة ذلك في برامج وعمل منظم يمكن الاقتراب به من الجماهير، وهو الأمر الذي زاد من عزلتها عن الشارع، وأفقدها القدرة على التعبير عن نفسها، سياسيًّا وتنظيميًّا. ولقد اشتدت بالطبع حالة الاستقطاب، التي هيمنت على المجال السياسي، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي، ودفعت الممارسات الاحتجاجية لأعلى مستوياتها. هذا الوضع أدى إلى تراجع العمل التنظيمي والدعائي لمعظم القوى السياسية، اليسارية والليبرالية، وعرقل محاولات تواصلها مع الجماهير لتطوير قدراتها الذاتية، وهو عكس ما جرى وقت الانتخابات البرلمانية في 2012/2011.

وقد مثلت ثورة يناير فرصة جيدة لقوى اليسار لبناء حزبها الواسع، القادر على دمج مجموعات يسارية من مختلف المشارب تتوافق على أجندة عريضة لبرنامج سياسي، مع احتفاظها بتنوعها واختلافاتها، حزب قادر على تحقيق ما لم يمكن إنجازه بالمجموعات الصغيرة، التي لا تملك الأدوات الكافية للضغط على السلطة، والوصول للجماهير، ولقد فشلت المحاولة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف بعد ثورة يناير، وهي التجربة التي خاضتها التيارات المؤسسة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي،

7- علي الرجال، اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011، جريدة السفير اللبنانية، (4/ 1/ 2019)، تاريخ الوصول للرابط 11/ 1/ 2019 : https://goo.gl/wQcW7i.

وجاء فشلها لأسباب متنوعة؛ من ضمنها تمركز صناعة القرار في يد مجموعة مركزية على حساب المجموعات الأخرى، وفشل تطبيق نظام المنابر داخل الحزب؛ وتعاظم حالة البقرطة داخل التنظيم، وأخيرًا التوجهات التي سادت الحزب بعد 3 يوليو 2013، وقد أدى مجمل هذه الأسباب إلى انشقاق كل المجموعات الراديكالية (المنتمية لليسار غير التقليدي) داخل الحزب، وقيام بعضها بتأسيس حزب العيش والحرية، وانخراط البعض الآخر في جبهة سياسية واسعة هي جبهة طريق الثورة؛ وانسحاب آخرين من كل ذلك والدخول في حالة عزلة.

تكرر الأمر ذاته داخل ساحة العمل الطلابي والعمالي، التي كان يمكن بناء قاعدة قوية فيها بسهولة خلال سنتي ثورة يناير، فالثورة قدمت لليسار فاعلين جددًا، وفرصا كبيرة داخل القطاعات العمالية، وأصبحت هناك إمكانية حقيقية لطرح برامج يسارية ترفع شعار استرداد المصانع التي تم خصخصتها في عهد مبارك، وبلورة الحراك العمالي في نقابات قوية شبيهة -في حدها الأدنى على الأقل- بالتجربة التونسية، التي مثلت وزنًا في الصراع السياسي هناك،

نفس الفرص كانت متاحة لبناء حركة يسارية منظمة وسط طلاب الجامعات، وتوافرت إمكانيات حقيقية لبناء ظهير طلابي يساعد على استقلال أكبر للجامعة، وتكوين مفرخ ومحضن لمُسَيَّسين جددٍ، يشكلون روافد شابةً داخل حركة اليسار. وبالطبع كان البناء داخل القطاع الطلابي أكثر سهولة لأسباب عديدة، منها الزخم الذي أحدثته الثورة في أوساط الشباب، وتوافر فرصة الاحتكاك اليومي مع الطلبة في الجامعات، وسهولة تقبل الوسط الطلابي للخطابات السياسية والتعبوية. وصحيح أن بعض النجاح النسبي قد تحقق في الانتخابات الطلابية عام 2013 في مواجهة طلاب الإخوان، إلا أن التجربة كلها دخلت بعدها بوقت قصير في مأزق النهاية.

3. اليسار والموقف من الدولة

قامت انتفاضات الربيع العربي بالأساس ضد مشروع الأنظمة الاستبدادية التي صدَّرت مسألة الحفاظ على الدولة على حساب الديمقراطية وأي اعتبارات أخرى، وهو مشروع الدولة البرجوازية التي تأسست في حقب ما بعد الاستعمار، مرتكزةً على تحالف نخبوي عسكري أبوي ومستبد وقمعي، تردت تحت حكمه الطويل هذه الدول لتتحول إلى كيانات فاشلة تحكمها عصابات فاسدة، ومجتمعاتها ارتدّت إلى أوضاع ما قبل حداثية[8]، هذه العصابات الأمنية أجهضت فعليًا أي مجال سياسي ومجتمعي، ووصلت بالدولة ذاتها إلى حافة الهاوية.

8- أكرم إسماعيل، إلهام العيدروس، اليسار وأسئلة الثورة.. رؤية نقدية (الجزء الثاني)، مدى مصر، 10 نوفمبر 2013، http://goo.gl/HNCe2s

وظلت مواقف قوى اليسار من الدولة -منذ التسعينيات- خاضعة لاستقطابٍ ما بين اتجاهين يتبادلان الاتهامات دائمًا: الأول وهو القطاع الأكبر من الشباب الراديكاليين، الذين رأوا أن مجموعات اليسار القديم (التقليدي) تذيَّلت الدولة تمامًا وتماهت معها؛ والثاني من ضمن القوى التقليدية الذين رأوا أن التيار الأول «مراهق، خطابه مُعادٍ للدولة، وغير منتبه للأجندة الطائفية التي يصدرها الإسلاميون -باختلاف طوائفهم- والتي في النهاية ستعمل على إحداث حالة تشظٍّ مجتمعي وسياسي سيُودِي بالدولة».[9]

هذا السجال نفسه دار في سوريا بصورة شديدة الدرامية، حيث تبنى معظم اليسار التقليدي السوري والعربي موقفًا داعمًا لنظام بشار في ظل الحرب الأهلية، على أساس أن هناك اختيارين لا ثالث لهما؛ إمّا الوقوف بجانب النظام البعثي، وإمّا الوقوف مع الجماعات الجهادية المتطرفة المدعومة من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هذا الموقف نتج عنه تساؤلان منطقيان؛ الأول: من السبب في الأزمة من البداية؟ من أعطى مساحة أكبر للإسلاميين على حساب المجموعات المدنية؟ أليس هو النظام نفسه؟ والثاني: هل حماية الدولة تحدث بتعظيم يافطة الحرب على الإرهاب، ومعه تجريف المجالين السياسي والعام كُليًّا، بفرض إجراءات وقوانين استثنائية تضرب وتعرقل حركة المجتمع ومؤسساته المعبرة عنه؟ أم أن الحرب على الإرهاب والطائفية ستكون بعدم عرقلة وجود كيانات سياسية منظمة جديدة في مساحة المنتصف، ودعم تمكين المجتمع من أدواته لمحاسبة الدولة وعدم تغولها عليه؟!

4. عقبات بناء حركة تنظيمية يسارية قوية

تعاني قوى اليسار في مصر من أمراض مزمنة تخص قدرتها على بناء تنظيماتها الجماهيرية، وتطوير حركتها في الشارع، أغلب أحزاب وتنظيمات اليسار -التقليدية والراديكالية على حد سواء- تم بناؤها بشكل مركزي من أعلى إلى أسفل، وربما نجحت في بعض الأحيان في كسب كوادر جماهيرية، عمالية، أو طلابية، أو مهنية، إلخ، لكنها لم تنجح أبدًا في ضم أقسام من الجماهير إلى صفوفها، وظلت أحزاب اليسار -بسبب سيطرة القوى التقليدية عليها- تميل إلى المركزية والبيروقراطية.

والملاحظ أن جزء لا بأس به من كوادر اليسار في مصر تنتمي إلى الإنتليجينسيا، وإلى شرائح اجتماعية نخبوية، وتمتهن معظمها العمل الأكاديمي والبحثي والحقوقي،

9- المصدر نفسه

وهـي شروط اجتماعيـة لا تتيـح لهـم التفاعـل مـع الجماهـير في مواقعهـا والارتبـاط السـياسي بمعـارك حياتهـا اليوميـة. ذلـك مثـلًا عـلى عكـس الحـال في تنظيـمات كجماعـة الإخـوان المسـلمين، والدعـوة السـلفية في الإسـكندرية، اللـواتي انخرطـت كوادرهـما في شـبكات اجتماعيـة واسـعة، منحتهـما نفـوذًا كبـيرًا، لدرجـة أن جماعـة دينيـة كانـت خـارج المجـال السـياسي تمامًـا قبـل الثـورة، ورافضـة لـه (الدعـوة السـلفية/ حـزب النـور)، تصبـح خـلال بضعـة أشـهر مـن الثـورة القـوة الثانيـة داخـل هـذا المجـال.

لقـد شـهدت مـصر معـارك اجتماعيـة عديـدة، قبـل الثـورة وبعدهـا، افتقـرت إلى وجـود قـوى يسـارية ذات نفـوذ داخلهـا، قـادرة عـلى تطويـر حركتهـا، مـا أدى إلى سرعـة حصارهـا والحـد مـن تأثيرهـا. وربمـا يمكـن القـول، أن ضعـف ارتبـاط قـوى اليسـار بالاحتجاجـات الاجتماعيـة، وعجزهـا عـن تعبئتهـا في اتجـاه فتـح الأبـواب أمـام بدائـل للنمـوذج النيوليـبرالي، هـو أحـد الأسـباب الرئيسـية في غيـاب قـوى يسـارية جماهيريـة قـادرة عـلى طـرح نفسـها كبديـل، والانتقـال مـن النضـال النظـري إلى النضـال العمـلي الواقعـي.

لقـد تحولـت ثـورات الربيـع العـربي سريعًـا، في مختلـف البلـدان، إلى صـدام -بتنويعـات مختلفـة- بـين قطبـين: حـركات الإسـلام السـياسي، والأنظمـة القائمـة. بينـما عـلى المسـتوى العالمـي دفعـت الأزمـة الاقتصاديـة إلى صعـود التيـارات الشـعبوية اليمينيـة، الشـبيهة بالإسـلام السـياسي. لا يمكـن النظـر لهـذه الظواهـر عـلى أنهـا حـالات منفصلـة، ولا يمكـن الاكتفـاء بالإجابـات السـهلة المريحـة، عـلى غـرار أن الإسـلام السـياسي ليـس مـشروع مهـدِّد للرأسـمالية العالميـة، ولا للـب الأنظمـة القائمـة، ولهـذا سُـمح لـه ببنـاء قاعـدة شـعبية، في حـين تـمّ قمـع اليسـار. كـما لا يمكـن الاسـتكانة لفكـرة أن رسـالة الإسـلام السـياسي في الحالـة العربيـة والمصريـة، كـما التيـارات اليمينيـة في أوروبـا، تلعـب عـلي أوتـار المشـاعر البدائيـة للجماهـير، ولهـذا فهـي تتمتـع بقاعـدة شـعبية أكـبر، أو أنهـا تمتلـك إمكانيـات ماديـة تسـهل لهـا شراء الـولاء السـياسي لقطـاع واسـع مـن المجتمـع. كل هـذه الأسـباب صحيحـة، لكنهـا لا تصلـح كمـبرر لضعـف قـوى اليسـار وتراجعهـا، وليسـت كافيـة لفهـم عمـق أزمتـه الممتـدة لعقـود.[10]

ورغـم أن قـوى اليسـار لم تنجـح في بنـاء حركـة قويـة ومنظمـة بعـد الثـورة تقـود الحركـة الجماهيريـة، وتشـارك في السـلطة أو تقودهـا، لكـن لا يمكـن إنـكار أن اليسـار كان بمثابـة المحفـز والمعبـئ لأغلـب الحـراك السـياسي والثـوري الـذي سـبق خلـع مبـارك، في تلـك السـنوات العـشرة (2000- 2010)، التـي عُرفـت باسـم «عقـد الغضـب»، فـكان التغيـير الديمقراطـي، والتشـبيك مـع القـوى السياسـية الأخـرى، والتحـرك في الشـارع مـن

10- رباب المهدي، هل مات اليسار بينما ما زال لبه يُحرّك الناس، جريدة السفير اللبنانية، (17/ 12/ 2018)، تاريخ الوصول للرابط 12/ 1/ 2019: https://goo.gl/QHhhoi.

خلال اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ثم الحراك ضد حرب العراق، مرورًا بتأسيس أهم الحركات الاحتجاجية المصرية، التي كسرت حاجز الخوف من النظام وهما حركة الحملة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، والحملة الشعبية من أجل التغيير «الحرية الآن»، اللتان راكمتا بعد تأسيسهما مباشرة موجةً من الاحتجاجات السياسية والاجتماعية المتواصلة في الشارع، وبدءًا من 2008 وحتى الثورة ظهرت مجموعات شبابية جديدة لا ترفع يافطة يسارية بشكل مباشر إلا أن خطابها وبرنامجها كان يجنح نحو اليسار بفعل التأثير والارتباط والتشبيك مع أفراد ومجموعات يسارية مثَّلوا لها ما يمكن تسميته بـ»مجموعة خبرة» على مستوى الأفكار على الأقل، كالرابط الذي جمع بين مجموعة تيار التجديد الاشتراكي (إحدى الكتل الاشتراكية الثورية) وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، ولقد ساعد بالتأكيد كل هذا الحراك، الذي برز فيه اليسار كفاعل أساسي، على نهوض الموجة الاحتجاجية الأوسع في يناير.

ثانيًا: نشأة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

شهدت السنوات الأخيرة من حكم مبارك مع اندلاع معارك التغيير سلسلةً من المحاولات لتجميع اليسار في إطار سياسي أوسع، دون اشتراط مسبق لتأسيس حزب؛ أي تجميع قوى اليسار في حركات أو تحالفات أو أُطر تنسيقية ما، أهم هذه المحاولات كانت: 1) ملتقى اليسار، وهو مبادرة كانت تهدف لتشكيل مؤتمر عام دوري، ولجان عمل مشتركة، وصياغة برنامج عام، لكنها لم تتطور عن وضعية لجنة التنسيق الأولية بين مجموعة حلقات، ثم ماتت بعد فترة قصيرة، 2) حركة 20 مارس، وهي تجربة خرجت من قلب العمل المشترك في دعم الانتفاضة ومناهضة الحرب على العراق، وكانت تهدف إلى بناء حركة سياسية موحدة بين ثلاث منظمات يسارية: الحزب الشيوعي المصري، وحزب الشعب الاشتراكي، ومنظمة الاشتراكيين الثوريين، لكنها تعثرت وماتت بسبب الخلافات الكبيرة في التوجه خاصة بين الشيوعي المصري والاشتراكيين الثوريين، 3) التحالف الاشتراكي، وهو إطار تنسيقي انطلق من الحدود التي كان يتبناها ويصر عليها جناح اليسار التقليدي (الشيوعي المصري، التجمع، إلخ) فيما يتعلق بتجميع اليسار، أي قَصر الأمر على إطار تنسيقي مغلق يَجمع ممثلين لعدد من المنظمات والحلقات، في مقابل تصور آخر للتجميع كان يدافع عنه ساعتها الجناح الراديكالي (الاشتراكيين الثوريين، واليسار الديمقراطي، إلخ) أي بناء حركة قاعدية منفتحة ذات طابع جماهيري، وقد استمر التحالف الاشتراكي لفترة زمنية بلا أي تأثير يُذكر ثم مات في النهاية، 4) اتحاد اليسار، وهو آخر محاولات التجميع في ذلك الوقت، الذي تأسس انطلاقًا من ورقة توافقية كتبها نبيل الهلالي قبل وفاته. وقد قام الاتحاد على أساس الرؤية القاعدية المنفتحة التي تبناها الجناح الراديكالي، وكان المساهمان الرئيسيان في تشكيله هما: الاشتراكيين الثوريين، واليسار الديمقراطي. وكان يشارك أيضًا مَن تبقى في حزب الشعب الاشتراكي (حزب الشعب وقتها كان في طور نهايته بعد وفاة مؤسسيه الكبار: يوسف درويش ونبيل الهلالي. وقد انفرط عقده بعدها بوقت قصير) وبعض اليساريين المستقلين. لكنه انفجر سريعًا بسبب الخلاف بين الاشتراكيين الثوريين واليسار الديمقراطي، حول مسألتين: التنسيق مع الإخوان في معركة التغيير، والموقف من حزب الله خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 2006.[11]

11- يحيى فكري، عضو سابق بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 3/ 1/ 2018. وأيضا: تامر وجيه، اتحاد اليسار من 4 أغسطس إلى 4 نوفمبر، الحوار المتمدن، العدد 1685، (26/ 9/ 2006)، تاريخ الوصول للرابط 12/ 1/ 2019: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76634.

وفي سياق الزخم الكبير الذي صاحب اعتصام الـ18 يومًا خلال ثورة يناير 2011؛ انطلقت الدعوة مجددًا لتأسيس حزب يساري عريض، يتبنى الرؤية القاعدية المنفتحة، لتجميع تنظيمات وحلقات الجناح الراديكالي، انطلاقًا من مبدأ الوحدة والتنوع، وعلى أساس الحق في التكتل وتشكيل المنابر لكل الحلقات، وهذا الحزب هو ما أصبح فيما بعد التحالف الشعبي الاشتراكي، والذي أطلق الدعوة لتأسيسه ثلاثة أعضاء أساسيون لعبوا أدوارًا مركزية داخله فيما بعد، ووفقًا للرواية التي يحكيها عبدالغفار شُكر، رئيس الحزب السابق، الذي تحدث للباحث فإنه: «خلال اعتصام الـ18 يومًا، وتحديدًا قبل يومين من تنحي مبارك، تمت دعوته من قبل المهندس يحيى فكري، أحد القياديين البارزين بتيار التجديد الاشتراكي، وهو أيضًا قيادي بارز سابق في منظمة الاشتراكيين الثوريين، والمهندس عماد عطية، وهو قيادي بارز سابق في حزب الشعب الاشتراكي، واقترحا عليه إعادة إحياء فكرة «حزب يساري عريض»، يضم أغلب المجموعات اليسارية الموجودة على الساحة السياسية، خصوصًا وأن الظروف التي صاحبت ثورة يناير مواتية تمامًا لتأسيس هذا الحزب وظهوره بشكل جيد».[12]

قام الثلاثة بعدها بصياغة بيان بالدعوة لتأسيس الحزب، جمعوا فيه توقيعات عدد من الشخصيات اليسارية العامة وأطلقوه للرأي العام، وخلال بضعة أشهر تالية وبعد سلسلة من المفاوضات ومحاولات التجميع؛ خرج الحزب إلى الوجود عبر تحالف ثلاث مجموعات يسارية وعدد كبير من اليساريين المستقلين.

1. تشكيل الحزب

كانت المجموعات اليسارية الثلاثة، التي أسست الحزب في البداية هي:

أ- مجموعة التغيير (الجناح المعارض السابق في حزب التجمع)

ظل حزب التجمع طوال عهد مبارك الممثل الرسمي الوحيد لليسار، وكان التجمع في نشأته الأصلية في السبعينيات تنظيمًا يضمُّ عدةَ تيارات يسارية: ماركسية، ناصرية، قومية، إسلامي مستنير.. ومنذ تولي مبارك السلطة وعلى امتداد حكمه؛ كان يتم انتقاد مواقف التجمع لاختياره الوقوف بجانب النظام ومهادنة السلطة -حسب العديد من وجهات النظر- وهو نقد كان يأتي من خارج الحزب، وأيضًا من داخله من أطراف كانت مناهضة لسيطرة رفعت السعيد عليه، وفي

12- عبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ورئيسه السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18 / 11م 2018

السنوات الأخيرة لحكم مبارك تشكل داخل التجمع تكتل عُرف باسم مجموعة التغيير، طرح برنامجًا لتغيير الحزب وتطويره، كان على رأسه عبدالغفار شُكر، الذي أعد قبل الثورة -في خضم تصاعد نبرة الاعتراضات على سياسات رفعت السعيد- مذكرة للعرض على اللجنة المركزية للحزب، عنوانها «لماذا نسحب الثقة من رفعت السعيد؟»، وتحدد ميعاد اللجنة في مارس 2011، وتم إعداد بيان أيضًا من شُكر ومجموعته يدعو إلى تطوير التجمع، كي يكون حزبًا سياسيًّا واسعًا يستوعب طيفا أكبر من التيارات السياسية داخله، يتمتع بالمرونة في بنائه التنظيمي، وربط شُكر هذا الأمر بتعديل اللائحة والنظر في ممارسات قيادة الحزب، لكن الثورة داهمت الجميع، وبعد الرفض المتوقع لمذكرة شُكر في اجتماع اللجنة المركزية، أعلن تكتل التغيير انسحابه من الحزب.

ب - مجموعة تيار التجديد الاشتراكي

تيار التجديد الاشتراكي هو تكتل انشق عن منظمة الاشتراكيين الثوريين عام 2010، بسبب خلاف نشأ عام 2007 حول الموقف من معركة التغيير الديمقراطي، ثم تطور إلى خلاف حول مبادئ وأسس التنظيم، وقامت المجموعة التي انشقت -كان على رأسها يحيى فكري وتامر وجيه- بتأسيس تيار التجديد فور خروجهم من المنظمة، وعندما قامت ثورة يناير بعدها بشهور بادر تيار التجديد بالدعوة إلى تأسيس حزب سياسي عريض لليسار، احتضن في مقره المفاوضات والتحضيرات الأولية، التي أسفرت عن تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.[13]

ج - قسم من تيار اليسار الديمقراطي (مَن أسسوا فيما بعد حزب العيش والحرية)

لم يكن لتيار اليسار الديمقراطي إطار تنظيمي محدد يضم كل المنتمين له خلال السنوات السابقة على ثورة يناير، وإن كان أغلبية مَن ينتمون له قد انخرطوا وشاركوا -وحدهم أحيانًا، ومع آخرين أحيانًا أخرى- في حلقات وتكوينات يسارية متنوعة نشأت في السنوات الأسبق، على غرار المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي، وهيئة تحرير مجلة البوصلة، واللجنة التنسيقية للحريات النقابية، وحلقة اليسار الديمقراطي، ومجموعة يساريون مؤيدون للبرادعي، إلخ.. ومع قيام ثورة يناير شارك عدد من رموز التيار في مفاوضات تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وبعد وقت فضل أغلب المنتمين إلى التيار الخروج من هذه المفاوضات، والعمل على بناء تحالف آخر أسفر عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، إلا أن الجناح الراديكالي ضمن التيار -وهو القسم الأقل- رفض المشاركة في ذلك، حيث اعتبروا المصري الديمقراطي الاجتماعي حزبًا لا يرفع راية يسارية صريحة، ولا يعبر

13 يحيى فكري، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 3/ 1/ 2018، مصدر سبق ذكره.

عـن توجـه يسـاري واضـح، بقـدر مـا يعـبر عـن مصالـح شرائـح مـن البرجوازيـة والطبقـة الوسـطى المحافظـة التـي تتأرجـح بـين مسـاحتي الوسـط ويسـار الوسـط. ورأوا أن الأكـثر اتسـاقًا مـع توجهاتهـم هـو الانخـراط في حـزب يسـاري يضـم حلقـات وتيـارات اليسـار الراديـكالي المختلفـة، وبالتـالي مواصلـة العمـل عـلى بنـاء حـزب التحالف الشـعبي الاشـتراكي. وكان أبـرز عنـاصر هـذا القسـم في ذلـك الوقـت عـماد عطيـة، وأيضًـا خالـد عـلي الـذي انضـم إلى الحـزب -التحالـف الشـعبي الاشـتراكي- في وقـت لاحـق بعـد نهايـة معركـة الرئاسـة في 2012.

وقـد تميـزت مجموعـة التغيـير، داخـل حـزب التحالـف، بالتواجـد في محافظـات عديدة، وبـأن لهـا ارتباطـات وعلاقـات جيـدة، كـما أن كل أعضائهـا كانـوا مـن كبـار السـن، ويملكـون خـبرات متنوعـة في العمـل الحـزبي، بينـما كانـت مجموعـة تيـار التجديـد الاشـتراكي، ومجموعـة راديكاليـو اليسـار الديمقراطـي، تضُـمان أغلبيـة مـن الشـباب بـين أعضائهـما، ولهـما ارتباطـات بتنظيـمات وائتلافـات الثـورة أكـثر بكثـير مـن مجموعـة التغيـير، وتملـكان خـبرة أكـبر في تنظيـم الفعاليـات الثوريـة، والتحـرك الإعلامـي، والتنسـيق مـع ائتلافـات وجبهـات الثـورة.

وإلى جانـب المجموعـات الثلاثـة هـذه شـارك في تأسـيس الحـزب عـدد كبـير مـن اليسـاريين المسـتقلين مِمَّـن عُرفـوا باسـم جيـل السـبعينيات، أبرزهـم عادل المشـد وصبري فـوزي، كـما شـارك في تأسيسـه عـدد كبـير مـن الشـباب الجـدد، أغلبهـم مـن المنضمـين إلى حركـة شـباب مـن أجـل العدالـة والحريـة، التـي لعـب تيـار التجديـد الاشـتراكي دورًا مركزيًـا في تأسيسـها عـام 2010، وكان يقودهـا عـدد مـن كـوادر التيـار، أهمهـم خالـد عبدالحميـد وخالـد السـيد ومصطفـى شـوقي، والثلاثـة كانـوا يمثلـون الحركـة في ائتـلاف شـباب الثـورة.

رفـض باقـي المجموعـات والحلقـات اليسـارية الأخـرى دخـول الحـزب، فالقسـم الأكـبر مـن تيـار اليسـار الديمقراطـي رأى أن حـزب التحالـف أكـثر «يسـارية» عـن الحـد المقبـول بالنسـبة لـه، ودفـع في اتجـاه بنـاء الحـزب المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، كـما رفضـت حركـة الاشـتراكيين الثوريـين المشـاركة في حـزب يقيـد وجودهـا التنظيمـي المسـتقل، وحاولـت بنـاء حـزبٍ أكـثر «يسـارية» -مـن وجهـة نظرهـا- أطلقـوا عليـه اسـم «حـزب العـمال والفلاحـين»، وهـو مـشروع لم يتجـاوز مرحلـة التأسـيس واختفـى بعـد بضعـة أشـهر، كذلـك رفـض عـدد كبـير مـن اليسـاريين المسـتقلين، الذيـن عُرفـوا باسـم «جيـل السـبعينيات» -معظمهـم كـوادر سـابقة في كل مـن حـزب العـمال الشـيوعي الموحـد وحـزب الشـعب الاشـتراكي- المشـاركة في حـزب التحالـف لأسـباب لم يتـم الإعـلان عنهـا نهائيًـا، وقامـوا بتأسـيس حـزب آخـر باسـم «الحـزب الاشـتراكي المـصري»، وبعـد بضعـة

أشـهر حـدث انقسـام كبـير داخلـه وانضـم المنشـقون إلى حـزب التحالـف الشـعبي، واندمجـوا تمامًـا مـع مجموعـة التغيـير، أمـا حزبـا التجمـع والشـيوعي المـصري فلـم تتـم دعوتهـما مـن الأصـل إلى المفاوضـات التـي جـرت لتأسـيس حـزب التحالـف، بسـبب -مـا تـم وصفـه- بمواقفهـم المتخاذلـة تجـاه دولـة مبـارك.[14]

2. تحالف اليسار العريض

لم يكـن الهـدف مـن بنـاء تحالـف لليسـار العريـض مجـرد تجميـع تنظيـمات وحلقـات اليسـار «الأيديولوجـي» تحـت لافتـة حزبيـة واحـدة -المقصـود باليسـار «الأيديولوجـي» هـو تلـك التنظيـمات والحلقـات التـي تُعـرِّف نفسـها كيسـار، وتضـع لنفسـها عناويـن ومحـددات أيديولوجيـة واضحـة بتنويعـات يساريـة مختلفة، سـواء مـن اليسـار التقليدي أو اليسـار الراديـكالي- بـل كان الهـدف منـه، طبقًـا لوجهـة نظـر أصحاب الشـعار -اليسـار العريـض- هـو تجميـع اليسـار «المجتمعـي»، أي القـوى والحـركات والتيـارات والأفـراد الذيـن يتبنَّـون قضايـا اليسـار وينحـازون إليهـا ويناضلـون مـن أجلهـا، بـصرف النظـر عـن تعريفهـم لأنفسـهم كيسـار أو انتماءاتهـم الأيديولوجيـة، والوجـه الآخـر للمـشروع كان يسـتهدف بالأسـاس تجميـع هـذا اليسـار المجتمعـي عـلى برنامـج سـياسي، وليـس عـلى خـط أيديولوجـي، وهـذا بالطبـع لا يعنـي أن أصحـاب شـعار «اليسـار العريـض» اسـتهدفوا فقـط التوافـق حـول مجموعـة مـن النقـاط البرنامجيـة، دون أي اتفـاق عـلى مبـادئ أو أهـداف عامـة؛ فاسـتبعاد الأيديولوجيـة لم يكـن يتعـارض مـع التوافـق عـلى مبـادئ التحـرر والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة، ولا التوحـد عـلى العـداء للإمبرياليـة والنيوليبراليـة، ولا -وهـذا هـو الأهـم- تبنـي الديمقراطيـة الجذريـة كمـشروع سـياسي، والمقصـود بالديمقراطيـة الجذريـة هنـا: 1- ديمقراطيـة المشـاركة الشـعبية (مشـاركة شـعبية أوسـع في التمثيـل والرقابـة والتنفيـذ، عـلى كل مسـتويات الإدارة والسـلطة، عـبر الانتخـاب المبـاشر)؛ 2- إعـادة توزيـع الـثروة لصالـح الطبقـات الشـعبية؛ 3- الرفـض والتصـدي لـكل صـور الاضطهـاد والتمييـز القائمـة في المجتمـع.. وكان الـرأي سـاعتها أن بنـاء تحالـف اليسـار العريـض عـبر التوافـق حـول المسـائل السـابقة، سـيفتح بـاب العمـل المشـترك بـين القـوى والأطـراف المشـكلة لـه لمـدى زمنـي قـادر عـلى إعـادة تهيئـة المجـال السـياسي، وبمـا يسـمح بانتقـال التحالـف إلى مسـتويات أعـلى مـن التوحـد والاندمـاج بين أطرافـه لاحقًـا.[15]

ورغـم أن حـزب التحالـف الشـعبي تأسـس بهـدف بنـاء تحالـف لليسـار العريـض، إلا

14- أيمن عبدالمعطي، الثورة المصرية ودور اليسار (عوامل النجاح والفشل)، في أيمن عبدالمعطي (وآخرين)، اليسار والثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة 24-25 أبريل 2013)، منتدى البدائل العربي ومؤسسة روزا لوكسمبورج، القاهرة، 2012، ص 16 - ويحيى فكري مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 3/ 1/ 2018، مصدر سبق ذكره.

15- تامر وجيه، عضو سابق بتيار التجديد الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 10 / 4/ 2014

أن هـذه المسـألة تحديـدًا صـارت منبـع الخـلاف والصـدام بـين المجموعـات التـي شـكلت الحـزب، بسـبب تبنـي كل منهـا لرؤيـة مختلفـة بصـدد تحقيـق هـذا الهـدف.

وحسـب مـا ذكـره أحـد قيـادات تيـار التجديـد الاشـتراكي[16]: كانـت وجهـة النظـر السـابقة حـول طبيعـة تحالـف اليسـار العريـض المنطلـق الرئيـسي للتيـار في جهـوده لتأسـيس حـزب التحالـف الشـعبي، إلا أن هـذه المسـألة تحديـدًا لم تكـن نقطـة توافـق بـين كتلتهـم والكتلتـين الأخرتـين في الحـزب. فعـلى حـد تقديـره كانـت مجموعـة التغيـير تـرى ضرورة أن يقـوم الحـزب عـلى أسـس أيديولوجيـة بحتـة، وتحـت شـعارات كلاسـيكية ماركسـية لينينيـة. وهـذا لم يكـن يعنـي -مـن وجهـة نظـره- أن مجموعـة التغيـير كانـت عـلى يسـارهم، بـل عـلى العكـس، هـي كانـت ترفـع شـعارات ماركسـية زاعقـة لتـبرر ممارسـات ومواقـف شـديدة اليمينيـة، وهـو يـرى أن ذلـك منهـج أصيـل لـدى قـوى اليسـار التقليـدي. وقـد انتهـى الأمـر -حسـب تقديـره- إلى قيـام مجموعـة التغيـير ببقرطـة الحـزب، ودفـعِ الشـباب الراديكاليـين إلى الخـروج منـه، وأخـذ جانـب الدولـة القديمـة خـلال تحـولات 3 يوليـو لدرجـة تذيلهـا. وطبقًـا لرؤيـة تيـار التجديـد هـذه، فـإن كتلتهـم كانـت تسـعى لبنـاء: حـزب قاعـدي ومنفتـح، يقـوم بتجميـع اليسـار «المجتمعـي». بينـما كانـت مجموعـة التغيـير تسـعى لبنـاء: حـزب مركـزي ومغلـق، يقـوم بتجميـع حلقـات اليسـار «الأيديولوجـي».

أمـا القسـم الراديـكالي مـن اليسـار الديمقراطـي، فقـد اتخـذ موقفًـا وسـطيًا -في تقديـره- وظـل لوقـت طويـل متأرجحًـا حـول طبيعـة الحـزب المطلـوب بنـاؤه. كان منحـازًا في المجمـل لرؤيـة تيـار التجديـد، إلا أنـه كان يتعامـل معـه بتوجـس شـديد بسـبب الخـلاف الكبـير بينهـما حـول الموقـف مـن الإسـلام السـياسي. في الوقـت ذاتـه كان يرفـض انغـلاق مجموعـة التغيـير، لكنـه اعتبرهـا صـمام أمـان داخـل الحـزب مـن توجهـات تيـار التجديد. ولقـد هيمـن عـدم الوضـوح هـذا عـلى أغلـب المسـتقلين، وخلـق حالـة مـن التذبـذب، مـا أنعـش الوسـطية، أي البحـث عـن حلـول توافقيـة في مسـألة لا يمكـن التوافـق حولهـا، وغـرق الجميـع في نقاشـات لائحيـة لا أهميـة لهـا.[17]

عـلى جانـب آخـر كان رأي أحـد قيـادات القسـم الراديـكالي مـن اليسـار الديمقراطـي،[18] بخصـوص طبيعـة الخلافـات التـي شـهدها الحـزب، أنهـم أخطـأوا في اتخـاذ خطـوة التحالـف، تحديـدًا في تأسـيس الحـزب بالمشـاركة مـع مجموعـة التغيـير، رغـم أن تجربـة التحالـف لم تكـن لتنجـح إلا بوجـود تلـك المجموعـة، لأنهـم الأكـبر عـددًا، والأكـثر تواجـدًا في الأقاليـم. المشـكلة -في تقديـره- ناتجـة عـن اختـلاف بنيـة وتركيبـة مجموعـة التغيـير

16- يحيى فكري، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 3/ 1/ 2018، مصدر سبق ذكره.

17- المصدر نفسه.

18- عمرو عبدالرحمن، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

عـن اليسـار الديمقراطـي عمومًـا. فمجموعـة التغيـير تعـبر عـن ميـل محافـظ في الثـورة المصريـة، وتكوينهـم بالأسـاس نـاصري، وهـم يؤمنـون بمنطـق أنـه لا يمكـن إنجـاز أي نجـاح سـياسي في أي مسـألة سـوى بالتحالـف مـع جنـاح مـن أجنحـة الدولـة. كـما أن تصوراتهـم عـن الخطـة المطلوبـة لتحقيـق تنميـة في مـصر تختلـف كليـة عـن تصـورات تيـار اليسـار الديمقراطـي عامـة. إلى جانـب أن مجموعـة التغيـير كانـت تقـوم بتعبئـة قطاعـات محافظـة للغايـة مثـل مثقفـين الأريـاف، والعنـاصر الأكـثر تأخـرًا وسـط العـمال. إلا أنهـم -مجموعـة القسـم الراديـكالي مـن اليسـار الديمقراطـي- لم يبلـوروا وجهـة النظـر هـذه إلا متأخـرًا، بعـد خروجهـم مـن حـزب التحالـف، وانفصالهـم الكامـل عـن التجربـة.[19]

أمـا رأي المجموعـة الثالثـة -مجموعـة التغيـير- في الأمـر، حسـب مـا ذكـره أبـرز رموزهـا عبـد الغفـار شُـكر،[20] أن الخـلاف الـذي حـدث داخـل الحـزب راجـع بالأسـاس إلى اختلافـات المـدارس التنظيميـة التـي ينتمـي إليهـا كل فريـق. فمَـن تعـود عـلى العمـل الـسري المغلـق، يختلـف بالـضرورة عـلى مَـن مـارس العمـل الحـزبي المفتـوح (يقصـد مجموعـة التغيـير، الأعضـاء السـابقون في التجمـع). كـما أن جـزء مـن الخـلاف يعـود -مـن وجهـة نظـره- إلى طبيعـة تكويـن المجموعـات المختلفـة. فوجـود مجموعـة أغلبهـا ينتمـي إلى جيـل الوسـط والجيـل القديـم، داخـل تكويـن واحـد مـع مجموعـة يغلـب عليهـا جيـل الشـباب وقلـة مـن جيـل الوسـط، سـيؤدي بالـضرورة إلى حالـة مـن التوتـر. ورغـم المشـاكل التـي اعـترت التجربـة، وهـي -في تقديـره- مشـاكل طبيعيـة تقابـل أي تجربـة حزبيـة، تـم تفعيـل سلسـلة مـن المبـادرات لتطويـر الحـوار الداخـلي في الحـزب وتوسـيع أفاقـه، وخلـق أُطـر منظمـة تقبـل بهـذا التنـوع الواسـع بداخلـه، أهمهـا تطبيـق قاعـدة التعدديـة وتأسـيس المنابـر. فرغـم رفـض البعـض لهـذه القاعـدة، إلا أنـه تـم إقرارهـا لائحيًـا في المؤتمـر التأسـيسي، لـذا فـإن الاتهامـات بتعمـد التهميـش والإقصـاء التـي اتهمـت بهـا المجموعتـان الأخرتـان مجموعـة التغيـير، هـي -مـن وجهـة نظـره- اتهامـات في غـير محلهـا.[21]

وبعـد دورات كثـيرة مـن النقـاش والأخـذ والـرد؛ تـم إقـرار مسـألة تعـدد المنابـر، التـي دارت حولهـا الخلافـات، وأصبـح هنـاك بـاب في مـشروع اللائحـة المقـدم إلى المؤتمـر التأسـيسي بعنـوان المنتديـات السياسـية، يسـمح بتأسـيس منابـر للتوجهـات المختلفـة داخـل الحـزب، ويسـمح لهـا بالتواجـد والتعبـير عـن نفسـها في مسـتويات الحـزب المختلفـة المركزيـة والقاعديـة عـلى حـد سـواء، كـما منحـت اللائحـة الحـقَّ للأقليـة غـير

19- المصدر نفسه.
20- عبدالغفار شكر، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.
21- المصدر نفسه.

الممثَّلةِ في المستويات التنظيمية العليا -كالمكتب السياسي، واللجنة المركزية، والمؤتمر العام- في تقديم تقرير فرعي مستقل، يتم عرضه ومناقشته على قدم المساواة مع تقارير الأغلبية في اجتماعات تلك الهيئات، وفي محاولة لتجنب البيروقراطية التنظيمية، وتركيز السلطة في يد حفنة من العناصر الأنشط داخل المحافظات؛ أقرَّ مشروعُ اللائحة انتخابَ أعضاء المؤتمر العام عن طريق أعضاء الوحدات الأساسية الصغيرة مباشرة، وليس عن طريق مندوبي لجان المحافظات[22]، باختصار جاء مشروع اللائحة المقدم إلى المؤتمر مُعبرًا عن أعلى درجة ممكنة من الانفتاح والقاعدية سمح بها التوازن القائم بين الكتل المختلفة، وجاءت المفاجأة السارة بأن أقرَّ المؤتمر التأسيسي (عام 2013) في اجتماعه الأول معظم هذه البنود بتعديلات طفيفة، وهكذا أصبح لدى الحزب لائحة تتمتع بدرجة لا بأس بها من الانفتاح والقاعدية، إلا أن هذا لم يكن له أي قيمة في الممارسة الفعلية، في ظل هيمنة مجموعة التغيير بتوجهاتها، التي كانت المجموعتان الأخرتان تراها منغلقة ومركزية. وهكذا جاءت الأحداث التالية لتعطي الدرس للجميع: أنه لا يمكن حل مشكلات التوجه السياسي عبر البنود اللائحية.. وهذه قصة أخرى سنأتي إليها لاحقًا.

22- عبدالغفار شكر، مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره

ثالثًا: مسار الحزب خلال عامي الثورة

قام الحزب بتعريف نفسه في إعلانه التأسيسي بأنه حزبٌ «وُلد من رحم الثورة»، وأكد على جميع المواقف الرئيسية التي تعكس مطالب جماهير ثورة يناير، التي تمثلت في: أولًا؛ الإصرار على تحقيق المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي كافةً دون انتقاص، بما تشمله من ضرورة إبعاد كل أركان النظام القديم عن السلطة، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية مؤقتة، وحل المجالس المحلية، وإلغاء الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات، والإفراج عن جميع المعتقلين، ومحاكمة رموز الفساد والاستبداد، ووضع دستور جديد يؤكد مبدأ الفصل بين السلطات، وينهي هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وإخضاع المؤسسات الأمنية للرقابة الشعبية المدنية، ثانيًا؛ ربط التغيير السياسي بالتغيير الاجتماعي، والتصدي للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وهيمنة الاحتكار، ووضع حد أدنى وأقصى للدخول، وصرف إعانات للبطالة، وإلغاء القروض المستحقة على صغار الفلاحين والحرفيين، وتوجيه الإنفاق العام إلى تحسين الخدمات، وفرض ضرائب تصاعدية، وتحقيق إصلاح زراعي، ثالثًا؛ التصدي لكل صور التبعية للصهيونية والحكومات الاستعمارية، ودعم نضال الشعوب العربية وكل شعوب العالم من أجل الديمقراطية والتحرر، رابعًا؛ النضال من أجل دولة مدنية لا دينية ولا عسكرية، والتأكيد على فصل الدين عن السياسة، والتصدي لجميع صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة السياسية أو الانتماء الطبقي.[23]

1- معركة الانتخابات البرلمانية 2012/2011

وقد شارك حزب التحالف الشعبي الاشتراكي -خلال فترة التحضير الأولى لتأسيسه، وحتى قبل وجود قوام واضح له، أو حسم مواقف الكتل المختلفة بالانضمام إليه أو عدم الانضمام- في حملة رفض التعديلات الدستورية في استفتاء مارس 2011. وبعدها، مع التحضير للانتخابات البرلمانية، دار أول خلاف مهم داخل الحزب؛ حيث كان الإخوان حينها يُعدون قائمتهم الانتخابية تحت اسم «التحالف الديمقراطي»، وفي مواجهتهم قررت أحزاب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع عمل قائمة انتخابية أخرى بعنوان «الكتلة المصرية»، ودَعوا ما اصطلح

23- البيان التأسيسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، (4/ 3/ 2011)، تاريخ زيارة الرابط 10 / 12/ 2018: https://goo.gl/5VzpKH

عـلى تسـميتهم بالأحـزاب «المدنيـة» للمشـاركة في هـذه القائمـة، في الوقـت الـذي كانـت فيـه كتـل وحـركات شـباب الثـورة تبحـث عـن إطـار يسـمح لهـا بالمشـاركة في الانتخابـات، وفي ظـل ذلـك جـرى سـجال داخـل حـزب التحالـف الشـعبي حـول أي تحالـف انتخابي يجـب الانضـمام لـه، كانـت الأغلبيـة –مجموعـة التغيـير، والقسـم الأكـبر مـن مجموعـة راديكاليـو اليسـار الديمقراطـي، وعـدد كبـير مـن المسـتقلين- مـع المشـاركة في قائمـة الكتلـة المصريـة، وكانـت الأقليـة –مجموعـة تيـار التجديـد، وعـدد كبـير مـن الشـباب- مـع عمـل قائمـة أخـرى تضـم كتـل وحـركات شـباب الثـورة.[24]

وعـلى حـد تعبـير عمـرو عبـد الرحمـن، كانـت مجموعـة التغيـير لا تُقـدر شـباب الثـورة سياسـيًا بالدرجـة الكافيـة، كـما كانـت تنظـر بريبـة لشـباب حـزب التيـار المـصري، بسـبب خلفيتهـم الإخوانيـة. إلا أن العامـل الرئيـسي لتفضيلهـم قائمـة الكتلـة المصريـة هـو نظرتهـم التقليديـة للانتخابـات. فهـم، عـلى غـرار كل السياسـيين القدامـى، كانـوا منشـغلين بمسـائل: التحالفـات الإقليميـة، والتربيطـات العائليـة، ووجـود مرشـحون في القوائـم لديهـم إمكانيـات ماديـة كبـيرة تسـمح بتوفـير التمويـل الـكافي للحملـة، إلـخ. وبالطبـع لم يكـن شـباب الثـورة قادريـن عـلى توفـير أي مـن تلـك الأمـور.[25]

وتقـرر في النهايـة حسـم الخـلاف عـن طريـق عقـد جمعيـة عموميـة طارئـة للحـزب، وجـرى داخلهـا نقـاش حـول وجهتـي النظـر، وتـم التصويـت لصالـح موقـف الأغلبيـة بالانضـمام إلى قائمـة الكتلـة المصريـة. ودخـل بعدهـا الحـزب في المفاوضـات التـي جـرت لتحديـد المرشـحين داخـل قائمـة الكتلـة المصريـة، إلا أن هـذه المفاوضـات فشـلت سريعًـا، أولًا بسـبب إصرار الأحـزاب الأخـرى عـلى ترشـيح عـدد كبـير مـن فلـول الحـزب الوطنـي داخـل القائمـة، باعتبـار أنهـم أصحـاب نفـوذ عائـلي، مـا يرفـع مـن فـرص القائمـة في كسـب الأصـوات، وهـو مـا كان يرفضـه حـزب التحالـف بشـكل قطعـي، وثانيًـا بسـبب هيمنـة رجـال الأعـمال بشـكل فـجّ عـلى عمليـة اتخـاذ القـرار أثنـاء اجتماعـات التفـاوض، وانتهـى الأمـر بانسـحاب الحـزب مـن القائمـة[26]، إلا أن هنـاك تفسـيرًا آخر لهذا الانسـحاب -حسـب روايـة بعـض أعضـاء حـزبي المصريـين الأحـرار والمـصري الديمقراطـي الاجتماعـي- يـرى أن حـزب التحالـف انسـحب مـن القائمـة بسـبب خلافـات حـول نسـب تمثيـل مرشـحيه، وليـس لأي مواقـف سياسـية،[27] لكـن يبـدو أن التفسـير الأول –روايـة أعضـاء حـزب التحالـف- هـو الأقـرب للصـواب.

24- معلومات متقاطعة من مقابلات مع عمرو عبدالرحمن، وتامر وجيه، ويحيى فكري، وعبدالغفار شكر، مصادر سبق ذكرها. انظر أيضا : عمرو حمزاوي، من أوراق الانتخابات البرلمانية 2011: تفتت الأحزاب العلمانية وهزيمتها، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، (22/ 12/ 2017) شوهد في 13 / 12/ 2018 : ar-pub-75107/22/12/http://carnegie-mec.org/2017.

25- عمرو عبدالرحمن، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

26- معلومات متقاطعة من مقابلات مع عمرو عبدالرحمن، وتامر وجيه، ويحيى فكري وعبدالغفار شكر، مصادر سبق ذكرها. انظر أيضا : عمرو حمزاوي، من أوراق الانتخابات البرلمانية 2011: تفتت الأحزاب العلمانية وهزيمتها، مصدر سبق ذكره.

27- بلال حبش، ومحمد سالم، مصدر سبق ذكره

تحـرك كـوادر الحـزب سريعًـا سـاعتها -في سـباق مـع الزمـن، حيـث اتُّخِـذ قـرار الانسـحاب قبـل أسـبوع واحـد مـن فتـح بـاب الترشـيح- وقامـوا بتأسـيس قائمـة جديـدة باسـم «الثـورة مسـتمرة»، مـع حـزب مـصر الحريـة، وحـزب التيـار المـصري، وعـدد آخـر مـن كتـل وحـركات شـباب الثـورة، كان مـشروع القائمـة مبنيًّـا عـلى محاولـة بنـاء تيـارٍ يعـبر مـن ناحيـة عـن الجنـاح الراديـكالي والشـبابي وسـط قـوى الثـورة، ومـن ناحيـة أخـرى يكـون تيـارًا قـادرًا عـلى تجـاوز الاسـتقطاب الدينـي/ العلمانـي[28] المسـتعر سـاعتها[29]، (سـيتم تحليـل قائمـة الثـورة مسـتمرة في الفصـل التاسـع والأخـير) وقـد حصلـت القائمـة عـلى سـبعة مقاعـد فقـط، وتسـبب هـذا في بعـض الصدمـة بسـبب عـدم فـوز أي مـن المرشـحين الشـباب، الذيـن كان لهـم حضـور إعلامـي قـوي في ذلـك الحـين.

إلا أن مؤسـسي الحـزب اعتـبروا أن انتخابـات مجلـس الشـعب 2012/2011، وتجربـة قائمـة الثـورة مسـتمرة، كانـت تجربـة ناجحـة وجيـدة جـدًا، لأنهـا سـمحت بتفاعـل قـوي بـين الحـزب وبـين مجموعـات شـباب الثـورة، وضمـت إلى صفـوف الحـزب أعضـاء وأنصارًا كثيريـن، وسـاعدت عـلى تطويـر بنائـه قواعـدَه الحزبيـةَ في مواقـع محليـة عديـدة خـارج المناطـق التقليديـة لتواجـده.[30]

2- احتدام صراعات الكتل داخل الحزب

مـع نهايـة الانتخابـات البرلمانيـة، تواصـل الـصراع السـياسي داخـل الحـزب بـين الكتـل المختلفـة المشـكِّلة لـه، وازداد احتدامًـا مـع دخـول ثـورة ينايـر نفسـها في سلسـلة مـن المـآزق التـي عصفـت بهـا، فتحـول الـصراع السـياسي الداخـلي إلى صـدام مـع انتخابـات الرئاسـة، وازداد حـدّةً مـع تأسـيس جبهـة الإنقـاذ التـي شـارك فيهـا الحـزب، عـلى غـير رغبـة كتلـة مهمـة مـن أعضائـه، وجـاء المؤتمـر التأسـيسي في مـارس 2013 ليفجـر الموقـف، الـذي تواصـل في التداعـي مـع تحـولات 3 يوليـو، لينتهـي الأمـر بانشـقاق كبـير، شـمل عـددًا مـن أبـرز مؤسِّسـيه، قـضى عـلى المـشروع الأسـاسي للحـزب -تحالـف اليسـار العريـض- واسـتمر بعدهـا الحـزب مجـرد واجهـة خاملـة لحلقـة محـدودة مـن حلقـات اليسـار التقليـدي.

بـدأ الاحتـدام مـع الانتخابـات الرئاسـية؛ في البدايـة اتخـذ الحـزب قـرارًا بالإعـلان عـن عزمـه عـلى ترشـيح رئيـس كتلتـه البرلمانيـة النائـب الراحـل أبـو العـز الحريـري في انتخابـات الرئاسـة، واشـتملت صيغـة القـرار بوضـوح عـلى أنهـا خطـوة تفاوضيـة، مـا يسـمح للحـزب بالدخـول في مفاوضـات حـول مرشـح توافقـي للقـوى المدنيـة، عـلى

28- جزء مهم من الاستقطاب كان إسلاميا/ مسيحيا، انغمست فيه من جهة أحزاب الإسلام السياسي، ومن جهة أخرى أحزاب "الكتلة المصرية"، التي كانت الكنيسة القبطية داعما رئيسيا لها في الخلفية

29- عمرو حمزاوي، من أوراق الانتخابات البرلمانية 2011: تفتت الأحزاب العلمانية وهزيمتها، مصدر سابق

30- عبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف، ورئيسه السابق، مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

أن يتنازل مرشح الحزب -أبو العز الحريري- فيما بعد لصالح المرشح التوافقي، تداعت الأمور بعد ذلك في ترشيحات انتخابات الرئاسة، وبات من الواضح أن الحريري قرر ألا ينصاع لقرارات الحزب، ووصل الأمر إلى أن اتخذت الأمانة العامة قرارًا بانسحاب الحريري لصالح حمدين صباحي لكنه رفض تنفيذه، وآثرت قيادة الحزب في ذلك الوقت أن تواصل دعم الحريري رغمًا عنها، بدلًا من خلق معركة علنية معه ستضر بالحزب حتمًا وهو في طور تأسيسه، وخلال الأسابيع الأخيرة قبل الانتخابات الرئاسية كان الحزب في حالة اشتعال، جميع شبابه تقريبًا بلا استثناء كانوا يرفضون دعم الحريري، ويتجهون للمشاركة في حملات حمدين صباحي وخالد علي وأبو الفتوح، وهو ما خلق حالة من التشرذم، هذا غير أن معظم مجموعة تيار التجديد هم مَن كانوا يدعمون أبو الفتوح، وهو ما صب الزيت على النار في صراعات الكتل بسبب الخلاف حول الموقف من الإسلام السياسي.

ومع بداية الجولة الثانية من الانتخابات بين مرسي وشفيق، اتخذ الحزب قرارًا بمقاطعة الانتخابات وإبطال الأصوات، تحت شعار «الثورة لن تختار بين أعدائها»، إلا أن الممارسة في الواقع تباينت بشدة، فكثير من الأعضاء -من ضمن مجموعة التغيير- أعطوا أصواتهم لشفيق، بينما أعطى كثير من الأعضاء الآخرون -من ضمن مجموعة تيار التجديد- أصواتهم لمرسي، وهكذا ازداد احتدام الصراع الداخلي، ثم انفجر الموقف بعدها بشكل كبير، فيما يشبه الصدام العلني، عندما أصدر مرسي إعلانه الدستوري المشؤوم وتشكلت في مواجهته جبهة الإنقاذ، ورغم أن الحزب في مجمله بجميع كتله وأعضائه -بلا استثناء- كان رافضا لحكم الإخوان، ومشارك في الحملة المناهضة للإعلان الدستوري، إلا أن مجموعة تيار التجديد وقسم كبير من شباب الحزب، وأغلب مَن انضموا له في سياق معركة الانتخابات البرلمانية وقائمة الثورة مستمرة، كانوا يرفضون المشاركة في جبهة الإنقاذ بسبب مشاركة فلول دولة مبارك بها.

تفاقم الأمر خلال التحضير للمؤتمر التأسيسي للحزب في مطلع 2013، واحتدام الخلاف حول مشروع اللائحة المقدم إلى المؤتمر، خاصة ما يتعلق بمسألة تعدد المنابر، كانت مجموعة التغيير تحاول إلغاء صيغة المنابر، بادعاء أنها تهدد وحدة الحزب، رغم أن فكرة التعددية داخل الحزب كانت مُقرة منذ الوهلة الأولى عند الدعوة لتأسيسه كتحالف لليسار العريض، وكان يتم التأكيد عليها في كل المحطات التالية[31]، وبعد سجالات طويلة تم حسم الأمر بحلول توافقية، كما ذكرنا سابقًا.

وفي مارس 2013، قبل بضعة أشهر من سقوط حكم الإخوان؛ عقد الحزب مؤتمره

31- تامر وجيه، عضو سابق بـ«تيار التجديد الاشتراكي»، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره

التأسيسي الأول، على دورتين[32]، تم إقرار اللائحة في الدورة الأولى، ثم جرت انتخابات على مستوى المحافظات لانتخاب ممثِّلي المحافظات في اللجنة المركزية، وبعدها عُقدت الدورة الثانية لانتخاب ممثلي المؤتمر العام في اللجنة المركزية، عَمَّ قدر من التفاؤل بعد الدورة الأولى مع إقرار لائحة بها قدر معقول من الانفتاح والقاعدية، كما ذكرنا سابقًا، إلا أن هذا التفاؤل انقلب إلى دراما سوداوية في الجولة الثانية مع انتخاب ممثلي المؤتمر، حيث قامت مجموعة التغيير بما تملكه من قاعدة تصويتية في المحافظات (أغلبها قائم على عضوية ورقية حسب تقدير أعضاء من مجموعتي تيار التجديد وراديكاليو اليسار الديمقراطي) بالاستيلاء على معظم مقاعد ممثلي المؤتمر، وتهميش جميع المرشحين من خارج مجموعة التغيير، بمن فيهم بعض أهم الكوادر المؤسسة للحزب.

أدى الأمر إلى زوبعة عنيفة استمرت لشهور، وانتهت بانشقاق كبير في آخر المطاف، وقد اتهم أعضاء مجموعتي تيار التجديد وراديكاليو اليسار الديمقراطي مجموعة التغيير –التي يقودها طلعت فهمي ومحمد صالح- بأنها أدارت معركتها الانتخابية بشكل تكتلي وانتهازي، وبهدف إقصاء وتهميش المجموعات الأخرى، ولم تراعِ حدود التوافق المطلوب لاستمرار التحالف[33]، وقد أقر عبدالغفار شُكر نفسه، رئيس الحزب السابق، أن انتخابات اللجنة المركزية أتت بوجوه غير معروفة، وربما غير نشطة، على حساب وجوه معروفة وذات تاريخ ونشاط جيد بالحزب، غير محسوبة على مجموعة التغيير، ضمنهم قيادات مثل عادل المشد وصبري فوزي، لكنه نفى أن هذا تم بشكل متعمد، أو كان وراءه تكتل تصويتي لصالح مجموعة على حساب الآخرين، ومن وجهة نظره، فإن السبب وراء ما جرى هو اتساع نفوذ مجموعة التغيير وسط المحافظات المختلفة.[34]

وقد رأى شُكر (الذي حاول أن يمارس دورًا توفيقيًا بين الطرفين لرأب الصدع، وهو ما أكد عليه أعضاء من تيار التجديد وراديكاليو اليسار الديمقراطي) أن الفريق الذي انشق في النهاية لا يملك مبررات كافية لهذا الانشقاق، وأكد أن دعاوى التهميش والإقصاء كانت في غير محلها، فقد تم –في تقديره- بذل الكثير من الجهد لتقليص طغيان الأغلبية (مجموعة التغيير) ومنعها من التحكم في توجهات الحزب، ودليله على ذلك أنه تم انتخاب عدد من أعضاء مجموعتي تيار التجديد وراديكاليو اليسار الديمقراطي على رأس عدد من لجان الحزب الأساسية في انتخابات المكتب السياسي التي جرت تاليًا.

32- المؤتمر التأسيسى الأول لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي (14-16 مارس 2013) ، قناة «جريدة الشروق» على موقع يوتيوب، (14/ 3/ 2013)، شوهد في 13 / 12/ 2018 : https://www.youtube.com/watch?v=CsXoAn0PAMc

33- عمرو عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره

34- عبدالغفار شكر، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره

وبصرف النظر عن التقديرات المتفاوتة، إلا أن تجربة بناء حزب يساري عريض متعدد المنابر قد فشلت بلا شك، وأحد الأسباب الرئيسية لذلك يكمن في تكوين الحزب ذاته، حيث ضم مجموعات تنتمي لمدارس تنظيمية وسياسية مختلفة؛ فهناك كوادر من اليسار التقليدي ينتمون إلى مدرسة حزبية لها تراث معروف في الممارسة التنظيمية، وهناك توجه سياسي يميل إلى تخفيض الأسقف إلى الحد الذي ترضى عنه السلطة، وهناك شباب حركيون ذوو توجهات راديكالية يملكون خبرات تنظيمية من نوع آخر، ويدفعون إلى طرح الحد الأقصى في مطالبهم ورؤيتهم وبرنامجهم.

وكانت هناك رؤيتان مختلفتان للثورة، والأهداف المنشودة من بناء التحالفات: مدرسة تنظيمية حزبية، ترى في الثورة أداة ضغط لتوسيع الفرص أمام الحزب كي ينال نصيبًا أكبر داخل المجال السياسي الشرعي؛ وتيار شبابي راديكالي، يرى في الثورة تحولا جذريا عميقا، يجب دفعه لأقصى مداه، وصولًا إلى تغيير العالم.

انتهى الأمر بقيام حوالي 300 عضو فاعل من قيادات الحزب ومؤسسيه وأنشط كوادره باستقالة جماعية، سبقتها سلسلة من الاستقالات الفردية على امتداد بضعة أشهر، وضمت الاستقالة الجماعية اثنين من نواب رئيس الحزب؛ عماد عطية، وخالد علي، وعددا من أمناء اللجان الرئيسية وأعضاء المكتب السياسي: يحيى فكري، وخالد عبدالحميد، وعمرو عبدالرحمن، ورامي صبري.. وكان أحد أهم الأسباب المعلنة في نص الاستقالة التي قُدمت في شهر نوفمبر2013، هو المسار المتهادن الذي اتخذه الحزب بعد 30 يونيو من السلطة، وبدأت فيه كفة الحزب تميل إلى النظام الحاكم الحالي، ما انحرف بالحزب عن مساره ودفعه إلى مهادنة ومساومة السلطة القائمة، بحجة الحرب على الإرهاب والحفاظ على الدولة الوطنية.[35]

الغالبية العظمى من المنشقين -سواء في الاستقالة الجماعية، أو في الاستقالات الفردية السابقة عليها- شاركوا بعد ذلك في تأسيس مشروعين سياسيين كانت لهما أدوار هامة في الأحداث التالية، وهما حزب العيش والحرية، وجبهة طريق الثورة.. أعضاء مجموعة راديكاليو اليسار الديمقراطي وجدوا بلورتهم التنظيمية أخيرًا في حزب العيش والحرية، أما أعضاء مجموعة تيار التجديد فقد اندمجوا مع عدد من الكتل الشبابية الراديكالية في جبهة طريق الثورة، وانطلق المشروعان في ساحة سياسية جديدة خلقتها تحولات 3 يوليو، ساحة مختلفة كليًّة عن عامي الثورة 2011-2013، وعلى نقيضها تمامًا.

35- أحمد عبدالحميد حسين، حبيبة محسن، مصدر سابق، ص 59

مراجع الفصل الرابع

الكتب:

- أيمن عبدالمعطي (وآخرون)، اليسار والثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة 24-25 إبريل 2013)، منتدى البدائل العربي ومؤسسة روزا لوكسمبورج، القاهرة، 2012.
- أحمد عبدالحميد حسين، حبيبة محسن، الحركات اليسارية في مصر، في خليل كلفت (محرر)، خارطة اليسار العربي، روزا لوكسمبورج، تونس، 2014.

الدراسات والأبحاث:

- أحمد عبدالحميد حسين، يس محمد، حراك ينخر في جدار الصمت: حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر بعد يونية 2013، منتدى البدائل العربي، القاهرة، يناير 2017، ص 20.
- أحمد عبدالحميد حسين، « اليسار المصري: إشكاليات البديل الديمقراطي»، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2015.
- عمرو حمزاوي، من أوراق الانتخابات البرلمانية 2011: تفتت الأحزاب العلمانية وهزيمتها، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، (22/ 12/ 2017) شوهد في 13 / 12/ 2018 : http://carnegie-mec.org/2017/12/22/ar-pub-75107.

مواقع وصحف :

- أكرم اسماعيل، إلهام العيدروس، اليسار و أسئلة الثورة.. رؤية نقدية (الجزء الثاني)،مدى مصر، (10 / 11/ 2013)، شوهد في 17 / 4/ 2014: http://goo.gl/HNCe2s
- المؤتمر التأسيسى الأول لحزب التحالف الشعبي الاشتراكى (14-16 مارس 2013) ، قناة «جريدة الشروق» على موقع يوتيوب، (14/ 3/ 2013)، شوهد في 13 / 12/ 2018: https://www.youtube.com/watch?v=CsXoAn0PAMc
- البيان التأسيسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، (4/ 3/ 2011)، تاريخ زيارة الرابط 10 / 12/ 2018: https://gl.goo/5VzpKH.
- رباب المهدي، هل مات اليسار بينما ما زال لبه يُحرّك الناس، جريدة السفير اللبنانية، (17/ 12/ 2018)، تاريخ الوصول للرابط 12/ 1/ 2019: https://goo.

.QHhhoi/gl

- علي الرجال، اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011، جريدة السفير اللبنانية، (4/ 1/ 2019)، تاريخ الوصول للرابط 11/ 1/ 2019 : https://goo.gl/ .wQcW7i

مقابلات:

- تامر وجيه، عضو بتيار التجديد الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 22 /12/ 2015.
- تامر وجيه، عضو سابق بتيار التجديد الاشتراكي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 10 / 4/ 2014
- عبدالغفار شكر، وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ورئيسه السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18 / 11م 2018.
- يحي فكرى، عضو سابق في تيار التجديد وحزب التحالف، مقابلة شخصية مع الباحث ' القاهرة ، 3-1-2018
- علا شهبة، عضوة سابقة بـ»تيار التجديد الاشتراكي»، و»حزب التحالف الشعبي الاشتراكي»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 22 /12/ 2015.
- عمرو عبدالرحمن، عضو سابق بالهيئة التحريرية لمجلة»البوصلة»، وعضو مؤسس في «حزب عيش وحرية»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 15 / 11/ 2018.
- مصطفى شوقي، عضو سابق بالمكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، و»حركة شباب من أجل العدالة والحرية»» و»تيار التجديد الاشتراكي»، 12 / 3/ 2015.
- محمد سالم، عضو المكتب السياسي عن الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 9/ 10/ 2018.
- محمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة سكايب مع الباحث، 12 / 4/ 2014. .
- محمد صلاح، عضو المكتب السياسي لحركة «شباب من أجل العدالة والحرية، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 13 / 12/ 2018.

الفصل الخامس

التيار المصري..

القادمون من «الثقب الأسود»[1]

1- هذا الفصل تم تطويره عن ورقة بحثية نُشرت كفصل تحت عنوان «التيار المصري. أفول التجربة التنظيمية، أم أفول المجال السياسي؟» في كتاب «مصر الثائرة، التعبئة الاجتماعية وإرث 2011 المنقطع»، الصادر عن مبادرة الإصلاح العربي، 2018.

أولًا: النشأة والتجربة الشخصية

1. خبرة العمل الطلابي

لقد ساهمت مجموعة رئيسية من شباب الإخوان في تأسيس ائتلاف شباب الثورة، وهي نفسها التي شكلت لاحقًا النواة الرئيسية لحزب التيار المصري، ولعبت دور فعَّال في حملة أبو الفتوح الرئاسية. وقد ارتبط هؤلاء الشباب بالإخوان في البداية خلال دراستهم الجامعية عبر الأنشطة الطلابية، وبعد أن أنهوا دراستهم تلك انتظموا -لمدة خمسة عشر عامًا تقريبًا- داخل اللجان المركزية بالجماعة. حيث واصل أغلبهم الإشراف على العمل الطلابي بعد تخرجهم، وانضم آخرين إلى اللجنة السياسية المركزية لكنهم ظلوا على صلة بالعمل الطلابي، فقد احتاجت التعبئة للتظاهرات أو أي أعمال مشتركة إلى التنسيق بين هاتين اللجنتين.[1]

كانت هذه المجموعة تتمتع بخبرات جيدة نتيجة لنشاطها الطلابي في الجامعات. فالارتباط والتفاعل اليومي في التفاصيل الحركية والتنظيمية، والصراع والتنسيق مع القوى الأخرى، يسمح بحرية نسبية لا تتوفر في الأحياء، حيث يمارس الإخوان أنشطتهم الدعوية والخيرية. لذا كانت قيادات العمل الطلابي -على مدار تاريخ الجماعة منذ تأسيسها الثاني في أواخر السبعينيات- الأكثر قدرة على التحرك السياسي المفتوح، والتنسيق الجبهوي، وطرح خطاب سياسي منفتح نسبيًا، مقارنَة بالقيادات الإخوانية الأخرى.

وقد أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «مجموعة الثقب الأسود»، وجمعت أفرادها ببعضهم البعض صداقات قوية وصلات شديدة الترابط، نشأت عبر سنوات الدراسة الجامعية. كما ساعدهم نشاطهم الجامعي على توطيد صداقات وعلاقات تفاهم مشترك مع شباب التيارات الأخرى: اليساريين والناصريين. كذلك ساهم تفاعل المجموعة مع القوى المختلفة -الاشتراكيين الثوريين، وكفاية، وشباب من أجل التغيير، وغيرهم- في أنشطة مثل: المظاهرات المناهضة للحرب على العراق، ومؤتمر القاهرة الدولي، ومظاهرات دعم استقلال القضاء، إلخ، في زعزعة الأفكار التقليدية -المهيمنة داخل الجماعة- لديهم، ودفعهم إلى النظر بطريقة مختلفة للقضايا ذات الأولوية، والسياسات المطلوبة للتعامل مع نظام مبارك.[2] لعبت هذه التجربة دورًا

1- هاني محمود، عضو ائتلاف شباب الثورة "مجموعة شباب الإخوان»، والعضو السابق بحزب التيار المصري، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 5 / 11/ 3102

2- المصدر السابق.

إيجابيًا في تكوينهم السياسي، وسمحت لهم بتجاوز الهيمنة الإيديولوجية للجماعة، وبطء تفاعلاتها، وضيق مساحات العمل المشترك بينها وبين القوى الأخرى. والأهم أن هذه التجربة ساعدت المجموعة -جزئيًا- على التمرد والخروج عن سيطرة القيادة الإخوانية.

يشير خالد عبدالحميد، ممثل حركة شباب من أجل العدالة والحرية في المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، وعضو تيار التجديد الاشتراكي، إلى نجاح ائتلاف شباب الثورة في تأسيس مجموعته التنسيقية، وضم شباب الإخوان إليها، موضحًا: «استطعنا في 18 يوم تكوين أنجح تنسيق سياسي مع الإخوان، فقط لأن العواجيز لم يشاركوا فيه». وكان خالد عبدالحميد نفسه قد اشترك مع محمد القصاص، الذي سيُصبح مؤسس حزب التيار المصري، في تأسيس أول لجنة تنسيقية طلابية مشتركة تضم داخلها إخوانًا وناصريين ووفديين وشيوعيين عام 1996.[3]

إلا أن هذه المجموعة -الثقب الأسود- ظلت لوقت طويل تتبنى مهمة إصلاح الجماعة من الداخل، وبالتالي ضرورة مواصلة العمل كجزء من التنظيم. كما كانت ترى أن تواجدها المؤثر داخل قطاع نوعي ومُهمّ، مثل القطاع الطلابي للإخوان، يمدها بخبرات تنظيمية وسياسية لن تجدها في أي كيان آخر، وأن هذا التأثير سيمتد أثره مستقبلًا على جسد الجماعة، مع صعود القيادات الشابة من أسفل إلى أعلى داخل الهيكل التنظيمي. حتى أنهم ظلوا بعد اعتصام الـ18 يوم يرون أن الخروج عن الجماعة هو ضرب من العبث، بسبب غياب أي بديل حقيقي قادر على تغيير النظام من وجهة نظرهم.[4]

كانوا يؤمنون تمامًا بقوة تنظيم الإخوان، واستحالة حدوث تغيير حقيقي دون الاستناد إلى هذا الجسد التنظيمي الكبير، لذا استمر وجودهم في الجماعة حتى بعد الثورة بأشهر. وكانت استراتيجيتهم قائمة على فكرة تغيير وعي ورؤية القطاع العريض من الطلاب الإخوان، وبناء مجموعة صلبة ودائرة تشبيك قوية محيطة بهم، والكُمُون انتظارًا للحظة بعينها يصبحون فيها مؤثرين داخل ماكينة التنظيم الكبير، واستمروا يتبنون هذا التصور لفترة قصيرة تالية على بدء الثورة.

والملفت أن مجموعة الثقب الأسود كانت تتبنى وجهة نظر سلبية تجاه ظاهرة المدونين الإخوان. هذه الظاهرة التي انتشرت وسط بعض شباب الإخوان مع ظهور حركة التدوين وانتشارها في مصر منذ عام 2004. فكانت مجموعة الثقب الأسود ترى أن حركة المدونين غير مؤثرة، وأن تأثيرها قاصر على المجال الافتراضي لشبكة الإنترنت، ولا تصل رسالتها إلى أعضاء الجماعة. وهي رؤية شبيهة بالرؤية السلبية

3- محمد القصاص أحد مؤسسي حزب «التيار المصري»، وعضو سابق في «ائتلاف شباب الثورة» عن مجموعة «شباب الإخوان ، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 42 / 01/ 3102.

4- إسلام لطفي وكيل مؤسسي حزب "التيار المصري» السابق، وأحد مسؤولي مجموعة "شباب الإخوان» في "ائتلاف شباب الثورة»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 32 ديسمبر 3102

لقيـادات الجماعـة أنفسـهم تجـاه حركـة المدونـين.[5]

وبالنظـر إلى الخلفيـة الاجتماعيـة لقيـادات المجموعـة وسـيرهم الذاتيـة؛ نلاحـظ أن أغلبهـم ينتمـي للشرائـح الدنيـا والوسـطى مـن الطبقـة المتوسـطة، كـما أن أغلبهـم ينتمي لقطاعـات جغرافيـة مركزيـة مثـل: القاهـرة والإسـكندرية والجيـزة، وعواصـم المحافظـات.

ويعمـل أغلبهـم في القطـاع الخـاص. وقـد اكتسـبوا خـبرة كبـيرة في العمـل الحـركي والتنظيمـي عـبر نشـاطهم الطـلابي، ومـن بعـده عـبر الأنشـطة المتنوعـة التـي انخرطـوا فيهـا داخـل الجماعـة. كـما أن أعمارهـم متقاربـة للغايـة، فتواريـخ ميـلاد أغلبهـم تـتراوح بـين منتصـف السـبعينيات ومنتصـف الثمانينيـات. هـذه السـمات عمومًـا، والخلفيـات الاجتماعيـة، هـي تقريبًـا نفـس سـمات وخلفيـات أغلـب شـباب الحـركات الاحتجاجيـة الذيـن أسسـوا ائتـلاف شـباب الثـورة، وشـاركوا فيـما بعـد في تأسـيس أحـزاب ثـورة يناير.

2. ظاهرتي «الترييف» و«الأقلمة»

يميـل باحثـون مهتمـون بالحركـة الإسـلامية إلى الحديـث عـن فكـرة «ترييـف» الإخـوان أو شـيوع مسـألة «الأقلمـة» -والأخـيرة ظاهـرة بشـكل أكـبر قليلًا مـن ظاهـرة «الترييف»- عـلى الجسـد القيـادي للجماعـة. وأبـرز مـن طـرح هـذه الفكـرة هـو الباحـث حسـام تمام في مقالتـه «ترييـف الإخـوان» التـي نشرهـا عـام 2008، وتحـدث فيهـا عـن أن الجماعـة شـهدت أكـبر عمليـة «ترييـف» في تاريخهـا مـا بعـد عـام 2005. وقـد أدت ظاهـرة «الترييـف» تلـك -مـن وجهـة نظـر تمـام- إلى تحويـل الجماعـة مـن جماعـة مدنيـة في طبيعـة عضويتهـا ونمـط تجنيدهـا والقواعـد واللوائـح المنظمـة لهـا، إلى جماعـة ريفيـة بشـكل كبـير.

«الترييـف» الـذي قصـده تمـام هـو إشـاعة ثقافـة ونمـط علاقـات جديـدة تنتمـي لمـا قبـل المؤسَّسـيَّة، وتسـتحضر الـولاءات الأوليَّـة، وهـو مـا يختلـف عـما كان سـائدًا منـذ نشـأة الإخـوان كجماعـة حضريـة. وهـو يشـير لأهـم ملامـح هذا»الترييـف»: «افتقـاده للثقافـة والتقاليـد القانونيـة الواضحـة والمرعيّـة، ثقافـة تتوسـل بالقيـم الأبويـة، والطاعـة المطلقـة والإذعـان للمسـؤول التنظيمـي، وانتشـار ثقافـة الثـواب والعقـاب والتخويـف حتـى في العلاقـات التنظيميـة، وسـيطرة الخـوف مـن المختلـف أو المتميـز، مـع الميـل للركـون إلى التماثـل والتشـابه بـين أعضـاء الجماعـة، التـي صـارت تميـل يومًـا بعـد يـوم إلى التنميـط.»[6]

ربـط حسـام تمـام ظاهـرة «الترييـف» التـي زحفـت عـلى جسـد الإخـوان بالانتخابـات

5- المصدر السابق

6- حسام تمام، «ترييف الإخوان»، موقع أون إسلام، (62 / 11/ 8002)، تاريخ زيارة الرابط 7 / 21/ 3102: ptth://:www.malsino.ten/ lmth.00-00-0002%62-11-8002-810901/doohrehtorb-milsum/nooymalsi/cibara

الداخلية للجماعة في نهاية مايو 2008، وهي الانتخابات التي أدت إلى فوز خمسة من أعضاء مجلس شورى الجماعة بعضوية مكتب الإرشاد، ينتمي معظمهم للريف كمنطقة جغرافية أو كثقافة فرضت منطقها على الإدارة العليا للجماعة الإخوانية.[7]

هناك وجهة نظر ثانية متقاربة للغاية يطرحها خليل العناني، الذي يتحدث عن ظاهرة أوسع من «الترييف» هي «الأقلمة»، بمعنى زحف إخوان الأقاليم على الهيكل المركزي للتنظيم. فهو يرى أنه، ومنذ التأسيس الثاني للجماعة في أواخر السبعينيات، كان مجال التجنيد التقليدي وضم أعضاء جدد يتمُّ بشكل أساسي وسط الأقاليم والأرياف لأسباب عدة: أولها سهولة التجنيد؛ وثانيها البعد الأمني، حيث تمتعت الحركة بحضور واسع في الأرياف والأقاليم أكثر من المدن والحواضر؛ وثالثها البعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت الجماعة تمثل لأعضائها في الأقاليم والأرياف والمناطق الهامشية وسيلة هامة للترقي والصعود الاقتصادي والاجتماعي. هذا إلى جانب أن الملاحقات الأمنية في الريف والمحافظات الإقليمية كانت غالبًا أقل وطأة من القاهرة والمدن الكبرى، لأسباب كثيرة أهمها الطابع القبلي العشائري وتوازنات القوى داخل القرى.[8]

ذلك يعني أن مسألة «ترييف» أو «أقلمة» القيادة الإخوانية نتج عن انتشار الجماعه وامتدادها في الأقاليم والمناطق الريفية. وأيضًا بسبب انتقال أفراد من قيادات الجماعة الوسطى من الأرياف ومدن الأقاليم للقاهرة، للإشراف لاحقًا على القطاعات، بتكليف من مكتب الإرشاد والأمانة العامة التي كان يتحكم فيها التيار المحافظ.

يرى العناني، بخلاف تمام، أن ظاهرة زحف إخوان الأقاليم وسيطرتهم على التنظيم، حدثت في وقت مبكر، حيث بدأت -من وجهة نظره- منذ منتصف التسعينيات بعد القضية العسكرية الأولى، واعتقال أعضاء مجلس الشورى عام 1995، الذين تلقَّوا أحكامًا عسكرية وصلت إلى خمس سنوات. ساعتها تم تصعيد أعضاء جدد -محسوبين على التيار المحافظ- ليحلوا محل الأعضاء المعتقلين من مجلس الشورى.[9]

منذ هذا التاريخ، أيّ من منتصف التسعينيات، بدأت سيطرة شبه كاملة للتيار المحافظ على إدارة الجماعة، وطغيان كتابات ومنهج التيار التنظيمي على لجنة التربية، والسيطرة على الموارد المالية بإشراف شخصيات من الصقور على أموال الجماعة، وأخيرًا التحكم في قنوات الاتصال داخل التنظيم الكبير باستحداث منصب الأمين العام كما سيأتي لاحقًا. وقد اهتم التيار المحافظ بشكل كبير باستيعاب وتأطير

7- المصدر نفسه

8- خليل العناني، باحث متخصص في حركات الإسلام السياسي، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 71 / 3/ 4102

9- المصدر نفسه

تلك القطاعات القادمة من الأقاليم، التي تسيَّدت قيادة الجماعة مع الوقت.

3. الصراع المكتوم بين الريف والمدينة

لم تكن ظاهرتي «التريف» و«الأقلمة» -كما طرحها تمام والعناني- غائبة عن ذهن شباب الإخوان المنشقين. فعلى حد رواية محمد القصاص في مقابلته مع الباحث: كان هناك صراع مكتوم دائر داخل الجامعة بين شباب الإخوان الذين يديرون العمل الطلابي في جامعتي القاهرة وعين شمس، القادمين من المدن المركزية، وبين طلاب الأقاليم القاطنين في المدن الجامعية.

ظهر هذا الصراع للمرة الأولى في بدايات التسعينيات، عندما بدأ التضييق الأمني على الإخوان في الجامعة. ظهر وقتها جيل من طلاب الأقاليم (إخوان المدينة الجامعية)، سيطروا على النشاط الطلابي بدعم من القيادة المركزية للجماعة. هذا الجيل هو السابق على جيل القصاص وزملائه. وقد دفع إخوان المدينة الجامعية في اتجاه تقليص التواصل مع التيارات السياسية الأخرى الناشطة في الجامعة، والانكفاء على العمل التربوي، واستمر هذا الوضع حتى منتصف التسعينيات. مع ظهور جيل القصاص بدأ في السيطرة على قيادة العمل الطلابي وسحبها من طلاب الأقاليم، واستمر هذا الأمر لفترة طويلة.[10]

كان نشاط الإخوان الطلابي في هذا الوقت يتسم باللامركزية -نسبيًا- وعدم التدخل من قبل القيادات الإخوانية. لكن مع نهايات التسعينيات وبدايات الألفية، بدأ تدخل قيادة الإخوان في تعيين مشرفين من طلاب الأقاليم -قاطني المدينة الجامعية- على النشاط الطلابي، على حساب المشرفين القاهريين. فتم الإطاحة بمحمد القصاص من مسؤولية جامعة القاهرة، وبعدها بعامين تمت الإطاحة بإسلام لطفي من الإشراف المركزي على جامعة القاهرة، بقرار من باسم عودة، الذي كان يُشرف على النشاط الطلابي. وكان ذلك دلالة على زيادة قبضة التيار المحافظ على مجريات الأمور داخل الإخوان.[11]

ومن وجهة نظر مجموعة التيار المصري -الثقب لأسود- أن إخوان المدن تميزوا بخطاب منفتح سياسيًا، ويركز على المطالب الطلابية بالجامعة، ولديهم ميل أكثر للسياسة على حساب الدعوة. كما أنهم حركيًا امتلكوا القدرة على التنسيق والتشبيك مع التيارات السياسية الأخرى بالجامعة، والحفاظ في نفس الوقت على تميزهم الحركي والتكتيكي. أما إخوان الأرياف فكانوا أكثر تميزًا في التنظيم الداخلي، وأكثر قدرة على التعبئة والحشد، وأكثر انقيادًا وطاعة للقيادات الكبرى، وكانت

10- محمد القصاص، مصدر سبق ذكره

11- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات الباحث مع: إسلام لطفي، ومحمد القصاص، مصادر سبق ذكرها.

صفاتهم الشخصية تميل أكثر لمسألة العصبوية الحزبية، وأولوية العمل للتنظيم على حساب القضايا المرتبطة بالمجال خارج التنظيم، وتغليب الدعوي على السياسي. وبالتالي كانوا أقل قدرة على التواصل مع التيارات السياسية الأخرى، وكان خطابهم السياسي أقل انفتاحًا.

ثانيًا: من التمرد إلى الخروج

1. الثورة والصدام مع القيادة الإخوانية

اتخذ شباب الإخوان، الموجودون في قسم الطلاب المركزي بالجماعة، قرارًا بالنزول يوم 25 يناير 2011، مع الدعوة التي انطلقت على صفحة كلنا خالد سعيد، وبدؤوا في التنسيق مع بقية المجموعات الأخرى التي تقوم بالترتيب للتظاهرات. وتولى أفراد المجموعة الأكبر سنًّا مثل إسلام لطفي، ومحمد القصاص، وأحمد نزيلي، وهاني محمود، إدارة التفاوض والضغط على قيادات الجماعة لأخذ موافقة رسمية من المكتب بالنزول. لكن طلب الموافقة على النزول، وفقًا لرواية الشباب، تم رفضه من قبل مكتب الإرشاد، وكان قرار الجماعة حينها، أن يقوم الشباب بالمشاركة، لكن على مسؤوليتهم الشخصية، وبشكل منفرد غير رسمي.[12]

وفي يوم 25 يناير كانت مجموعة الائتلاف، التي تضم شباب الإخوان، تعقد اجتماعًا على رأس كل ساعة في الحديقة التي تقع أمام محل كنتاكي بميدان التحرير. وفي الساعة السادسة مساء اتخذ الائتلاف قرارًا بالاعتصام في التحرير مع الثوار الذين امتلأ بهم الميدان. ورأى شباب الإخوان ساعتها ضرورة إقناع القيادة الإخوانية بالمشاركة في الاعتصام، وأيضًا إقناعها بضرورة التحرك في المحافظات لتخفيف الضغط على القاهرة. حينها أكد القصاص لزملائه أن الجماعة لن تقتنع بفكرة الاعتصام والمشاركة للنهاية، حتى لو جَربوا معها كل الوسائل الممكنة. ثم قام بتخييرهم بين التواجد في الميدان أو الذهاب للضغط على الجماعة، وإن كان هو نفسه يائسًا من قبول الجماعة للمشاركة. قام بعدها كلٌّ من هاني محمود وأحمد نزيلي وإسلام لطفي بالاتصال ببعض القيادات الإخوانية، وفُوجؤُوا بأن القيادة الإخوانية في الإسكندرية اتخذت قرارًا بعدم المشاركة، ونبهت على الأعضاء بخلوِّ مسؤوليتها من إصابة أي فرد إخواني في الأحداث.[13]

قرر الشباب في التحرير ساعتها الاتصال بمكتب الإرشاد للضغط عليهم للنزول، إلا أن قيادات مكتب الإرشاد -وفقًا لرواية الشباب- رفضت إدخال الجماعة في مشهد لا تعرف مداه أو مصيره، على حد تعبيرهم، ولم يقدموا أي تبريرات مقنعة للشباب بعدم المشاركة. وحسب رواية أحمد النزيلي، أن محمود عزت أبرز قيادات

12- أحمد نزيلي، عضو الهيئة العليا بحزب التيار المصري، وأحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 32 سبتمبر 3102

13- المصدر السابق

الجماعة قال لهم: «بدأ الأمر شعبيًّا، دعوه يُكمل ويسير بشكل شعبي، واجعلوا حركتكم مع الناس إن ظلوا في الميدان ابقوا معهم، وإن غادروا غادروا أنتم أيضًا، ودعونا ننسق مع القوى السياسية الأخرى في مظاهرة الجمعة القادمة».[14]

في مساء 27 يناير 2011، عشية جمعة الغضب 28 يناير، فوجئ الشباب، وهم يُحَّضرون لمظاهرات الغد، أن مكتب الإرشاد اتخذ قرارًا بقصر مشاركة الجماعة على تجمع أعضاء كل مكتب إداري[15] في تظاهرة عند كل مسجد كبير في كل محافظة. كان معنى القرار أن يكتفي الإخوان بالتظاهر عند المساجد الكبرى فقط في المحافظات، والابتعاد عن ميدان التحرير، وقد أُسقط في أيدي الشباب الذين اعتبروا أن القيادة الإخوانية تخلَّت عنهم. وبعد منتصف الليل حتى الساعات الأولى من صباح اليوم الأشهر في تاريخ الثورة المصرية، ظل شباب الإخوان يحاولون التواصل مع مكتب الإرشاد، ومع قيادات المحافظات والمراكز من أجل مدِّ مناطق التجمعات الأساسية للمظاهرات بأفراد من الإخوان، حتى لا تنكشف ظهورهم مع بدء التجمعات والسير إلى ميدان التحرير. كان أغلب رموز القيادات الإخوانية قد أُلقيَّ القبض عليهم في هذه الليلة، مثل عصام العريان ومحمد مرسي وغيرهما، واستطاع الشباب التواصل فقط مع منطقتين في القاهرة لحث قياداتهما على نزول أعضاء الإخوان بها هما إمبابة والطالبية.[16]

نزل الثوار والمجموعات الثورية والسياسية إلى ميدان التحرير يوم 28 يناير، وفي آخر النهار، مع بدءِ السيطرة على الميدان، بدا تمامًا أن الكفة قد رجحت لصالح الثورة، وهنا تعامل الإخوان مع الميدان بدرجة أقل حذرًا، فبدؤوا بالتوافد عليه والمشاركة في الاعتصام.

تصدر ائتلاف شباب الثورة المشهد خلال الأيام الأولى، وبدأت الجماعة -بحكم الأمر الواقع- تترك لشبابها الحرية في التحرك والتنسيق مع المجموعات السياسية الأخرى داخل الائتلاف. لكن ظلت التجاذبات مستمرة بين الشباب وقيادة مكتب الإرشاد. ففي يوم 30 يناير فوجئ الشباب داخل الميدان بأيمن عبدالغني، أحد مسؤولي قسم الطلاب المركزي بالجماعة، يقوم بتوزيع منشور باسم الإخوان رغم الاتفاق العام على عدم رفع شعارات أو لافتات حزبية أو فصائلية، وعدم حديث أي حركة أو جماعة باسم الميدان. كان المنشور أو البيان كارثيًّا -كما وصفه الشباب-

14- مقابلة مع أحمد نزيلي، أحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، مصدر سبق ذكره

15- طبقا للائحة الإخوانية تنقسم الدولة المصرية إلى مكاتب إدارية، فلكل محافظة مكتبها الإداري الذي يشرف على المناطق الواقعة في هذه المحافظة، ويجوز أن تتسع حدود المكتب أو تضيق عن حدود المديرية أو المحافظة، ولكل مكتب إداري مجلس يديره، ويرأس المجلس الإداري رئيس الشعبة الرئيسية أو من يختاره مكتب الإرشاد من الإخوان العاملين الذين يرون فيهم الكفاءة، ولكل مكتب وكيل وسكرتير وأمين مالي، وضمن أعضاء المجلس أيضا رؤساء المناطق في دائرة المكتب الإداري، وأعضاء مجلس الشوري في القطر، ويوزع المكتب الإداري مناطقه في شكل قطاعات لتسهيل مهمة المتابعة في المكتب الإداري، ويضم القطاع الواحد على الأقل ثلاث مناطق: المصدر: مادة 82 و 92، الباب الرابع، قرار رقم 2 - اللائحة المعدلة لجماعة الإخوان المسلمين عام 1591م

16- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات الباحث مع هاني محمود، وأحمد نزيلي، مصدر سبق ذكره.

لا يطالب إلا بإلغاء قانون الطوارئ، وبضعة مطالب أخرى كان الميدان قد تجاوزها بأشواط بعيدة، فقد أصبح يطالب بتنحية مبارك ومحاكمته. دفع هذا شباب الإخوان المشاركين في ائتلاف شباب الثورة إلى تعنيف عبد الغني، ومطالبته بسحب البيان فورًا. وقام عضوان منهما، هما أحمد النزيلي وهاني محمود، بالذهاب إلى مكتب الإرشاد للتحدث مع محمود عزت، بعد أن عَرِفا أنه من أصدر هذا البيان ليحمي ظهر الجماعة في حال تراجع الزخم الثوري. وأخبره الشابان أن البيان يتحدث باسم الإخوان وهو أمر مرفوض في الميدان، وأن المطالب التي يُطالب بها تجاوزها الزمان حيث لم ينكسر فقط قانون الطوارئ، بل أوشك نظام مبارك نفسه على الانهيار.[17]

وفي يوم 2 فبراير 2011 -وهو اليوم الذي أعقب خطاب مبارك الشهير الذي أعلن فيه أنه لن يترشح مرة أخرى للرئاسة- حدث هجوم كبير من أنصار نظامه على الميدان، ونشبت معركة كبيرة انتهت بعدد كبير من القتلى، وهو اليوم الذي سُمِّي لاحقًا بموقعة الجمل. يحكي هاني محمود أنهم عَرِفوا من رشاد بيومي عضو مكتب الإرشاد بعد تنحي مبارك، الذي كان يوم موقعة الجمل مسؤول إداري عن مكتب الإرشاد، أن قادة مكتب الإرشاد قرروا يومها، بعد وصول الأخبار عن الهجوم وعن شائعات احتراق مقري الإخوان في الأخشيد وجسر السويس، انسحاب الجماعة من ميدان التحرير ظنًّا منهم أن المستهدف من الهجوم هو ذبح الإخوان. وبالفعل صدر القرار لمسؤولي وسط القاهرة بإبلاغ الإخوان في الميدان بالانسحاب، وأرسلت مجموعة الشباب أحدهم للتحدث مع محمود عزت، للتفاوض معه حتى يتراجع عن القرار، لكنه أصر على الانسحاب حفاظًا على حياة الإخوان. إلا أن المعركة كانت قد دارت بالفعل في ميدان التحرير، وقاتل أعضاء الجماعة -الذين لم يكن قد وصلهم القرار- بحماسة في المعركة الكبيرة، ولم ينسحب أيًا منهم حينها.[18]

كما رفض شباب الإخوان اللقاء الذي جمع سعد الكتاتني ومحمد مرسي عضوَيْ مكتب الإرشاد بعمر سليمان، وهو الاجتماع الذي حضره ممثلون عن بعض الأحزاب السياسية يوم 6 فبراير.[19]

وبعد 11 فبراير وتنحي مبارك، أصبح مضمون جميع القرارات الصادرة من مكتب الإرشاد إلى شباب الإخوان المشاركين في ائتلاف شباب الثورة لا يحمل سوى معنى واحدًا ومباشرًا: لقد أديتم دوركم.. الثورة انتهت تمامًا بتنحي مبارك.. دَعُوا قيادات الجماعة يديرون المشهد وفقًا لما يرتؤونه.[20]

17- معلومات متقاطعة حصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع هاني محمود، وأحمد نزيلي، ومحمد القصاص، مصدر سبق ذكره.
18- المصدر نفسه
19- المصدر السابق
20- محمد القصاص، مصدر سابق

كانت الجماعة ساعتها تخشى من تحول ائتلاف شباب الثورة إلى تنظيم ذو قاعدة جماهيرية، لذلك رفضوا تمامًا أن يقوم طلابهم بالتنسيق مع أي كيانات جديدة تحسب نفسها على الائتلاف داخل الجامعة. وصار المشرفون في قسم الطلبة المركزي يقومون، بأوامر من مكتب الإرشاد، بإلزام طلابهم برفض استخدام اسم «ائتلاف شباب الثورة» كعنوان لأي تنسيق جبهوي مع القوى الأخرى. فوجود قاعدة طلابية للائتلاف داخل الجامعة، معناه تلقائيًّا تحول إطار له دور تنسيقي وتعبوي جزئي إلى كيان ذو وزن حقيقي، يعتمد على قاعدة اجتماعية قوية مثل طلاب الجامعات. ومن ثَمَّ رفض مكتب الإرشاد صراحة أن يكون للائتلاف لجان فرعية بالمحافظات، وتم توجيه توصية للإخوان في المحافظات بمنع انضمام أي عضو من الجماعة لأي لجنة تابعة للائتلاف. كان الأمر واضحًا كما أخبر محمد مرسي ومحمود أبو زيد محمد القصاص: «لا نريد منافسًا على الأرض للإخوان».[21]

في 27 مايو 2011 دعا ائتلاف شباب الثورة، مع مجموعات سياسية وثورية أخرى، إلى جمعة القضاء ومكافحة الفساد السياسي، التي كانت أهدافها المعلنة هي تطهير الإعلام والقضاء وهيكلة الداخلية. إلا أن الإخوان تخوفوا من تحول اليوم إلى مظاهرة تطالب بالدستور أولًا، والقفز على التعديلات الدستورية التي أسفر عنها استفتاء مارس 2011. هذا غير أن الإخوان ومعهم بقية القوى الإسلامية باتوا يرون أن المسار الدستوري كفيل وحده بتحقيق ما تبقى من مطالب، وأن استمرار الزخم الثوري في الشارع معناه بالضرورة استخدام آليات تعوق تطور هذا المسار. لذا هاجمت وسائل الإعلام التابعة للإخوان والأحزاب الإسلامية الداعين إلى المظاهرة، وأطلقت عليها جمعة الوقيعة أي الوقيعة بين الجيش والشعب من خلال القوى المناوئة للمسار الدستوري.[22]

وفي يوم السبت 28 مايو هاجمت الجماعة شبابها المشاركين في الائتلاف بشدة، وظهر محمود حسين، أمين عام الجماعة، في برنامج تليفزيوني معلنًا أن الإخوان ليس لهم ممثلون في ائتلاف شباب الثورة. صُدمت مجموعة الشباب، وقابلت تصريح أمين عام الجماعة باستغراب واستنكار. وقام القصاص وقتها بالتأكيد على أن مشاركة شباب الإخوان في الائتلاف تم بمعرفة المرشد العام محمود بديع.[23] توالت بعدها الصدامات مع مواقف الجماعة المتتالية، وتحول بعدها صراع شباب الإخوان المشاركين في الائتلاف مع مكتب الإرشاد إلى صراع علني.

21- المصدر نفسه

22- معلومات متقاطعة تحصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع: إسلام لطفي، ومحمد القصاص، وهاني محمود، ومحمد عباس، وأحمد نزيلي، مصادر سبق ذكرها.

23- المصدر نفسه.

2. حزب الحرية والعدالة، المشروع الأخير

أعلن الإخوان مبكرًا، بعد تنحي مبارك مباشرة، عن نيتهم في تكوين حزب تابع للجماعة، وقاموا بتشكيل لجنة للإشراف على تأسيس الحزب، برئاسة محمود غزلان، وعضوية محمد مرسي وعصام العريان وآخرين، وضمت اللجنة أحد الشباب المشاركين في الائتلاف هو أحمد عبد الجواد. أصبحت اللجنة مسئولة عن وضع برنامج الحزب، وهيكله الإداري، وسياساته، وكلفت عبد الجواد بأن يكون همزة الصلة بينهم وبين الشباب فصار ينقل لهم جميع ملاحظات الشباب.[24]

قامت مجموعة الشباب وقتها بإعادة النظر في عدة أوراق سياسية، كانوا قد أعدوها سابقًا وقت الإعلان عن البرنامج الذي طرحه الإخوان عام 2007، وذلك لتحديثها، ثم تقديمها إلى اللجنة المشرفة على تأسيس الحزب. ضمت تلك الأوراق سلسلة من التوصيات تتعلق بالأمور التالية: ضرورة فصل الحزبي عن الدعوي، وفصل الحزب عن الجماعة؛ واعتماد الديمقراطية التشاركية في الهيكل التنظيمي الداخلي؛ وضرورة استهداف الحزب لعضوية من خارج الإخوان، بحيث تشكل قوامه الرئيسي (30% من العضوية من داخل الجماعة، و70% من خارجها) حتى إذا تعثر الحزب لا يؤثر ذلك على الجماعة من ناحية، ومن ناحية أخرى لإعطاء الحزب فرصة التحرك بمرونة عن الجماعة.[25]

وقد ارتبطت مسألة العضوية هذه -من وجهة نظر الشباب- بطبيعة وتركيبة العضوية الإخوانية. فالجماعة تكوين ضخم يضم عضويات شتى، متنوعة في قدراتها ومهاراتها، وأغلبيتهم تميل إلى العمل الدعوي والخيري، وتسييسهم حزبيًا سيصيب الحزب والجماعة بالضرر. فالحزب سيضم أعضاء غير أكفاء وغير مؤهلين لممارسة العمل السياسي، كما أن ذلك سيؤثر على النشاط الدعوي والخيري للجماعة بسبب انسحاب أعضاءها إلى العمل السياسي، وهو ما حدث لاحقًا بالفعل.[26]

وقد اقترح الشباب على اللجنة أن يتم اختيار أعضاء الجماعة الراغبين في المشاركة بالحزب، عن طريق مقابلات شخصية تجريها سكرتارية المكاتب الإدارية بالمحافظات، حتى يتم انتقاء الأعضاء المُسيّسين، واستبعاد من تميل اهتماماتهم إلى العمل الدعوي والخيري. وكان الشباب شديدي الاهتمام بهذه المسألة، حتى أنهم أعدوا وقدموا اقتراحات بتفاصيل متعلقة بكيفية إجراء المقابلات الشخصية تلك.[27]

وقدم الشباب اقتراحات أخرى عديدة، مثل: ضرورة استقلال الحزب عن الجماعة

24- معلومات متقاطعة من مقابلات الباحث مع : محمد القصاص، مصدر سابق، هاني محمود مصدر سابق، أحمد عبدالجواد، ممثل عن شباب الإخوان في المكتب التنفيذي بائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 51/ 4/ 5102.

25- المصدر نفسه.

26- المصدر نفسه.

27- محمد عفان، مسؤول لجنة البرنامج بحزب التيار المصري، وأحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة سابقا، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 01 /11/ 3102

على مستوى التمويل، وعن أهمية زيادة الوزن النسبي لعضوية الشباب والنساء، خاصة في المحافظات.[28] أما التوصية الأهم هي ضرورة عودة الجماعة، بعد تأسيس الحزب، إلى التركيز على النشاط الدعوي والخيري، اللذان ابتعدت عنهما خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب استنزافها في النشاط السياسي.[29]

وقد اقترح أحمد نزيلي -أحد شباب المجموعة وعضو الهيئة العليا لحزب التيار المصري لاحقًا- أن تقوم مجموعة الشباب بتقديم اقتراحها الخاص حول علاقة الحزب بالجماعة إلى كل أعضاء مجلس شورى الجماعة، وأن يقوموا بعقد لقاءات فردية وجماعية معهم لإقناعهم به. إلا أن الشباب فُوجئوا بإعلان الحزب، كما صُدموا ببرنامجه، المختلف تمامًا عما تم إعداده داخل اللجنة.[30]

3. مؤتمر شباب الإخوان، وفصل قياداتهم

وفي يوم 26 مارس، بالتوازي مع التحضير لتأسيس حزب الجماعة(الحرية والعدالة)، نظمت مجموعة أخرى من شباب الإخوان -بينهم أعضاء ساهموا في تأسيس حزب التيار المصري لاحقًا- بالتنسيق مع مجموعة الشباب المشاركين في ائتلاف شباب الثورة، ما عُرِفَ بـ»المؤتمر الشبابي الأول». وقد طرحوا فيه رؤيتهم لمسائل متعلقة بمستقبل الجماعة، ووضعها القانوني، والعلاقة بين العمل الحزبي والدعوة. كما ناقش المؤتمر تطوير الهيكل التنظيمي للجماعة، والعلاقة بين الحزب والجماعة، وطرحوا مسائل مهمة من بينها استقلالية إدارة النشاط الحزبي عن الأنشطة الدعوية والخيرية كافة. وقُدمت اقتراحات حول ضرورة تحويل الجماعة إلى كيان قانوني، وإشهارها كمؤسسة أو جمعية. ناقشوا كذلك مسائل أخرى متنوعة: ضرورة إدارة حوار بين أعضاء الإخوان على جميع المستويات في كل المناطق والمحافظات، وإنشاء قسم للشباب يهتم بقضاياهم بعد سن الجامعة، وتبني عقد مؤتمرات نوعية في المجالات المختلفة، وتشكيل لجنة متابعة وتطوير في كل محافظة بمشاركة كبيرة من الشباب، وضرورة عدم الجمع بين منصبين في الجماعة والحزب.[31]

وقد حرصت المجموعة التي أشرفت على تنظيم المؤتمر، على أخذ موافقة مكتب الإرشاد وإطلاعه على كل التفاصيل الخاصة بالتنظيم والأوراق المقدمة. وافقت الجماعة في البداية، ثم تراجعت قيادة مكتب الإرشاد -وفقًا لرواية الشباب-

28- المصدر نفسه

29- أحمد نزيلي، مصدر سبق ذكره.

30- محمد عفان، مسؤول لجنة البرنامج بحزب التيار المصري، وأحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 01 نوفمبر 3102

31- محمد شمس، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 03 / 21/ 3102، وانظر أيضا: هاني الوزيري، «شباب الإخوان» يطالبون بتفعيل مجلس شورى الجماعة وتحولها إلى العلانية، المصري اليوم، السبت (62 / 3/ 1102)، تاريخ زيارة الرابط 21 / 1/ 4102 : ptth://www. #084121/sliated/sweN/moc.muoylayrsamla

ووضعت محاذير قاصدة من ورائها التضييق على الشباب لإلغاء المؤتمر، من بينها عدم دعوة أشخاص بعينهم، مثل: هبة رؤوف، وعبد المنعم أبو الفتوح -كان حينها لا يزال عضوًا بالجماعة- وأيضًا منع الصحافة والفضائيات من حضور جلسات المؤتمر، وأن يتم تأجيل المؤتمر ليوم آخر اقترحته الجماعة، وأن يزود منظمو المؤتمر مكتب الإرشاد بأسماء الـ300 شاب الذين سيشاركون به حتى تتأكد الجماعة من انتمائهم التنظيمي للإخوان.[32] ثم تراجعت بعدها الجماعة رسميًا عن الموافقة على المؤتمر، وطلبت من منظميه إصدار تصريح إعلامي يعلنون فيه تأجيله وإرساله إلى موقع إخوان أون لاين.[33]

وفي يوم المؤتمر أرسلت الجماعة رسائل لهواتف جميع أعضاءها، تنفي فيها صلتها بالمؤتمر. وأصدر محمد مرسي تصريحًا للموقع الرسمي للجماعة، نوه فيه بأن مكتب الإرشاد لا يرعى مؤتمر الشباب، وأن «مكتب الإرشاد لم يوافق على أي عرض لتنظيم مؤتمر للحوار بين الشباب، ومناقشة أطروحات تطوير الجماعة، وأن ما أشيع بهذا الصدد عارٍ تمامًا من الصحة».[34]

قرَّر الشباب تنظيم المؤتمر في موعده، وسمحوا بحضور مندوبين للصحف والإعلام لنفي كل التهم التي اتُّهموا بها من قبل الجماعة، التي كان من بينها أن المؤتمر منظم خصيصًا لإشهار استقالات مجموعة من الشباب، والهجوم على مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، والطعن في التحركات السياسية للجماعة. وحسب روايات شباب الإخوان في تدويناتهم، فقد تعرضوا بعد انتهاء المؤتمر لهجوم شديد، وتم فصل بعض أعضاء المجموعة التي نظمت المؤتمر، وآخرين من الشباب المشاركين في ائتلاف شباب الثورة، بعد تحقيقات سريعة أُجريت على عجل.[35]

أدى المؤتمر وملابساته إلى تكريس الصورة السلبية لدى الشباب تجاه قيادات الجماعة، حيث تابعوا ردود فعلهم على تنظيم المؤتمر، وظهر لديهم مدى تعنت قيادة الجماعة وحرصها على المركزية الشديدة، وتخوفها من أي أطروحات أو مبادرات تُقلل من سلطويتها وسيطرتها، بالإضافة إلى التنكيل المندفع والعنيف الذي يصل لدرجة الحرق المعنوي خوفًا من تكرار الأمر.[36]

هكذا تصاعد الصدام بين مجموعة الشباب وقيادة الجماعة: قيام مكتب الإرشاد

32- محمد شمس، مؤتمر شباب الإخوان الأول، حلقات مسلسلة ترصد المؤتمر وظروفه نشرها محمد شمس عضو الإخوان وحزب «التيار المصري» السابق على صفحته على موقع "فيسبوك»، (71 / 4/ 3102) شوهد في 2 / 2/ 4102 : sptth//:https://lg.oog/bMm9C2. (ملحوظة: قام المصدر بغلق الملاحظات السابقة على صفحته على فيسبوك)

33- المصدر نفسه

34- عبدالجليل الشرنوبي، د. مرسي: مكتب الإرشاد لم يوافق على مؤتمر الشباب يوم السبت، موقع إخوان أون لاين، (62/ 3/ 1102)، تاريخ زيارة الرابط 1/ 3/ 4102: ptth://www.wahki.enilnonawhki.www/rp/moc.tnirpsa/xpsa?AtrIDlceS&84218=DIceS&48218=DItrA?xpsa.tnirp/moc.enilnonawhki.www//:ptth 0=DIceS&48218=DItrA?xpsa.tnirp/moc.enilnonawhki.www//:ptth

35- محمد شمس الدين، أحد شباب الإخوان الذين نظموا المؤتمر الأول لشباب الإخوان، وعضو سابق بالتيار المصري، مصدر سبق ذكره

36- معلومات متقاطعة تحصل عليها الباحث من خلال مقابلته مع : محمد شمس، مصدر سبق ذكره، و محمد عباس، عضو المكتب التنفيذي لإئتلاف شباب الثورة عن شباب الإخوان «سابقا» وعضو بـ «حزب التيار المصري»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 11 ديسمبر 3102.

بإعاقة عمل الشباب خلال اعتصام الـ18 يوم؛ ثم إعلان الجماعة عن تأسيس الحزب، وتمرير الأمر في مجلس الشورى بشكل مفاجئ، وباستبعاد متعمد لتوجهات الشباب؛ وبعدها اتخاذ قرار متعنت بمنع أي عضو في الجماعة من الانضمام لحزب غير حزبها؛ وأخيرًا ما جرى من أحداث تتعلق بمؤتمر الشباب. ولأن هذه الفترة نفسها شهدت فشل محاولات تحويل ائتلاف شباب الثورة إلى حركة أو حزب سياسي، لذا تضافرت كل العوامل لدفع الشباب إلى الخروج من الجماعة، والاندفاع في تأسيس تجربة جديدة بعيدً عنها للمرة الأولى.[37]

37- المصدر السابق

ثالثًا: تأسيس حزب التيار المصري

1. بداية التجربة

قررت المجموعة في مايو 2011، بعد الانفصال عن الإخوان، البدء في تأسيس حزب يُعبر أكثر عن انحيازات الثورة، ويُصبح امتدادًا لائتلاف شباب الثورة، الذي فشل في التحول لحزب أو حركة واسعة. وبحيث يعتمد الشباب على هذا الحزب في استكمال مسار الثورة، وأن يتجاوزوا من خلاله الاستقطاب الديني-العلماني الذي تفاقم في المجال السياسي، مستلهمين تجربة التوحد التي كانت في الميدان طوال اعتصام الـ18 يوم. وقدرت المجموعة ساعتها أن طرحهم لحزب إسلامي سيحرق التجربة سريعًا، وسيعمق أكثر الانقسامات التي شهدها السياق السياسي بعد استفتاء مارس.[38]

لم يكن لدى الشباب لَبس بخصوص المهمة التي طرحوها على أنفسهم، وكانوا واعين تمامًا أنهم بصدد تأسيس حزب وليس حركة ثورية، لأن المسار الثوري اتجه بعد استفتاء مارس إلى التحول الدستوري والتنافس الحزبي. وكانت تصوراتهم المتعلقة بالوضع السياسي القائم ساعتها، وأي مواقف وسياسات عليهم تبنيها، واضحة في أذهانهم ولديهم توافق كامل حولها، أما الأمور المتعلقة ببناء الحزب وبرنامجه ومشروعه السياسي فلم تكن قد اكتملت لديهم بعد. فكما حرقت الثورة مراحل لديهم في الاستعداد للتحرك المستقل، وهدمت الكثير من الأفكار التقليدية حيال مشروع التغيير، فإنها حرقت أيضًا تصوراتهم الأيدلوجية القديمة، لكنها لم تكن قد منحتهم بعد أيديولوجية جديدة، أو رؤية استرتيجية موحدة. وبدا واضحًا أنهم لا يقفون على أرض واحدة محددة فيما يتعلق برؤيتهم حول كيفية بناء الحزب.

اهتمت المجموعة بشدة وقتها بضرورة فتح باب العضوية للحزب الجديد أمام كل الشباب المستقلين، وتحفيزهم ودفعهم للانضمام. ونجحوا بالفعل في ضم عدد من الكوادر البارزة ضمن شباب الائتلاف، منهم عبد الرحمن فارس، وأسماء محفوظ، والاثنين من شباب حركة 6 أبريل. وناقشوا المجموعة الرئيسية ضمن حركة شباب من أجل العدالة والحرية ودعوهم إلى الانضمام للحزب، إلا أن الانحيازات الفكرية للأخيرين جعلتهم يفضلون الانضمام إلى حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.[39]

38- معلومات متقاطعة حصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع محمد عفان، محمد عباس، إسلام لطفي، مصدر سبق ذكره.

39- حضر الباحث في عمله الميداني المناقشات التي دارت بين حركة "شباب من أجل العدالة والحرية» وبين مجموعة "حزب التيار المصري» للتفاوض حول دخول المجموعة الأولى "حزب التيار المصري».

وبعد سلسلة من المحاولات التي لم تحقق النجاح المرجو، تقلصت العضوية التي استهدفها الحزب على المجموعات القريبة منهم، سواء من الإخوان السابقين، أو الشباب الإسلاميين المستقلين، بالإضافة إلى قادمين جدد لعالم السياسة، لكنهم أصحاب ميول محافظة نوعًا ما.

2. أفكار الحزب الأساسية

عُقدت عدة لقاءات لمناقشة المشروع، وتمَّ الاستقرار على تنظيم لقاءات تعريفية بالحزب لمن يريد المشاركة والانضمام من أعضاء الائتلاف العاديين، ومن دوائر شباب الإخوان المستقيلين، أو الذين لديهم تحفظ على أداء الجماعة ومسارها السياسي.

كما تمَّ تقسيم الحزب إلى عدة لجان: لجنة المحافظات، ولجنة التمويل، ولجنة العمل الجماهيري. وشُكلت لجنة ضمت مجموعة شباب الإخوان بالائتلاف، مع بعض شباب الإخوان السابقين الآخرين، بهدف صياغة مشروع الحزب ورؤيته، وشارك فيها محمد عفان، وإسلام لطفي، وعبدالرحمن الزغيمي، ومحمد شمس، وآخرين. كان الخط الأساسي الذي عملوا عليه، هو أن على الحزب التحرك في ثلاثة محاور أساسية هي: الديمقراطية التشاركية، وتجاوز الاستقطاب السياسي، وأن يُصبح أداة في يد الجماهير معبرًا عنها من خلال برنامج يجسد أهداف هذه الجماهير بشكل حقيقي.[40]

حدث في ذلك الوقت أن التقى محمد عفان، المسئول عن صياغة البرنامج، بناشطة سياسية من الحزب الشيوعي الفرنسي، خلال مشاركته في مؤتمر بفرنسا. وقد تأثر بشدة بتصوراتها حول بناء الحزب، فقد أوضحت له أن السياسة تجاوزت فكرة الحزب الذي تحمله الجماهير إلى السلطة عبر البرلمان، وأن الأحزاب لا بدَّ أن تصبح أداة الجماهير للتأثير في السلطة وطرح السياسات التي تعبر عن مطالب الشارع من أسفل لأعلى وليس العكس. قام عفان بعدها بصياغة اقتراح مبني على هذا التصور، وقدمه إلى اللجنة: أن يتم بلورة برنامج الحزب عبر لقاءات يقوم بها أعضاءه مع مجموعات جماهيرية مختلفة، عمال، وفلاحين، ومهنيين، وفنانين، وطلاب جامعات، وغيرهم. بعدها طورت اللجنة مجموعة من الأفكار الأساسية الحاكمة للبرنامج، مثل: الديمقراطية التشاركية، والتخطيط بالمشاركة، وتفعيل الرقابة الشعبية، إلخ. هذا إلى جانب التأكيد على مسألة تجاوز الأيديولوجيا التي طرحتها المجموعة منذ الجلسات العريفية، واعتبرتها نقطة مركزية في توضيح مشروع الحزب.[41]

40- محمد عفان، مصدر سبق ذكره

41- محمد عفان، مصدر سبق ذكره

كان المعنى المقصود من مسألة تجاوز الأيديولوجيا (post-ideology) هي ضرورة الابتعاد عن الحضور الأيديولوجي الكثيف في البرنامج والخطاب السياسي، والتركيز على الأطروحات المتعلقة بتحسين السياسات العامة والإدارة الحكومية. وتوجيه النقاط البرنامجية إلى تقديم علاج للمشاكل الجزئية، على غرار: تغيير طبيعة الجهاز الإداري للدولة، وتطوير كفاءة التكنوقراط الذين يديرون هذا الجهاز، إلخ. فقد سيطرت على قناعة المجموعة المؤسسة للحزب منذ البداية مسألة أن عصر الأيديولوجيات الصلبة والكبرى انتهى للأبد. وكانوا متأثرين في ذلك بالثورة التي طرحت أهدافًا عامة تمثلت في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.[42]

ومن الناحية التنظيمية، ظهر بوضوح أن المجموعة المؤسسة كانت متأثرة بشدة بتجربتها داخل الإخوان، وكان لديها تصميم شديد على بناء هيكل تنظيمي للحزب على نقيض التنظيم الإخواني. هكذا مثلًا اهتموا بشدة بآليات الديمقراطية الداخلية، واعتماد اللامركزية في كل أوجه النشاط، إلخ. كانوا مصرين على تجاوز التجربة الإخوانية، برؤيتها السياسية التقليدية، وخطابها السياسي، وتكوينها التنظيمي المغلق، والاعتماد على كتلة حرجة مؤثرة في صناعة القرار وإدارة التنظيم. وصل الأمر إلى أنهم وضعوا شرطًا ألا يتجاوز عُمر عضو المكتب السياسي للحزب الخامسة والأربعين عامًا.[43]

3. عقبات تأسيس الحزب

أهم عقبة واجهت الحزب كانت ضعف التمويل، وعدم وجود ممولين قادرين على تغطية نفقاته وأنشطته. فأغلب كوادره ينتمون إلى الشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى، ويعملون جميعًا في أنشطة خاصة تعرضت للركود، أو توقفت بسبب انشغالهم في النشاط السياسي. أما عضويته فكان معظمها من الطلبة وحديثي التخرج، الذين لا تؤهلهم حالتهم الاقتصادية للمشاركة في تمويل أنشطة الحزب.[44]

عرقلت مشكلة التمويل قدرة الحزب على جمع التوكيلات المطلوبة لتأسيسه (5000 توكيل) من المحافظات المختلفة. فقد اعتمدت الأحزاب الجديدة التي تشكلت في ذلك الوقت على طريق من اثنين لجمع التوكيلات، الأول هو وجود رموز شهيرة مدعومة من رجال أعمال يُنفقون على الحزب، وفي هذه الحالة تم استكمال التوكيلات بشراءها من مواطنين عاديين. والثاني هو امتلاكها لقاعدة كبيرة

42- المصدر السابق

43- عبدالرحمن هريدي، أحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، وأحد مؤسسي حزب التيار المصري، وعضو مجلس شورى سابق عن الحزب نفسه، مقابلة شخصية مع الباحث، 22/ 11/ 1102

44- معلومات متقاطعة من خلال مقابلة الباحث مع : هاني محمود، وعبدالرحمن هريدي، مصدر سبق ذكره

مـن العضويـة قـادرة عـلى تغطيـة التوكيـلات المطلوبـة، وأبـرز مثـلان هنـا هـما حـزبي الحريـة والعدالـة (الـذي أسسـه الإخـوان المسـلمون) والنـور (الـذي أسسـته الدعـوة السـلفية في الإسـكندرية).

وقـد اختـار شـباب التيـار المـصري أن يقومـوا بجمـع التوكيـلات عـن طريـق ضـم أعضاء يؤمنـون بشـكل جِـديٍّ بخـط الحـزب السـياسي. وفي هـذا الصـدد قامـت المجموعـة بتنظيـم سلاسـل مـن المحـاضرات في مقرهـا المركـزي بالقاهـرة، وأيضًـا في المحافظـات، لـشرح رؤيـة الحـزب وبرنامجـه ومشروعـه وخطـه السـياسي، وهـو مـا سـاعدهم كذلـك عـلى فـرز وتدقيـق العضويـة الجديـدة.[45]

4. عجز الحزب عن تغيير تركيبة عضويته

اقتـصرت عضويـة حـزب التيـار المصري عـلى قطاع ضيـق من الشـباب الجـدد القادمين إلى عـالم السياسـة بعـد الثـورة، إلى جانـب الشـباب الذيـن انشـقوا عـن جماعـة الإخـوان. وظـل نمـط حركتـه أقـرب إلى أسـاليب عمـل الائتلافـات والحـركات الاحتجاجيـة منـه إلى أسـاليب عمـل الأحـزاب. هـذا النمط -أسـاليب عمل الحـركات والتنظيمات الاحتجاجيـة- هو ما طبع ممارسـات أغلـب الأحـزاب الجديـدة التـي اقتـصرت عضويتهـا عـلى الشـباب، كحالـة التيـار المـصري. فبصرف النظر عن المسـميات، لكن الواقع سـاعتها، أن جميـع الحركات والتنظيمات الاحتجاجيـة والأحـزاب الشـبابية الـصرف افتقـدت إلى الروافع الاجتماعية، التـي لم تقدر على تكوينها بسـبب اسـتنزافها في المعارك الثورية، وقلة خبرتها في المجال السياسي. ونتيجة لضعف التمويـل، وغيـاب الكتـل الجماهيريـة الموقعيـة، أصبـح الحـزب عاجـزًا عن تنظيـم المؤتمرات والأنشـطة الجماهيريـة المطلوبـة للدعايـة، وعاجـزًا بالتـالي عن تغيير تركيبـة عضويته.

وبالطبـع أدى اسـتنزاف الحـزب في المعـارك الثوريـة والأنشـطة الاحتجاجيـة إلى تعطيلـه عـن اسـتكمال بنائـه الداخـلي، واسـتكمال توكيلاتـه كي يحصـل على الإشـهار الرسـمي. فبنيته المحـدودة ضمـت بالأسـاس تيار شـبابي منفعـل بالأحداث الثورية بشـكل دائم، تيـار لا يمكن ضبطـه داخـل إطـار تنظيمـي قـادر عـلى التحـرك في ملفات سياسـية عامـة، أو عمـل داخلي رتيـب ومنظـم. ذلـك بالإضافـة لانغـماس مجموعتـه القياديـة -بحكـم وضعهـا السـابق- في الفعاليـات الأساسـية للثـورة منـذ بدايتهـا، وبالتـالي كانـت حـوادث الثـورة المتكررة تسـحب الحـزب بأكملـه نحوهـا، وتعطلـه تمامًـا عـن التحـرك في أي بنـاء تنظيمـي وسـياسي يجعل له وجـودًا حقيقيًا.[46]

عـلى سـبيل المثال لم يسـتطع الحـزب تحقيق التوازن بـين الانخراط في النشـاط الاحتجاجي،

45- نقاش جماعي للباحث مع أعضاء سابقين من "حزب التيار المصري"، مصدر سبق ذكره

46- تحليل توصل عليه الباحث من خلال نقاشه مع : هاني محمود، إسلام لطفي، محمد عباس، أحمد نزيلي، عبدالرحمن هريدي، محمد القصاص، مصادر سبق ذكرها.

وبـين التركيـز عـلى تعبئة الحمـلات المطلوبة للانتخابـات البرلمانية عـام 2012/2011. فالحزب كان أحـد المجموعـات التـي دعـت للاعتصـام في التحرير إبـان أحداث محمد محمـود الأولى، وشـارك أعضـاءه بكثافـة في الاعتصام، وتأسـيس المستشـفى الميـداني. وقد امتد هـذا الاعتصام حتـى الانتخابـات البرلمانيـة، التي علَّق الحزب مشـاركته فيها، وهو مـا أدى إلى ضعف دعايته الانتخابيـة حـول أعضـاءه الرشـحين عـلى قائمـة الثـورة مسـتمرة، وانتهـى الأمـر بغيابـه عـن الجولـة الأولى، وهـو مـا انسـحب تأثيره عـلى الجولتين الثانيـة والثالثة.[47]

47- إسلام لطفي، مصدر سبق ذكره

رابعًا: أفول تجربة التيار المصري

1. مصر القوية، حزب يولد وآخر يأفل

كان عبدالمنعم أبو الفتوح من أوائل من أعلنوا ترشحهم لأول انتخابات رئاسية بعد الثورة، ذلك بضغط قطاعات من شباب الإخوان، وبالطبع مجموعة التيار المصري. وقام عدد من الشباب ممن شاركوا في تأسيس التيار المصري، مثل: محمد عثمان، ومحمد الشهاوي، وأحمد عبد الجواد، بالمشاركة في تدشين حملة أبو الفتوح، ثم تفرغوا لها تمامًا فيما بعد، وإن كانوا لم يقطعوا علاقتهم بالتيار المصري.

وبشكل عام تعامل التيار المصري مع حملة أبو الفتوح على أنها امتداد له، وسينضم أغلب أعضائها إلى الحزب إن عاجلًا أو آجلًا. وكان أبو الفتوح نفسه يفكر في عدم تأسيس حزب سواء في حال فوزه أو خسارته، وكانت فكرته ساعتها أن يدعم الحزب الأقرب له سياسيًا وفكريًا، وكان التيار المصري هو المرشح المثالي لذلك.[48]

في مارس 2012 قام التيار المصري بعمل استفتاء داخلي حول المرشح الذي يجب أن يدعمه الحزب في انتخابات الرئاسة، وحصد أبو الفتوح نسبة تأييد 78.2%، ومن ثَمَّ أعلن الحزب تفرغه تقريبًا للحملة بأعضائه كافة في القاهرة والمحافظات.[49]

وقد لعبت كوادر التيار المصري دورًا هامًا في دعم أبو الفتوح، بعد انضمام الحزب إلى حملته، خصوصًا في المحافظات. وأصبحت مجموعة كبيرة من أعضاء الحزب تقوم داخل الحملة بأدوار مختلفة: المكتب التنفيذي للحملة، واللجنة السياسية، ولجنة العمل الجماهيري، واللجنة الإعلامية، ولجنة التنسيق بين المحافظات، وغيرها. وإلى جانب دعم أبو الفتوح، استهدف الحزب بمشاركته في الحملة التفاعل مع الجماهير في المحافظات، ومحاولة استقطاب أعضاء جدد نوعيين من الحملة وضمهم إلى الحزب. عمليًا كان هناك تصور غير مكتوب أن تتحرك المجموعتان اللتان خرجتا من المنظومة الإخوانية نفسها في مسارين مختلفين ليتقابلا في النهاية، إحداهما تقوم بإدارة حزب والأخرى تقوم بإدارة حملة، لكن لم ينجح هذا الأمر.[50]

على جانب آخر بات الإخوان السابقون المشاركون في الحملة -من غير أعضاء التيار المصري- الذين يشكلون نواة الحملة الرئيسية، ينظرون لشباب التيار بتحفز.

48- أحمد نزيلي، مصدر سبق ذكره

49- أحمد جمعة، التيار المصري وشباب العدالة والحرية يعلنون دعم أبوالفتوح، مصرس، (01 / 3/ 2102)، شوهد في 31/ 21/ 3102: ptth://:4881/aamogle/moc.ssersam.www

50- معلومات تحصل عليها الباحث من خلال : مقابلة مع إسلام لطفي، وهاني محمود، مصدر سبق ذكره.

فوقتها كانت حملة أبو الفتوح تحظى بوزن كبير على الساحة السياسية، وأصبح الكثيرون ينظرون إليه على أنه الرئيس المقبل. من هنا نشأ تحفز كوادر الحملة ضد شباب التيار، حيث أصبح القرب من المرشح الرئاسي يعني الوجود بجواره في القصر الجمهوري.

صار هناك قلق وتحفز من جانب الفريقين واضحًا في ماكينة أخذ القرار داخل الحملة، وفي التحركات اليومية على الأرض. وبعد خسارة أبو الفتوح حاول شباب التيار إقناعه بعدم جدوى تأسيس مشروع جديد، وأن الأصوب هو دمج الحملة بالحزب. إلا أن الفريق الآخر كان يرى ضرورة بناء مشروع جديد يستغل الوزن السياسي والجماهيري للحملة، واسم أبو الفتوح الذي بات رمزًا معبرًا عن تيار كامل.

بدأ بعدها حوار داخلي في الحملة استمر لأسابيع، حول المسار الذي يجب أن تنتهجه الحملة بعد الانتخابات. طرح شباب التيار المصري على أبو الفتوح تصورًا شاملًا، يقوم على التالي: أن يصبح أبو الفتوح زعيمًا ورمزًا لتيار سياسي واجتماعي عريض تجسده حملته، وأن تصبح الحملة ذاتها نواة لمشاريع منفصلة تعمل بشكل لامركزي وتضم في عضويتها عناصر من الحملة والدوائر المحيطة بها، مشروعات تهتم بملفات سياسية نوعية، كقضايا التعليم والصحة والإسكان، وأخرى تهتم بالنشاط في المحليات، وثالثة تهتم بالنشاط في النقابات، إلخ. كما أنه يمكن التعبير عن هذا التيار سياسيًا -من وجهة نظرهم- بأكثر من حزب سياسي، ولا يُشترط أن يكون حزب التيار المصري ممثله الوحيد. وأن يبقى أبو الفتوح بعيدًا عن أي مشروع حزبي بعينه حتى لا يتم استنزافه في مشروع سياسي محدد، وأن تُستغلَّ رمزيتُه لدعم الكيانات أو المؤسسات -السياسية والاجتماعية- المعبرة عن تياره. بينما كان الفريق الآخر يدافع بإصرار عن ضرورة تأسيس حزب جديد يكون على رأسه أبو الفتوح، حتى تتمَّ الاستفادة القصوى من اسمه وزخم حملته.

ومع حسم الأمر لصالح تأسيس حزب مصر القوية، والبدء في جمع توكيلات له، جرت مفاوضات لدمج الحزبين، وتأسست مجموعة مشتركة للإشراف على الاندماج في حالة موافقة الهيئة العليا لكل منهما. ثم تعثر الأمر لأسباب متنوعة حتى داهمت الجميع أحداث 30 يونيو.[51]

وقتها قرر عدد من شباب التيار المصري -ضمن المجموعة الأساسية التي ساهمت في تأسيس ائتلاف شباب الثورة- ربط استمرارهم بالحزب بضرورة اندماج الحزب مع مصر القوية تحت لافتة واحدة. ذلك على أساس أن استمرار انفصال المشروعين

51- معلومات تحصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع: هاني محمود، إسلام لطفي، محمد عباس، أحمد نزيلي، محمد شمس، محمد القصاص، مصادر سبق ذكرها.

يعني عدم قدرة المؤسسين على استيعاب الخلافات الجزئية بين فريقين ينتميان لنفس التوجهات السياسية والفكرية، وبالتالي عجزهم عن بناء مشروع جماهيري حقيقي قادر على كسب قواعد اجتماعية كبيرة. ثم أعلنوا بعدها انسحابهم من التيار المصري، وكان من ضمن هؤلاء: محمد عفان، ومحمد شمس الدين، وهاني محمود.[52] والحقيقة أن وجود مشروع بديل مثل مصر القوية يترأسه أبو الفتوح بوزنه السياسي، والقدرات التنظيمية التي امتلكتها حملته الرئاسية، حفز الكثيرين إلى الارتباط به، بدلًا من المغامرة مع حزب صغير لم يقدر حتى على استكمال توكيلاته.

2. الثلاثون من يونيو والخلاف على النزول

مع انطلاق الدعوة لسحب الثقة من محمد مرسي، والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، انقسم حزب التيار المصري داخليًّا إلى فريقين: الأول رأى أهمية الحشد والمشاركة في مظاهرات 30 يونيو، وكان يمثل أغلبية الحزب (أغلبية الهيئة العليا، ولجنة الاتصال السياسي، والمكتب الفني، ومكتب الطلاب، ومكتب المحافظات)؛ والثاني، الأقلية، رفض المشاركة تمامًا في 30 يونيو، وكان على رأسه إسلام لطفي وكيل المؤسسين، الذي كتب على صفحته رافضًا ما وصفه بالتعاون مع «فلول مبارك وأشباههم وأشياعهم، وضد إعادة بعثهم في الحياة السياسية المصرية تحت أي ظرف أو مبرر»، وأنهم لن يقفوا في «مشهد واحد مع فلول أو بلطجية النظام السابق أو مع أربابهم من الفاسدين».[53] واتخذ الحزب في النهاية قرارًا بالنزول يوم 30 يونيو، الأمر الذي ترتب عليه استقالة المجموعة الرافضة وأبرزهم إسلام لطفي وكيل مؤسسي الحزب.

بعد 30 يونيو وجد حزب التيار المصري نفسه أمام أسئلة وجودية، حول استكمال تجربته، والأزمات التي تقابل شرعية تأسيسه كتنظيم حزبي، وجدية وجدوى الأفكار التي يطرحها، ومدى قدرته على الصمود وسط معضلات التمويل وانحسار العضوية، وانسحاب أبرز رموزه، إلى جانب وجود مشروع آخر –مصر القوية- مثَّل عنصر جذب شديد أعاق تطور تجربة التيار المصري. وفي النهاية لم يجد من تبقَّوا من مؤسسي الحزب بديلًا عن الاندماج في مصر القوية،[54] الذي دفعته هو الآخر الظروف إلى حالة من التعثر ثم الجمود التام.

52- معلومات تحصل عليها الباحث من خلال مقابلاته مع هاني محمود، ومحمد عفان، ومحمد شمس، مصدر سبق ذكره

53- إسلام لطفي، بيان إبراء ذمة من خطايا نظام وسفك دماء وخراب دولة، صفحة إسلام لطفي على موقع فيسبوك، (92 / 6/ 3102)، شوهد في 5 / 4/ 4102: UNPCtv/lg.oog//:sptth

54- عادل الدرجلي، «مصر القوية» و«التيار المصري» يندمجان في حزب واحد، المصري اليوم، (1/ 01/ 4102)، تاريخ زيارة الرابط 2 / 11/ 5102 : 231635/sliated/swen/moc.muoylayrsamla.www//:sptth

مراجع الفصل الخامس

- أحمد جمعة، التيار المصري وشباب العدالة والحرية يعلنون دعم أبوالفتوح، مصرس، «10 / 3/ 2012»، شوهد في 13/ 12/ 2013: http://www.masress.com/elgomaa/1884

-إسلام لطفي، بيان إبراء ذمة من خطايا نظام وسفك دماء وخراب دولة، صفحة إسلام لطفي على موقع فيسبوك، «29 / 6/ 2013»، شوهد في 5 / 4/ 2014: https://goo.gl/vtCPNU

- حسام تمام، «ترييف الإخوان»، موقع أون إسلام، «26 / 11/ 2008»، تاريخ زيارة الرابط 7 ديسمبر 2013: http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/muslim-brotherhood/109018-2008-11-26%2000-00-00.html

- عبدالجليل الشرنوبي، د. مرسي: مكتب الإرشاد لم يوافق على مؤتمر الشباب يوم السبت، موقع إخوان أون لاين، «26/ 3/ 2011»، تاريخ زيارة الرابط 1/ 3/ 2014: http://www.ikhwanonline.com/print.aspx?ArtID=81284&SecID=0

- عادل الدرجلي، «مصر القوية» و«التيار المصري» يندمجان في حزب واحد، المصري اليوم، «1/ 10/ 2014»، تاريخ زيارة الرابط 2 / 11/ 2015 : https://www.almasryalyoum.com/news/details/536132.

- كوادر وقيادات حزب «التيار المصري» يعلنون الانضمام لاعتصام «رابعة العدوية»، موقع إخوان أون لاين، 2 / 8/ 2013، http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=158709&SecID=250

- محمد شمس، مؤتمر شباب الإخوان الأول، حلقات مسلسلة ترصد المؤتمر وظروفه نشرها محمد شمس عضو الإخوان وحزب «التيار المصري» السابق على صفحته على موقع «فيسبوك»، «17 / 4/ 2013» شوهد في 2 / 2/ 2014 : https://goo.gl/mMb9C2.» ملحوظة: قام المصدر بغلق الملاحظات السابقة على صفحته على فيسبوك»

- هاني الوزيري، «شباب الإخوان» يطالبون بتفعيل مجلس شورى الجماعة وتحولها إلى العلانية، المصري اليوم، السبت «26 / 3/ 2011»، تاريخ زيارة الرابط 12 / 1/ 2014 : http://www.almasryalyoum.com/News/details/121480#

مقابلات

- أحمد محمد عبدالجواد، وهاني محمود، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 12 ديسمبر 2013

- أحمد نزيلي، عضو الهيئة العليا بحزب التيار المصري، وأحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 23 سبتمبر 2013

- إسلام لطفي وكيل مؤسسي حزب «التيار المصري» السابق، وأحد مسؤولي مجموعة «شباب الإخوان» في «ائتلاف شباب الثورة»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 23 ديسمبر 2013

-خليل العناني، باحث متخصص في حركات الإسلام السياسي، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 17 / 3/ 2014

- عبدالرحمن هريدي، أحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة، وأحد مؤسسي حزب التيار المصري، وعضو مجلس شورى سابق عن الحزب نفسه، مقابلة شخصية مع الباحث، 22/ 11/ 2011

-هاني محمود، عضو ائتلاف شباب الثورة «مجموعة شباب الإخوان»، والعضو السابق بحزب التيار المصري، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 5 / 11/ 2013

- محمد القصاص مؤسس حزب «التيار المصري»، والمسؤول السابق لمجموعة «شباب الإخوان» في «ائتلاف شباب الثورة»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 24 / 10/ 2013

- محمد شمس، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 30 / 12/ 2013

- محمد عفان، مسؤول لجنة البرنامج بحزب التيار المصري، وأحد شباب الإخوان بائتلاف شباب الثورة سابقا، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 10 /11/ 2013

الفصل السادس

مصر القوية..
الثورة المصرية وتحولات «ما بعد الإسلاميين»[1]

1- هذا الفصل مطور عن ورقة تم نشرها كفصل في كتاب «الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته»، الصادر عن المركز العربي للأبحاث، الطبعة الأولى، بيروت، 2018

مقدمة جاء تأسيس حزب مصر القوية على يد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وفريق حملته الانتخابية في الانتخابات الرئاسية التي خاضها عام 2012، وكانت تتميز حملة أبو الفتوح بمشاركة عناصر ليبرالية ويسارية وإسلامية فيها، وحظيت بدعم قطاع لا بأس به من الحركات الثورية الشبابية، وطرحت برنامجًا رئاسيًّا يميل إلى خطوط واسعة لطرح ديمقراطي في جانبه السياسي، وإلى أطروحات اجتماعية تميل إلى اليسار في جانبه الاقتصادي، حلَّ عبد المنعم أبو الفتوح في المنزلة الرابعة في انتخابات الرئاسة المصرية، لكن زخم حملته الانتخابية دفع أعضاءها إلى تبني تأسيس مشروع حزبي لمواصلة العمل السياسي.

بعد خسارة الانتخابات الرئاسية، رأت مجموعة الحملة أهمية الاستفادة من الزخم الكبير الذي تكون حول الحملة ورمزها الممثل في أبو الفتوح، والتنظيم الذي أدار الحملة عبر المحافظات المختلفة، وتمكن من حصد المركز الرابع في الانتخابات بعدد أصوات بلغ 4 ملايين و65 ألفًا و239 صوتًا.[1]

أجرت إدارة الحملة تصويتًا إلكترونيًّا داخليًّا للأعضاء المتبقين من جسد التنظيم بها، على الشكل الذي يجب الاستفادة به من مشروع الحملة وأعضائها، وتمثلت الاقتراحات المعروضة للتصويت: 1- تحويل الحملة إلى حزب سياسي وفقط؛ 2- تحويلها إلى مؤسسة تنموية تنشغل بالعمل المجتمعي فحسب؛ 3- تأسيس عدة مشاريع متوازية، منفصل بعضُها عن بعض تمامًا في الجانب الإداري، لكنها مرتبطة على نحو غير عضوي بمشروع الحملة وبرنامجها - حزب سياسي، ومؤسسة مجتمع مدني كبيرة، وجمعية رجال أعمال، وحركة طلابية، وجمعية أهلية صغيرة معنية بالعمل التنموي، ومؤسسة إعلامية، وأخرى للمرأة.[2]

كانت الاقتراحات المختلفة لمشاريع الحملة المستقبلية تجلّيًا للخلفية المتنوعة لأعضاءها ومؤسسيها. فكان قطاع عريض من الحملة من ذوي الخلفيات غير السياسية يرون أن التركيز يجب أن يكون على تطوير المجتمع وتنميته، بعيدًا عن الاستنزاف في المسار السياسي الذي تعمل فيه القوى المختلفة. أما أغلب وجهات نظر المجموعة المؤسسة كانت ترى أن المجال السياسي يحتاج إلى حزب لديه قدرة كبيرة على تصدير خطاب جماهيري، وعلى جذب الصراع السياسي إلى أرضية مختلفة بعيدة عن الاستقطاب الديني/ العلماني الذي اشتعل مبكرًا، أي بعد شهور

1- "العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و46.4% نسبة التصويت في الجولة الأولى"، اليوم السابع، (28/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 2/ 4/ 2013: https://gl.goo/1jFNWE.

2- محمد هيكل، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/ 12/ 2014

مـن الإطاحـة بمبـارك.

دعَّـم 53% مـن أعضـاء الحملـة التحـرك في تأسـيس الحـزب عـلى جسـد الحملـة، وعـلى الرمزيـة التـي اكتسـبها أبـو الفتـوح طـوال سـنة ونصـف السـنة، في حـين أيّـد آخـرون بنِسَـب مختلفـة، التحـرك في تأسـيس مشـاريع أخـرى خـارج دائـرة العمـل الحـزبي[3].

وقـد بـدأ التحـرك بالفعـل في اتجـاه تأسـيس حـزب سـياسي، يعتمـد برنامجـه عـلى النقـاط العريضـة لرؤيـة الحملـة، لكـن بخطـوط أكـثر تفصيـلًا؛ وفي مـوازاة الحـزب تـم تأسـيس مؤسسـة مجتمـع مـدني حملـت اسـم «مـصر القويـة»؛ وعملـت مجموعـة مـن الحملـة بمشـاركة طـلاب كانـوا يقـودون لجـان الحملـة الرئاسـية بالجامعـات على تأسـيس حركـة طـلاب مـصر القويـة، وهـي الحركـة التـي ظهـرت قبـل تأسـيس الحـزب، وكان تأسـيس هـذه الحركـة سريعًـا للغايـة، إذ كان هيكلهـا موجـودًا وجاهـزًا في الجامعـات، فتـم تنشـيط قواعدهـا مـن جديـد، لتخـوض أول انتخابـات طلابيـة لهـا بعـد تأسيسـها بشـهرين، وتحصـل عـلى نسـبة 20%[4] في انتخابـات الاتحـادات الطلابيـة التـي أجريـت في شـهر آذار/ مـارس 2013.[5]

3- ورقة تقييمة غير منشورة لأداء حملة عبد المنعم أبو الفتوح

4- محمد البديوي ورحمة رمضان، "ننشر خريطة القوى الطلابية الصاعدة في مواجهة الإخوان بالجامعات.. طلاب مصر القوية حصدوا 02% من المقاعد بأسيوط ودعموا «مستقلا» لرئاسة اتحاد الجامعة.. والوسط ينافسون في 'البحيرة'"، اليوم السابع، 6/ 3/ 3102، شوهد في 81/ 8/ 6102، في:

EVqx7sSgtxU.#100969=DIsweN?psa.sweN/moc.7muoy.www//:ptth

5- أمل القاضي، "بالأرقام، 'مصر القوية' تعلن حصاد منافستها بانتخابات اتحاد الطلاب بالجامعات"، جريدة الوطن المصرية، 91/ 3/ 3102، تاريخ الوصول للرابط 81/ 8/ 6102، في:

077941/sliated/swen/moc.swennatawle.www//:ptth

أولًا: مفهوم «ما بعد الإسلاميين» وحزب مصر القوية

وُصِفت ثورات الربيع العربي بأنها انتفاضات «ما بعد إسلاموية»، بتعبير عالم الاجتماع الإيراني آصف بيات، حتى وإن كانت نتائجها السياسية في أغلبها أتت في مراحلها الأولى بمكوِّن إسلامي للسلطة.

ينظر آصف بيات إلى ديناميكات الحركة الداخلية لمجتمعات الشرق الأوسط غير المنضبطة في حركات منظمة، بوصفها الأساس الذي تنبني عليه التغييرات الاجتماعية الكبرى مثل الثورات عبر التراكم، وقد تواكبت هذه اللاحركات في انتفاضات الشارع العربي السياسي التي أطاحت بنُظُم سياسية كاملة، في هذه المرحلة التاريخية التي تسود فيها «ما بعديات» السرديات الكبرى التي هيمنت على المنطقة؛ وهي القومية والإسلاموية،[6] ومن هنا عُدَّ الربيع العربي تعبيرًا نموذجيًّا عن لاحركات ما بعد إسلاموية.

تناول آصف بيات ما بعد الإسلاموية باعتبارها 'حالة' و'مشروعًا'، من خلال نقطتين: الأولى، وجود هذه الظاهرة في الوقت الذي تتآكل فيها شرعية وجود الحركات الإسلامية، سواء كانت في المعارضة أو في السلطة، ما يدفعها إلى تجديد نفسها ومراجعة أصولها الفكرية، وبنية مشروعها الفكري والسياسي.[7] أما النقطة الثانية، فظهور الما بعد إسلاموية يأتي بوصفه «محاولة واعية لوضع إستراتيجية ومفاهيم لتخطّي الإسلاموية في المجالات الفكرية والسياسية، فما بعد الإسلاموية ليست معادية للإسلامية أو غير إسلامية أو علمانية، إنها تمثل جهدًا لدمج التدين بثقافة الحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالحرية الفردية، إنها محاولة لقلب مبادئ الإسلاموية رأسًا على عقب بالتأكيد على الحقوق بدلًا من الواجبات، والتعددية بدلًا من الأحادية، والتاريخانية بدلًا من النصوص الجامدة، والمستقبل بدلًا من الماضي، وعلى الرغم من تفضيلها للدولة المدنية غير الدينية، فإنها تسعى لإدراج دور للدين في المجال العام».[8]

مثَّل حزب مصر القوية حالة نموذجية لمفهوم ما بعد الإسلاموية هذا من حيث تكوينه الطبقي، ومن حيث برنامجه وخطابه السياسي؛ إذ ركَّز في خطابه السياسي

6- Asef Bayat, "Revolution in bad times," *New Left Review 80*, March-April 2013, accessed on 18/8/2016, at: http://new-leftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times

7- محمد العربي، "عرض وقراءة كتاب ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 18/ 11/ 2014، تاريخ الوصول للرابط 18/ 8/ 2016، في:
http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2014/11/201411186584182475 9.htm

8- المرجع نفسه

على أهمية حضور الإسلام في المجالين العام والاجتماعي، لكنّ برنامجه لم يعبِّر عن تصور إسلامي خالص، فمن الناحية الاجتماعية وفي رؤيته للدين، صُنّف الحزب -من قِبَل مؤسسيه- في دائرة يمين الوسط؛ كحزب «محافظ اجتماعي وسطي، لكن برنامج الحزب يرفض تدخل الدولة في مساحة الحريات الشخصية 'غير المتعدية على حريات الآخرين'، مع الالتزام بالشريعة الإسلامية في التشريع للأحوال الشخصية، والمحافظة على الأسرة كلبنة أساسية في بناء المجتمع».[9]

التزم الحزب بمسألة المرجعية الإسلامية للتشريع القانوني، وفقًا للمضمون الذي نصت عليه المادة الثانية من الدستور المصري، كما لم يهدف في برنامجه أو خطابه، بخلاف بقية المجموعات الإسلامية الحركية، إلى إقامة حكم نمطُه إسلامي، أو طرح أي تصورات عن فكرة الدولة الإسلامية.

رفض مؤسسو الحزب فكرة الربط بين العمل الدعوي (الرسمي أو الأهلي) والعمل السياسي، سواء أكان ذلك من خلال كيانات دعوية أو من خلال مرجعيات مؤسسية أو شخصية، ورأوا أهمية تقديم تشريعات قانونية تنظم فصل النشاط الديني عن العمل السياسي، كما عدّ المؤسسون حزبهم خارج دائرة الأحزاب العلمانية؛ لأن الحزب يرفض فكرة الفصل التام بين الدين والسياسة، بحكم أن الدين -وفقًا لتعبير أدبيات الحزب- يشكّل جزءًا أصيلًا في حياة المصريين ثقافةً وحضارةً وقيمًا وتشريعًا.[10]

طرح الحزب، في خطابه ورؤيته السياسية والاقتصادية، برنامجًا تعبّر ملامحه الأساسية عن مضمون اقتصادي واجتماعي؛ يميل يسارًا، حيث ركّز البرنامج الذي طرحه الحزب على الحقوق الإنسانية الأساسية، من حرية وحقوق اقتصادية واجتماعية؛ تعليم، وصحة، وسكن، وملبس، وعمل، وغيرها من الحقوق دون تمييز، كما دعم البرنامج تمكين المواطن من التأثير المباشر في صناعة القرار، بدعمه مسألة الديمقراطية التشاركية؛ إذ رآها فرصة لتوسعة مشاركة المواطنين في القرارات السياسية، والسياسات التي لها تأثير مباشر في حياتهم، وعدم الاكتفاء بالاعتماد الكلي على النواب المنتخبين، وضرب احتكار القلة للتمثيل السياسي والانتخاب.[11]

اتجه الحزب اتجاهًا يساريًّا وسطيًّا في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الاجتماعية الأكثر فقرًا، ودعم الاقتصاد الإنتاجي على حساب الاقتصاد الريعي، ووضع كذلك أُطرًا عامّة لهذا التحيز، من خلال برنامج داعم للعمل على

9- محمد المهندس، عضو المكتب السياسي السابق لحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/ 12/ 2014.

10- "برنامج الحزب»، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، شوهد في 18/ 8/ 2016، في:
https://www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354
وكذا: ورقة بعنوان "الموضعة السياسية لحزب مصر القوية"، ورقة داخلية للحزب غير منشورة

11- للمزيد انظر: «برنامج الحزب»، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، تاريخ الوصول للرابط 18/ 8/ 2016، في: https://www.face-book.com/MisrAlQawia/app_137541772984354

إعادة توجيه منظومة الدعم؛ لتقوم بدورها الأساسي في خدمة الكادحين، والمُفقَرين، ودعم الحدّ الأدنى للدخل وليس الأجر فقط، وتفعيله عن طريق توسيع مظلة المعاشات، وإعانة البطالة، والتحويلات النقدية للفئات المستحقة، وعن طريق دورٍ أكبر للدولة في وضع أولوية للإنفاق العام في قطاعَيِ الصحة، والتعليم؛ بحيث يقدم هذان القطاعان الحيَوِيّان خدمات إنسانية متميزة للمواطنين كافّة دون استثناء، وبلا تمييز.[12]

تبنى الحزب في برنامجه مسألة مجانية التعليم في مراحله كافة، ابتداءً بالأساسية منها، وانتهاءً بالجامعية، مع وضع منظومة شاملة للارتفاع بمستوى خريجي التعليم العام (الفني والجامعي)، تعتمد على تكثيف إنفاق الدولة على تدريب المعلمين، وإعادة هيكلة العملية التعليمية، واعتمد أيضًا في برنامجه سياسة الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وتمديد مظلتها لتشمل كل المواطنين بلا تمييز بسبب الفقر أو الإعاقة؛ عن طريق اتباع سياسات متكاملة للرعاية الصحية، تقوم على أسس احترام الإنسانية، وأولوية المريض وخدمته، وليس الاستثمار والتربح من المرض، كما تقوم على تحسين الظروف الوظيفية والمعيشية للأطباء، والعاملين في قطاع الصحّة جميعًا، من خلال هيكل عادل للأجور.[13]

ركَّز الحزب على مسألة اعتماد سياسة ضريبية تعطي الضرائب (المباشرة والتصاعدية) الإسهام الأكبر في الوعاء الضريبي؛ مع هيكلة الضريبة التصاعدية وفق دخول الأفراد بزيادة عدد الشرائح، والتدرج في أسعار الضريبة، مع زيادتها على الشرائح الأعلى، ورفع حد الإعفاء الضريبي، وتخفيض الضرائب لشرائح الدخل المنخفض، وتحصيل الضرائب على الأشكال المختلفة من الثروات الرأسمالية والعقارية، والاستهلاك الترفي، لضمان التوزيع العادل.[14]

وانطلق الحزب من هذه الرؤية في توجيه انتقاداته، لاحقًا، إلى السياسات الحكومية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، أو في عهد الحكومات القصيرة التي تلت فترة 3 يوليو 2013، وكانت انتقاداته الأهم هي رفضه لدستوري 2012 و2014.

لكن يبدو أن الصيغة البرامجية التي تميل إلى الديمقراطية الاجتماعية بوضوح لا تكفي وحدها لتحليل خطاب الحزب ورؤيته، وهنا يمكن التطرق إلى خلفية أعضائه السياسية والاجتماعية، من خلال مدخل السير الذاتية للناشطين في نظرية الحركة الاجتماعية، وتحليل خلفيات المجموعة على نحوٍ أكثر تفصيلًا.

12- المرجع نفسه
13- المرجع نفسه
14- المرجع نفسه

ثانيًا: السير الذاتية للفاعلين.. ودورها في تشكيل مصر القوية

ضم حراك ثورة 25 يناير مجموعات شعبية مختلفة، لكن القطاع الأبرز كان حشودًا لأفراد ينتمي أغلبهم إلى شرائح الطبقة المتوسطة. ضمّت هذه الحشود قطاعات واسعة من شباب ينتمي جغرافيًّا إلى المدن، تلقى تعليمًا حكوميًّا، وتأثر بثورة التكنولوجيا والاتصالات، وهو محبط بشدة من الخطاب الأبوي لدولة مبارك، ومن القمع الأمني الذي ازداد واتسع خلال السنوات السابقة على الثورة. ولدى قطاع لا بأس به من هذه الشريحة ثقافة شبه محافظة متأثرة بتنويعات مختلفة للخطاب الديني، وخاصة خطاب الدعاة الجدد -وإن حدثت خلخلة كبيرة لهذه الثقافة بعد الثورة- ولم يشارك أغلبهم في عمل سياسي منظم من قبل بسبب موت السياسة في مصر، وانحسارها بين مجموعتين كبيرتين مغلقتين: الإخوان، والحزب الوطني. لذا، كان النشط فيهم غالبًا سيكون مرتبط بمؤسسات أهلية وخدمية مثل «رسالة» و«صُنَّاع الحياة»، أو بمبادرات طلابية مثل نماذج المحاكاة بالجامعات، أو بمؤسسات مجتمع مدني تعمل في القطاع التنموي بالأساس.[15]

توزّعت هذه المجموعة بعد الثورة، فمنهم من ظل مهتمًا بالعمل الأهلي والمدني، مع اهتمامه بالسياسة والمشاركة في فعالياتها الرئيسة مثل: الانتخابات والتظاهرات المختلفة، ومنهم من التحق -ضمن سياسيّين جدد- بأحزاب ومجموعات حركية مختلفة، وكانت من أهم الأحزاب التي ضمت أفرادًا من هذه النوعية أحزاب تميل برامجها وخطاباتها السياسية إلى مساحة الديمقراطية الاجتماعية، مثل: مصر القوية، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والدستور، والعدل.

والحقيقة أن دعم بعض القوى المدنية لحملة أبو الفتوح (الحملة التي خرج منها حزب مصر القوية) انطلق من تصور أن جماهير الحملة كانوا تعبيرًا نموذجيًا عن جمهور الطبقة المتوسطة بشرائحها التي مثلت الجسد الأساس للثورة. إضافة بالطبع إلى تقديرهم للشعبية الكبيرة للحملة، وأنها تحظى بتأييد جماهير غفيرة يمكن أن تنافس مستقبلًا الشعبيةَ والجماهيريةَ الواسعة للإخوان والإسلاميين التقليديين.

على جانب آخر اتخذت قوى مدنية أخرى موقفًا سلبيًا من حزب مصر القوية، لا لشيء إلا لأنه يُعَدُّ حزب الخارجين من الإخوان، أو بالتعبير الذي اشتهر في المجال

15- التحليل السابق لا يغفل دور شرائح عمال المصانع التي كانت قلب الحركة الاحتجاجية قبل الثورة وأثناءها، وكذا دور فقراء المدن من المناطق العشوائية الذين كان لحضورهم في أيام مهمة مثل يوم 28 يناير «دورٌ مفصليٌّ»؛ وخاضوا في أحداث مثل «معركة محمد محمود» مواجهات كبيرة، لكن جاء التركيز هنا على مجموعة سياسية كانوا جزءا أساسيا في بناء تنظيمات حزبية وحركية بعد 25 يناير.

السياسي الـ«إكس إخوان»، مع تجاهل تام لطبيعته الطبقية وتكوينه الاجتماعي، وحتى لقدر الاختلافات الفكرية بين أطراف المجموعة التي خرجت من الإخوان.

وسنجد إذا ما نظرنا بشكل تفصيلي لبنية مصر القوية، أن تكوين الحزب بدأ أساسًا من داخل حملة أبو الفتوح التي خاض بها الانتخابات الرئاسية، والتي تشكلت من قاعدة كبيرة ومتنوعة، أغلبها من القادمين الجدد لعالم السياسة بعد الثورة، وأغلبهم مدينيون ينتمون إلى الطبقة المتوسطة بتنوعاتها، الشريحتان الوسطى والعليا منها على وجه الخصوص. وقد ضمت الحملة، إلى جوار هؤلاء، إسلاميين وإخوانًا سابقين، وقيادات أحزاب ومجموعات مثل: حزب العدل، والجبهة القومية، وحركة مصرنا، وحتى أفراد من حركة 6 أبريل، ويساريين غير منضوين إلى مجموعات حركية منظمة، أو أعضاء سابقين في حركات يسارية.

وُجِدت هذه التشكيلة الكبيرة المتنوعة داخل حملة رئاسية برنامجها غير حزبي، ومواقفها السياسية أشدّ تجاوزًا لفكرة التفصيلات البرامجية، كان الدافع الأساسي يرتكز على دعم شخص ذي رؤية سياسية معبرة عن مطالب الثورة نوعًا ما، ويتبنى برنامجًا يمثل أرضية يتوافق عليها أعضاء حملته التي تضم تيارات مختلفة؛ يسارية وليبرالية وإسلامية ووسطيين.[16]

لكن مع تحوُّل الحملة إلى الحزب، بدأت مجموعات بالانسحاب للتحرك في مسارات حزبية أقرب إليها أيديولوجيًا، ومجموعات أكبر تركت الحملة؛ لأنها لا تفضل العمل الحزبي، ثم استقرت الحملة على أغلب المجموعة القيادية ذاتها؛ لتتأسس لجنة تحضيرية عملت على فكرة الخروج بمشروع لمصر القوية.

هكذا يظهر بوضوح أن حزب مصر القوية لا يمثل تعبيرًا صِرفًا عن أعضاء قادمين من جماعة الإخوان المسلمين، وإنما هو يعكس شرائح متباينة ومتنوعة شكلت بنيته. ضمت الشريحة الأولى قطاعات واسعة من قوى شبابية ثورية، مدنية في الأساس، قادمة من الطبقة المتوسطة، ومعبرة عن تحيزاتها السياسية والاقتصادية، ومحافظة اجتماعيًّا. وضمت الشريحة الثانية أعضاء سابقون في حملة البرادعي، التي لم تكمل مشوارها نتيجة لانسحابه من السباق الرئاسي، وأعضاء من حزب العدل، وحركة 6 أبريل، وحزب الغد القديم الذي أسسه المرشح الرئاسي الأسبق أيمن نور، وحزب التيار المصري الذي لم يكتمل تأسيسه، واندمج لاحقًا في حزب مصر القوية.

أما الشريحة الثالثة، التي تمثل القلب الصلب الذي أسس الحزب، هي مجموعة الإخوان السابقين أو الذين كانوا في دائرة جماعة الإخوان. هذه الشريحة نفسها تضم مجموعات شديدة التنوع ولا انسجام بينها البتّة. والحقيقة هناك خطأ كبير

16- محمد المهندس وممدوح الشايب ومحمد عثمان وأحمد سالم (قيادات في الحزب)، مقابلة جماعية، القاهرة، 18/ 12/ 2014

في اعتبار المنشقين عن الإخوان مجموعة واحدة مصمتة ومتجانسة، على العكس، فهناك طيف واسع خرج من الجماعة خلال منعطفات الثورة، لأسباب متفاوتة ومختلفة. بعض هذه الأسباب سياسي، يتعلق برفض مواقف الجماعة وممارساتها خلال المراحل المبكرة من الثورة؛ وبعضها الآخر إيديولجي، يتعلق بالاختلاف مع توجه الجماعة ورؤيتها العامة لما يجب أن تكون عليه الأمور؛ والبعض الثالث تنظيمي، يتعلق بالخلاف على طرق إدارة الأمور داخل الجماعة والترتيبات التنظيمية المختلفة. ويمكن حصر أهم أقسام الشريحة الثالثة هذه كالتالي:

أ- مجموعة المدونين المنشقين المختلفين جذريًا مع فكر الجماعة: قبيل الثورة وبعدها ظهر ضمن شباب الإخوان مجموعة من المدونين الذين فتحت لهم الشبكة العنكبوتية مساحةَ تواصل كبيرة، وأفقًا معلوماتيًّا لم يتيسر مثلُه للأجيال القديمة. كما أتاحت لهم الارتباط بمجموعات أخرى من المدونين ذوي خلفية ليبرالية ويسارية، وهو ما غيَّر كثيراً من رؤيتهم لقضايا مركزية مُحمّلة بالأساس بتصورات إسلامية. تحولوا ساعتها إلى الاهتمام بقضايا الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتبني أغلبهم رؤى أكثر جذرية للتغيير السياسي، وانخرطوا مع مدونين يساريين وليبراليين مستقلين أو حزبيين في أعمال مشتركة. وبعد فترة قصيرة بدأت هذه المجموعة في الابتعاد عن المنظومة الإخوانية فكرًا وحركة، لترسم وحدها خطًّا جديدًا في عالم التدوين ثم النشر المستقل مُشكلةً تواجدًا وتأثيرًا مختلفًا، وإن كان غير منظم في شكل سياسي أو حركي. ظهر من بين هذه المجموعة تيار من كتابِ المقالات الجدد، ومدونون مثل: عبدالرحمن منصور أدمن صفحة كلنا خالد سعيد، وتحول هؤلاء إما لناشطين مستقلين، أو انضموا لأحزاب يسارية وليبرالية.

ب- مدونون ومنشقون من شباب الإخوان حملوا أفكارًا أكثر تشددًا: كان هناك قطاع آخر من مدوني شباب الإخوان أكثر محافظة على مستوى الأفكار والحركة، وانصب نقدهم للإخوان على السياسة العملية وتكتيكاتها مثل الموقف من الانتخابات التشريعية، أو إدارة التنظيم من الداخل، لكن لم يطرحوا آراء نقدية مغايرة تختلف مع تصورات الجماعة وأفكارها، وهو ما جعلهم مرتبطين بالجماعة ودائرين في فلكها السياسي والفكري، حتى وإن استقال بعضهم لاحقًا وصار مستقلًّا. وقد مالت هذه المجموعة للإخوان مرة أخرى بعد وصول مرسي للرئاسة، وما تلا ذلك من أحداث، وبعد الإطاحة بمرسي شكلت حليفًا للجماعة وأنصارًا لها على المواقع الاجتماعية وغيرها. كما دفع تداعي الأمور وقتها قطاع منهم إلى تبني أفكارًا قُطبية -نسبة إلى سيد قطب- صريحة، تنادي برفض الديموقراطية وتوجه لها نقد جذري، إذ ثبت -من وجهة نظرهم- فشلها، ونادوا بالعودة إلى رفع شعار «الدولة الإسلامية» الصريح، الذي

يتعارض بكلياته وتفاصيله مع مفهوم الدولة القومية الحديثة.[17] ومع تزايد الصراع بين الجماعة والنظام حدثت هيمنة لهذا الخطاب ومثَّل مرجعية فكرية لتكتيكات المواجهة على الأرض، وتبنته قطاعات من شباب الإخوان الذين سادت في صفوفهم أفكار التغيير بالعنف.[18]

ج- الجيل الأكبر من الإخوان السابقين القدامى: كانت هناك مجموعة أخرى انشقت عن الإخوان لأسباب تنظيمية بحتة، دون أي موقف مناقض لمشروع الجماعة الأساسي. كان اختلافهم الرئيسي مع طريقة إدارة الجماعة من الداخل وسيطرة تيار وحيد عليها. بعض رموز هذه المجموعة خرجوا قبل الثورة مثل: محمد حبيب نائب المرشد السابق، ومختار نوح المحامي والنقابي البارز. وبعد الثورة خرج أفراد عديدون خصوصًا بعد ترشح خيرت الشاطر للرئاسة، وانضم جزء منهم إلى حملة أبو الفتوح ثم حزب مصر القوية. إلا أنهم انسحبوا من الحزب فيما بعد بسبب مواقفه المناهضة لسياسات مرسي الإخوان وهم في الحكم، وقد برروا انسحابهم بسيطرة مجموعات ذات خلفية يسارية على الحزب. كان من هؤلاء مصطفى كمشيش عضو المكتب السياسي السابق للحزب، وأحمد عزام، أمين الحزب السابق لمحافظة أسيوط، وحسن البشبيشي أمين الصندوق السابق للحزب.[19]

د- مجموعة شباب الإخوان: هي المجموعة التي اشتهرت بدورها في قيادة القسم الطلابي داخل الجماعة، ومشاركتها الهامة والمؤثرة داخل ائتلافات شباب الثورة. وقد انشقّت هذه المجموعة لاحقًا عن الإخوان، أو تمّ فصلها بتعبير أدق، بعد الثورة بأشهر، كما شاركوا في حملة أبو الفتوح، ومنهم من أسهم في تأسيس الحملة وقيادتها. وبعدها لعبوا دورًا هامًا في تأسيس حزب مصر القوية، وحزب التيار المصري، الذي اندمج لاحقًا في الأول. تبنى هؤلاء مشروع سياسي ديمقراطي ما بعد إسلاموي، وهم يشكلون قسم كبير من أعضاء مصر القوية على المستويين الرأسي والأفقي للحزب. وقد اختلفت هذه المجموعة سياسيًّا مع الجماعة في رؤيتها لمسار الثورة، وعارضوها في نهج تعاملها مع النظام السابق، ثم المجلس العسكري. وهم في الأصل أصحاب رؤى إصلاحية ناقدة لبرنامج الجماعة، الذي طرحته في 2004 و2005، وتوجهاتها، وكانوا متأثرين بأصحاب الخطاب الإسلامي المعتدل كراشد الغنوشي، وقريبين من أبو الفتوح وتياره، ومناهضين للتيار المحافظ داخل الجماعة ورموزه (خيرت الشاطر، ومحمود غزلان، ومحمد بديع، ومحمود حسين، وغيرهم). وربما

17- محمد عبَّاس، الإخوان والتأسيس الرابع، موقع ساسة بوست، 31 مايو 2015 http://goo.gl/lmjAg2

18- "عربي21" تنفرد بنشر بيان لشباب من الإخوان حول أزمة الجماعة، موقع عربي 21 الإليكتروني، 30 مايو 2015 http://goo.gl/qhSBes

19-هناء عبدالله شلتوت، الدستور ينفرد بكواليس الإطاحة بكوادر مصر القوية من الحزب، موقع جريدة الدستور، 16 فبراير 2014 http:// www.dostor.org/193438

تمثل هذه المجموعة نموذجًا واضحًا لظاهرة ما بعد الإسلامويين، الذين رأوا ضرورة طرح تصور أكثر ديمقراطية للمشروع الإسلامي، ويأتي على رأسهم: محمد القصاص، وإسلام لطفي، وعبد الرحمن هريدي، وعلي المشد، ومحمد عفان، ومحمد عبّاس، وأحمد نزيلي، ومحمد المهندس، ومحمد هيكل وآخرين. انضموا جميعًا لحملة أبو الفتوح، وتوزعوا فيما بعد بين الحزبين: مصر القوية والتيار المصري. وقد انسحب بعضهم من العمل الحزبي نهائيًّا بعد 30 يونيو 2013، لكن استمر أغلبهم في مصر القوية، خاصة بعد اندماج التيار المصري داخله.[20]

الجناح اليساري في مصر القوية: تأتي على يسار المجموعة السابقة مجموعةٌ أخرى انشقت عن الإخوان بسبب اختلافها الجذري مع مشروع الجماعة الفكري، ومع مشروع الإسلام السياسي بوجه عام. هؤلاء تأثروا بأفكار راديكالية جعلتهم يتخذون تموضعًا مختلفًا تمامًا عن التموضع القديم الذي اتخذوه وقت وجودهم أو قربهم من الجماعة (نظرًا إلى تباين الوجود داخل الجماعة ما بين مؤيدين أو أعضاء منتسبين رسميًّا إلى التنظيم). وقد رأى هؤلاء، رغم أفكارهم اليسارية الواضحة، أن الانضمام إلى مصر القوية، بخطابه وتركيبته وقوامه التنظيمي، يمنحهم فرص أفضل للتواجد الجماهيري من الانضمام إلى حزب يساري صريح ذو إيديولوجية مصمتة غير جاذبة للجماهير، وهكذا شكّل أفراد هذه المجموعة ما عُرف بالجناح اليساري في الحزب.

لقد تأثرت هذه المجموعة، قبل الثورة، بأفكار اشتراكية متنوعة، وكانت تحمل مزيجًا من الميول اليسارية الجذرية والأفكار الإسلامية التقدمية. ومع انطلاق حملة أبو الفتوح قاموا ببلورة أنفسهم في تيار سياسي صغير، وإن لم يطوروا رؤيتهم بطريقة شبيهة بما طرحته مجموعة اليسار الإسلامي في تونس، التي انشقت عن حزب النهضة في مطلع الثمانينات. ومع الوقت تطورت أفكار هذه المجموعة بشكل أكثر راديكالية، ما دفعهم إلى تأسيس نواة صغيرة موازية للحزب، هدفها تكوين حركة يسارية، لها رؤية وبرنامج يساري واضح، وبنيتها الفكرية والسياسية أشدّ جذريّة من الحزب. وقاموا بكتابة ورقة تأسيسية، ووضع برنامج تثقيفي حول عناوين ماركسية صرف، مثل: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية؛ النظرية الماركسية في الدولة؛ الأزمة المالية العالمية فساد أم أزمة رأسمالية؟؛ المجتمع الطبقي واضطهاد المرأة؛ وغيرها. ولاحقًا قام جزءٌ من هذه المجموعة بتأسيس حركة طلاب مصر القوية التي حازت نسبة 20% من مقاعد الانتخابات الطلابية في 2013.[21]

20- معلومات متقاطعة من خلال مقابلات شخصية ومقابلات إنترنت مع : محمد القصاص، ومحمد عفان، وإسلام لطفي، وأحمد عبدالجواد، وهاني محمود (قيادات سابقة في حملة عبد المنعم أبو الفتوح، وحزب التيار المصري الذي تم دمجه لاحقًا في حزب مصر القوية)، 23 و28 ديسمبر 2013، ويناير وفبراير 2014.

21- حضرالباحث نقاشات وورش عمل هذه المجموعة

هكـذا ورغـم أن لا يشـكل كتلـة واحـدة متجانسـة، إلا أن وجـود أبـو الفتـوح عـلى رأسـه صبغـه بلـون واحـد، وانسـحب الموقـف السـلبي لبعـض قـوى الثـورة مـن أبـو الفتـوح عـلى الحـزب بأكملـه، وربمـا تكـون هـذه أهـم نقـط ضعفـه. وربمـا أيضًـا لـو كان مؤسسـوه قـد اختـاروا بـذكاء شـخصية توافقيـة، لا تحمـل إرث تجـارب سـابقة قد تسـبب عبئًـا عـلى حركـة الحـزب وأفـكاره؛ شـخصية تعـبر بوضـوح عـن مسـاحة الوسـط التـي وضـع الحـزب نفسـه فيهـا. هـذا مثـلًا مـا فعلـه مؤسسـو الحـزب المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، حينـما اختـاروا شـخصية توافقيـة مثـل محمـد أبـو الغـار، قـادرة عـلى جمـع التيارين الرئيسـيين في الحـزب (اليسـاريين والليبراليـين). كـما رفـض المـصري الديمقراطـي الاجتماعـي أن يرفـع صراحـة لافتـة تعـبر عـن اليسـار أو الاشـتراكية، لمـا تحملـه هاتـان الكلمتـان مـن تحيـزات قـد تعـوق الحـزب عـن ضـم قطاعـات واسـعة لا تميـل انحيازاتهم بالـضرورة نحـو اليسـار. عـلى عكـس حـزب مـصر القويـة الـذي اختـار لنفسـه الاسـم التسـويقي لحملـة أبـو الفتـوح الرئاسـية.

أخـيرًا، يجـب التأكيـد عـلى أحـد أهـم نقـاط القـوة في مـصر القويـة، وهـي وجـود خـبرات تنظيميـة وحركيـة سـابقة داخـل أنشـطة ضمـت معظـم المجموعـات المشـكلَّة للحـزب. فالتفاعـل الاجتماعـي والسـياسي السـابق عـلى وجـود الحـزب بـين أطرافـه المختلفـة والدوائـر التـي ارتبطـت بـه، أثـر بشـكل إيجـابي عـلى عمليـة بنـاء الحـزب وتفعيـل إطـاره التنظيمـي والسـياسي.

ثالثًا: مصر القوية.. حزب البرجوازية الصغيرة

هناك بالطبع محاولات تعريف يسارية لحزب مصر القوية، شديدة السطحية، صدر أغلبها عن تيارات تعادي الإسلاميين لأسباب هُويَّاتِيّة، اعتبرت الحزب مجرد حزب للإخوان السابقين، أو ظهير للجماعة. لكن هناك تحليل ماركسي آخر، ربما يكون من المفيد عرضه هنا، انطلق تعريفه لمصر القوية من كونه حزبًا للبرجوازية الصغيرة، ويطرح برنامجًا برجوازيًا صغيرًا بامتياز، برنامجًا ديمقراطيًّا يتبنى إصلاحات اجتماعية كأغلب الأحزاب الإصلاحية ذات الطابع الديمقراطي.[22] ومن وجهة نظر هذا التحليل، تطرح هذه النوعية من الأحزاب وهي خارج السلطة في موقع المعارضة، خطابًا ديمقراطيًّا جذريًّا وثوريًّا، لكنه إما أن يكون طوباويًّا أو محدودًا، ويرجع ذلك إلى تذبذبها الدائم بسبب طبيعتها البرجوازية الصغيرة، تلك الطبقة المحجوزة بين طبقتين كبيرتين، لهما مصالح شديدة الاختلاف، هما البرجوازية الكبيرة (الرأسماليون)، والبروليتاريا (الطبقة العاملة). تردد البرجوازية الصغيرة ناجم عن تذبذبها بين طرفي الصراع، فهي من ناحية لها مصلحة في مواجهة سيطرة الرأسماليين الكبار، لأن وضعها الاجتماعي ينهار نتيجة لسيطرتهم على مفاصل القرار السياسي والاقتصادي. لكنها من ناحية أخرى تَعُدُّ نفسَها أفضل حالًا من الطبقة العاملة، وهي مذعورة دائمًا من التعرض للانهيار، بسبب أزمات الاقتصاد، والتحول إلى جزءٍ من الطبقة العاملة. نتيجة لهذا التردد عادة ما تتبنى البرجوازية الصغيرة مواقف جذرية غير كاملة، وتقدِّم تصورات، لكنها لا تقدم طريقة لتحقيقها.[23]

البرجوازية الصغيرة أيضًا -وفقًا للتحليل نفسه- طبقة مشبَّعة بالخطاب المجتمعي السائد. هكذا كانت البرجوازية الصغيرة في روسيا، قبل ثورة أكتوبر، تتبنى شعارات اشتراكية، وتضع عناوين اشتراكية في أسماء أحزابها، لأن الاشتراكية وقتها -في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين- كانت الخطاب الأكثر انتشارًا وسط الجماهير الروسية. هكذا أيضًا تبنت قطاعات كبيرة من البرجوازيات الصغيرة الأوروبية الشعارات الفاشية، التي كانت الخطاب السائد في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين هناك. بينما كان الخطاب الإسلامي هو المسيطر على الحركة الاجتماعية في إيران، في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بعد انهيار مشروع مصدّق في

22- رامي صبري كيرلس، ورقة بحثية غير منشورة
23- المرجع نفسه

الخمسينيات، وهو ما دفع البرجوازية الصغيرة الإيرانية للاتشاح بطابع إسلامي، وتبني دعاية إسلامية في مختلف مشاريعها السياسية، سواء كانت على نموذج علي شريعتي أو على نموذج الخُميني.

انطلاقًا من هذا التحليل، وطبقًا للسياقات التي عاشتها مصر في العقود السابقة، سنجد قطاعًا كبيرًا من شباب البرجوازية الصغيرة المصرية ذو ميول دينية، أو متبني لتصورات عن التغيير الاجتماعي ذات محددات دينية، نتيجة لانخراطه في أنشطة العمل الدعوي والجمعيات الدينية الخيرية. هذه القطاعات هي التي انجذبت لحزب مصر القوية وشكلت قوامه الرئيسي، بسبب خلفية مؤسسه الإسلامية وخطابه الإصلاحي، وتبني نواة الحزب الرئيسية خطابًا إسلاميًا متجاوزًا خطاب الإخوان التقليدي.

ومن وجهة النظر هذه، فإن هذا التحليل يفسر لنا كثافة وجود قطاعات من شباب البرجوازية الصغيرة ذوي ميول ليبرالية داخل حزب الدستور، وقطاعات منهم ذوي ميول قومية داخل التيار الشعبي، وهكذا. وهذا لا يعني أن تلك التقسيمات صلبة أو مصمتة، نتيجة الارتباك في المشهد، فليس بالضرورة كل من في الدستور ليبراليين، أو كل من في التيار الشعبي قوميين، أو كل من في مصر القوية مجموعات ما بعد إسلاموية، وهكذا.[24]

24- المرجع نفسه

رابعًا: ملامح التنظيم الداخلي للحزب

تأسس حزب مصر القوية، وعلى رأسه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وهو قائد سياسي معروفٌ قبل الثورة بقربه من التيارات السياسية الأخرى وانفتاحه عليها، وبشخصيته القيادية القادرة على التعبئة والتنظيم على نحوٍ جيّد. وقد لعب تأثيره الشخصي، ثم تأثير حملته لاحقًا، دورًا قويًا في تأسيس الحزب. دور آخر مهم أثر في بناء الحزب، نتج عن وجود مجموعة كبيرة ارتبطت بأبو الفتوح أثناء وجوده في الجماعة، نظرًا لتوجهه الإصلاحي. وهي مجموعة متنوعة ضمت قيادات للعمل المجتمعيّ ذوي خبرة واسعة بالتنظيم والارتباط بالجماهير، وقيادات طلابية سابقة أسهم العمل الجامعي في تكوينهم سياسيًّا وحركيًّا بالقدر الذي سمح لهم بتجاوز الاستقطابات الأيديولوجية، والقدرة على خلق مساحات مشتركة مع الفرقاء السياسيين أكبر كثيرًا من قدرة غيرهم من أعضاء الجماعة.

أعطت خبرةُ العمل الجماعي قيادات شباب الإخوان السابقين قدرةً على التحرك السياسي المفتوح، والتنسيق الجبهوي، وطرح خطابٍ سياسيٍّ أكثر انفتاحًا، نسبيًّا، من القيادات الإخوانية الأخرى. وكان لتفاعل قسم من شباب الإخوان مع كيانات وحركات أخرى، مثل: الاشتراكيين الثوريين، وكفاية، وشباب من أجل التغيير، الفضل في زعزعة كثير من أفكارهم التقليدية المتعلقة بالمسار السياسي قبل 25 يناير، والتفكير في تغيير أدوات التعامل مع نظام مبارك.

كما ساعدهم ذلك على تجاوز استجابات الجماعة البطيئة لتطورات الحركة خارجها، والتحرك -جزئيًّا- خارج سيطرة قيادات الجماعة، وبالتالي على المساهمة الفعالة خلال الأيام الأولى للثورة، ثم الإسهام لاحقًا في تأسيس مشاريع سياسية مختلفة: ائتلاف شباب الثورة، وحزب التيار المصري، وحملة أبو الفتوح، وأخيرًا حزب مصر القوية.

أدت الخلفية الحركية لهذه المجموعة من شباب الإخوان السابقين، واحتكاكهم على مدى سنوات بمجموعات سياسية أخرى، إلى تبنيهم موقفًا رافضًا لطرق إدارة الأمور داخل الجماعة، كان أحد الأسباب الرئيسية لانشقاقهم. وأصبح هذا الموقف وازعًا قويًا أمامهم وهم يلعبون الدور الرئيسي هذه المرة في تدشين تجربة تنظيمية جديدة هي حزب مصر القوية. هكذا مثلًا أرسوا منذ الوهلة الأولى قاعدة إشراك أكبر نسبة من قواعد الحزب في اتخاذ القرار، حتى قبل تأسيسه، وهو ما دفعهم

إلى تنظيم الكثير من ورش العمل داخل لجان الحملة في القاهرة والمحافظات، بعد انتهاء الانتخابات وقبل الإعلان عن الحزب، لتقييم الحملة وإدارة النقاش حول المستقبل.

وبعد إشهار الحزب مباشرة، تم تأسيس لجنة عليا للانتخابات كان لها مهمتان: كتابة لائحة للحزب، ثم الإشراف على أول انتخابات قاعدية كاملة، من اللجان الفرعية حتى المكتب السياسي للحزب.[25] وعملت منذ أول يوم لها على مأسسة الهيكل الداخلي للحزب، ووضع قواعد ديمقراطية لإدارته.

وقد أُقر أن تتشكل الهيئة العليا للحزب من أمناء المحافظات، بالإضافة إلى 15 عضوًا يتمُّ اختيارهم عن طريق رئيس الحزب، ورغم إعطاء اللائحة لرئيسَ الحزب حق اختيار الأعضاءالمعينين، فإنه قام بإرسال خطابات إلى أعضاء الحزب، ليرشحوا له من يرغبون في تعيينهم، وبهذا أشرك رئيسُ الحزب الأعضاء في اختيار تشكيل الهيئة العليا، حتى في الجزء المفترض تعيينه بواسطته.

وتم داخل اللائحة مراعاة أن تراقب مؤسسات الحزب بعضها البعض، فالأعضاء يقومون باختيار الأمين العام للمحافظة، ثم يختار الأعضاء أنفسهم هيئة أخرى اسمها هيئة المحافظة، وهي وحدة مصغرة للحزب داخل كل محافظة، تُكلف بالأعمال التنفيذية، وتختار هذه الهيئة المكتب المعاون للأمين، وهو ما يعني أن مكتب المحافظة يتم اختياره على درجتين انتخابيتين: مرة بانتخاب الهيئة، ومرة بانتخاب المكتب. ثم تقوم الأمانة العامة للحزب (التي يتم تعيينها من قبل الأمين العام للحزب وهي الهيئة المنوط بها العمل التنفيذي للحزب بمستواه الأعلى) بمراقبة المكتب السياسي، وتقوم الهيئة العليا، أيضًا، بمراقبة رئيس الحزب الذي يدير الحزب بالتعاون مع المكتب السياسي. ووفقًا للائحة إذًا لن يكون هناك مجال أمام الأمين العام للاستبداد بشؤون الحزب التنفيذية، ولا مجال أمام رئيس الحزب ولا مكتبه للاستبداد بشؤون الحزب السياسية؛ إذ تراقبهم الهيئة العليا، وتراقب الهيئة العليا هيئات المحافظات التي أتوا منها بالضرورة.[26]

بعد انتهاء اللجنة العليا للانتخابات -التي لم يكن لأعضائها الحق في الترشح- من إدارة الانتخابات وتشكيل الهيئات، تحولت إلى مجلس حكماء، وهي لجنة قضائية تفصل في الشكاوى المقدمة من الأعضاء ضد رئيس الحزب وضد أمينه العامّ، وتُعامَل، بروتوكوليًّا، معاملةَ رئيس الحزب.[27] كما تَفصِل هذه الهيئة العدلية -كما يُطعَن لديها- في القرارات التأديبية التي تُصدرها لجنة الشؤون القانونية بالحزب، أو الأمين العام بصفته، أو رئيس الحزب، أو لجان الشؤون القانونية التابعة للأمانات

25- ممدوح الشايب، عضو المكتب السياسي، وعضو لجنة اللائحة السابق بحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 25/ 2/ 2014

26- المرجع نفسه

27- المرجع نفسه

بالمحافظات، هكذا يتساوى رئيس الحزب مع أصغر عضو به. وقد ألغت بالفعل لجنة الحكماء هذه عديد من قرارات رئيس الحزب، وأمينه العام الحزب، وأمين الصندوق، ولم يملك الثلاثة سوى الانصياع إلى حكمها النهائي.[28]

وقد كرست اللائحة لتوجه الحزب فيما يتعلق بلا مركزية الإدارة. هكذا مثلًا كان لابد من إشراك قواعد الحزب في اتخاذ القرارات المصيرية، مثل: قرار النزول في مظاهرات 30 يونيو، وقرار رفض دستور 2012، ورفض دستور 2014، ذلك عبر استطلاعات رأي واستبيانات داخلية. كما يتم استدعاء الهيئة العليا لإبداء الرأي واتخاذ القرار في جميع الأمور ذات الشأن، حتى في القرارات التي تدخل في صلاحيات رئيس الحزب وحده.

ومن حيث انتشار عضوية الحزب، فقد تواجد الحزب في عديد من المحافظات وفقًا للترتيب الآتي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الدقلهية، دمياط، بني سويف، القليوبية، الشرقية، الغربية، البحيرة، سوهاج، أسوان، المنيا، أسيوط، الأقصر، الفيوم، البحر الأحمر. ويشكل الشباب (من 18 إلى 35 عامًا) النسبة الأكبر من عضوية الحزب، والشريحة العُمرية الأكبر داخل مستوياته القيادية. فثمانية من أعضاء المكتب السياسي الحالي، الذي يضم 12 عضوًا، أصغر من أربعين عامًا، واثنان منهم أصغر من خمسة وعشرين عامًا. ويشكل النساء حوالي 20% من عضوية الحزب، لكن يقل وجودهم في مستوياته القيادية.[29]

أما نقطة ضعف الحزب الرئيسية أنه لا يضم أي عضو مسيحي. ويعاني كثيرًا من غياب قيادات الصف الثاني، وندرة الخبراء الاقتصاديين، والخبراء بالسياسات العامة. ويضم أعداد قليلة من العمال والفلاحين مقارنةً بالمهنيين والطلبة.[30] ورغم الجماهيرية النسبية التي تمتع بها الحزب، إلا أنه -على غرار جميع الأحزاب السياسية في مصر- لم ينجح في ضم أقسام من الطبقات الاجتماعية المتوسطة أو الفقيرة، التي يمكن أن تشكل روافع اجتماعية له.

28- المرجع نفسه
29- أحمد فوزي، الأمين العام لحزب مصر القوية، مقابلة هاتفية، القاهرة، 17/ 4/ 2016
30- المرجع نفسه

خامسًا: مصر القوية.. والوصم السياسي

لقد تعرض أغلب المنشقين عن الإخوان (الإكس إخوان) إلى حالة من الوصم باختلاف أفرادهم، وتحيزاتهم، ودرجة قربهم من العمل السياسي، سواء في المجال السياسي، أو مجمل النشاط العام. وقد عانى من ذلك بشكل ملموس كل من حزبي التيار المصري ومصر القوية، بسبب الخلفية التنظيمية السابقة لأبرز مؤسِّسي الحزبين. ذلك رغم مواقفهما وأفكارهما الرافضة لسياسات الإخوان وقراراتهم، طوال شهور الثورة وفترة حكم الإخوان. ومن أبرز مواقف الحزبين كان رفضهما لدستور 2012، الذي خرج من لجنة تأسيسية أغلبيتها من الإخوان والسلفيين. وقد اتخذ مصر القوية ساعتها موقفًا صارمًا مما سماه الهيمنة الإسلامية على كتابة الدستور. ذلك انطلاقًا -كما جاء في بيان أصدره الحزب- من أن «تشكيل الجمعية التأسيسية على أساس المحاصصة الحزبية والسياسية دونما اعتبار للتنوع الطبيعي والحقيقي للشعب المصري أمر غلبت فيه المصلحة الحزبية على مصالح الوطن العليا، كما عمّقت هذه القسمة فكرة الاستقطاب الإسلامي المدني النخبوي البعيد عن الشارع المصري».[31]

ولقد رفض مصر القوية أيضًا الإعلان الدستوري المشبوه الذي أصدره مرسي، ودعا إلى مظاهرات 30 يونيو، وكان ذلك سببًا في استقالة أعضاء إسلاميين من الحزب أعلنوا صراحةً تعارض أفكارهم ذات المرجعية الإسلامية مع انحيازات الحزب وتصوراته،[32] التي من بينها: ضرورة خلق تحالف سياسي جديد، على أرضية خارج دائرة الصراع الديني/ المدني أو الديني/ العلماني.

ورغم مواقف مصر القوية والتيار المصري المناهضة للإخوان وسياستهم، إلا أن أغلب القوى المدنية اتخذت منهما مواقفًا سلبية، خاصة مصر القوية، بسبب وجود قيادي إخواني بارز سابق على رأسه. وقد اتهم مصر القوية بأنه ساحة خلفية للإخوان، وأن أفكاره لا تختلف عن أفكار الجماعة، وأن ما بينهما هو مجرد خلاف تكتيكي.[33]

وكان تحليل بعض الكوادر البارزة في مصر القوية لحالة الوصم هذه، أن تلك

31- "بيان الحزب بخصوص تأسيسية الدستور"، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، 18/ 11/ 2012، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: https://goo.gl/F3xGLL

32- هناء عبدالله شلتوت، الدستور ينفرد بكواليس الإطاحة بكوادر مصر القوية من الحزب، مصدر سبق ذكره

33- إسلام جمال، «كمال خليل: 'مصر القوية' هو الحديقة الخلفية لجماعة الإخوان المسلمين"، اليوم السابع، 2/ 5/ 2013، تاريخ الوصول للرابط 18/ 8/ 2016، في: http://goo.gl/mgE97K

القوى المدنية تتخذ هذا الموقف السلبي من الحزب انطلاقًا من أجندة هُوِيَّاتِيّة، ومواقف انتهازية. فاختلاف مصر القوية والإخوان اختلافٌ جذريٌّ على المستوى الفكري والسياسي، على عكس هذه القوى التي شارك بعضها في تحالف مع الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية، مثل حزب الكرامة، وشارك آخرون منهم في اللجنة التأسيسية للدستور باتفاق مع الجماعة أيضًا، ثم خرجوا منها لاحقًا بعد محاولة الإسلاميين الاستئثار بكتابة الدستور.[34]

ويرى كوادر مصر القوية أن رئيس الحزب ومؤسسه يُعاقَب على خروجه من الإخوان مرّتين، الأولى من الإخوان أنفسهم الذين وقفوا أمام ترشحه بتعنت واضح، وتم وصمه داخل الجماعة بوصفِه العضو الذي خرج عن شورى الجماعة ورأيها. والمرة الثانية من القوى التي تصف نفسها بالمدنية، بالتشكيك فيه وفي مواقفه وفي مواقف حزبه.[35]

ولقد حاول الحزب بعد 30 يونيو مواصلة العمل في تنسيقيات وجبهات مختلفة، وإعادة تنشيط تنظيمه الداخلي بعقد انتخابات داخلية، والحفاظ على كوادره القدامى، لكن تحولات المجال العام ولّدت إحباط لدى أعضاء كثيرين، وهي حالة عامة وسط جميع أحزاب ثورة يناير. هكذا انسحب كثيرون بطرق متنوعة، البعض استقال، والبعض الآخر هجر الحزب وابتعد، والبعض الثالث انقطع عن النشاط السياسي كلية. كما فقد الحزب القدرة على جذب عضويات جديدة،[36] ليدخل بعدها في مرحلة جمود تام.

34- محمد عثمان، مقابلة شخصية، القاهرة، 12/ 7/ 2015

35- المرجع نفسه

36- نقاشات جماعية وفردية للباحث مع أعضاء مختلفين في الحزب، استقالوا أو جمدوا عضويتهم أو ما زالوا منتظمين في الحزب

مراجع الفصل السادس

العربية

- إسلام جمال، «كمال خليل: 'مصر القوية' هو الحديقة الخلفية لجماعة الإخوان المسلمين»، اليوم السابع، 2/ 5/ 2013، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://goo.gl/mgE97K
- أحمد عبد الحميد، «القمع وتأثيره على الانسحاب وفك التعبئة: 'جبهة طريق الثورة' نموذجا»، مبادرة الإصلاح العربي، 4/ 5/ 2016، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://www.arab-reform.net/ar/node/941.
- أمل القاضي، «بالأرقام، 'مصر القوية' تعلن حصاد منافستها بانتخابات اتحاد الطلاب بالجامعات»، جريدة الوطن المصرية، 19/ 3/ 2013، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://www.elwatannews.com/news/details/149770
- «بيان الحزب بخصوص تأسيسية الدستور»، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، 18/ 11/ 2012، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: https://goo.gl/F3xGLL.
- «برنامج حزب مصر القوية»، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: https://www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354
- دديه الصاوت وحميدة حمومي، «نظرية الحركات الاجتماعية هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشرافي»، مجلة إنسانيات. شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://insaniyat.revues.org/8382
- رامي صبري كيرلس، ورقة بحثية غير منشورة
- «عربي21» تنفرد بنشر بيان لشباب من الإخوان حول أزمة الجماعة، موقع عربي 21 الإليكتروني، 30 مايو 2015 http://goo.gl/sBes/qh
- محمدالعربي، «عرض وقراءة كتاب ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 18/ 11/ 2014، شوهد في 18/ 8/ 2016، في: http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2014/11/2014111865841824759.htm

- محمد مسعد العربي، «ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو»، مجلة السياسة الدولية، شوهد في 18/ 8/ 2016، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx
- محمد عبَّاس، الإخوان والتأسيس الرابع، موقع ساسة بوست، 31 مايو 2015 .lmjAg2/gl.goo//:http
- محمد البديوي ورحمة رمضان، «ننشر خريطة القوى الطلابية الصاعدة في مواجهة الإخوان بالجامعات.. طلاب مصر القوية حصدوا 20% من المقاعد بأسيوط ودعموا «مستقلا» لرئاسة اتحاد الجامعة.. والوسط ينافسون في 'البحيرة'»، اليوم السابع، 6/ 3/ 2013، شوهد في 18/ 8/ 2016، في:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=969001#.UxtgSs7xqVE
- هناء عبدالله شلتوت، الدستور ينفرد بكواليس الإطاحة بكوادر مصر القوية من الحزب، موقع جريدة الدستور، 16 فبراير 2014 .http://www.dostor org/193438
- ورقة بعنوان «الموضعة السياسية لحزب مصر القوية»، ورقة داخلية للحزب غير منشورة

الأجنبية

- Sidney Tarrow, *Power in Movement, Social Movements and Contentious Politics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Asef Bayat, "Revolution in bad times," *New Left Review 80*, March-April 2013, accessed on 18/8/2016, at:
- http://newleftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times
- Choukri Hmed, "Revue de littérature Mobilisation: Engagement et Désengagement," *The Arab Reform Initiative*, accessed on 17/8/2015, at:
- http://goo.gl/YCqjVU

مقابلات

- أحمد فوزي، الأمين العام السابق لحزب مصر القوية، مقابلة هاتفية، القاهرة، 17/ 4/ 2016

- عمرو عبدالدايم، عضو المكتب الفني بحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 10/ 3/ 2015
- علا شهبة، عضوة سابقة بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي وجبهة طريق الثورة، مقابلة شخصية، القاهرة، 9/ 3/ 2015
- ممدوح الشايب، عضو المكتب السياسي بحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 25/ 2/ 2014
- محمد عثمان، عضو المكتب السياسي بحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 12/ 7/ 2015
- محمد المهندس وممدوح الشايب ومحمد عثمان وأحمد سالم، أعضاء بالمكتب السياسي بحزب مصر القوية، مقابلة جماعية، القاهرة، 18/ 12/ 2014
- محمد المهندس، عضو المكتب السياسي السابق بحزب مصر القوية، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/ 12/ 2014
- محمد هيكل، عضو المكتب السياسي لحزب مصر القوية سابقا، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/ 12/ 2014
- نقاشات جماعية وفردية للباحث مع أعضاء مختلفين في الحزب، استقالوا أو جمدوا عضويتهم أو ما زالوا منتظمين في الحزب

■ الفصل السابع

الدستور..

حينما غادر الملك مملكته دون عودة

أولًا: خلفية تاريخية

أحدثت عودة محمد البرادعي، حاملًا معه مطالب واضحة للتغيير عام 2010[1]، حالة تفاؤل كبيرة في مجال سياسي كان يشهد تراجع، على الأقل فيما يخص المكاسب الضئيلة التي تم التحصل عليها في عام 2005. وذلك قبل أن تتقلص هذه المكاسب لاحقًا تحت ضغوط أكبر بكثير من قوى المعارضة، سواء كانت إصلاحية أكثر من اللازم كالإخوان المسلمين، أو جذرية لكن هشة وضعيفة أكثر من اللازم أيضًا، كأغلب الحركات الراديكالية والاحتجاجية التي ملأت المشهد السياسي في السنوات العشر السابقة على الثورة.

أتى البرادعي في لحظة تراجع في المجال السياسي في مصر، كان النظام يستعيد فيها كل ما تنازل عنه بسبب الضغوطات الخارجية في عامي 2004 و2005. فزج بمعارض بارز للنظام -أيمن نور- إلى السجن، لأنه تجرأ وترشح أمام مبارك. وساعد على إحداث فتنة في حزب الوفد أخرج بها مرشحًا آخر في الانتخابات الرئاسية من الحياة السياسية للأبد، هو نعمان جمعة، الرئيس الأسبق للوفد. وكبَّل الحياة السياسية بتعديلات دستورية قيدت المجال بأسوأ مما كان عليه الوضع قبل 2007. وقام بتزوير المحليات حتى يدعم السلطة المركزية بأطر قاعدية كاملة الولاء له. وأطاح بأمل المعارضة الإصلاحية، خصوصًا الإخوان المسلمين في التواجد ببرلمان 2010. وأشهر سيف المحاكمات العسكرية، وجعلها دستورية في وجه من أراد أن يرفع صوته أمام مشروع التوريث.

التفت رموز المعارضة السياسية من اليمين والوسط واليسار حول البرادعي، مُدشِّنة معه الجمعية الوطنية للتغيير، آملين أن يساعدهم وجوده في انفراجة كبيرة، لكنهم داخل أنفسهم كانوا متململين من قيادته. فهو ربيب الإدارة البيروقراطية، الرجل الذي لم يصافح يومًا فقيرًا، والدبلوماسي الذي لم تطأ قدماه الشوارع قط، ولم يرَها سوى من زجاج سيارته الفارهة. كان بالنسبة لهم أداة وكانوا بالنسبة له مجموعة من السياسيين القدامى، لم يعول عليهم كثيرًا، وألقى كل مشروعه على كاهل الشباب من السياسيين الجدد، القادمين توًّا إلى عالم السياسة. فضل الرجل أن يمارس السياسة للمرة الأولى بأدوات البيئة التي عمل فيها خلال عقود، أدوات وشعارات جديدة لواقع قديم شديد السوء، إلا أنه كان محظوظًا بقدر كبير حينما اندلعت ثورة في جارة عربية بعيدة، ثورة أعطت أملًا لجموع الشباب المتحلِّقين

1- عودة البرادعي إلى مصر والتحديات التي تنتظره، بي بي سي العربية، (20/ 2/ 2010)، شوهد في 23/ 12/ 2018: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/02/100220_elbaradei_dh_egypt_tc2/

حوله، وللمجموعات الاحتجاجية السياسية والعُمّالية التي بذلت جهدًا طيلة فترة عشرية الغضب التي تلت بداية الألفية، والذين رأوا أن الثورة أمر يمكن فعله بمثل ما فعلها أقرانهم هناك في شمال المغرب العربي، فتواصلت الشرارة من تونس إلى القاهرة، ثم اندلعت الثورة.

كان للبرادعي وللجمعية الوطنية لـلتغيير دورًا ما في الأيام المشهودة خلال الثورة، لكن لم يكن الدور القيادي، ولم يتصدر الرجل المشهد، حيث ألقتِ الثورةُ كل أضوائها حول مجموعة ائتلافية جديدة كلهم من الشباب، تضامنوا مع دعوة صفحة كلنا خالد سعيد، وأعطاهم ميدان التحرير قصب السبق في قيادة جزء كبير من المشهد. توارى السياسيون القدامى الذين أعطَوا أنفسهم لقب الحكماء[2] في لجنة شكلوها بذات الاسم، بعد أن أدرك المجلس العسكري أنه لا حول لهم ولا قوة في التعبئة والحشد، وأن ليس ثمة كلمةٌ لهم على الجموع المُتمركِزة حول الكعكعة الحجرية. ثم توارى المشهد عن الشباب، حيث أفل زخم الثورة، ودخل الجميع في سياق التنافس عبر الصناديق لتحديد شكل النظام السياسي، وبدأ الجميع ينفض إما إلى حزبه، أو حملته الرئاسية، أو معسكره السياسي الجديد.

شارك جزء من الشباب الذي التف حول البرادعي في تأسيس أبرز ائتلاف داخل المشهد الثوري، وهو ائتلاف شباب الثورة، الذي ضم تمثيلات متنوعة من الحركات والأحزاب القديمة والجديدة، ثم شارك أغلب هذا الجزء لاحقًا -بعد أن ذَوَى وجود الائتلاف وتلاشى- في تأسيس حزب الدستور.

قبل الخامس والعشرين من يناير كانت هناك ثلاث مجموعات عبرت عن مطالب البرادعي، أو ارتبطت به؛ الإطار الأول هو الجمعية الوطنية للتغيير، ومنسقها العام هو محمد البرداعي، الذي عمل على تأسيسها بعد عودته مباشرة من فيينا لمصر في بدايات عام 2010، مع مجموعة كبيرة من رموز القوى السياسية مثل: حمدين صباحي، وأيمن نور، وحسن نافعة، وسعد الكتاتني، وجورج إسحق، وعلاء الأسواني، وعبدالجليل مصطفى، ومحمد أبو الغار، وأسامة الغزالي حرب، وعصام سلطان وآخرين.[3] والمجموعة الثانية التي ارتبطت بالبرادعي ومشروعه هي مجموعة الحملة الشعبية لدعم البرادعي-لازم، ومنسقها عضو مجلس الشعب السابق مصطفى النجار. والمجموعة الثالثة هي حملة دعم البرادعي ومطالب التغيير-معًا سنغير، والتي انشقت عن الثانية إثر تصاعد الخلاف بينها وبين المنسق العام للأولى، لأسباب تنظيمية.

2- محمد الدسوقي رشدي (وآخرون)، شباب التحرير: لا نعرف شيئًا اسمه لجنة الحكماء و95% من متظاهري التحرير يرفضون التفاوض قبل رحيل الرئيس، اليوم السابع، (10/ 2/ 2011)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://goo.gl/8wRfEb

3- البرادعي يعلن تأسيس «الجمعية الوطنية للتغيير».. ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية، المصري اليوم، (25/ 2/ 2010)، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/34712

شاركت مجموعة شباب الجمعية الوطنية للتغيير وممثلها ناصر عبدالحميد، ومجموعة حملة البرادعي ودعم التغيير التي كان من بين ممثليها زياد العليمي، مع حركة 6 أبريل، وشباب من أجل العدالة والحرية، وشباب من حزب الجبهة الديمقراطية، ومجموعة من الأفراد المستقلين، في التنسيق لتظاهرات الخامس والعشرين من يناير 2011، ثم انضم لهم لاحقًا مجموعات أخرى كشباب الإخوان، وأسس كل هؤلاء ائتلاف شباب الثورة. لم تشارك مجموعة مصطفى النجار في الائتلاف، واكتفت بالتحرك المنفصل مثل عشرات المجموعات التي دعت هي أيضًا إلى تظاهرات الخامس والعشرين من يناير والأيام التي تلتها، وكان لها مثل غيرها دورًا في التظاهرات التي كانت موجودة في التحرير، ثم صار لبعض أفرادها مسار آخر اتجهوا إليه حينما قاموا بتأسيس أولى مبادرات التكوينات الحزبية بعد الثورة، وهو حزب العدل الذي ظهر بعد الثورة مباشرة طارحًا نفسه باعتباره حزبًا وسطيًا متجاوزًا للأيديولوجيا، وممثلًا عن الثورة وشبابها ورؤيتها وأهدافها الثورية العامة بدون أن يطرح تصورات أيديولوجية، وهو ذات المنحى الذي أخذه حزب الدستور لاحقًا حينما تأسس كحزب، معبرًا -على حد وصف مؤسسيه- عن التيار الثوري العام ورافضًا توصيفه بأنه حزب يميني أو يساري.

ثانيًا: تأسيس الدستور.. التنظيم والتصورات السياسية

حينما أسسَّ البرادعي حزبه كانت عيناه على تجربة حزبية جامعة، تجمع المصريين تحت لافتة حزب كبير يستكمل به أهداف الثورة، ويتبنى برنامجًا واسعًا لمجموعة من الأهداف الكبرى التي يمكن أن يجتمع تحت ظلها طيف واسع من اليساريين والليبراليين والإسلاميين والمستقلين، ويكون بمثابة تجلٍّ تنظيميٍّ يعمل على عكس صورة ميدان التحرير في الأيام التي تلت 25 يناير 2011، ويدفع باتجاه خلق قيادة لم تكن موجود فعليًّا في الثورة.

بدا من كلمات البرادعي أثناء مؤتمر تأسيس الحزب وكأنه يسأل سؤالًا استنكاري: ماذا يمكن أن يفرق مجموعة منظمة كبيرة ذات خلفيات متنوعة سياسيًا وأيديولوجيًا إذا اجتمعوا على تأييد الثورة، وعلى برنامج واسع يهدف لتحقيق الديمقراطية، وعدالة اجتماعية تسع الجميع، وحريات سياسية، وانتخابات حرة؟!

وقد انعكس هذا الأمر على ملمحين أساسيَّين بالحزب أولهما جسد الحزب وتنظيمه ومكوناته، والثاني رؤية الحزب السياسية وبرنامجه وأفكاره.

1. المجموعات المكونة لتنظيم الحزب

مثَّل البرادعي نقطة جاذبة محورية للحزب، حيث كان الرجل وجهًا مُهمًّا لشكل التغيير الديمقراطي الجديد لدى فئات متنوعة ممَن التحقوا بالثورة، أو ممَن دعوا إليها، وفئات عادية لم تشارك بالثورة، لكنها التحقت بعالم السياسة بعدها. قيادات من الدستور تحدثت عن أنه و»في بداية تكوين الحزب كان ينظر إليه من الكثيرين حتي من قبل بعض شباب الحزب الوطني، أو المؤمنين بنظام مبارك، خصوصًا في الأقاليم، علي أنه سيكون حزب السلطة القادم، وهذا شجع الكثيرين منهم على الانضمام لحزب".[4] كما مثّل البرادعي أيضًا نقطة مستقطبة للالتحاق بالحزب بشكل أكبر بعد 3 يوليو 2013، حينما أصبح في واجهة المشهد، بعد أن صار نائبًا لعدلي منصور، أو المجموعات التي رأت أن الحزب قد يكون قاب قوسين أو أدنى من السلطة، لكن هؤلاء لم يمكثوا طويلًا؛ إذ سرعان ما انفضوا عن الحزب بعد استقالة البرادعي، وسفره خارج البلاد.

4- وليد نصر، عضو المكتب التنفيذي السابق لمحافظة الدقهلية، ومسئول أمانة الحريات المركزية السابق بحزب الدستور، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، القاهرة، 5 /1/ 2019.

تشكل جسد الحزب من مكونات مختلفة، المكون الأول مجموعات ضخمة من القادمين الجدد لعالم السياسية، الذين التحقوا بالمجال السياسي بعد الثورة مباشرة، وشكلوا رافدًا كبيرًا للغاية في ظل مجال مفتوح استوعب مئات الآلاف منهم في تكوينات سياسية واجتماعية وثقافية جديدة.

المكون الثاني هو المجموعات التي دعمت البرادعي، وتشكلت قبل الثورة، مثل حملة البرادعي ودعم مطالب التغيير، التي كان من ضمن قيادتها زياد العليمي، المُمثِّل عن ذاتِ المجموعة في ائتلاف شباب الثورة، لكن العليمي لم يلتحق بحزب الدستور، بل أسس مع آخرين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. وأيضًا الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا، التي قادها مصطفى النجار وعبدالرحمن يوسف القرضاوي، لكن النجار فضل تأسيس حزب العدل، وأخذ كتلة من الحملة معه كما سبق ذكره. وبالطبع بقايا حملة البرادعي التي تفتت بإعلان الأخير انسحابه من السباق الانتخابي، بعد اعتراضه على مسار العملية السياسية التي تلت استفتاء مارس 2011. والمجموعة الأخيرة كانت شباب الجمعية الوطنية للتغيير، الذين مثلهم ناصر عبدالحميد في ائتلاف شباب الثورة، ثم شارك بعدها في تأسيس الدستور.

المكون الثالث، وهو شبابي أيضًا، فضم عناصر وحلقات محسوبة على اتجاهات إسلامية، بعضهم سلفيون، وأغلبهم مستقلون لم يمارسوا السياسة قبل الثورة، وأشهرهم محمد يسري سلامة، الذي كان متحدثًا عن حزب النور قبل استقالته، ومجموعة سلفيو كوستا. والمكون الرابع مجموعات مختلفة كانت ملتحقة بأحزاب ليبرالية قائمة قبل الثورة مثل الوفد، والغد، والجبهة الديمقراطية. أما المكون الخامس فرموز سياسية برزوا من خلال معركة التغيير قبل الثورة، كجورج إسحق وأحمد دراج. والمكون السادس ضم مجموعات من الطبقة المتوسطة العليا، رأت في البرادعي رمزًا جيدًا قادرًا على تحقيق آمالهم في إصلاحات أوسع سياسية واقتصادية. والمكون السابع والأخير أفراد بارزين داخل الجهاز الإداري للدولة، لكنهم كانوا يقفون على مسافة من النظام القديم، ولديهم نفور من سياساته التي كان يتحكم فيها مجموعة مغلقة ذات مصالح ضيقة، وقد مثَّل البرادعي لهؤلاء حافزًا كبيرًا للانضمام إلى حزب جديد، قد تؤول إليه السلطة لاحقًا. وبالطبع، بسبب وضعية البرادعي كدبلوماسي سابق، كان جزءٌ مُهمٌّ من المكون الأخير قادم من وزارة الخارجية وإداراتها، وقد تولى أحدهم لاحقًا إدارة الحزب، بعد تولي البرادعي منصب نائب الرئيس مباشرة.

يمكن استعراض أسماء بارزة عبَّرت عن هذه الكتل داخل مجموعة المؤسسين. فبجوار البرادعي، المؤسس ورمز الحزب ورئيسه، سنجد أسماء بارزة عديدة: جورج

إسحق، وعلاء الأسواني، وأحمد البرعي،[5] وجميلة إسماعيل، وعماد أبو غازي، وحسام عيسى، وهالة شكر الله، وأحمد دراج، وعدد من السفراء أبرزهم شكري فؤاد، وعمر متولي، والسيد المصري، وأحمد فهمي مراد، هذا غير عدد من الشباب البارزين منهم ناصر عبدالحميد، وعمرو صلاح، وأحمد عيد، وشادي الغزالي حرب، وجميعهم من ائتلاف شباب الثورة، وأحمد حرارة أشهر مصابي الثورة، وإسراء عبد الفتاح العضوة البارزة في 6 أبريل، ويسري سلامة مؤسس سلفيو كوستا.

ولم يعتمد الدستور على بنية اجتماعية قديمة يمكن الاتكاءُ عليها كرافعة اجتماعية، كما فعل مثلًا المصريين الأحرار باعتماده على على رجال الأعمال، وقواعد من الحزب الوطني المنحل، وقواعد تميلُ بالولاء الديني للكنيسة المصرية. فباستثناء بعض رجالات جهاز الدولة الإداري -تحديدًا الخارجية- وثيقي الصلة بالبرادعي؛ كان حزب الدستور كحزب التيار المصري والعدل، يشبههما في اعتماده على النخب الآتية من ميدان التحرير، سواء من الشباب الجدد، أو الرموز القديمة ذات التاريخ السياسي السابق. جميعهم أفراد مؤمنون تمامًا بالثورة وآلياتها، لكن أغلبهم تنقصه خبرة التنظيم الحزبي، أو إدارة المعارك الانتخابية.

2. أفكار الحزب وبرنامجه السياسي

كما سبق الذكر؛ حاول البرادعي ومؤسسو الحزب التركيز بشكل أكبر على تأسيس حزب لا يعبر بشكل واضح عن اتجاه سياسي تقليدي، أملًا في ضم أوسع قطاعات شعبية ممكن.، والتركيز بشكل أكبر على إعطاء صورة للشارع بأن الحزب يعبر عن آمال الجماهير الواسعة في تحقيق الأهداف الأساسية للثورة المرتبطة بالديمقراطية وتحقيق عدالة اجتماعية ورفاهية اقتصادية، ودعم دولة القانون ووضع أطر واضحة للرقابة على مؤسسات الدولة التنفيذية.

عكس اسم "الدستور" نفس الملمح؛ حيث كان الاسم تعبيرًا عن ميثاق اجتماعي ووطني جامع، يشير إلى شكل الحياة السياسة المراد صياغتها بعد الثورة، ويؤكد على فكرة العدالة والحقوق الأساسية والتعددية السياسية والحزبية. الدستور في أحد معانيه الإطارُ الذي يجب أن يعمل عليه ومن خلاله مع المكونات السياسية والمجتمعية. وهو اسم بمفردة واحدة حتى يستقر في أذهان الجمهور مثلما استقر اسم "الوفد" قديمًا، وكأن البرادعي يستلهم جزءًا من تجربة الأخير لنجاح تجربته، وفد جامع يشمل اليمين واليسار، المحافظين والتقدميين، جناح يميني وجناح يمثل

5- سلوى الزغبي، أحمد البرعي وزير التضامن الاجتماعي.. رجل المراحل الانتقالية، جريدة الوطن، (14/ 7/ 2013)، شوهد في 23 / 12/ 2018 : https://www.elwatannews.com/news/details/224387، انظر أيضا: أحمد البرعي، ويكيبيديا، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://goo. gl/coCDKo

طليعة يسارية، يتقارب هؤلاء وأولئك على مساحة في المنتصف، ليظهر الحزب الذي يعبر عن مساحة الوسط الذي يندمج الجميع في داخله، حزب يعبر عن الثورة، ويعبر في وقت لاحق -حينما توضع الأسس لحياة سياسية جديدة- عن الأغلبية.

كانت الآمال التي صدرها البرادعي أثناء كلمته الأولى لحظة التأسيس عريضة للغاية، وكذلك كانت كلمات زملائه الذين فارقهم لاحقًا قبل أن يفارقوا هم حزبهم الذي بنَوْه معه.

في 28 أبريل، نظَّم حزب الدستور مؤتمرًا صحفيًّا بنقابة الصحفيين للإعلان عن تأسيسه، ويمكن بسهولة أخذ تصور عن الرؤية المطروحة أعلاه من كلمات مؤسسي الحزب الأساسيين في المؤتمر، كالبرادعي، وحسام عيسى، ووائل قنديل:

فحسام عيسى الذي تولى رئاسة لجنة التسيير التي كُلفت بإدارة الحزب لاحقًا؛[6] قال إن "نتائج انتخابات 2011/2012 البرلمانية أظهرت أن الحياة السياسية تحتاج توازنًا عن طريق حزب كبير، حزب يمكنه أن يشمل قوى متعددة من أقصى اليمين لأقصى اليسار، حزب يجمع الأحزاب كلها، المدنية والاشتراكية الراديكالية، والأجنحة الإسلامية غير الراضية عما يحدث، حزب يجمع كل القوى التي تحترم ما قامت عليه الدولة المصرية خلال المائتي عام الماضية"، ووائل قنديل المتحدث الرسمي للحزب سابقًا تحدث في ذات المؤتمر عن أن "الحزب يمكن أن يتواجد من خلاله كيان ثوري جامع للقوى التي تشتَّتتْ وتفرقت، وأننا نستطيع أن نبني من خلال هذا الحزب حالة إجماع وطني أخرى، لمواصلة السعي نحو تحقيق أهداف الثورة المصرية"، أما محمد البرادعي فحينما سُئِلَ عن أيديولوجية الحزب وأفكاره قال: "يجب أن ننسى الشعارات، ونعمل على أساس إذا كان لدينا أيديولوجية فهي أيديولوجية العلم والكفاءة والمصداقية والمحاسبة والديمقراطية، الديمقراطية الحقيقة هي حلُّنا لننطلقَ للأمام بمشروع نهضوي مصريّ"[7]، وفي نفس المؤتمر تحدث البرادعي عن أن الدستور سيكون حزب الأغلبية خلال ثلاث إلى أربع سنوات، وفي حديث عن ملامح أفكار الحزب أيضًا قال: "أنا واثق كل الثقة أن هذا الحزب هو حزب مصر الوسطية، حزب الاعتدال، حزب السماحة، حزب المساواة، حزب العدل، كل هذه القيم الإنسانية التي عشنا بها في الماضي وسنعيش بها في المستقبل، وهو الذي سيبني مشروع نهضة مصر مستقبلًا".[8]

أسس البرادعي حزب الدستور وفي ذهنه نمطُ بعض الأحزاب الحديثة في

6- سمير السيد، حسام عيسى يستقيل من "الدستور" اعتراضًا على محاولات البعض التزوير لضمان البقاء على مقاعد السلطة بالحزب، جريدة الأهرام، (21/ 3/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: http://gate.ahram.org.eg/News/323899.aspx

7- أحمد حسين، مؤتمر الإعلان عن حزب الدستور، يوتيوب، (30/ 4/ 2012)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://www.youtube.com/watch?v=7-Po2t0d9zc

8- إعلان تأسيس حزب الدستور بالصحفيين، بوابة الوفد، (29/ 4/ 2012)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://www.youtube.com/watch?v=Vbcv3eZoS5A

الديمقراطيات الغربية، وهي التي تسمى بأحزاب البرنامج، تلك التي تتجاوز الارتباطَ بتصورات أيديولوجية مسبقة، والنمطُ الذي تم تأسيس الحزب عليه هو ذاته النمط الذي تأسست عليه غالبية الأحزاب الجديدة التي كانت في مساحة الوسط مثل حزب العدل، الذي لم يُعرف نفسه أيضًا كحزب أيديولوجي، وحزب التيار المصري الذي لم يواصل المسيرة بسبب عدم استكمال توكيلاته اللازمة لحصوله على الرخصة الرسمية، وحزب مصر الذي قام بتأسيسه عمرو خالد، وحزب الحضارة الذي اندمج لاحقًا في حزب الوسط.

كان هناك سِجالٌ طوال الوقت داخل الحزب، هل الحزب يمثل حزب يسار وسط، أم يمين وسط، أم حزب ليبرالي، أم ليبرالي اجتماعي؟ ويتفاقم هذا السجالُ حينما تُناقشُ قضية اقتصادية أو اجتماعية، أو قانون ما يتم طرحه من قبل الحكومة أو البرلمان، أو أثناء اجتماع الحزب مع أحزاب أخرى لتشكيل تحالف سياسي ما، وكان هذا الأمر يضع ممثلي الحزب في أزمة، حينما يتم التصويت على دعم قضية ما، أو حين يُثار النقاشُ حولها في المجال السياسي، أو في البرلمان.[9]

3. برنامج الحزب

طرح مؤسسو الدستور برنامجًا لا ينصُّ صراحة على اتجاه الحزب السياسي بشكل واضح، بل يشرحُ مبادئه وأفكاره التي تظهر فيها ملامح وسطية بشكل كبير، فقد نصَّ البرنامج على أن الحزب يهدف إلى بناء دولة مصرية حديثة تقوم على الحكم الديمقراطي الرشيد، والعلم والكفاءة والخبرة، وسيادة القانون، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، بحيث تكون مؤسسات الدولة أداةً لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ومصالحهم في داخل البلاد وخارجها، ولتنمية الاقتصاد وحسن إدارة موارد البلاد، ولتوفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعيين، وتحمي حدودها وهُوِيّةَ شعبها ومصالحه، وتطلق طاقات المجتمع بما يضعه في المكانة التي تليق به جنبا إلى جنب مع بقية شعوب العالم المتقدمة.[10]

كما نص البرنامج أيضًا على إيمان الحزب باقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة، لكنه يؤمن بأن للدولة دورًا لا غنى عنه في دفع التنمية الاقتصادية، وتوجيهها للمصلحة العامة. كما يرى الحزب أن تحقيق العدالة الاجتماعية مسؤوليةٌ تقع على عاتق الدولة، ابتداء بوضع التشريعات التي تمنع الفساد والاستغلال والاحتكار والتلاعب وضمان تطبيقها التطبيق الأمثل، مرورًا بوضع سياسة ضريبية عادلة،

9- هند الخولي، نائبة أمين لجنة الإعلام بحزب الدستور سابقا، مقابلة عبر الإنترنت مع الباحث، 16 / 12/ 2018

10- برنامج حزب الدستور، صفحة حزب الدستور (القاهرة)، موقع فيسبوك، (3/ 10/ 2012) شوهد في 23 / 12/ 2018 : https://goo.gl/iy3Jvy

وتقوية التضامن الاجتماعي، وتحقيق تكافؤ الفرص وخلق فرص عادلة للفئات الأقل حظًّا، وتمكين الفئات الأضعف في المجتمع، ودعم التعليم المجاني لخلق فرص عادلة أمام الشرائح الأفقر للتقدم وتحسين أوضاعها، ومكافحة التمييز السلبي، وانتهاء بتوفير مظلة من الحماية الاجتماعية للجميع بحيث توفر الحاجات الأساسية للمواطنين من مأكل وملبس ومياه نقية ومأوى وصحة وتعليم وخدمات ثقافية. كما يدعو الحزب في برنامجه إلى إعادة توجيه الاقتصاد المصري بالكامل بحيث يؤدي أولًا إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحسين البيئة التي يعيشون فيها وعليها، والتي تشكل ملكية مشتركة لنا ولأبنائنا من بعدنا، وبحيث يعتمد على علاقة بناءة وذكية بين أجهزة الدولة والسوق، ويتم ذلك من خلال إصلاح المجالات الاقتصادية كافة.[11]

11- المصدر نفسه

ثالثًا: الهيكل التنظيمي قبيل الإعلان عن تأسيس الحزب كان الأربعة وكلاء الرسميون الذي كان يمكن عمل توكيلات للحزب باسمهم هم: الدكتور محمد البرادعي، والسفير السيد المصري، والدكتور أحمد حرارة، والدكتور أحمد دراج.[12] وقد استطاع الحزب الحصول على نسبة توكيلات ضخمة وصلت عشرة آلاف توكيل،[13] وبعض قيادات الحزب يقولون بأن الرقم تجاوز الـ20 ألف توكيل،[14] وهو يعد أكبر الأرقام التي تقدم بها حزب للحصول على رخصة رسمية، وهو رقم أيضًا يظهر مدى حجم العضوية الكبيرة التي بدأ بها الحزب لحظة تأسيسه، قبل أن تتقلص هذه العضوية لاحقًا لأسباب مختلفة.

بعد ذلك؛ تم تشكيل لجنة تسيير الأعمال لإدارة الحزب في فترته الانتقالية، حتى إقامة أول مؤتمر عام له، وانتخاب أول رئيس للحزب، وهو ما تم فعليًّا في 22 فبراير 2014 حينما ترشحت جميلة إسماعيل على رئاسة الحزب ومعها هاني الجمل كأمين عام، أمام هالة شكر الله كرئيس للحزب وياقوت السنوسي كأمين عام، وفاز الأخيران في الانتخابات.[15]

بعد تأسيس الحزب تولى محمد البرادعي رئاسة الحزب لفترة انتقالية، انتهت بعد توليه منصب نائب الرئيس، إثر الإطاحة بمحمد مرسي، وكان يدير الحزب أسفل الرئيس مباشرة لجنةُ تسيير الأعمال، التي كانت تضم السفير شكري فؤاد، أمين لجنة الصندوق، وجميلة إسماعيل، أمينة التنظيم، وتامر جمعة، مسؤول لجنة الشؤون القانونية، ووائل قنديل الذي كان متحدثا رسميًا للحزب،[16] وأحمد حرارة، الذي كان وكيلًا للمؤسسين، وهالة شكر الله، التي كانت تدير أمانة التدريب والتثقيف، كما أنشأت أكاديمية حزب الدستور،[17] ومحمد أبو العلا، وبسنت فهمي، التي كانت مسؤولة للجنة الاقتصادية، ثم ممثلين عن قطاعات المحافظات، وآخرين [18]

12- ضحى الجندي، إخطار لجنة شؤون الأحزاب بتأسيس (الدستور).. والبرادعي وكيل المؤسسين، جريدة الشروق، (24 / 4/ 2012)، شوهد في 22 / 12/ 2018 : http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24042012&id=dde06d18-06a6-4f3d-ab-fb-7fca99970d75. انظر أيضا: طريقة عمل توكيل لحزب الدستور، الصفحة الرسمية لحزب الدستور، موقع فيسبوك، (25/ 4/ 2012)، شوهد في 21/ 12/ 2018: https://goo.gl/Ad3EnH

13- محمود نبيل، حزب الدستور يقوم بتقديم الأوراق الرسمية للجنة شؤون الأحزاب، جريدة الصباح المصرية (مؤرشف على موقع مصرس)، (30/ 8/ 2012)، شوهد في 20/ 12/ 2018 : https://www.masress.com/elsaba7/19907

14- وليد نصر، مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

15- هالة شكر.. أول امرأة رئيسًا لحزب في مصر، العربي الجديد، (22/ 2/ 2014)، شوهد في 23/ 12/ 2018 : https://goo.gl/C3dpN5

16- ضحى الجندى، إخطار لجنة شؤون الأحزاب بتأسيس (الدستور).. والبرادعي وكيل المؤسسين، جريدة الشروق، مصدر سابق

17- هالة شكر.. أول امرأة رئيسًا لحزب في مصر، مصدر سبق ذكره

18- مصطفى إبراهيم، أمين محافظة المنوفية، ومقرر الهيئة العليا بحزب الدستور، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 20 / 12/ 2018

لاحقًا؛ تم تأسيس لجنة عليا ضمت بداخلها لجنة التسيير السابقة بالإضافة إلى الممثلين عن القطاعات، وفي البداية كان الحزب قد قسّم المحافظات بأكملها إلى أربعة قطاعات هي: قطاع الدلتا والإسكندرية، قطاع سيناء ومحافظات القناة، قطاع الصعيد، قطاع القاهرة الكبرى، ثم تَمَّ استحداثُ لجنةٍ سُمِّيت بمجلس المحافظات تحتوي على أمناء مجلس المحافظات، وكان يتم اختيار أربعة فقط من هذا المجلس في الهيئة العليا، في إطار التجديدات التي طرأت على اللائحة، وأُجريت انتخابات لاختيار أمناء المحافظات قبل المؤتمر العام، كما تم ضمُّ أمناء المحافظات كلهم في الهيئة العليا لتدعيم قرارات المشاركة القاعدية بالحزب.[19]

داخل الحزب وبعد نشأته بفترة قصيرة؛ كانت هناك عملية واسعة لمحاولة تنظيم الحزب، والعمل على خلق هيكل واسع يدير هذا الحجمَ الكبير من العضوية وهذا الزخمَ الذي تزامن مع نشأة الحزب في منتصف العام 2012. فتمَّ تأسيسُ مدرسة كوادر للحزب، كما تم عمل دورات داخل الحزب لتدريب الأعضاء على كيفية التواصل مع الجمهور والتسويق الانتخابي. كانت هناك محاولات لتدريب الأعضاء على الانتخابات البرلمانية التي كان من المفترض أن تجرى في نهاية 2012، لكن الإعلان الدستوري حوَّل نشاط الحزب من العمل السياسي والتنظيمي إلى العمل الاحتجاجي في الشارع ضد قرارات محمد مرسي.[20]

رسميًّا؛ كانت القرارات المهمة كالتحالفات وغيرها يتم الرجوع فيها إلى الهيئة العليا، لكنَّ القرارات المصيرية كان يتم عمل استفتاء داخلي عليها بين كل أعضاء الحزب. وحدث هذا الأمر عدة مرات كان من بينها المشاركة في الاستفتاء على دستور 2012، الذي كُتب باللجنة التأسيسية الثانية وكان أغلبها من الإخوان، وقرارات مصيرية أخرى مثل أي مرشح رئاسي يجب اختياره في انتخابات 2014؟ هل عبدالفتاح السيسي أم حمدين صباحي؟ وجاء تصويت القواعد لحمدين صباحي حينها بأغلبية من الحزب.

حسب كلام أعضاء من الحزب؛ فقد كان من الممكن أن تُؤخذ هذه القرارات من قبل الهيئة العليا للحزب، لكن خوفًا من غضب الأعضاء والحفاظ على تماسك جسد الحزب كان من الأهمية رجوعُ لجنة تسيير الحزب، ثم رئاسة الحزب بعدها إلى القواعد لتحديد أي الخيارات يمكن سلوكها.[21]

قبل 30 يونيو مباشرة كانت هناك محادثات مباشرة بين حزب العدل والدستور لدمج الحزبين، وبدا الأمر طبيعيًا في ظل تقارب مؤسسي المجموعتين، وتماثل الخط

19- المصدر نفسه

20- هاني الجمل، المرشح السابق على منصب الأمين العام لحزب الدستور، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 17/ 12/ 2018

21- مصطفى إبراهيم، أمين محافظة المنوفية، ومقرر الهيئة العليا بحزب الدستور، مصدر سبق ذكره

الفكري والسياسي للحزبين، وعدم قدرة الأحزاب الصغيرة كالعدل على التحرك وحدها، وإدراك الأحزاب حينها أنها لكي تكون رقمًا في المعادلة السياسية أمام الإخوان والإسلاميين وبقية الأحزاب العلمانية الكبيرة كالمصريين الأحرار والوفد؛ عليها أن تندمج مع بعضها أو تدخل في تحالفات جبهوية أو انتخابية كبيرة. ثم دخل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي على خط مفاوضات الحزبين، وكان مقررًا أن يُسمَّى الحزبُ المُدمَج باسم حزب الدستور المصري الديمقراطي، لكن كانت المفاوضات تسير ببطء شديد، نظرًا لاستقرار وضع بنية أحزاب عن أحزاب أخري، وقلق بعض مسؤولي هذه الأحزاب من الاندماج خشيةَ فقدان مناصبهم الكبيرة، ثم دهمت هذه الأحزاب التغييرات الكبيرة التي تمت بعد 3 يوليو 2013، وهو ما أوقف المفاوضات بين الأحزاب الثلاثة.[22]

الذراع الطلابية للحزب

فور تأسيس حزب الدستور كانت له حركة طلابية مرتبطة به، لكن كان للحركة الحق في أخذ قرارات منفصلة، وكذلك الحق في كتابة البيانات وفق ما ترتئيه، على ألّا تخرج سياساتها بشكل كامل عن سياسات الحزب.

حقق طلبة الدستور في الجامعات نتائج جيدة للغاية في انتخابات اتحادات الطلاب التي أُجريت في بداية عام 2013، حيث قاموا بعقد تحالفات واسعة مع طلاب مصر القوية وطلاب روابط مستقلة للنزول على قوائم مختلفة أمام طلاب الإخوان المسلمين. وهو ما أسهم لاحقا في تحقيقهم نسبًا عالية في أول انتخابات اتحاد طلاب يتمُّ إجراؤها بعد الثورة مباشرة. وكانت للنتائج الجيدة التي حققوها حينها إرهاصات على إمكانية بناء حركة مدنية مستقبلية منظمة يمكنها أن تنافس بشكل كبير في المساحات الطلابية والنقابية التي ظل الإخوان يسيطرون عليها لفترة طويلة.

خاضت الحركات الطلابية المضادة للإخوان صراعًا كبيرًا حينها، وكانت تشكل مجموعات مختلفة، لكن أقواها كان طلاب مصر القوية، والدستور، وصناع الحياة، والتيار الشعبي، وحركة مقاومة اليسارية.

في الانتخابات الطلابية التي جرت في النصف الأول من عام 2013؛ خاض طلاب التيار المدني معركة شرسة في مواجهة استمرار اللائحة الطلابية التي أعاقت دخولهم المعترك الانتخابي، ودشَّنوا حملة لوضع لائحة بديلة للائحة التي أعدها اتحاد طلاب مصر الواقع تحت سيطرة طلبة الإخوان، تحت اسم "لائحتك.. دستورك"،

22- المصدر نفسه

حيث قدمت الحركات الطلابية لائحة بديلة للائحة القديمة. وتكونت التحالفات من ثلاث كتل هي: الإخوان وحلفاؤهم من المستقلين، والتيار المدني وحلفاؤه من المستقلين، ثم المستقلون أنفسهم، وبُنيت كلُّها على أساس المصلحة المشتركة، حيث إن انتخابات المستوى التصعيدي تستوجب بناء تحالفات لتعذر إمكان الفوز على أي حركة بمفردها. فيما كانت خيارات التحالف لطلاب التيار المدني مفتوحة على كل التيارات السياسية وفقاً لظروف العملية الانتخابية بكل جامعة، حتى مع التيار السلفي، لكن الاستثناء الوحيد كان الإخوان.[23]

فقد أوضحت النتائج بشكل عام تقدم الطلاب المستقلين الذين حصلوا على مقعدي رئيس ونائب رئيس اتحاد طلاب في ٧ جامعات، وأحد المقعدين في 4 جامعات، وحصل طلاب الإخوان على مقعدي الرئيس ونائبه في 8 جامعات مقابل 11 في الانتخابات الماضية، أما طلاب القوى السياسية الأخرى فقد حصدوا ٨ مقاعد ما بين رئيس ونائب رئيس، مقسمةً على حزب الدستور ومصر القوية وصناع الحياة وحزب الإصلاح والنهضة.[24]

23- نجلاء مكاوي، الانتخابات الطلابية في مصر قراءة في المقدمات والنتائج، جريدة السفير اللبنانية، (17/ 6/ 2013) شوهد في 22/ 12/ 2018: https://goo.gl/VYbyaz

24- المصدر نفسه

رابعًا: الدستور من التأسيس حتى 3 يوليو 2013

توازى تأسيس حزب الدستور تقريبًا مع الزخم الأهم الذي ملأ المجال السياسي في مصر في أبريل ومايو 2012، وهو الزخم الذي ارتبط بتشكيل الجمعية التأسيسة الثانية لوضع الدستور. كانت الجمعية الأولى قد تمَّ حلُّها بقرار من القضاء الإداري، والعمل على وقف تشكيلها صباح يوم 10 أبريل 2011، بعد أن شهدت الجمعية انهيارًا سريعًا للغاية إثر الإعلان عن تشكيلها في 25 مارس 2012 بعد انسحاب عدد كبير من أعضائها من القوى المختلفة الليبرالية واليسارية، وممثلي الأزهر والكنيسة، اعتراضًا على شكل تكوين اللجنة، وطريقة الانتخابات، وهيمنة حزب الحرية والعدالة وحزب النور على تشكيلها. وجرت وساطاتٌ ومحاولات تفاوض بين حزبي الحرية والعدالة والنور من جهة وممثلين عن المنسحبين وأحزابهم وكياناتهم التي قدموا منها من جهة أخرى، لكن القضاء الإداري استبَقَ هذه المفاوضات بقرارٍ بالحلِّ. ووفقًا لوحيد عبد المجيد أحد أعضاء لجنة المائة لوضع الدستور؛ اتخذ حزبا الحرية والعدالة والنور موقفًا إيجابيًا عندما رفضا الطعن عليه وقَبِلا التوجه إلى طريق الحل الصحيح، وهو إعادة انتخاب الجمعية.[25]

لكن؛ وبسبب الغرق في التفاصيل وعدم القدرة على تقديم التنازلات الكافية، لم تستطع القوى السياسية الإسلامية من ناحية، والتيارات اليسارية-الليبرالية من ناحية أخرى الاتفاقَ على وجود صيغة مناسبة تضمن وجود توازن لكل القوى باللجنة التأسيسة لوضع الدستور الثانية، وهي الأزمة التي اعتبرها وحيد عبدالمجيد، أحد أبرز الوسطاء بين القوى الإسلامية والعلمانية حينها، أكبرَ أزمة شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير،[26] وكان عبد المجيد يكتب رأيه الهام هذا -والتفصيلي جدًّا بصفته شاهد عيان على جولات التفاوض حينها- في 21 يونيو 2012، أي قبل تصاعد الخلاف على تكوين اللجنة وطريقة تشكيلها، والدستور الذي خرج منها، وتمَّ الاستفتاءُ عليه.

ثم كانت الأزمة الأخطر التي واجهت الثورة، وأشعلت حالة استقطاب سيئة للغاية في المجال السياسي حينها، وهي أزمة الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد

25- وحيد عبدالمجيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية (2-1)، الشروق، (20 / 6/ 2012)، شوهد في 24 / 12/ 2018 : http://www. shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20062012&id=3a6452e6-5c5f-4856-8300-ff8241b63569

26- وحيد عبدالمجيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية (2-2)، الشروق، (21 / 6/ 2012)، شوهد في 24 / 12/ 2018 : http://www. shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21062012&id=e0f322e9-e17c-42fa-89c0-39057201e099

مـرسي في الحـادي عـشر مـن نوفمـبر 2012، وهـي الأزمـة التـي كانـت سـببًا في الإطاحـة بـه لاحقًـا. فقـد أصـدر إعلانًـا دسـتوريًا تضمـن إقالـة عبدالمجيـد محمـود، النائـب العـام الـذي كان موجـودًا قبـل الثـورة، واعتَـبرَ الإعـلانُ الدسـتوري وفقًـا للمرسـومِ -الـذي صـدر في نفـس اليـوم- "الإعلانـاتِ الدسـتوريةَ والقوانـين والقـرارات السـابقة عـن رئيـس الجمهوريـة منـذ توليـه السـلطة في 30 يونيـو 2012 وحتـى نفـاذ الدسـتور وانتخـاب مجلـس شـعب جديـد نهائيـةً ونافـذةً بذاتهـا غـير قابلـة للطعـن عليهـا بـأى طريـق وأمـام أيـة جهـة ، كـما لا يجـوز التعـرض بقراراتـه بوقـف التنفيـذ أو الإلغـاء وتنقـضي جميـع الدعـاوى المتعلقـة بهـا والمنظـورة أمـام أيـة جهـة قضائيـة".[27]

كـما حصّـن الرئيـس المعـزول مؤسسـات مجلـس الشـورى والجمعيـة التأسيسـة لوضـع الدسـتور، بالقـرار رقـم 5 مـن نفـس الإعـلان، كـما وضـع مـادة مُبهمـةً وهـي المـادة السادسـة، تتيـح لـه أخـذ اجـراءات وتدابـير بعينهـا، إذا رأى أنهـا خطـر يهـدد الثـورة أو الوحـدة الوطنيـة، أو يعـوق مؤسسـات الدولـة عـن أداء دورهـا.[28]

تفجَّـرت الأحـداث بعدهـا لتتشـكل جبهـة الإنقـاذ التـي ضمـت مـا أُطلـق عليـه قـوى المعارضـة المدنيـة وضمـت أحزابًـا وشـخصيات عامـة عديـدة.[29] ونظّمـت جبهـة الإنقـاذ الوطنـي عـدة تظاهـرات للمطالبـة بتراجـع مـرسي عـن الإعـلان الدسـتوري، فاسـتجاب محمـد مـرسي وسـارع إلى إلغـاء بعـض بنـود الإعـلان، ونقـل الصلاحيـات التشريعيـة إلى مجلـس الشـورى، وألغـى حصانـة المراسـيم والقـرارات الرئاسـية، لكنـه رفـض سـحْبَ تعيينـه للنائـب العـام الجديـد، ورفضـت جبهـة الإنقـاذ سـحبَ مـرسي بعـضَ بنـود الإعـلان وطالبـت بإلغائـه برمتـه وإعـادة تثبيـت النائـب العـام السـابق في منصبـه، كـما عـادت هـذه الأحـزاب مجـددًا إلى تكتيـكات العرقلـة، ورفـض معظمُهـا دعـوة الرئيـس إلى المشـاركة في مؤتمـر للحـوار الوطنـي.[30]

في شـهر ينايـر 2013؛ رفـض محمـد البرادعـي، رئيـس حـزب الدسـتور، والـذي كان يقـود جبهـة الإنقـاذ دعـوةَ الرئيـس المعـزول محمـد مـرسي للحـوار، معتـبرًا الدعـوة التـي وجههـا مـرسي دعـوة شـكلية، وأن الحـوار لـن يتـم بـين جبهـة الإنقـاذ وبـين الرئاسـة إلا عـلى أرضيـة تحقيـق شروط الأولى،[31] وهـو الأمـر ذاتـه الـذي تضامـن فيـه معـه قـادة جبهة الإنقاذ كحمدين صباحي وعمرو موسى والسيد البدوي.[32]

27- ننشر مواد الإعلان الدستوري الجديد للرئيس مرسي، اليوم السابع، (22/ 2/ 2012)، شوهد في 24/ 12/ 2018 : https://goo.gl/mKyMv4

28- المصدر نفسه

29- انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب: الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.. الانتقال من المركز إلى الهامش

30- عمرو حمزاوي، ميشيل دان، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2017، ص 26

31- سهيلة حامد، البرادعي: الحوار الذي دعا إليه مرسي "شكلي".. ونقبل فقط بالحوار "الجاد"، (28/ 1/ 2013)، شوهد في 21/ 12/ 2018 : https://www.elwatannews.com/news/details/121826

32- سهيلة حامد، صباحي يحمل مرسي المسؤولية السياسية عن الدم الذي أهدر.. ويقول لأهل القناة: "لن نسمح بعزلكم"، جريدة الوطن، (28/ 1/ 2013)، شوهد في 21 / 12/ 2018 : https://www.elwatannews.com/news/details/121845

وهكـذا وبعـد أشـهر معـدودة مـن ولايـة مـرسي؛ طفـا الاسـتقطاب العلماني-الإسـلامي عـلى السـطح مجـددًا وبحـدّة، وتظاهـرت جبهـة الإنقـاذ الوطنـي ووجّهـت نـداءات متكـررة مـن أطـراف مختلفـة إلى الجيـش كي يتدخـل في السياسـة ويطيـح بالإسـلاميين مـن السـلطة، وفي هـذه الأثنـاء كانـت غالبيـة وسـائل الإعـلام العامـة والخاصـة تصـدح بالعواطـف المشـبوبة المؤيـدة للجيـش، وتسـخر بمـرارة مـن مـرسي آنـاء الليـل وأطـراف النهـار.[33]

فتـح حـزب الدسـتور مقراتـه لحركـة تمـرد واشـترك أعضـاؤه وقياداتـه بفعاليـة شـديدة في الدعـوة للتوقيـع عـلى ورقـة تمـرد التـي كانـت تنـادي بالنـزول يـوم 30 يونيـو للضغـط عـلى محمـد مـرسي، كي يقبـل فتـح البـاب لانتخابـات رئاسـية مبكـرة. ثـم شـارك الدسـتور في تظاهـرات 30 يونيـو، لتندفـع الأحـداث لاحقًـا برفـض الإخـوان ومحمـد مـرسي طلبـات المتظاهريـن والقـوى السياسـية، الأمـر الـذي أدى لسـيناريو 3 يوليـو 2013، وعـزل مـرسي وحكومته.

وبعـد تـولي البرداعـي نائبًـا لرئاسـة الجمهوريـة بعـد 3 يوليـو 2013؛ تـرك منصبـه في رئاسـة الحـزب نظـرًا للطبيعيـة التنفيذيـة للمنصـب الجديـد الـذي شـغله. وبعـد فـضٍّ اعتصامـي رابعـة والنهضـة مبـاشرة، قـدّم البرادعـي اسـتقالته مـن منصـب نائـب الرئيـس، وسـافر خـارج البـلاد بـلا رجعـة، وقوبلـت اسـتقالتُه بهجـوم واسـع عليـه مـن جانـب الإعـلام المـوالي للنظـام الجديـد، وأحدثـت حالـة ارتبـاك لحزبـه الـذي اسـتقال عـدد كبـير منـه بسـبب اتهامهـم البرادعـي بـترك المسـؤولية باسـتقالته، وكذلـك لاعتقادهـم بـأن الحـزب صـار في مرمـى نـيران المواجهـة التـي كانـت محتدمـة حينهـا، ثـم دخـل الحـزب بعـد 3 يوليـو مرحلـة أخـرى شـهد فيهـا حالـة تغيـرات واسـعة بسـبب طبيعـة المرحلـة الجديـدة.

33- عمرو حمزاوي، ميشيل دان، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مصدر سابق، ص 27

خامسًا: تركيبة الحزب وتأثيرها على التنظيم الداخلي

شكلت بنيةَ تنظيم حزب الدستور -خصوصاً في مستواه القيادي الأعلى- مجموعةٌ من متنوعي الاتجاهات السياسية، ومتعددي الرؤى والأفكار. حيث أراد مؤسسو الحزب هذا الأمر من البداية واعتبروه نقطة قوة لصالحه، وعكسوا هذا الأمر -كما سبق ذكره- في مشروع الحزب وبرنامجه وكذلك اسمه وشعاره.

لكن هذا التنوع الواسع للأفراد الذين كانوا معًا في ميدان التحرير، والتفوا بتوافق حول شعارات الثورة، لم يمكنهم من إيجاد حد أدنى من التوافق حول شكل الحزب الجديد، وطريقة إدارته، وطريقة التعاطي مع الملفات السياسية التي كانت تفتح طوال الوقت في المجال السياسي منذ نشأة الحزب.

كما امتدت عدوى الاستقطاب من خارج الحزب إلى داخله، تلك العدوى التي شهدها المجال السياسي ومثلت أبرز مشاكل وأزمات الثورة، فتناحر الشباب الراديكاليون بأدواتهم الثورية مع الكهول والشيوخ بتصوراتهم المحافظة، وكانت الاعتراضات الواسعة والميل للعمل الاحتجاجي سمة غالبة على التيار الواسع في جسد الحزب.

أطلق هذا التنافرَ تشكُّلُ عدةِ جبهات متضادة وشِللٍ متحاربة داخل الحزب،[34] أعقبها موجة انشقاقات وخلافات واسعة في جسد الحزب، عززها تصاعد حدة الاستقطاب الإسلامي-العلماني، وبروز الخلافات الوسعة -التي تزامنت مع نشأة الحزب- على تشكيل لجنة تأسيس الدستور، والخلافات التي تلت الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي.

في 7 يناير 2013 بدأت أولى أزمات الحزب، مع إعلان مجموعة من شبابه الاعتصام داخل المقر الرئيسي بالقاهرة، معلنين رفضهم القرارات التي اتخذها الدكتور محمد البرادعي رئيس الحزب، بتشكيل لجنة الإعداد للانتخابات البرلمانية، مشيرين إلى أن ذلك يتناقض جوهريًا مع ما يطلبه الأعضاء من التصرف بصورة مؤسسية واتخاذ القرارات بعد التشاور. وطالب الشباب في بيان لهم بإقالة الأمين العام للحزب آنذاك الدكتور عماد أبو غازي، مؤكدين أن لجنة تسيير الأعمال فشلت في مهمتها التي كانت تتمثل في عبور الحزب مرحلته الانتقالية في التأسيس من خلال إتمام الهيكل التنظيمي للحزب، وتشكيل مكتب سياسي، بالإضافة إلى تمكين الشباب داخل

34- هاني الجمل، مصدر سبق ذكره

الحـزب كـما وعـد البرادعـي في بيانـه التأسـيسي، مضيفـين أن الحـزب لا يطبـق مبـادئ الديمقراطيـة التـي تأسـس مـن أجلهـا.[35]

في 15 يناير 2013، حدثت حادثة قدرية أثناء الاعتصام صعَّدت من جو الخلافات داخـل الدسـتور، حيـث سـقط قيـادة وسـيطة مـن قيـادات الحـزب هـو شـعراوي عبدالباقـي -أمـين الحـزب لأمانـة السـادس مـن أكتوبـر والشـيخ زايـد- ميِّتًـا إثـر أزمـة قلبيـة جـراء انفعالـه أثنـاء النقـاش الـذي جـرى بخصـوص ضغـط القواعـد عـلى مسـؤولي لجنـة تسـيير الأعـمال وأمانـة التنظيـم لإعـادة هيكلـة الأمانـات، والمطالـة باختيـار الأمانـات بالانتخابـات وليـس بالتعيـين، وترتيـب تنظيـم الحـزب مـن الداخـل.[36]

ترتـب عـلى هـذه الحادثـة اسـتقالة سـامح مكـرم عبيـد، الـذي كان طرفًـا في المشـادة، وكان يشـغل أمـين تنظيـم الحـزب وعضـو لجنـة تسـيير الحـزب، كـما رفـع شـباب الحـزب مطالـب بإقالـة كل مـن عـماد أبـو غـازي والسـفير شـكري فـؤاد، وتغيـير لجنـة تسـيير الأعـمال بأكملهـا.[37]

وفي 23 مـارس 2013، طالـب الشـبابُ البرادعـي رئيـسَ الحـزب بإتمـام الهيكلـة طبقًـا لقواعـد الانتخـاب الحـر المبـاشر، والإعـلان عـن مواعيـد وأسـماء الأعضـاء الذيـن لهـم الحـق في الانتخـاب قبلهـا بأسـبوع عـلى الأقـل.[38]

بعدهـا بشـهرين أعلـن الدكتـور حسـام عيـسى أحـد مؤسـسي الحـزب اسـتقالته، مؤكـدًا أن هيكلـة الحـزب قـد طالـت بشـكل غـير مقبـول، وأرجـع عيـسى سـبب اسـتقالته إلى مـا وصفـه بـ»محـاولات التزويـر التـي يحـاول البعـض مـن خلالهـا ضـمان البقـاء الأبـدي على مقاعـد السـلطة داخـل الحـزب".[39]

لم تهـدأ الخلافـات التنظيميـة داخـل الدسـتور، فتعاقبـت اسـتقالات أفراد من المؤسسـين عـلى إثـر الخلافـات المتأثـرة بأزمـات إعـادة الهيكلـة، والانتخابـات الداخليـة، وتراكـم تعبئـة المجموعـات الجبهويـة ضـد بعضهـا، وكان عـلى رأسـهم عـماد أبـو غـازي الأمـين العـام السـابق للحـزب، وأحمـد البرعـي وزيـر التضامـن الاجتماعـي الأسـبق، وجـورج إسـحاق، وشـادي الغـزالي، وإسراء عبدالفتـاح وناصر عبدالحميـد وعضـوا لجنـة الخمسـين أحمـد عيـد وعمـر صـلاح، الذيـن حاولـوا تكويـن تحالـف انتخـابي بعـد اسـتقالتهم

35- معلومات متقاطعة من: محمد سعيد، "الدستور" مسيرة من الأزمات والانشقاقات.. فهل ينتهي حُلم البرادعي؟، مصراوي، (23/ 12/ 2015)، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://goo.gl/eBrfg9، ومقابلات على الإنترنت للباحث مع قيادات سابقة وحالية من حزب الدستور، 17-20 / 12 / 2018

36- هاجر إسماعيل، بالتفاصيل.. قصة شعراوي شهيد حزب الدستور، بوابة شباب جريدة الأهرام، (16 / يناير/ 2013)، شوهد في 23/ 12/ 2018: http://shabab.ahram.org.eg/News/8802.aspx، انظر أيضا: عادل الدرجلي وخالد الشامي، «الدستور».. «مفيش رجوع يا برادعي»، المصري اليوم، (17/ 6/ 2015)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=467987

37- عمر الناغي، مصدر: سامح مكرم عبيد رحل عن "الدستور" لاحتواء أزمة "شعراوي"، مصراوي، (تمت أرشفة الخبر عن طريق موقع مصرس)، (16/ 1/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://www.masress.com/masrawy/5492483

38- محمد سعيد، "الدستور" مسيرة من الأزمات والانشقاقات.. فهل ينتهي حُلم البرادعي؟، مصراوي، المصدر السابق

39- سمير السيد، حسام عيسى يستقيل من "الدستور" اعتراضًا على محاولات البعض التزوير لضمان البقاء على مقاعد السلطة بالحزب، الأهرام، (21/ 3/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: http://gate.ahram.org.eg/News/323899.aspx

مباشرة من الدستور، لكنهم فشلوا في الوصول لصيغة تنظيمية مناسبة،[40] قبل أن ينسحب جزء كبير منهم من العمل السياسي بعدها للأبد.

في رأي أفراد كانوا قياديين بالحزب وفي مناصب أساسية به؛ فإن عدمَ وجود اتجاه سياسي وفكري واضح للحزب، واعتماده أكثر على وجود المؤسس مع تجميعه لكتل كبيرة متنافرة في الاتجاهات السياسية، سببُ أزمة التشظي الداخلية الواسعة، خصوصًا حينما كانت تتخذ قرارات مصيرية تجاه مواقف أو قضايا بعينها، سياسية أو اقتصادية. وفي رأيهم أيضًا أن الحزب كان يحتاج في البداية إلى وضع إطار سياسي محدد المعالم يمكن على أساسه ضم الأعضاء، لا أن يحدد الإطار الفكري والسياسي والبرنامج لاحقًا.[41]

بعض القيادات المستقيلة عَزَوا استقالاتهم إلى أسباب تتمحور حول المشكلة نفسها، مثل -والتعبير هنا للمستقيلين- «زيادة الخلافات الداخلية التي انتشرت يومًا بعد يوم داخل الحزب، وتصاعد وتيرة التخوين وتصفية الحسابات والتجاوزات، وفشل الحزب بجدارة في طرح أي حلول سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ذات جدوى تمثل طموحات أبنائه»، كما انتقدوا شكل التنظيم المؤسسي وغياب الرؤية الحزبية.[42]

لكن هناك وجهة نظر أخرى وجيهة داخل الحزب، تقول بأن تصدير فكرة الخلافات الأيدلوجية بأنها أحد أسباب الصراع داخل الحزب -تحديدًا قبل 30 يونيو 2013- أمر مبالغ فيه، لأسباب أهمها، أن الحزب تزامن ظهوره مع حالة حراك واسعة بالأساس على جملة من القضايا العامة شبه متفق عليها، مثل: معارضة الرئيس مرسي في الإعلان الدستوري الذي أصدره، وكذا معارضة الدستور الذي خرج من لجنة تأسيسة تشكلت بأغلبية إسلامية. كما كان هناك تحيز لدى أغلب الأحزاب للاهتمام بالحراك الاحتجاجي عن الاشتباك مع قضايا اجتماعية واقتصادية تفصيلية، وأن الصراعات لم تكن أيدلوجية بقدر ما كانت صراعات بين مجموعة من السياسيّن القدامى الذين رأوا أنهم يمتلكون خبرة أطول في العمل السياسي، وبالتالي يستحقون المناصب القيادية الأهم في الحزب، وبين قطاعات واسعة من الشباب، الذين كانوا يمثلون المكون الرئيسي بالحزب، والذين كانوا يرون أنهم الأحق بإدارة الحزب، لأنهم هم مَن كان لهم الدور الأبرز في الثورة. كما عزت نفس وجهة النظر الصراع بالأساس بأنه كان قائمًا على خلفية وجود فريقين، أحدهما إصلاحي،

40- محمد عمارة وأحمد غنيم وعمرو حامد، منشقو حزب "البرادعي" يؤسسون كيانا جديدا لخوض الانتخابات، جريدة الوطن، (3/ 11/ 2013)، شوهد في 20/ 12/ 2018: https://www.elwatannews.com/news/details/349752. انظر أيضا: أحمد السكري، بعد 3 سنوات.. أين ذهب مؤسسو حزب الدستور؟، دوت مصر، (29/ 6/ 2015)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://goo.gl/BPPheV

41- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات الباحث مع: هاني الجمل، مرشح سابق على منصب الأمين العام للحزب، مصدر سبق ذكره، وهند الخولي، نائبة أمين لجنة الإعلام بحزب الدستور سابقا، مصدر سبق ذكره، ومحمد سالم، عضو المكتب السياسي بالحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 9/ 10/ 2018

42- نور عبدالقادر، بعد الاستقالات.. هل ضاع الهدف من إنشاء حزب الدستور؟، مصراوي، (29 /10/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://goo.gl/cw1oTN

وأغلبهم من السياسيين القدامى، والآخر ثوري، وأغلبهم من الشباب.[43] وأن الخلافات الحزبية كان يمكن تداركها مع الوقت، ومع إنضاج التجربة الحزبية لولا حدوث تغيرات ما بعد 30 يونيو، والتي أثرت في النهاية على أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد يناير وعبرت عن مطالبها وأهدافها.

أسباب الخلافات الحزبية التي ظهرت في حزب الدستور تتشابه مع أغلب المشاكل التي حدثت في كل الأحزاب التي تأسست حديثًا، وكانت تحتاج إلى فترة انتقالية لبناء تنظيمها الداخلي وهياكلها. وربما لو توافر ذلك كانت ستدور الخلافات حول أمور موضوعية، تتعلق بالفعل السياسي أو التنظيمي. لكن ما حدث في الدستور كان مختلفًا، ونتج عنه تعاظم في الأمر لعدة أسباب: الأول، تشكل الحزب من تركيبة متنوعة متضادة الاتجاهات، نتيجة لشكل وطريقة بناءه منذ البداية؛ والثاني، السياق السياسي المتوتر الذي ظهر فيه الحزب والذي استمر حتى لحظة أفوله، وسبب ضغطًا على الحزب ومجموعاته، وأدى إلى انسحاب أفراد كثيرون منه؛ والثالث، وهو السبب الجوهري، المرتبط بغياب الرمز المحوري الذي قام عليه الحزب، أي البرادعي، الذي بدونه لم تكن هناك فرصة لتجميع تلك المكونات المتنافرة، لذا حينما ترك البرادعي الحزب ورحل دون حتى أن يترك توضيحًا لمسؤوليه وأعضائه؛ انفرط عقد الحزب، ثم دخل في حالة جمود لم يخرج منها حتى اليوم.

43- وليد نصر، مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

مراجع الفصل السابع

أولا. دراسات وصحف ومواقع

- البرادعي يعلن تأسيس «الجمعية الوطنية للتغيير».. ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية، المصري اليوم، (25/ 2/ 2010)، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/34712
- أحمد حسين، مؤتمر الإعلان عن حزب الدستور، يوتيوب، (30/ 4/ 2012)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://www.youtube.com/watch?v=7-Po2t0d9zc
- إعلان تأسيس حزب الدستور بالصحفيين، بوابة الوفد، (29/ 4/ 2012)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://www.youtube.com/watch?v=Vbcv3eZoS5A
- برنامج حزب الدستور، صفحة حزب الدستور (القاهرة)، موقع فيسبوك، (3/ 10/ 2012) شوهد في 23 / 12/ 2018 : https://goo.gl/iy3Jvy
- سهيلة حامد، البرادعي: الحوار الذي دعا إليه مرسي "شكلي".. ونقبل فقط بالحوار "الجاد"، (28/ 1/ 2013)، شوهد في 21/ 12/ 2018 : https://www. elwatannews.com/news/details/121826

- سمير السيد، حسام عيسى يستقيل من "الدستور" اعتراضًا على محاولات البعض التزوير لضمان البقاء على مقاعد السلطة بالحزب، جريدة الأهرام، (21/ 3/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: http://gate.ahram.org.eg/News/323899.aspx
- سهيلة حامد، صباحي يحمل مرسي المسؤولية السياسية عن الدم الذي أهدر.. ويقول لأهل القناة: "لن نسمح بعزلكم"، جريدة الوطن، (28/ 1/ 2013)، شوهد في 21 / 12/ 2018 : https://www.elwatannews.com/news/details/121845
- سمير السيد، حسام عيسى يستقيل من "الدستور" اعتراضًا على محاولات البعض التزوير لضمان البقاء على مقاعد السلطة بالحزب، الأهرام، (21/ 3/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: http://gate.ahram.org.eg/News/323899.aspx.
- ضحى الجندي، إخطار لجنة شؤون الأحزاب بتأسيس (الدستور).. والبرادعي وكيل المؤسسين، جريدة الشروق، (24 / 4/ 2012)، شوهد في 22 / 12/ 2018 : http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24042012&id=7fca99970d75-abfb-de06d18-06a6-4f3d

- طريقة عمل توكيل لحزب الدستور، الصفحة الرسمية لحزب الدستور، موقع فيسبوك، (25/ 4/ 2012)، شوهد في 21/ 12/ 2018: https://goo.gl/Ad3EnH
- عمر الناغي، مصدر: سامح مكرم عبيد رحل عن "الدستور" لاحتواء أزمة "شعراوي"، مصراوي، (تمت أرشفة الخبر عن طريق موقع مصرس)، (16/ 1/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://www.masress.com/masrawy/5492483
- عمرو حمزاوي، ميشيل دان، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2017
- عودة البرادعي إلى مصر والتحديات التي تنتظره، بي بي سي العربية، (20/ 2/ 2010)، شوهد في 23/ 12/ 2018: http://www.bbc.com/arabic/middlee-east_egypt_elbaradei_dh_2010/02/100220/ast
- عادل الدرجلي وخالد الشامي، «الدستور».. «مفيش رجوع يا برادعي»، المصري اليوم، (17/ 6/ 2015)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=467987
- محمود نبيل، حزب الدستور يقوم بتقديم الأوراق الرسمية للجنة شؤون الأحزاب، جريدة الصباح المصرية (مؤرشف على موقع مصرس)، (30/ 8/ 2012)، شوهد في 20/ 12/ 2018 : https://www.masress.com/elsaba7/19907
- محمد الدسوقي رشدي (وآخرون)، شباب التحرير: لا نعرف شيئًا اسمه لجنة الحكماء و95% من متظاهرى التحرير يرفضون التفاوض قبل رحيل الرئيس، اليوم السابع، (10/ 2/ 2011)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://goo.gl/8wRfEb
- محمد سعيد، "الدستور" مسيرة من الأزمات والانشقاقات.. فهل ينتهي حُلم البرادعي؟، مصراوي، (23/ 12/ 2015)، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://goo.gl/eBrfg9

- محمد عمارة وأحمد غنيم وعمرو حامد، منشقو حزب "البرادعي" يؤسسون كيانا جديدا لخوض الانتخابات، جريدة الوطن، (3/ 11/ 2013)، شوهد في 20/ 12/ 2018: https://www.elwatannews.com/news/details/349752، انظر أيضا: أحمد السكري، بعد 3 سنوات.. أين ذهب مؤسسو حزب الدستور؟، دوت مصر، (29/ 6/ 2015)، شوهد في 23/ 12/ 2018: https://goo.gl/BPPheV
- نور عبدالقادر، بعد الاستقالات.. هل ضاع الهدف من إنشاء حزب الدستور؟، مصراوي، (29 /10/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: https://goo.gl/cw1oTN.

- نجـلاء مـكاوي، الانتخابـات الطلابيـة في مـصر قـراءة في المقدمـات والنتائـج، جريـدة السـفير اللبنانيـة، (17/ 6/ 2013) شـوهد في 22/ 12/ 2018: https://goo.gl/VYbyaz
- ننـشر مـواد الإعـلان الدسـتوري الجديـد للرئيـس مـرسي، اليـوم السـابع، (22/ 2/ 2012)، شوهد في 24/ 12/ 2018 : https://goo.gl/mKyMv4
- هاجـر إسـماعيل، بالتفاصيـل.. قصـة شـعراوي شـهيد حـزب الدسـتور، بوابـة شـباب جريـدة الأهـرام، (16 / ينايـر/ 2013)، شـوهد في 23/ 12/ 2018: http://:shabab. aspx.8802/News/eg.org.ahram
- هالـة شـكر.. أول امـرأة رئيسًـا لحـزب في مـصر، العـربي الجديـد، (22/ 2/ 2014)، شوهد في 23/ 12/ 2018 : https://goo.gl/C3dpN5.
- وحيـد عبدالمجيـد، القصـة الكاملـة لمعركـة الجمعيـة التأسيسـية (2-1)، الـشروق، (20 / 6/ 2012)، شـوهد في 24 / 12/ 2018 : http://www.shorouknews. com/columns/view.aspx?cdate=20062012&id=3a6452e6-5c5f-4856-8300-ff8241b63569.
- وحيـد عبدالمجيـد، القصـة الكاملـة لمعركـة الجمعيـة التأسيسـية (2-2)، الـشروق، (21 / 6/ 2012)، شـوهد في 24 / 12/ 2018 : http://www.shorouknews. com/columns/view.aspx?cdate=21062012&id=e0f322e9-e17c-42fa-89c0-39057201e099.

ثانيا. مقابلات

- محمـد سـالم، عضـو المكتـب السـياسي بالحـزب الديمقراطـي المـصري الاجتماعـي، مقابلـة شـخصية مـع الباحـث، القاهـرة، 9/ 10/ 2018
- مصطفـى إبراهيـم، أمـين محافظـة المنوفيـة، ومقـرر الهيئـة العليـا بحـزب الدسـتور، مقابلـة عـلى الإنترنـت مـع الباحـث، 20 / 12/ 2018
- هـاني الجمـل، المرشـح السـابق عـلى منصـب الأمـين العـام لحـزب الدسـتور، مقابلـة عـلى الإنترنـت مـع الباحـث، 17/ 12/ 2018
- هنـد الخـولي، نائبـة أمـين لجنـة الإعـلام بحـزب الدسـتور سـابقا، مقابلـة عـبر الإنترنـت مـع الباحـث، 16 / 12/ 2018.
- وليـد نـصر، عضـو المكتـب التنفيـذي السـابق لمحافظـة الدقهليـة، ومسـئول أمانـة الحريـات المركزيـة السـابق بحـزب الدسـتور، مقابلـة عـلى الإنترنـت مـع الباحـث، القاهـرة، 5 /1/ 2019.

الفصل الثامن

التيار الشعبي..

تنظيم الثورة، أم تنظيم الناصريين الجدد؟!

أولًا: الخلفية التاريخية والنشأة

هيمن الناصريون واليساريون في بدايات ومنتصف السبعينيات على النشاط الطلابي بالجامعات، قبل أن تصعد الحركة الطلابية الإسلامية لتزاحمهما، ثم لتسيطر لاحقًا على العمل الطلابي بالجامعة. واندلع الصراع بين اليساريين والناصريين من جهة، والإسلاميين الجدد من جهة أخرى داخل ساحة الجامعة بسبب تناقض المرجعيات الفكرية، والقضايا التي تم تبنيها، لكنهم في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات اصطفوا جميعًا أمام نظام السادات بعد اتفاقية كامب ديفيد، والتقارب مع الولايات المتحدة، لينقلب السادات على الجميع ويضع قادة تلك المجموعات في السجون قبل اغتياله بعدة أشهر.

قبل هذه الفترة بقليل وتحديدًا في عام 1973؛ كانت المجموعة الناصرية -ضمت أمين اسكندر وحمدين صباحي ومحمد السعيد إدريس وكمال أبو عيطة وعبدالله السناوي- تساهم في تأسيس نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة، وعمل هذا النادي على نشر الفكر العروبي والاشتراكي بين الطلاب، مستعينًا بأبحاث ودراسات منظمة الشباب الاشتراكي، وكتابات المفكر الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني، ومؤلفات المفكر القومي عصمت سيف الدولة، بجانب ما كان يصلهم من منشورات رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، مع حصيلة برامج محاضرات وندوات نادي الفكر الناصري. واستطاعت هذه المجموعة دعم حمدين صباحي في انتخابات الطلبة، ليحصل على رئاسة اتحاد طلاب كلية الإعلام، ثم اتحاد طلاب الجامعة، وصولا لاتحاد الجمهورية. بعدها نسقت مجموعة نادي الفكر الناصري مع مجموعة أخرى من الطلبة الناصريين بجامعة عين شمس، كان من بينهم، محمد سامي، الذي سيصير لاحقًا رئيس حزب الكرامة، وطارق النبراوي الذي سيصير لاحقًا قيادة ناصرية ونقيبًا للمهندسين، وبسام مخلوف، وأحمد الجمال،[1] لينتشر نادي الفكر الناصري بعدها في الجامعات المصرية الأساسية مثل القاهرة وعين شمس.

خاضت تلك المجموعة معارك متنوعة مع نظام السادات، كان أبرزها مشاركتهم في انتفاضة يناير 1977، فضلًا عن معارك أخرى مرتبطة برفضهم للمسار الذي اتخذه السادات، خصوصًا مع التوجهات الجديدة الاقتصادية والسياسية التي تبناها النظام.

1- محمد عبدالحكيم دياب، عام 1977«عام المحنة» الذي غيَّر من حمدين صباحي وصحبه!، القدس العربي، (27/ 6/ 2014)، تاريخ الوصول للرابط 24 / 12/ 2018: https://gl.goo/mFG5RZ

في منتصف السبعينيات؛ سمح السادات بوجود تعددية سياسية محدودة تقتصر على ثلاثة منابر، تحولت بعدها إلى ثلاثة أحزاب هي: حزب مصر العربي الاشتراكي الذي مثَّل الوسط، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي كممثل لليسار، وحزب الأحرار الاشتراكيين كممثل لليمين. كانت تلك التعددية مقيدة، وأحد أبرز محدداتها هو السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، بحيث يصبح الحزب القريب من هذا الجهاز هو حزب الأغلبية والحكومة على الدوام، بينما لا يُسمح للأحزاب الأخرى التواجد في السلطة. كان وجود هذه الأحزاب مُهمًّا للسادات في إطار توجهاته الجديدة وتقاربه مع الغرب من ناحية، ومن ناحية أخرى في محاولة للسيطرة على التناقضات الاجتماعية التي برزت بشكل حاد خلال فترة السبعينيات.[2] التحق جزء من الناصريين بحزب التجمع الذي ضم بداخله -إلى جانب الناصريين- ثلاثة أطياف أساسية هي: الماركسيون، والقوميون، وجزء أصغر من الإسلاميين الذين عرفوا بالإسلاميين المستنيرين أو الإسلاميين التقدميين، وبالإضافة إلى هؤلاء، ضمَّ الحزب مجموعات أخرى أصغر حجمًا.[3]

استمرت تلك المنظومة بنفس الشكل في عصر مبارك، غير أنها قيَّدت بشكل واسع مسألة تأسيس أحزاب جديدة، بوضع العراقيل أمامها عن طريق لجنة شؤون الأحزاب التابعة لمجلس الشورى، لذا اضطر بعضها للجوء إلى القضاء الإداري للحصول على رخصة قانونية.

وفي ثمانينيات القرن الماضي حاول الفريق محمد فوزي وزير الحربية في عهد عبد الناصر، ومحمد فايق، وسامي شرف، وفريد عبد الكريم، وضياء الدين داود ومحمد عروق ونبيل نجم وغيرهم؛ تأسيس الحزب العربي الاشتراكي الناصري، ووقع الاختيار على فريد عبد الكريم وكيلًا للمؤسسين، ولم توافق لجنة الأحزاب اعتراضًا على اسم الراحل فريد عبدالكريم وعلى اسم الحزب.[4]

لكن في أبريل من عام 1992؛ حصل الحزب العربي الناصري على الرخصة بحكم قضائي من المحكمة الإدارية العليا، بعد رحلة طويلة من جانب التيار الناصري للحصول على حزب شرعي بدأت منذ منتصف السبعينيات. ومنذ الموافقة على هذا الحزب لم تخل حياته التنظيمية والسياسية من المشاكل التي عملت لاحقًا على انهياره. بدأت الخلافات منذ لحظة النشأة بين كل من ضياء الدين داود المحامي ووزير الشؤون الاجتماعية الأسبق في فترة الستينيات، وهو من قدم طلبًا

2- عبدالغفار شكر، التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر (6791-3991)، سلسلة كتب الأهالي، العدد 94، القاهرة، يوليو 4991، ص 92
3- عبدالغفار شكر، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 22 أكتوبر 0102، وانظر أيضا: عبدالغفار شكر، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، في عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ط1، 0102، ص 79
4- محمد عبدالحكيم دياب، مصدر سبق ذكره

لتأسيس الحزب، وبين الراحل فريد عبدالكريم المحامي ووكيل مؤسسي الحزب، وانتهت هذه الأزمة بانقسام الحزب بين مقر طلعت حرب ويخص داود وزملاءه ، ومقر عابدين ويخص عبد الكريم ورفاقه. وفيما بعد انشق عن الحزب مئاتٌ من قياداته الأساسية وكوادره، وعدد كبير من مؤسسيه ربما كان أبرزهم حمدين صباحي، وأمين اسكندر، وعشرات من أبناء جيلهما، في عام 1996، بعد اجتماع عاصف للجنة المركزية اتُّخذت فيه بعض القرارات التي لم ترض أمينه العام وقتها ضياء الدين داود، الذي قام حينها بتجميد ستة من قيادات الحزب بقرار من لجنة النظام.[5] وكان مردُّ الخلاف اقتراحَ عدد من قيادات الحزب الشبابية أن تخصص نسبة من المناصب الحزبية الأساسية للشباب، خصوصًا موقع أمين عام الحزب، ولكن قيادة الحزب لم تقبل هذا الاقتراح، فقررت مجموعة الشباب مغادرة الحزب، والاستقلال بنشاطهم السياسي في إطار جديد، وتقدموا بطلبهم إلى لجنة شؤون الأحزاب.[6]

اشتهر في منتصف التسعينيات، والعشر سنوات التي عرفت بعقد الغضب، قضيتا حزب الكرامة وحزب الوسط، كلاهما كانا متشابهين للغاية في ظروف النشأة مع اختلاف المرجعيات السياسية؛ فمؤسسو الوسط ذوو خلفية إسلامية، ومؤسسو الكرامة، ذوو مرجعية ناصرية، وكلاهما كانا قادمين من تجربة خبرة عمل طلابي كبير، المجموعتان كذلك انشقتا عن تيارَيْن مُهمَّين، في منتصف التسعينيات انشقت مجموعة الكرامة التي قادها حمدين صباحي وأمين إسكندر عن الحزب العربي الناصري، لخلافات جوهرية حول شكل وطبيعة إدارة الحزب من الداخل، فيما انشقت مجموعة الوسط عن الإخوان المسلمين في الفترة نفسها، لأسباب متعلقة بشكل هيمنة مجموعة بعينها على تنظيم الإخوان، وخاضت كلا المجموعتين معركة قانونية لتأسيس حزبَيهما، لكن حال الرفض من القضاء ظهور الحزبين طيلة فترة حكم مبارك.

في عام 2002، رفضت اللجنة مشروع حزب الكرامة على أساس أن برنامجه لم يكن استثنائيًّا بما يكفي لتمييزه عن مجموعات المعارَضة الأخرى، وفي عام 2004 رفضت اللجنة مجددًا منح الحزب الأهلية القانونية لأنه تبنَّى أيديولوجية متطرّفة كما زُعِم، فسعى الحزب مجددًا إلى الحصول على الاعتراف الرسمي في عام 2006، غير أن اللجنة رفضت طلبه للأسباب نفسها التي قدّمتها في عام 2002، ولم يتمكّن الحزب من تحقيق هدفه هذا إلا في أغسطس 2011.[7]

5- انتقادات لغياب الشفافية في الانتخابات الداخلية للحزب الناصري، تقرير صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (61 / 21/ 6002)، تاريخ الاطلاع على الرابط 62 /21/ 8102: rGLkXi/lg.oog//:sptth

6- عبدالغفار شكر، حزب الكرامة، في عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مصدر سابق، ص 741

7- حزب الكرامة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (51/ 2/ 2102)، تاريخ زيارة الرابط 42/ 21/ 8102: sptth//:cem-eigenrac. 56945-bup-ra/51/20/2102/gro

في عام 1997 أي بعد خروج المجموعة من الحزب العربي الناصري مباشرة؛ سُجن أحد أبرز قادة الكرامة، وهو حمدين صباحي[8] بسبب دعمه للفلاحين الذين تظاهروا ضد القانون 96 لسنة 1992، وهو القانون الذي عُرف بقانون طرد المستأجرين، حيث أعطاهم مهلة خمس سنوات كي ينظموا أوضاعهم مع الملاك، تنقضي في الأول من أكتوبر عام 1997، وهو اليوم الذى فقدت فيه ما يقرب من مليون عائلة أراضيَ كانوا يتمتعون بحيازتها، والغالبية الساحقة منهم كانوا من صغار المزارعين الفقراء، وبفقدان الأرض فقدوا مصدرًا رئيسيًّا لرزقهم ولأمانهم الغذائي أيضًا.[9]

بعدها بثلاث سنوات وتحديدًا في عام 2000 ومع اندلاع الانتفاضة؛ شاركت مجموعة الكرامة وممثلون عنها من الشباب في تكوين الحركات الاحتجاجية خلال السنوات العشر السابقة على الثورة،[10] التي بدأت بصعود لافت للحراك الاحتجاجي والسياسي الداعم للقضية الفلسطينية، ورفض الحرب الأمريكية على العراق.

شارك الحزب عبر ممثله حمدين صباحي في الانتخابات البرلمانية عامي 2000 و2005 عن دائرته بمسقط رأسه بكفر الشيخ، واستطاع دخول البرلمان في الدورتين. وشاركت مجموعة الكرامة في تأسيس حركة كفاية، التي تزامن ظهورها مع تصاعد حركة الاحتجاج السياسي في الشارع المصري بشكل لافت عامي 2004 و2005، ثم دعمت المجموعة معركة استقلال القضاة في عام 2006. غير أن الاحتجاجات السياسية الواسعة خلال منتصف بداية الألفية، والمكاسب التي حققتها الحركة المعارِضة مع النظام انحسرت بشكل كبير بدءًا من عامي 2006، و2007، وقد تزامن هذا الانحسار مع صعود موجة احتجاجات اجتماعية واقتصادية واسعة بدءًا من عام 2007 وحتى لحظة اندلاع ثورة يناير في عام 2011.

في عام 2010 أطل الاحتقان السياسي بشكل بارز بعد التزوير الواسع الذي طال الانتخابات البرلمانية، وقد طال هذا التزوير دائرة حمدين صباحي في البرلس والحامول، ليعلن صباحي حينها انسحابه من الانتخابات بسبب ما وصفه بالتزوير المفضوح، وقال إنه قرر الانسحاب عقب فشله في مواجهة ممارسات أجهزة الأمن وما تقوم به من تزوير مفضوح.[11] وبالتزامن مع بدء جلسات مجلس الشعب 2011، كان نحو 120 نائبًا سابقًا لم يستطيعوا الفوز في الانتخابات بسبب عمليات

8- محمد الخولي، حمدين صباحي: مرشح العمال والفلاحين والطلبة، الأخبار اللبنانية، (11 /5/ 2102)، تاريخ الوصول 52/ 21/ 3102 : sptth://moc.rabhka-la/barA/26007

9- ريم سعد، عن قانون الإيجارات الزراعية وعما فعله مبارك بمصر والمصريين، الشروق، (22 / 6/ 4102)، تاريخ الوصول 62/ 21/ 8102: ptth://snmuloc/moc.swenkuorohs.www/etadc?xpsa.weiv/41026022=di&71af968e4476-677b-02f4-3be2-b2c95fa0

10- أمين اسكندر، أحد مؤسسي حزب الكرامة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 02 نوفمبر 0102

11- 3 قتلى في أعمال عنف واعتقالات خلال الانتخابات المصرية، جريدة الاتحاد، (82/ 11/ 0102)، تاريخ الوصول 72/ 21/ 8102: sptth://y2Gnfb/lg.oog

التزوير الممنهجة ضدهم قد دشَّنوا برلمانًا موازيًا شعبيًا، وعقدوا أولى جلساته التي طالبوا فيها حسنى مبارك بحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة، وتنفيذ الأحكام القضائية ببطلان الانتخابات في نحو 92 دائرة، كان من بينهم: جمال زهران، وحمدين صباحي، وعلاء عبدالمنعم، وسعد عبود.[12]

ومع رجوع محمد البرادعي -الرئيس الأسبق لوكالة الطاقة الذرية- إلى مصر في عام 2010، وتبنيه أجندةَ مطالبات تدفع نحو التغيير السياسي؛ انضمت مجموعة الكرامة للجمعية الوطنية للتغيير التي أسسها البرادعي مع رموز من القوى السياسية، وأسهم شباب الحزب -تحت التأسيس وقتها- في جمع التوقيعات على المطالب التي نادت بها الجمعية الوطنية للتغيير حينها.

في الوقت الذي تبنى فيه مجموعة كبيرة من الشباب تأسيس حملة لدعم البرادعي للترشح للرئاسة كان هناك في التوقيت نفسه مشاريع لحملات رئاسية أخرى، مثل حملة أيمن نور وحملة حمدين صباحي. بالطبع لم تكن تلك الحملات الثلاث تتنافس فيما بينها، فلم يكن هناك مجالٌ أساسًا يسمح بترشحهم، فوضعوا نصب أعينهم الضغط لإعادة النظر في تعديلات 2007 من ناحية، ورفض مشروع التوريث من ناحية أخرى، كخطوة أولى قبل الحديث عن فكرة منافسة من عدمه.[13]

12- أحمد أبو حجر، برلمان 0102 أطفأ شمس مبارك، برلماني، (72 / 1/ 6102)، تاريخ الوصول 72/ 21/ 8102: wPQtLV/lg.oog//:sptth

13- عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ»التيار الشعبي»، ومنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي 2102، وعضو المكتب السياسي بحزب الكرامة، مقابلة إنترنت مع الباحث، 81/ 21/ 8102

ثانيًا: حزب الكرامة بعد الثورة شارك أعضاء حزب الكرامة في التظاهرات التي خرجت في 25 و28 يناير 2011، وتنظيم بعضها، ثم شارك ممثل عنهم وهو حسام مؤنس في ائتلاف شباب الثورة، حينما قام الائتلاف بتوسيع أعضاء مكتبه التنفيذي وضم أحزاب وحركات أخرى للتنظيمات التي كانت منضوية فيه بعد تنحي مبارك مباشرة،[14] في خطوة حاول فيها المكتب التنفيذي للائتلاف تعظيم قوته، وخلق قدرة أكبر على التفاوض مع المجلس العسكري والإخوان المسلمين، والقوى السياسية الأخرى.

لاحقًا وبعد خفوت حركة الائتلاف؛ اهتم أغلب مؤسسيه بالانصراف للإسهام في تأسيس أحزاب جديدة، أو العودة لأحزابهم وحركاتهم القديمة، أو المشاركة في قيادة حملات الانتخابات الرئاسية التي كانت تتشكل وتنتظم حركتها في هذه الفترة. هكذا انصرف أعضاء الكرامة إلى العمل في حملتهم الخاصة بالانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت بعد الثورة، ثم تحركوا بعدها لإعادة بعث حملة حمدين صباحي التي كانت مشروعًا في عام 2010.

في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الثورة 2012/2011 دخل حزب الكرامة في قائمة التحالف الديمقراطي الذي قادته جماعة الإخوان المسلمين، واستطاع أن يحصد 6 مقاعد، كانت من نصيب: أمين اسكندر وسعد عبود ومحمود منيب وكمال أبو عيطة وسعد نصري ومحمد السعيد إدريس.[15]

وقد اهتم قيادات حزب الكرامة وقتها على التأكيد على أن هذا التحالف مجرد تحالف انتخابي، وليس تحالفًا سياسيًا. وبرروا مشاركتهم فيه بضرورة توحيد الجهود للتصدي لمجموعات النظام القديم، وعدم تمكينهم من المشاركة السياسية، وذلك بعد فشل تطبيق مسألة العزل السياسي لقيادات الحزب الوطني المنحل حينها. وقد شاركت قوى عديدة في البداية في هذا التحالف (سيتم تناول التحالف الديمقراطي بالتفصيل في الفصل التاسع) وانسحب أغلبها فيما بعد. وقد جرى نقاش وقتها داخل الكرامة على الخروج من التحالف، وحدث تردد داخلي، وظهرت أخبار تتحدث عن خروج الحزب، لكنهم قرروا في النهاية الاستمرار، لصعوبة العمل بشكل منفرد، خصوصًا وأن الحزب كان قد تأسس حديثًا في العام نفسه، ولم تكن

14- مصطفى شوقي، عضو سابق بالمكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، مقابلة إنترنت مع الباحث، 52/ 21/ 8102

15- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 1102/ 2102، في عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 1102/ 2102، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط 1، القاهرة، 2102، ص 873

لديه القدرات أو الإمكانيات التمويلية المطلوبة. والسبب الآخر أن خلافاتهم مع الإخوان حول كوتة حزبهم في القائمة أتت قبل أيام قليلة من الانتخابات مباشرة، فصَعُب عليهم الانسحاب، والعمل على بشكل منفرد في هذا الوقت الضيق.[16]

بعد الانتخابات البرلمانية، بدأ الاهتمام داخل الكرامة بإعادة تنظيم حملة حمدين لدعم ترشحه للانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها في منتصف عام 2012. وبالفعل ظهرت حملة حمدين صباحي لأول مرة للوجود بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية بأيام، وقد استطاعت الحملة كسب عضويات جديدة من القادمين الجدد لعالم السياسة، خصوصًا وأن حمدين حينها كان يمثل بجوار أبو العز الحريري وخالد علي وعبد المنعم أبو الفتوح مرشحين محتملين معبرين عن الثورة.

أُجريت الانتخابات الرئاسية، وجاء حمدين في الترتيب الثالث بعد محمد مرسي، مرشح الإخوان، وأحمد شفيق، المرشح المحسوب على النظام القديم. هذا النجاح حققه حمدين رغم عدم وجود تنظيم كبير لحملته، وغياب التمويل الضخم المتوافر لحملات مرسي وشفيق. وقد فسر قياديون من حملته ذلك بأن وراءه أسباب مختلفة، أهمها -من وجهة نظرهم- أن حمدين لم يغير برنامجه ورؤيته السياسية منذ ظهوره السياسي، وأن له تاريخ نضالي منذ كان قياديًا للحركة الطلابية في بداية ومنتصف السبعينيات، وكذلك موقفه الواضح المنحاز للثورة على عكس مرسي وشفيق. كذلك انحاز جزء كبير من الداعمين لحمدين صباحي قبل الانتخابات مباشرةً إثر تراجع شعبية عمرو موسى وعبدالمنعم أبو الفتوح بعد المناظرة الشهيرة التي جرت بينهما، وهي المناظرة التي خصمت في رأي الكثيرين من كلا المرشحَيْن. كذلك يؤكد داعمو حمدين أن جزءًا ممَن انحازوا له وثقوا في خطه السياسي مقارنة بأبو الفتوح، الذي لم يكن -في رأيهم- يمتلك خطًا ورؤية واضحة المعالم، وأنه فكَّ ارتباطه حديثًا بالإخوان قبل ترشحه مباشرة، وأنه -وفقًا لرأيهم- مُحمَّل بأخطاء من الماضي، لا يحمل مثلها حمدين. كما أكد داعمو صباحي على أنه يتمتع بكاريزما خطابية كبيرة، أهَّلته للتفاعل مع قطاعات شعبية واسعة، حول سياسات الإفقار والتهميش التي مورست عليهم في عهدَيِ السادات ومبارك، وهو ما أكسبه تعاطفًا ودعمًا كبيرين.[17]

16- معلومات متقاطعة تم الحصول عليها من خلال مقابلات الباحث مع: عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ«التيار الشعبي»، ومنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي 2102، وعضو المكتب السياسي بحزب الكرامة، مصدر سبق ذكره، وأحمد علي، مسؤول مكتب الطلاب السابق بـ«التيار الشعبي»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث 32 / 21/ 8102، ومحمد الجبالي، مسؤول مكتب الطلاب السابق بـ"التيار الشعبي"، مقابلة على الإنترنت مع الباحث 02/ 21/ 8102، انظر أيضا : فريدة علي، "الكرامة" ينسحب من التحالف الديمقراطي مع الإخوان المسلمين، موقع صدى البلد، (7 أبريل 2102)، شوهد في 02/ 21/ 8102 : 127921/swen.dalable.www//:sptth

17- معلومات متقاطعة تم الحصول عليها من خلال مقابلات الباحث مع: عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ«التيار الشعبي»، ومنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي 2102، مصدر سبق ذكره، وأحمد علي، مسؤول مكتب الطلاب السابق بـ«التيار الشعبي»، مصدر سبق ذكره، ومحمد الجبالي، مسؤول مكتب الطلاب السابق ب«التيار الشعبي»، مصدر سبق ذكره.

بعد خروج حمدين صباحي من الجولة الأولى للانتخابات؛ أدرك هو ورفاقه أن الخمسة ملايين صوت تقريبًا[18] التي تم التحصل عليها[19] لا يجب هدرها في تنظيم حزبي ضيق، وهو حزب الكرامة، الذي كان معبرًا عن حالة ناصرية واضحة، فيما كان الدعم الذي تلقاه حمدين معبرًا عن تيارات متنوعة في الشارع، وقطاعات عريضة ممَن اهتموا بالسياسة بعد الثورة، وقطاعات فلاحية وشعبية فقيرة هنا وهناك داعبها حمدين صباحي بخطاباته عن العدالة الاجتماعية، والمساواة، ورفض الإفقار المتعمد لهم.

هنا دار النقاش حول أهمية استثمار هذا الفوز بتأسيس إطار تنظيمي جامع غير مؤدلج، يتجاوز الحالة الحزبية ويتخطى فكرة الحركات الاحتجاجية، ويمكنه أن يسع الأحزاب والحركات ممن يؤمنون -في نظر مؤسسي التيار- بأهداف الثورة الأساسية، تيار يمكنه أن يحتل موقع قيادة الثورة الذي لم يملأه طرف منذ يناير، وأن يتواجد في مكان الفراغ الذي لم يستطع ائتلاف شباب الثورة مَلْأَه بشكل كامل، وأن يُبنى على برنامج الحملة الرئاسية السابقة وأهدافها.[20]

يلخص أحمد علي، أحد قياديِّي التيار الشعبي، الذي كان مسؤولًا عن المكتب الطلابي، الهدفَ الذي تأسس التيار لأجله قائلًا: "التيار عبَّر عن تكوين تنظيمي جديد، كان الغرض منه هو تجميع القوى التي آمنت بمشروع حملة حمدين صباحي الرئاسية في 2012، لم تكن حملته من حزب الكرامة فقط، بل كان تكوينها في جزء كبير منها يصل إلى 60% من خارج الكرامة، كنا نمتلك أملًا في وجود مظلة تستكمل معركة تحقيق أهداف الثورة الأساسية، كنا نحاول تأسيس كيان يستطيع أن يوازن مع المجلس العسكري وقوى النظام القديم من جهة، والإخوان المسلمين من جهة أخرى، كان الكرامة حزب حمدين ومشروعه، لكن كان من الصعوبة تجميع من التفَّ وراء حمدين في 2012 في حزب لا يعبرُ بالكامل عن تصوراتهم التي تختلف بالطبع في جزء منها عن تصورات الكرامة، فقد كانوا خليطًا من الليبراليين والقوميين واليساريين وحتى إسلاميين مستنيرين ومستقلّين، أغلبهم كانوا من الشباب غير المُسيَّس، لم تكن الانتخابات الرئاسية حينها تكتيكًا من مجموعة الكرامة لتجميع عضويات جديدة وإضافتها للحزب، بل كان الغرض الأساسي هو استكمال مشروع الثورة، عن طريق وجود ممثل لها في أعلى قمة السلطة التنفيذية، لكن هذا لم يحدث، لذا رأينا أن نستكمل هذا المشروع عبر إطار آخر

18- إجمالي الأصوات التي حصل عليها حمدين صباحي تقترب من 5 ملايين صوت، حيث حصل على 372,028,4 صوتا بنسبة 27.02% من إجمالي الأصوات الكلية في الجولة الأولى

19- "العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و4.64% نسبة التصويت في الجولة الأولى"، اليوم السابع، (82/ 5/ 2102)، تاريخ الوصول للرابط 2/ 4/ 3102: sptth://:j1FNWE/lg.oog

20- عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ«التيار الشعبي»، مقابلة إنترنت مع الباحث، مصدر سبق ذكره

يعكس برنامج وتصور الحملة».. أحمد علي نفسه، الذي كان عضوًا في لجنة تسيير التيار، لم يكن عضوًا في حزب الكرامة وكذلك قياديون ناصريون آخرون بالتيار.[21]

لم يطرح التيار الشعبي نفسه باعتباره تكوينًا ناصريًا، بل جبهة وطنية لها برنامج وأجندة وطنية عامة، ومحددات وأهداف كُلّية. وتنصُّ الوثيقة التأسيسية للتيار الشعبي المصري على أن الدافع وراء قيام التيار هو العمل على تحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، وتؤكد الوثيقة أيضًا أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في مصر أثبتت أن لديها قاعدة دعم شعبي قوية، فقد حصل زعيم الحركة حمدين صباحي على ثالث أعلى عدد من الأصوات بعد محمد مرسي وأحمد شفيق. وقد حدد التيار الشعبي المصري ثلاثة أهداف كشروط مسبقة لإنجاز أهداف الثورة وتحقيق نهضة مصرية شاملة:[22]

• إقامة نظام سياسي ديمقراطي، في إطار دولة وطنية مدنية ديمقراطية، تقوم على دستور يكرّس جميع الحريات العامة؛ ويحقق الفصل بين السلطات؛ ويعيد بناء مؤسسات الدولة؛ ويضمن استقلال السلطة القضائية؛ ويضمن حرية الصحافة والإبداع والفكر والمعتقد، ويوفّر المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ويرسّخ سيادة القانون والمؤسسات.

• تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على التحوّل المجتمعي الجذري عن طريق البدء بمشروع تنمية شاملة يضمن تكافؤ الفرص، وكفاية الإنتاج، والتوزيع العادل للثروة.

• استعادة دور مصر القيادي في العالمين العربي والإسلامي وفي أفريقيا، والعمل على بناء كتلة دولية جديدة للوقوف في وجه العولمة السريعة، ودعم الحق المشروع في مقاومة الاحتلال سواء في فلسطين أو العراق أو أي مكان آخر، كما تتمثّل رسالة التيار الشعبي المصري في بناء قاعدة شعبية وتسمية المرشحين للمنافسة في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية، وتسعى الحركة أيضًا إلى تأسيس الشركات وجماعات المجتمع المدني، التي ستعمل على مشاريع التنمية وتوفير الخدمات للمواطنين من أجل التواصل مع أكبر شريحة ممكنة من سكان مصر.[23]

21- أحمد علي، مسؤول المكتب الطلابي بـ «التيار الشعبي»، مقابلة إنترنت مع الباحث، مصدر سبق ذكره

22- القوى المدنية في مصر، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، تاريخ الوصول للرابط 62/ 21/ 8102: o57h3C/lg.oog//:sptth

23- المصدر نفسه

ثالثًا: الهيكل التنظيمي للتيار الشعبي

تأثر الهيكل التنظيمي للتيار الشعبي بالهيكل التنظيمي للحركات الجبهوية الواسعة التي كانت قائمة قبل الثورة، كان التنظيم عبارة عن هيكل أفقي غير هيراركي، يسمح بمراكز تأثير في لجنتين أو أكثر بالتيار بجوار المؤسس أو النخبة الصغيرة التي تقوده.

كان الجزء الأعلى قياديًّا في التيار الشعبي هو مجلس الأمناء، وكان مسؤولًا عن وضع الخطوط الأساسية للتيار ومراقبة أدائه، ويفصل في القرارات السياسية المفصلية، لكن في بقية القرارات كان دوره أقرب لمجلس استشاري، ولم يكن له علاقة بالقرارات التنظيمية اليومية. وقد ضمَّ المجلس مجموعة واسعة من رموز الكتلة المدنية والفنانين والصحفيين والإعلاميين والاقتصاديين والسياسيين، دعاهم حمدين صباحي لتأسيس التيار الشعبي، من بينهم: كمال أبو عيطة، النقابي وعضو مجلس الشعب السابق عن الكرامة، وعبد الحليم قنديل، ونيفين مسعد، وعلاء عبدالمنعم، وممدوح حمزة، وإسعاد يونس، ومحمد العدل، وعزازي على عزازي، وبهاء طاهر، وعبد الخالق فاروق، وعبد الحكيم عبدالناصر، وجمال فهمي، وجمال زهران، وخالد يوسف، ويوسف الحسيني، وشيرين القاضى، وسيد حجاب، وجمال بخيت، وفاروق الفيشاوي، وآخرون.[24]

يقع المكتب التنفيذي أو مكتب تسيير أعمال التيار الشعبي بعد مجلس الأمناء مباشرة داخل الهيكل التنظيمي للتيار، وكان يضم 17 عضوًا أغلبهم من الشباب، لهم توجهات سياسية مختلفة، وبعضهم أعضاء في أحزاب أخرى، وكان المكتب التنفيذي مسؤولًا عن إدارة العمل اليومي بالتيار. وكان جزء مهم من أعضاء المكتب أعضاء سابقين في ائتلاف شباب الثورة، مثل: مصطفى شوقي وهو اشتراكي كان عضوًا سابقًا بالائتلاف وتيار التجديد الاشتراكي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وخالد تليمة الذي كان عضوًا بالائتلاف، وممثلًا عن شباب حزب التجمع، وعماد حمدي مُنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي، وخالد عبد الحميد عضو تيار التجديد الاشتراكي والتحالف الشعبي الاشتراكي، وممثل عن حركة شباب من أجل العدالة والحرية في ائتلاف شباب الثورة، وناصر عبدالحميد، وهو ممثل الجمعية الوطنية

24- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات مع عماد حمدي، وأحمد علي، ومحمد الجبالي، أعضاء سابقين بالتيار الشعبي، وحملتي حمدين صباحي في انتخابات الرئاسة 2102/ 4102، مصدر سبق ذكره، انظر أيضا: أمين صالح وهاني عثمان، "التيار الشعبي" يشكل "مجلس أمناء"، ويضم 57 شخصية.. اليوم السابع، (41/ 9/ 2102)، تاريخ الإطلاع على الرابط 52/ 21/ 8102: LwGT7i/lg.oog//:sptth

للتغيير في ائتلاف شباب الثورة، وكانت مجموعته الأساسية التي عمل فيها بعد خروجه من الائتلاف هي حزب الدستور، وخالد السيد عضو المكتب التنفيذي السابق لائتلاف شباب الثورة، وأحمد كامل بحيري، وآخرين. وتحت المكتب التنفيذي تتواجد مجموعة من اللجان، هي: لجنة العمل الجماهيري، لجنة الاتصال السياسي، لجنة إعلامية، لجنة طلابية، لجنة المرأة، لجنة عمالية، لجنة التنظيم والعضوية، لجنة العلاقات الخارجية.[25]

يلاحظ هنا عدة ملامح في تكوين التيار الشعبي تجنبُ الإشارة إليها. الملمح الأول، هو الحضور الظاهر والقوي والفاعل لقيادات من ائتلاف شباب الثورة. الملمح الثاني، بدا من التكوين الذي تشكل منه مجلس أمناء التيار أن المجلس ذو طابع شكلي، فأعضاءه منشغلون بتنظيماتهم وأحزابهم، وهناك درجة كبيرة من التنوع داخلهم، بل أن بعضهم لم يكن له خبرة أصلًا بالعمل السياسي، وآخرين من الواضح أن وجودهم هدفه التأكيد على فكرة أن التيار الشعبي يمثل حالة جماعية معبرة عن قطاعات واسعة، لخلق قيادة للثورة. والفكرة الأخيرة هذه -خلق قيادة للثورة- هي ذاتها التي حاول البرادعي تنفيذها في حزب الدستور، الذي تشكّل هو أيضًا من تنوع طيفي واسع، وتبنى تصورات سياسية عابرة للأيديولوجيا. كما أن حزب التيار المصري حاول أيضًا في نفس الاتجاه، بعد فشل ائتلاف شباب الثورة في تحقيق ذلك، من وجهة نظره. وكذلك حزب العدل، وآخرين، سعوا لتحقيق نفس المهمة. أما الملمح الثالث، فهو قيام حمدين بترك مهمة قيادة التيار الشعبي لمجموعة الشباب، كما ترك من قبل قيادة حزبه القديم الكرامة، في محاولة لتأكيد صورة المرشح الرئاسي السابق أو المستقبلي، الذي سيركز على مشروع يتجاوز الحزبية.

وبالطبع مثَّل حزب الكرامة النواة التظيمية الأساسية في بداية تأسيس التيار الشعبي، لكن كانت تتواجد مجموعات أخرى غير أعضاء الكرامة، كأفراد من المسيَّسين الجدد الذين التحقوا بالعمل السياسي بعد الثورة، ومجموعات واسعة من طلاب الجامعات، ومجموعة ممثلة عن أحزاب أخرى. وهكذا تم التوافق على أن يتم التعامل مع حزب الكرامة باعتباره واحد ضمن الأحزاب الأخرى الممثلة في التيار.

كان التيار أقرب لإطار جبهوي، يضم مجموعة متنوعة من الأفراد ذوي اتجاهات مختلفة، لكن بعد فترة وفي ظل الضغط لتقنين وضعه، برزت الحاجة لتحويله إلى حزب، أو الانضمام لحزب قريب من أفكار التيار. وهنا دار سجال حول وجهتي

25- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات مع عماد حمدي، وأحمد علي، ومحمد الجبالي، مصدر سبق ذكره

نظـر، الأولى تسـاءلت عـن الجـدوى مـن بنـاء حـزب جديـد معـبر عـن التيـار في ظـل وجـود الكرامـة، فيـما طرحـت وجهـة النظـر الأخـرى أن التيـار يختلـف في تكوينـه عـن الكرامـة، حينهـا أعطـى حمديـن صباحـي الفرصـة لشـباب التيـار بـأن يقومـوا بتحويـل التيـار إلى حـزب، وبالفعـل أخـذوا خطـوة فطرحـوا أسـماء خمسـة أفـراد مـن التيـار كـوكلاء مؤسسـين، هـم: رائـد سـلامة، وخالـد تليمـة، وعمـرو حلمـي، ومعصـوم مـرزوق، وحسـام مؤنـس. لكنهـم واجهـوا مشـاكل إجرائيـة عديـدة، مـا بـين ضيـق الوقـت، وعـدم وجـود تمويـلات كافيـة تدعـم فكـرة التوكيـلات، بعدهـا دخـل مـن تبقـى مـن مجموعـة التيـار الشـعبي وحـزب الكرامـة في مسـار مـن التفاوضـات، انتهـت بدمـج الكيانـين في كيـان واحـد حمـل اسـم تيـار الكرامـة، وبسـبب هـذا الاندمـاج انسـحب بعـض الشـباب التيـار، مَـن رفضـوا الدمـج.[26]

26- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات مع محمد الجبالي، مسؤول سابق لمكتب الطلاب بالتيار الشعبي، مصدر سبق ذكره، وأحمد علي، عضو المكتب التنفيذي للتيار الشعبي، ومسؤول سابق عن مكتب الطلاب بالتيار الشعبي، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره

رابعًا: حركة التيار الشعبي في المجال السياسي

حاول مؤسسو التيار -وفي ظل المجال العام الذي كان مفتوحًا بما أعطى فرصة كبيرة للعمل على الأرض- التحرك لخلق كيان جماهيري له قواعده المنظمة، وألا يقصروا نشاطهم فقط على العمل السياسي. كان يسيطر على أذهانهم تجربة الإخوان المسلمين، الذين نجحوا في بناء قواعد جماهيرية كبيرة عبر العمل في مساحات غير سياسية، وخلق شبكات أخطبوطية منتشرة في القرى والنجوع.

تبنى التيار الشعبي العمل على ثلاث مساحات: اجتماعية وسياسية وثقافية. ونظريًا كان الأمر جيدًا للغاية، على أساس أن يسعى التيار الشعبي إلى خلق تنظيم جماهيري، له شعبية تُمكِّنُه من مزاحمة الإخوان المسلمين اجتماعيًا وسياسيًا. لكن عمليًا لم يتحقق هذا الأمر بأي قدر، باستثناء النجاح الجزئي الذي حققته الذراع الطلابية للتيار الشعبي بالجامعات في انتخابات الاتحادات الطلابية مارس 2013، وهو النجاح الذي شاركته فيها قطاعات طلابية أخرى. حيث نجح تحالف طلاب التيار الشعبي مع طلاب بعض القوى غير الإسلامية في هزيمةَ طلاب الإخوان المسلمين في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وكفر الشيخ وطنطا وأسيوط، هذا غير اكتساحهم الانتخابات في جامعة حلوان عبر تحالف صوت الطلبة، الذي ضم طلاب التيار الشعبي وحركة مقاومة والاشتراكيين الثوريين و6 أبريل الجبهة الديمقراطية وحركة كفاية.[27]

وعلى المستوى السياسي والاجتماعي؛ طغى على حركة التيار النمط الاحتجاجي التقليدي، خصوصًا بعد الظروف التي شابت المجال السياسي عقب تأسيسه مباشرة. حيث شهدت الحياة السياسة حالة كبيرة من التوتر والاستقطاب إثر الجدال والصراع الذي ارتبط بتأسيس اللجنتَين التأسيسيتين الأولى والثانية للدستور في 2012، ثم الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي، حينها وجد التيار نفسه مرغمًا على التحالف مع مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية اليسارية والليبرالية والناصرية، التي شكلت جبهة الإنقاذ.

27- سمر نصر، التيار الشعبي يفوز بأمانة اتحاد طلاب "كفر الشيخ".. وتحالف "صوت الطلبة" يكتسح بجامعة حلوان، الأهرام، (31/ 3/ 3102)، شوهد في 42/ 21/ 8102: ptth://xpsa.835023/sweN/ge.gro.marha.etag ، انظر أيضا: نجلاء مكاوي، الانتخابات الطلابية في مصر قراءة في المقدمات والنتائج، جريدة السفير اللبنانية، (71/ 6/ 3102) شوهد في 22/ 21/ 8102: sptth://KzaybYV/lg.oog وباهي حسن، «صباحي» لـ«طلاب التيار الشعبي والدستور»: بكم يقينًا الثورة ستنتصر، المصري اليوم، (5/ 3/ 3102)، شوهد في 62/ 21/ 8102: sptth:// 697292/sliated/swen/moc.muoylayrsamla.www

وفقًا لأقوال قيادات من التيار الشعبي؛ فإن محمد مرسي أحدث أزمة كبيرة بهذا الإعلان، لأنه قام بتحصين قراراته الرئاسية من النقض قضائيًا، وهذا الأمر كان معناه أنه يستطيع أخذ أيّة قرارات تتعارض مع الدستور والقانون. كما قام بضرب استقلالية القضاء حينما أقال النائب العام عبد المجيد محمود وسمح لنفسه بتعيين نائب جديد، رغم أن التيار الشعبي ومعه بعض الحلفاء في جبهة الإنقاذ متحفظين على أداء النائب العام القديم. واعتبر التيار الشعبي وجبهة الإنقاذ أن الإعلان الدستوري هو رِدّة عن المسار الثوري الذي بدأ مع يناير، وبالتالي عملوا على رفض الإعلان وما ترتب عليه.[28]

دعم التيار الشعبي طيلة الشهور الأولى من عام 2013، الحراك المضاد لمحمد مرسي والإخوان، بغرض إسقاط الدستور الذي خرج من لجنة تأسيسية ذات أغلبية إسلامية، ورفض الإعلان الدستوري وما يترتب عليه، والضغط لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبالفعل تمكَّنت جبهة الإنقاذ من حشد تظاهرات ضخمة على فترات للضغط من أجل تحقيق هذه المطالب، أعقبها تراجع محمد مرسي عن بعض مواد الإعلان الدستوري.[29]

وبعد فترة ظهرت حركة تمرد التي كان من ضمن مؤسِّسيها شباب كانوا في التيار الشعبي، وانضموا إليها بصفتهم الشخصية وليسوا كممثلين عن التيار الشعبي، مثل محمد عبدالعزيز، الذي كان ضمن المكتب التنفيذي للتيار، وحسن شاهين، الذي كان في قيادات الصف الثاني بالتيار، وآخرين. وقد استطاعت حركة تمرد أن تكسب زخمًا واسعًا بعد ظهورها بفترة قصيرة، خصوصًا وأن الشارع كان محتقِنًا بشدة بسبب الأزمات التي واجهت مرسي وحكومة هشام قنديل فيما يخص توفير الطاقة، وهي أزمات شكلت حالة ضغط كبيرة، واعتمد عليها كلٌّ من جبهة الإنقاذ وحملة تمرد لزيادة التعبئة ضد قرارات مرسي، وخلق حالة مضادة لضرب شعبية الإخوان المسلمين.[30]

لاحقًا، تراجعت بشكل كبير حركة التيار الشعبي بعد 3 يوليو 2013 بفعل أزمات مختلفة، ما بين ذاتية وموضوعية، مثله مثل أغلب الأحزاب والحركات التي ظهرت ونشأت إبان الثورة.

ذَوَت حركة التيار الشعبي، وانفضت مجموعاته وأفراده الذين أتوا من مساحات مختلفة، إما لأحزابهم الأصلية التي أتَوا منها، وإما انسحبوا تمامًا من المجال السياسي، ثم لاحقًا لم يجد من تبقى من أفراد التيار الشعبي طريقًا -وكان أغلبهم

28- عماد حمدي، المتحدث الإعلامي عن «التيار الشعبي»، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره

29- المصدر نفسه

30- معلومات متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات الباحث مع عماد حمدي، المتحدث الإعلامي للتيار الشعبي، مصدر سبق ذكره، وأحمد علي، مسؤول مكتب الطلاب بالتيار الشعبي، مصدر سبق ذكره

مـن الناصريـين- سـوى الاندمـاج في حـزب الكرامـة، وفي مؤتمـر عـام تـم الإعـلان عـن دمـج الكيانـين في كيـان واحـد أطلـق عليـه اسـم «تيـار الكرامـة».[31]

كانـت خطـوة نتـج عنهـا إضافـة ودمـج مجموعتـين شـبه متماثلتـين داخـل كيـان واحـد، لكنهـا لم تضـف للمجـال السـياسي المخنـوق جديـدًا، في ظـل وضـع صـار لاعبـوه الأساسـيون قـوى أخـرى مختلفـة تمامًـا عـن تلـك التـي نشـأت بعـد ثـورة ينايـر.

31- حمدي قاسم، إعلان اندماج "الكرامة" مع "التيار الشعبي" الأسبوع المقبل، (1 /4/ 7102)، شوهد في 72 /21/ 8102: sptth://www. 1511111/sliated/swen/moc.muoylayrsamla

مراجع الفصل الثامن

أولا. الكتب

- عبدالغفار شكر، التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر (1993-1976)، سلسلة كتب الأهالي، العدد 49، القاهرة، يوليو 1994
- عبدالغفار شكر، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، في عبدالغفار شكر، عماد صيام، مصطفى الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ط1، 2010.
- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2011/ 2012، في عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط 1، القاهرة، 2012.

ثانيا. الصحف والمواقع

- أحمد أبو حجر، برلمان 2010 أطفأ شمس مبارك، برلماني، (27 / 1/ 2016)، شوهد في 27/ 12/ 2018: https://goo.gl/VLtQPw
- أمين صالح وهاني عثمان، "التيار الشعبي" يشكل "مجلس أمناء"، ويضم 75 شخصية.. اليوم السابع، (14/ 9/ 2012)، شوهد في 25/ 12/ 2018: https://goo.gl/i7TGwL
- انتقادات لغياب الشفافية في الانتخابات الداخلية للحزب الناصري، تقرير صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (16 / 12/ 2006)، شوهد في 26 /12/ 2012: https://goo.gl/iXkLGr
- إجمالي الأصوات التي حصل عليها حمدين صباحي تقترب من 5 ملايين، حيث حصل على 4,820,273 صوتا بنسبة 20.72% من إجمالي الأصوات الكلية في الجولة الأولى
- "العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و46.4% نسبة التصويت في الجولة الأولى"، اليوم السابع، (28/ 5/ 2012)، تاريخ الوصول للرابط 2/ 4/ 2013: &http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=690562
- القوى المدنية في مصر، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، تاريخ الوصول للرابط 26/ 12/ 2018: https://goo.gl/C3h75o.
- باهي حسن، «صباحي» لـ«طلاب التيار الشعبي والدستور»: بكم يقينًا الثورة

ستنتصر، المصري اليوم، (5/ 3/ 2013)، شوهد في 26/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/292796

- حمدي قاسم، إعلان اندماج "الكرامة" مع "التيار الشعبي" الأسبوع المقبل، (1 /4/ 2017)، شوهد في 27 /12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1111151
- حزب الكرامة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (15/ 2/ 2012)، شوهد في 24/ 12/ 2018:https://carnegie-mec.org/2012/02/15/ar-pub-54965
- ريم سعد، عن قانون الإيجارات الزراعية وعما فعله مبارك بمصر والمصريين، الشروق، (22 / 6/ 2014)، شوهد في 26/ 12/ 2018: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?date=22062014&id=b77-2eb3-4f20-0af59c2b-6744e869fa17
- سمر نصر، التيار الشعبي يفوز بأمانة اتحاد طلاب "كفر الشيخ".. وتحالف "صوت الطلبة" يكتسح بجامعة حلوان، الأهرام، (13/ 3/ 2013)، شوهد في 24/ 12/ 2018: http://gate.ahram.org.eg/News/320538.aspx
- فريدة علي، "الكرامة" ينسحب من التحالف الديمقراطي مع الإخوان المسلمين، موقع صدى البلد، (7 أبريل 2012)، شوهد في 20/ 12/ 2018 : https://www.elbalad.news/129721
- محمد الخولي، حمدين صباحي: مرشح العمال والفلاحين والطلبة، الأخبار اللبنانية، (11 /5/ 2012)، شوهد في 25/ 12/ 2013 : https://al-akhbar.com/Arab/70062
- 3 قتلى في أعمال عنف واعتقالات خلال الانتخابات المصرية، جريدة الاتحاد، (28/ 11/ 2010)، شوهد في 27/ 12/ 2018: https://goo.gl/bfnG2y
- محمد عبدالحكيم دياب، عام 1977«عام المحنة» الذي غيَّر من حمدين صباحي وصحبه!، القدس العربي، (27/ 6/ 2014)، شوهد في 24 / 12/ 2018: https://gl.goo/mFG5RZ
- نجلاء مكاوي، الانتخابات الطلابية في مصر قراءة في المقدمات والنتائج، جريدة السفير اللبنانية، (17/ 6/ 2013) شوهد في 22/ 12/ 2018: https://goo.gl/VY-byazK

رابعا. المقابلات:

- أحمد علي، مسؤول مكتب الطلاب السابق بـ"التيار الشعبي"، مقابلة على

الإنترنت مع الباحث 23 / 12/ 2018

- أمين اسكندر، أحد مؤسسي حزب الكرامة، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 20 نوفمبر 2010
- عبدالغفار شكر، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 22 أكتوبر 2010
- عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ"التيار الشعبي"، ومنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي 2012، وعضو المكتب السياسي بحزب الكرامة، مقابلة إنترنت مع الباحث، 18/ 12/ 2018
- مصطفى شوقي، عضو سابق بالمكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، مقابلة إنترنت مع الباحث، 25/ 12/ 2018
- محمد الجبالي، مسؤول مكتب الطلاب السابق ب"التيار الشعبي"، مقابلة على الإنترنت مع الباحث 20/ 12/ 2018

الفصل التاسع

قراءة لتحالفات القوائم في الانتخابات البرلمانية 2012/2011

أولًا: الطريق إلى الانتخابات بعد يومين فقط من تنحي مبارك عن الحكم، وتحديدًا في الثالث عشر من فبراير عام 2011؛ أصدر المجلس العسكري الذي كان يدير البلاد حينها، إعلانًا دستوريًا أعلن فيه تعطيل العمل بدستور البلاد، وحل مجلسي الشعب والشورى (البرلمان)، كما نصّت بنود الإعلان أيضًا عن أن المجلس سيتولى إدارة البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية، كما نصَّب المجلس العسكري رئيس المجلس ممثلًا عن البلاد في الداخل والخارج خلال الفترة المؤقتة، وتضمن بيان المجلس التعهد بالبدء في تعديل الدستور وطرحه للاستفتاء الشعبي، والإعداد لانتخابات تعددية حرة لاختيار البرلمان.[1]

بعدها قام المجلس العسكري بتشكيل لجنة دستورية لتعديل بعض مواد دستور 1971، والذي تم تعليقه بعد تنحي مبارك، وقد جرى الاستفتاء على هذه التعديلات في 19 مارس 2011. وبينما تعاملت اللجنة مع بعض أسئلة المرحلة الانتقالية، فإنها تجاهلت أسئلة أخرى، على سبيل المثال ركزَّت اللجنة على معايير رمزية لتقليص صلاحيات الرئيس، لكنها لم تتضمن تفاصيل من نوع النظام الانتخابي، كما كانت غامضة بشأن تسلسل المرحلة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك وُجِّهت اتهامات للجنة بأنها كانت متحيزةً للإسلاميين، حيث رأسها المستشار طارق البشري، وهو قاضٍ سابق ومؤرخ ومفكر إسلامي، ولأنها ضمَّت في عضويتها أيضًا، المحامي البارز صبحي صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين والعضو السابق في مجلس الشعب. وقد أثارت هذه اللجنة المخاوف في الأوساط المدنيّة والثورية من أن المجلس العسكري وحركة الإخوان يتآمران سويًا لوضع جدول للمرحلة الانتقاليّة يصب في صالحهما، وكان هذا الأمر أولَ ما ولَّد حالة التوتر والاستقطاب السياسي بعد التوافق الذي كان قائمًا بين القوى السياسية طيلة فترة الـ 18 يومًا في ميدان التحرير.[2] ثم جاء الاستفتاء الذي أُجري في 19 مارس 2011 ليعَظم حالة الاستقطاب الشديدة بين القوى الإسلامية من ناحية، والقوى الثورية والمدنية التقليدية من ناحية أخرى.

كما زرع الاستفتاء لاحقًا بذور الاختلاف التالي حول شرعية ونزاهة العملية الانتخابية التي جرت في 2011/2012، لأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قام بصياغة إعلان

1- حسن سلامة، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 42، السنة 11، أبريل 2011، ص 102-103

2- التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، مركز كارتر، أطلانطا، 2012، ص 9

دستوري تم إصداره في أواخر مارس 2011، احتوى على المواد المعدلة التي تمّت الموافقة عليها في الاستفتاء، وأضاف موادَّ إليها لم تُطرح للموافقة الشعبية، وبالإضافة إلى هذا فإن صياغة بعض المواد التي تضمنها الاستفتاء قد تغيرت في الإعلان الدستوري. وقد سبب هذا الأمر قلقًا وارتباكًا في الشارع بين القوى السياسية، وأضعف أسس المرحلة الانتقالية، ما مهَّد الطريق لاحقًا لظهور الطعون الدستورية، وعجَّل بعدها بحل مجلس الشعب بقرار قضائي.[3]

من ناحية أخرى؛ جاءت جملة القوانين واللوائح التنفيذيّة الجديدة المنظّمة للعمليّة الانتخابيّة محافِظةً للغاية، وفي نفس الإطار الفلسفيّ والقانوني الذي دشّنه النظام السياسيّ السابق، فقد حافظت التعديلات الدستورية على نسبة التمثيل الخاصّةِ بالعمّال والفلاحين (50%)، وهي النّسبة -التي رآها البعض- قد تجاوزها الزّمن وتجاوزتها طبيعة النّظام السياسيّ الجديد المزمع إنشاؤه، خاصّة في ظلّ لجوء العديد من المرشّحين إلى تغيير صفتهم الانتخابيّة إلى فلاح أو عامل، فيما تم الحفاظ على ضعف سلطات مجلس الشورى، ورفضت مطالب القوى السياسية بزيادة سلطاته أو إلغائه، ليظلّ الشّورى أقرب إلى المجلس الاستشاريّ منه إلى التّشريعيّ. كما ساوم المجلس العسكري على مطالب القوى السياسية والثورية في فرض قانون العزل السياسيّ على قيادات الحزب الوطني المنحَلّ ومنْعِهم من خوض الانتخابات لما اقترفوه من جرائمَ سياسية في البلاد على مدار العقود الفائتة؛ فتارة سوَّف المجلس وأخرى أجَّل، وفي ثالثة فرض الأمر الواقع فتمَّ إصدار القانون في نهاية المطاف دون تطلّعات القوى السياسية، وجاء ذلك بعد فوات الأوان وإغلاق فترة إيداع التّرشيحات، حيث خاض الكثير ممّن انتموا إلى الحزب الوطني المنحَلّ الانتخاباتِ تحت راية أحزابٍ معروفة، أو على المقاعد الفرديّة.[4]

3- المصدر نفسه

4- أحمد عبد ربه، الأحزاب المصريّة وانتخابات البرلمان المصري 2011/ 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر، 2011، ص 2

ثانيًا: الأحزاب المتنافسة في البرلمان

في 28 مارس 2011 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا بقانون رقم (12) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977، والذي بموجبه حدثت إعادة تنظيم للحياة الحزبية في مصر؛ حيث فتح القانون المذكور الباب لتأسيس عدد كبير جدًّا من الأحزاب في مصر، بالمقارنة بما كان عليه الوضع في عهد مبارك. فقد تم تعديل مجموعة مهمة من الشروط التي كانت تَعوق تأسيس الأحزاب، أهمها إلغاء لجنة شؤون الأحزاب القديمة التي كانت تسيطر على إدارتها السلطة التنفيذية، حيث كان يرأسها رئيس مجلس الشورى (الذي كان ينتمي لحزب الأغلبية الذي يرأسه رأسُ النظام حينها)، وبعضوية وزير الداخلية والعدل ووزراء آخرين، وبالتالي كان التصريح بنشأة حزب جديد من عدمه رهنًا بيد النظام مُمثَّلًا في وزراء حكومته، فيما انتقل هذا الأمر بعد تعديل 2011 إلى لجنة قضائية.[5]

لكن لم يكن هذا القانون بمستوى طموح المجموعات الثورية الصغيرة التي رأت في القانون الجديد عدة إشكاليات؛ أبرزها البنود الخاصة بالتمويل، والبند الخاص بحتمية وصول عدد توكيلات مؤسسي الحزب لـ 5000 توكيل، والشرط الخاص بنشر أسماء المؤسِّسين في صحيفتين يوميتين، على أن يكونوا من عشر محافظات على الأقل بما لا يقل عن 300 عضو من كل محافظة،[6] حيث عُدَّ شرط الخمسة آلاف عضو مؤسس شرطًا مجحفًا للغاية، أعاق خروج بعض الأحزاب السياسية مثل حزب التيار المصري، الذي اندمج لاحقًا في حزب مصر القوية.

حينما فُتِح الباب لتأسيس الأحزاب ومع الزخم الواسع الذي شهده المجال السياسي بعد الثورة مباشرة؛ نشأ عدد كبير من الأحزاب، وصل عددها مع الأحزاب القديمة إلى أكثر من 100 حزب.[7] وقد مرَّ تأسيس الأحزاب خلال عامي الثورة بموجتين أساسيتين. الموجة الأولى كانت من الأحزاب التي عبَّر أغلبها عن التيارات الأيديولوجية والسياسية التقليدية، بالإضافة إلى أحزاب عديدة حمل كلٌّ منها لواء التعبير عن الثورة وأهدافها. فظهر من الجانب الإسلامي حزب الوسط، بعد قبول أوراقه من محكمة القضاء الإداري عقب أسابيع معدودة من 25 يناير،

5- أحمد عبدالحميد حسين، إشكالية التمويل في العمل الحزبي، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 59، القاهرة، يوليو 2015، ص 123

6- تطور الحياة الحزبية في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، شوهد في 28 /12/ 2018: http://www.sis.gov.eg/section/325?lang=ar.

7- مروة شوقي، صاحب مشروع "دمج الأحزاب": نهدف لتقليص العدد من 106 إلى 10 فقط، مصراوي، (8/ 4/ 2018)، شوهد في 29/ 12/ 2018: https://goo.gl/EZd1aR

بعد محاولات استمرت لأكثر من 15 عامًا للحصول على المشروعية القانونية، ثم جاء تأسيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور، مُمثِّل الدعوة السلفية في الإسكندرية، إضافة إلى ظهور أحزاب إسلامية أخرى مثَّلت أذرعًا سياسية لجماعات سلفية وجهادية قديمة؛ مثل حزب البناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، وحزب الفضيلة، وحزب الأصالة، وحزب الإصلاح والتنمية، وغيرها.[8]

تأسّست -في المقابل- أحزاب مدنية، ليبرالية ويسارية، كان أبرز أهدافها تقليص سيطرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية على المجالين السياسي والاجتماعي بعد الثورة، وكان أهمّ تلك الأحزاب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والمصريين الأحرار، الليبرالي الذي قاد تأسيسه رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، ومصر الحرية، الليبرالي الذي أسَّسه أستاذ العلوم السياسية عمرو حمزاوي، وأحزاب أخرى عبرت عن التيار الناصري، كان أهمها الكرامة الذي كان موجودًا قبل الثورة لكنه لقي نفس التعنت الذي قابله الوسط، قبل أن يتم الموافقة على تأسيسه هو أيضًا بقرار قضائي. كذلك ظهرت عدة أحزاب يسارية مثل: التحالف الشعبي الاشتراكي، الذي جاء كمحاولة لتأسيس حزب لليسار العريض، وضمَّ بداخله قطاعات يسارية متنوعة، والاشتراكي المصري، الذي أسسه عدد من كوادر ما يُسمى بجيل السبعينات. والعمال والفلاحين، وهو محاولة لم تصمد بادرت بها حركة الاشتراكيين الثوريين.

وفي مساحة المنتصف ظهرت أحزاب معبِّرة عن تيار الوسط، مثل العدل، الذي ظهر باعتباره أبرز الأحزاب المعبرة عن الثورة، وضم قطاعات شابة واسعة سواء من الذين التحقوا بالسياسة بعد الثورة، أو من الشباب الذين التفوا حول البرادعي بعد رجوعه إلى مصر في 2010، حيث كان أحد أبرز مؤسِّسيه مصطفى النجار، الذي كان منسقًا لحملة البرادعي ودعم مطالب التغيير-لازم، وقد لقى الحزب-حينها- زخمًا واسعًا ساعة تأسيسه. وبجواره كانت هناك أحزاب جديدة أيضًا على نفس المساحة تقريبًا، مثل التيار المصري[9] وحزب مصر الذي أسسه الداعية عمرو خالد، وغيرها.

الموجة الثانية من الأحزاب التي نشأت بعد الثورة، هي التي يمكن أن يُطلَق عليها أحزاب الحملات الرئاسية، وهي التي ظهرت بعد منتصف عام 2012 على أنقاض الحملات الرئاسية لبعض مرشحي الرئاسة، كالدستور، ومصر القوية، والتيار الشعبي (تأسس في البداية كجبهة ثم تحول لحزب)، والمؤتمر الذي أسَّسه المرشّح الرئاسي الأسبق عمرو موسى، وكذلك حزب الحركة الوطنية الذي أسسه أحمد

8- أحمد عبدالحميد حسين، إشكالية التمويل في العمل الحزبي، مصدر سبق ذكره، ص 121

9- لم يستطع مؤسسو الحزب استكمال توكيلاته، وظل يعمل تحت التأسيس، وتعرض لأزمات قبيل 30 يونيو 2011، ثم اندمج لاحقا في «حزب مصر القوية».

شفيق (آخر من تولى رئاسة الوزراء في عهد مبارك)، وبجوار هذه الأحزاب أتت أحزابٌ بعضُها قديم كالوفد والتجمع، وبعضُها جديد محسوب على مجموعات ديمقراطية، وبعضها محسوب على النظام القديم.[10]

في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت بعد الثورة، اقتصرت المنافسة على أحزاب الموجة الأولى، أي لم تشارك فيها أحزاب الموجة الثانية، التي تأسست فيما بعد. ودخلت أحزاب الموجة الأولى في ائتلافات متعددة لخوض الانتخابات تحت قوائم موحدة، وهي ذاتها انقسمت لثلاث مجموعات أساسية، أحزاب دخلت في قوائم تحالفية، وأحزاب لم تدخل في تحالفات وإنما نزلت في قوائم منفردة كحزب الوفد، ثم المجموعة الثالثة وهي الأحزاب التي تأسست على يد كتل مرتبطة بالحزب الوطني القديم، وأغلبها أحزابٌ شكَّلها نواب حزب وطني قدامى، اعتمدوا في وجودهم الانتخابي على العائلات والعصبيات القبائلية أو الجهوية التي يمثلونها في مناطقهم، وتتركز هذه المجموعات في ثلاث مناطق أساسية، الأرياف، والصعيد، ومحافظتي سيناء الشمالية والجنوبية. وفي الأقسام التالية من هذا الفصل، سيتم استعراض وقراءة قوائم المجموعة الأولى ذات الطبيعة التحالفية، والنتائج التي حصدتها في الانتخابات البرلمانية التي جرت نهاية 2011، واستمرت حتى بداية 2012.

10- المصدر نفسه، ص 121

ثالثًا: قائمة التحالف الديمقراطي

1. الإخوان وخبرة التحالفات القديمة

لم يكن تحالف الأحزاب -حتى التي بينها وبين الإخوان صراع تاريخي- مع الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب 2012/2011 مستغربًا أو جديدًا؛ فقد خاض نوابٌ من الإخوان انتخابات 1984 و1987 على قوائم حزب الوفد ثم قوائم حزبي العمل والأحرار، لأجل مصلحة مشتركة خدمت كلا الطرفين.

ففي عام 1984 صدر قانون يجعل الانتخابات بنظام (القوائم الحزبية النسبية المشروطة) فقط، وهو ما كان يعني بعدم السماح لغير الحزبيين من المواطنين بالترشح، وبناء على هذا القانون كانت الأحزاب وحدها هي من تستطيع التقدم بقوائم انتخابية، وبحيث لا يقل عدد العمال والفلاحين فيها عن النصف، وليس للأفراد الحق في الترشح إلا من خلال هذه القوائم، ليقطع حينها نظام مبارك الطريق أمام خوض الإخوان الانتخابات حيث لم يكن لهم حزب ينضوون تحته وقتها. وكانت «نسبيةٌ" تعني أن كل حزب يُؤخذ من قوائمه مقاعد بنسبة ما حصل عليه في الدائرة من الأصوات الصحيحة، ابتداء من رأس القائمة مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين، و"مشروطةٌ" تعني أن القوائم الخاصة بالحزب الذي لم يحصل على 8% من مجموع أصوات الناخبين الذين أدلَوا بأصواتهم خاسرة، وليس لها أى نصيب في أى مقعد، ويؤول ما حصلت عليه هذه الأحزاب من أصوات لصالح حزب الأغلبية. كان المقصود من هذا القانون تحديدًا وقتها تحجيمَ وصول مجموعتين مُهمَّتَين، هما الإخوان المسلمين، وكانوا من المستقلين الذين ليس لهم حق الترشح، وكذلك تحجيم وصول حزب الوفد الجديد، الذي كان من الصعوبة الشديدة حصوله على نسبة الـ 8%، حيث لم يكن مضى على نشأته سوى ثلاثة أشهر فقط.[11]

تحت ضغط هذا القانون فاوضت جماعة الإخوان المسلمين حزب الوفد الجديد للترشح على قوائمه، وافق حينها الحزب الليبرالي الذي أدرك جيدًا أنه لا يمكنه وحده تجاوز نسبة الـ 8 % بدون الإخوان المسلمين، الذي يمتلكون قاعدة تنظيمية كبيرة، وشعبية جارفة، وبالفعل خاض الإخوان والوفد هذه الانتخابات على قائمة واحدة.[12]

11- إبراهيم الزعفراني، (أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، من جيل السبعينيات الذي أسهم في تأسيسها الثاني)، الإخوان وانتخابات مجلس الشعب عام 1984، حساب إبراهيم الزعفراني على موقع فيسبوك، (29 / 11/ 2015)، شوهد في 29/ 12/ 2018 : https://goo.gl/oNQpvy

12- المصدر نفسه

ثـم بعـد صـدور حكـم المحكمـة الدسـتورية ببطـلان مجلـس الشـعب الذي انتخـب عام 1984، لإخلالـه بالدسـتور لأنـه لم يسـمح لغـير الحزبيـين بالترشـح؛ تمـت الدعـوة لعقـدة انتخابـات برلمانيـة جديـدة، وحينهـا رفـض حـزب الوفـد التحالـف مـرة أخرى مـع الإخوان لعـدة أسـباب؛ أولهـا بسـبب شـعوره أنـه أقـوى في هـذه الجولـة بعـد أن حقـق انتصـارًا جيـدًا في انتخابـات 1984، عـلىَّ مـن أسـهمه بشـكل كبير، كذلك مـرّ الوفد بعـد مرور ثلاث سـنوات عـلى تأسيسـه بحالـة اسـتقرار تنظيمـي، عززهـا تفوقـه في الانتخابـات، وانضـمام قطاعـات برجوازيـة كبـيرة وصغـيرة إلى جسـده التنظيمـي، الأمـر الأهـم أن الوفـد أدرك أن تكـرار تجربـة التحالـف مـرة أخـرى مع الإخـوان معناها بالتبعيـة ذوبان شـخصية الوفد في الإخـوان وضيـاع شـعبيته، كـما أحـب الوفد أن يتخلـص من الضغـوط الداخليـة والخارجية التي تتهمُه بأنه السـبب في السـماح للإخوان بالمرور في المجال السـياسي، وإثبات وجودهم وشـعبيتهم عـلى أكتافـه، لهـذه الأسـباب وغيرهـا قـرر حـزب الوفـد أن ينفـرد في انتخابـات عـام 1987 بقائمـة حزبيـة وحـده، واعتـذر للإخـوان حينهـا عـن تكـرار التجربـة، ومـن ثـم لجـأ الإخـوان لحـزبي العمل والأحـرار وكوَّنوا مـا عرف حينهـا بائتلاف التحالف الإسـلامي.[13]

2. وثيقة للتوافق تقود للتحالف

خـلال شـهر مـارس 2011، وعـلى إثـر حالـة الاسـتقطاب الشـديد التـي بـرزت نتيجـة الخـلاف حـول اسـتفتاء 19 مـارس ونتائجـه، ونتيجـة التخـوف مـن الإعـلان الدسـتوري الـذي صـدر في نهايـة مـارس 2011 والـذي تمـت إضافـة مـواد زائـدة إليـه بجـوار تلـك المـواد التـي تـم الاسـتفتاء عليهـا،[14] بـادرت جماعـة الإخـوان المسـلمين بالدعـوة للحـوار، في محاولـة منهـا لوضـع حـد لهـذا الاسـتقطاب، ومـن أجـل التشـاور حـول وضـع أسـس للتوافـق الوطنـي. كان أهـم مـا أثـار التخوفـات مـن الإعـلان الدسـتوري هـو إلزامـه مجلـس الشـعب القـادم بتشـكيل لجنـة تأسيسـية لعمـل دسـتور جديـد، وهـو البنـد الـذي أحـدث قلقًـا لـدى القـوى الثوريـة والقـوى المدنيـة التقليديـة، التـي أدركـت أن هـذا البنـد معنـاه تحديـدًا هيمنـة واضحـة للقـوى الإسـلامية عـلى وضـع الدسـتور، بالإضافـة لفلـول الحـزب الوطنـي المُنحـلّ لأنهـما وحدهـما كانـا المُؤهلَـين لحصـد مقاعـد أكـبر في البرلمـان القـادم دون غيرهـما.

ودرءًا لتلـك المخـاوف دعـا مرشـد الإخـوان قـادة الأحـزاب للتشـاور يوم 16 مـارس 2011 عـلى مـشروع وثيقـة تصبح إطـارًا للدسـتور المقبـل. وطرحت الجماعـة وثيقـة مبدئية هي وثيقتهـا القديمـة التـي صـدرت في خريف عـام 2010، تحت عنـوان مبادرة مـن أجل مصر.

13- إبراهيم الزعفراني، (أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، من جيل السبعينيات الذي أسهم في تأسيسها الثاني)، الإخوان وانتخابات مجلس الشعب عام 1987، حساب إبراهيم الزعفراني على موقع فيسبوك، (30 / 11/ 2015)، شوهد في 29/ 12/ 2018 : https://goo.gl/CH1PmJ

14- داليا عثمان، «المصري اليوم» تنشر نص «الإعلان الدستوري».. وانتخابات الرئاسة قبل نهاية العام الجاري، المصري اليوم، (30 /3/ 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/122361

وكان هـذا اللقـاء بمثابـة نـواة للتحالـف الديمقراطـي لاحقًـا، وبعـد ظهـور مسـودة الوثيقة تحـول النقـاش في اجتماعـات قادة الأحزاب إلى الاتفاق على تأسـيس تحالـف انتخابي، يضم أغلـب الأحـزاب القديمة والجديدة، و"يضمن تمثيلاً أوسـع للأحزاب والقوى السياسـية كلها، ويمنـع اختـراق المـال والعصبيـات وفلـول النظـام السـابق"، وفقًا لروايـة وحيـد عبدالمجيد، منسـق قائمة التحالف الديمقراطي وأسـتاذ العلوم السياسـية والرجل المحسـوب على حزب الوفـد، وهـو الـذي كان شـاهدًا عـلى ظهور قائمـة التحالف الديمقراطـي من أولهـا لنهايتها، وهـو أيضًـا الرجـل الـذي تـم اختيـاره في منصب المنسـق لهـذا التحالف، باقـتراح من حزب الوفـد، وبموافقـة من أغلبيـة الأحزاب.[15]

تـم الاتفـاق في اجتـماع اسـتضافه حـزب الوفـد في 14 يونيـو 2011 بحضـور 13 حزبًـا، عـلى أن تكـون هـذه الوثيقـة أساسًـا لتحالـف ديمقراطـي يقـوم عـلى التعـاون مـن أجـل بنـاء نظـام ديمقراطـي، والتوافـق عـلى المبـادئ الأساسـية للدسـتور الجديـد، ثـم نُوقشـت الوثيقـة عـلى نطـاق أوسـع في الاجتـماع الـذي اسـتضافه حـزب الحريـة والعدالـة يـوم 21 يونيـو 2011 بحضـور 18 حزبًـا.[16]

تضمـن مـشروع الوثيقـة في البدايـة قسـمين: أولهـما المبـادئ العامـة الرئيسـية التـى يمكـن التوافـق عليهـا كأسـاس للنظـام الديمقراطـيّ، والثـاني إجـراءات عاجلـة عـلى المـدى القصـير، ولمَّـا كان بعـض هـذه الإجـراءات قـد تحقـق، تـم اسـتبعاد القسـم الثـاني، وإدراج بعـض مـا ورد فيـه مـما ينطـوي عـلى مبـادئ عامـة ضمـن المبـادئ الأساسـية، وكان مـن أهـم مبـادئ الوثيقـة: الحـق في تـداول السـلطة عـبر الاقـتراع العـام الحـر النزيـه، وحريـة تشـكيل الأحـزاب السياسـية بالإخطـار عـلى ألا تكـون أحزابًـا دينيـة أو عسـكرية أو فئويـة، وأن تكـون السـلطة القضائيـة وحدهـا هـي مـن تفصـل في تقريـر مـا هـو مخالـف للدسـتور، وأن الإسـلام ديـن الدولـة الرسـمي، ومبـادئ الشريعـة الإسـلامية هـي المصـدر الرئيـسي للتشريـع، مـع حـق غـير المسـلمين في الاحتـكام إلى شرائعهـم في أحوالهـم الشـخصية،[17] وغيرهـا مـن بنـود أسـهم في صياغتهـا حينهـا أغلـب الأحـزاب السياسـية التـي شـاركت في اجتـماع التحالـف في البدايـة.

ثـم أعلـن حـزب الحريـة والعدالـة -الـذراع السياسـية لجماعـة الإخـوان المسـلمين- وحـزب الوفـد رسـميًّا عـن تبنـي تشـكيل تحالـف انتخـابي واسـع، يخـوض الانتخابـات بقائمـة موحـدة، واسـتجابت لهـذه الدعـوة مجموعـة كبـيرة مـن الأحـزاب كان مـن بينهـا: التجمـع، والنـاصري، والعـدل، والوسـط، والغـد، ومـصر الحريـة، والنـور، والكرامـة، والتوحيـد العـربي، والجمعيـة الوطنيـة للتغيـير، وفي الاجتـماع الـذي عقـد يـوم 12 يونيـو

15- وحيد عبدالمجيد، «التحالف الديمقراطي».. رحلة الصعود والتفكك، جريدة الوطن، (20/ 11/ 2012)، شوهد في 27 /12/ 2018: https://www.elwatannews.com/news/details/80136

16- سمير حمدي، وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، الوفد (7 / 7/ 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018 : https://goo.gl/MHMU5Y

17- المصدر نفسه

2011، بمقر الوفد قرر الحاضرون تشكيل ثلاث لجان، الأولى لإعداد مشروع قانون انتخابات مجلس الشعب، والثانية لجنة تعمل على التنسيق بين أحزاب القائمة، والثالثة لتلقي الملاحظات، وخرج الاجتماع بنسخة أولية لوثيقة حملت عنوان (مبادرة التحالف الوطني من أجل حكومة وحدة وطنية).[18]

في نفس اليوم أيّ 21 يونيو 2011؛ صدر أول بيان ضمني باسم التحالف الديمقراطي، تم التأكيد فيه على ضرورة «حشد الجهود والطاقات لتأسيس الإجماع الوطني لتحقيق أهداف ثورة الشعب، وبناء التحول الديمقراطي، وتأسيس الدولة القانونية القائمة على المواطنة وسيادة الشعب"، كما تضمن البيان اتفاق المشاركين في الاجتماع على إصدار وثيقة توافقية، واقتراح مشروع قانون لانتخاب مجلس الشعب "يضمن تمثيلًا أوسع للأحزاب والقوى السياسية كلها، ويمنع اختراق المال والعصبيات وفلول النظام السابق"، وصدر ذلك البيان بتوقيع 17 حزبًا لم يكمل بعضها الطريق في إطار هذا التحالف كان من بينها: الحرية والعدالة، والوفد، والغد، والكرامة، والناصري، والتجمع، والنور، والجبهة الديمقراطية، والعمل، والجيل، ومصر الحرية، والحضارة، والعدل، وانتهى ذلك الاجتماع إلى تشكيل لجنة لوضع اقتراح لمشروع قانون جديد لانتخاب مجلس الشعب، وعقدت هذه اللجنة اجتماعين، وأعدت الاقتراح المطلوب على أساس نظام القوائم النسبية وغير المشروطة للأحزاب والمستقلين (أى أن يكون لأي عدد من المستقلين الحق في تكوين قائمة انتخابية، وعدم اشتراط نسبة حد أدنى للتمثيل في المجلس).[19]

في 28 يونيو 2011 أقرَّت مجموعة الأحزاب التي شكلت قائمة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" مشروعَ قانون لمجلس الشعب، أعدته لجنة منبثقة عن التحالف، يأخذ بنظام القائمة المغلقة للأحزاب والمستقلين، وأوضح التحالف أنه سيرسل هذا المشروع إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم أصدر التحالف بيانًا طالب فيه بإعطاء فرصة معقولة للاستعداد للانتخابات، مقترحين أن تكون هناك فترة كافية للحملات الانتخابية بعد إعلان فتح باب الترشيح، وأوضح البيان أن التنسيق الانتخابي لا يعني في هذا السياق توزيع حصص، بل التعاون في حمل أعباء جسيمة تواجه البلاد، ورأى إعطاء أولوية لوضع قواعد وضوابط هذا التنسيق في ضوء قانون مجلس الشعب الجديد، واتفق التحالف على الشروع في رفع الواقع الانتخابي في الداوئر والمحافظات، ووضع الأسس التي يمكن البناء عليها لاختيار المرشحين من الأحزاب والشخصيات العامة المستقلة ذات التاريخ الوطني، ومنع

18- عبدالغفار شكر، التحالفات الانتخابية لمجلس الشعب 2011/ 2012، في عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط 1، 2012، ص 101

19- وحيد عبدالمجيد، «التحالف الديمقراطي».. رحلة الصعود والتفكك، مصدر سبق ذكره

تأثير المال والعصبيات على الانتخابات، وأن يحكم المفاضلة بين المرشحين الحاجة إلى خبرات وكفاءات، فيما لم يوقع حزب مصر الحرية على البيان الصادر، وهو ما يعني انسحاب الحزب من التحالف، فيما انضم حزبا الفضيلة السلفي، والخضر إلى التحالف.[20]

3.انسحاب الأحزاب الكبرى من التحالف الديمقراطي

في 7 يوليو 2011 وأثناء استضافة حزب الوفد لاجتماع التحالف، والذي شارك فيه رؤساء وممثلو حزب الحرية والعدالة (محمد مرسي)، وحزب الوفد (السيد البدوي)، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة أخرى من الأحزاب من بينها: الكرامة، والناصري، والتجمع؛ أعلن عدد من الأحزاب رفضها الانضمام إلى التحالف الديمقراطي، رغم مشاركتها في بعض الاجتماعات والنقاشات التي قادت إلى إعلان وثيقته، مثل الوسط والعدل ومصر الحريِّة وغيرها، إما قلقاً من سيطرة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة عليه، أو اعتراضًا على مشاركة أحزاب أخرى مُتَّهَمةٍ بارتباطها بالحزب الوطني السابق في تأسيسها.

وفي 7 أغسطس 2011 انسحب حزب التجمع من التحالف، أى بعد شهر على توقيع الوثيقة، بسبب اعتراضه على عدم استجابة الأحزاب لاقتراحه بشأن إدانة ما صدر عن التيار الديني في جمعة 29 يوليو 2011 ومطالبته بالاعتذار عما حدث فيها، وهي الجمعة التي عرفت باسم (جمعة الشريعة)، واتخذ حزب التجمع قراره بالانسحاب عقب اجتماع التحالف الديمقراطي الذي استضافه حزب الوفد في 6 أغسطس 2011. كما انسحب حزب النور من التحالف الديمقراطي، وأعلن ذلك رسميًّا في الثاني من سبتمبر 2011، وكان وجود حزب النور في هذا التحالف قلقًا منذ البداية نتيجة حساسيته الشديدة من الدور المميز لحزب الحرية والعدالة وحزب الوفد، وشعوره بأنهما لا يضعانه في الموقع الذي يليق به، فقد كان اتجاه الإخوان وحزبهم في ذلك الوقت هو التحالف مع الأحزاب والشخصيات المدنية الليبرالية واليسارية في المقام الأول، بخلاف ما حدث بعد ذلك عقب انتخابات البرلمان، وخصوصًا منذ أن بدأ العمل في الجمعية التأسيسية للدستور. أما الحزب الناصري وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية، فقد انسحبا تباعًا في منتصف أكتوبر 2011 احتجاجًا على عدم حصولهما على عدد معقول من المرشحين في قوائم التحالف الديمقراطي.

20- هاني الوزيري، «التحالف الديمقراطي» يقرُّ «القائمة المغلقة»..، المصري اليوم، (28/ 6/ 2011)، شوهد في 27/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/140841

وخلال الفترة التالية أصبحت الانتخابات البرلمانية هي الشغل الشاغل لأحزاب التحالف الديمقراطي، حيث ركزت اجتماعاتها كلها عليها. وهنا، تحديدًا، بدأ هذا التحالف يفقد طابعه الذي ارتبط بظروف تأسيسه، وهو أن يكون كيانًا سياسيًا يسعى إلى بناء توافق وطني واسع ويضع حدًّا للاستقطاب، وأخذ يتحول إلى تحالف انتخابي. وكان حزب الوفد هو أكبر الأحزاب التي غادرت التحالف الديمقراطي في أول أكتوبر 2011، فقد تعذر التوفيق بين تصور حزب الوفد لنسبة مرشحيه في الانتخابات وموقف حزب الحرية والعدالة الذي لم يلتزم بما أعلنه في البداية وهو أنه لن ينافس على أكثر من 30 في المائة من مقاعد البرلمان.[21]

ظهر من خلال شهادة وحيد عبدالمجيد أن جماعة الإخوان المسلمين -في رأيه- قد أخلَّت بوعدها فيما يخص فكرة التوافق، التي طرحتها في البداية أثناء الدعوة للنقاش حول وثيقة التحالف. وأنها لم تقدم تنازلات كافية للقوى السياسة الأخرى، رغبة منها في الهيمنة على المجلس الذي سيتم انتخابه، ولاحقًا الهيمنة على اللجنة التأسيسية للدستور. واعتبر عبد المجيد في شهادته التي نشرها في نوفمبر 2012، أن "جماعة الإخوان المسلمين اتجهت فعليًّا إلى تفكيك التحالف تدريجيًا، بعد أن حققت هدفها منه وهو تحسين صورتها، وإعادة تقديمها إلى الرأي العام في مصر وإلى المجتمع الدولي في صورة جديدة، ونجحت في تجميد التحالف الديمقراطي فعليًّا لكي تتحرر من الالتزام بوثيقته التي وقعها د. محمد مرسي شخصيًّا، وتضمنت مبادئ تصلح أساسًا لدستور ديمقراطي حديث بعيدًا عن هيمنة أي تيار".[22]

4. تعليلات الأحزاب المشاركة في التحالف

يبقى هناك سؤال ملح: لماذا لجأت بعض الأحزاب المدنية للتحالف مع الإخوان المسلمين في قائمة التحالف الديمقراطي؟ إجابة هذا السؤال بالنسبة للأحزاب التي شاركت في التحالف، أو التي وافقت على المشاركة ثم انسحبت، هي أنه سؤال خاطئ من الأصل، حيث يستبعد السياق السياسي الذي تأسس فيه التحالف، ومجمل الشروط التي حكمت تلك اللحظة.

بالإضافة لتلك الإجابة؛ سنجد أن بعض القوى التي شاركت تسُوق مبرراتٍ أخرى، أهمها أنه كانت هناك ثمة حاجة لتوحيد القوى الموجودة داخل الميدان، بتنوعاتها الأيديولوجية، لتحقيق ما تبقى من أهداف الثورة عبر البرلمان، وتحقيق واحد من شعارات الثورة بعد تنحي مبارك هو «من الميدان إلى البرلمان»، ومنع وصول نواب قدامى من الحزب الوطني المنحل للمجلس التشريعي. فكثير من الأحزاب الجديدة

21- وحيد عبدالمجيد، «التحالف الديمقراطي».. رحلة الصعود والتفكك، مصدر سبق ذكره
22- المصدر نفسه

التي ظهرت بعد الثورة خرجت من مجال سياسي تم تجريفه تمامًا في عصر مبارك، ولم تكن قد استكملت تشكيل تنظيماتها بعد، وهو ما يجعلها عاجزة عن مواجهة فلول الوطني وحدها. ولأنه وفقًا للمسار الذي تم تحديده بالإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري، كان من المفترض أن يقوم مجلس الشعب الجديد باختيار اللجنة التي ستضع الدستور، وهو ما دفع القوى الأصغر إلى ضرورة البحث عن صيغ توافقية تضمن بها وجودًا في البرلمان، والمشاركة بالتالي في انتخاب اللجنة التي ستضع دستور البلاد، ومن ثَمَّ لبَّت دعوة حزبي الحرية والعدالة، والوفد، الحزبين الأكبر والأقوى حينها.[23]

كان التحالف الانتخابي مع الإخوان من وجهة نظر هذه الأحزاب لا يعني بالمرة أنه تحالف سياسي، لأن ممثلي أحزابهم في البرلمان خاضوا معارك ضد الإخوان بعد ذلك، ولكن المرحلة الانتقالية حينها كانت تستلزم وجود مشاريع قوانين أساسية تُسهم في وضع أسس جديدة للحياة السياسية التي لم تتأسس بعد، ومشاريع القوانين هذه تحتاج إلى توافق وطني عليها. والإخوان -بصفتهم أصحاب الحزب الأكبر حينها- كان يُفترض عليهم أن يسعَوا إلى تحقيق هذا التوافق، قبل الأحزاب الصغيرة. ومن هنا فإن التحالف الانتخابي الذي تم في انتخابات 2012/2011 مثله مثل أي تحالفات انتخابية قديمة أخرى، تم بناؤها لأهداف تكتيكية مرتبطة بتنظيم وجود هذه الأحزاب، وكسر الحد الأدنى اللازم من الأصوات لدخولها في البرلمان وليس أكثر.[24]

البعض أيضًا يبرر أنه رغم انقلاب الإخوان على فكرة التوافق فيما يخص وضع الأحزاب بالقوائم، لكن كان صعبًا على أحزابهم الانسحاب حينها، لأنهم لم يكن لديهم سوى وقت ضيق للغاية قبل الدخول فعليًّا في مسار التنافس الانتخابي، كما كان صعبًا عليهم النزول بشكل منفرد، بحكم وضعهم التنظيمي الضعيف، ومواردهم المالية الشحيحة، خصوصًا وأن أغلب الأحزاب الصغيرة تأسست بعد الثورة مباشرة.[25]

محمد محمود عويضة، أحد مؤسسي حزب التوحيد العربي -وهو حزب انشقت مجموعته عن حزب العمل القديم، وكونت حزبًا إسلاميًا ذا ميول قومية- قال حينها مبررًا وجودهم في التحالف الانتخابي مع حزب الحرية والعدالة: "إن التحالف سيجبر حزب الحرية والعدالة على التنازل عن نسبة ترشحه على 50% من مقاعد

23- آراء متقاطعة تم التحصل عليها من خلال مقابلات الباحث مع: عماد حمدي، المتحدث الإعلامي لـ«التيار الشعبي»، ومنسق لجنة الانتخابات بحملة حمدين صباحي 2012، وعضو المكتب السياسي بحزب الكرامة، مقابلة إنترنت مع الباحث، 18/ 12/ 2018. وأحمد علي، مسؤول مكتب الطلاب السابق بـ«التيار الشعبي»، مقابلة على الإنترنت مع الباحث 23 / 12/ 2018

24- المصدر نفسه

25- المصدر نفسه

البرلمان، وإلا لماذا دعانا إلى هذا التحالف؟" كما كان التحالف بالنسبة لهذه الأحزاب الجديدة، والصغيرة في نفس الوقت فرصةً للمشاركة في وضع مبادئ وأسس للتنسيق الانتخابي".[26]

5. النتائج التي حصدتها قائمة التحالف الديمقراطي

حصل التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة على 227 مقعدًا، منها 127 مقعدًا عن القوائم، و100 عن الفردي، كان هناك مستقلون، من بينهم وحيد عبدالمجيد، منسق التحالف، وحصل حزب الكرامة على 6 مقاعد لكل من: أمين اسكندر، وسعد عبود، ومحمد منيب، وكمال أبو عيطة، ونصري مسعد، ومحمد السعيد إدريس، ومنها ممثل واحد عن حزب العمل هو مجدي قرقر، وواحد عن حزب الحضارة، وللحزب ممثل آخر في المقاعد الفردية، كما أن هناك ممثلًا لحزب مصر العربي، وهو عادل القلا.[27]

26- هاني الوزيري، «التحالف الديمقراطي» يقرُّ «القائمة المغلقة»..، مصدر سبق ذكره

27- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2012/2011، في عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مصدر سبق ذكره، ص 377

رابعًا: قائمة الكتلة المصرية

بعد خروج حزب التجمع من المشاورات الأولى الخاصة بتكوين التحالف الديمقراطي من أجل مصر؛[28] شارك مع حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي في الدعوة لتكوين تحالف مضاد لتحالف الإخوان، هدفه بالأساس كبح جماعة الإخوان المسلمين عن السيطرة على الأغلبية في برلمان 2012/2011، وكذلك هيمنتها على أغلب المؤسسات التشريعية والرقابية، والتنفيذية كرئاسة الجمهورية.

أعلن المصريين الأحرار من البداية، وفي منتصف يونيو 2011، أنه لن يتحالف مع الإخوان المسلمين، أو النور، ووصف التحالف الديمقراطي بأنه ليس تحالفًا، بل صفقة بين القوى المشاركة لتقسيم كعكة مقاعد مجلس الشعب فيما بينها، ثم تشكلت لجنة للتنسيق الانتخابي، ضمت ممثلين عن أحزاب متعددة، حاولت ضم ائتلاف شباب الثورة، وحزب النهضة كي تخفف من حالة الاستقطاب الديني العلماني، الذي صاحب تشكيل الكتلة المصرية في مواجهة التحالف الديمقراطي، بحيث تضم الكتلة أحزابًا ذات ميول إسلامية وشباب الثورة، لكن الأمر انتهى بالفشل بسبب إصرار قيادات المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي على عدم تغيير اسم القائمة بدلًا من «الكتلة المصرية» إلى "تحالف استمرار الثورة".[29]

كما جرى تفاوض بسيط مع حزب الوفد لإلحاقه بقائمة الكتلة، لكنه رفض، وقرر النزول بقائمة منفردة، اعتمادًا على قواعده التنظيمية، وخبرته القديمة في الانتخابات.[30]

كما أعلنت بقية الأحزاب الأخرى انسحابها بسبب اعتراضها تحديدًا على شكل ترتيب القوائم، وضم أعضاء منتمين سابقًا للحزب الوطني المنحل، وكذلك لهيمنة المصريين الأحرار على طريقة وضع ترشيحات القوائم،[31] وأخيرًا استقرت القائمة على ثلاثة أحزاب فقط هي المصريين الأحرار والتجمع والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وتوزعت النسب بينها كالآتي: 50 % لحزب المصريين الأحرار، و40% للمصري

28- محمد إسماعيل، «التجمع» يرفض الانضمام لتحالف «الوفد والإخوان»، (21 يونيو 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018 : https://goo.gl/HbfGCU

29- عبدالغفار شكر، التحالفات الانتخابية لمجلس الشعب 2011/ 2012، مصدر سبق ذكره، ص 103

30- محمد عرفات، الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة على الإنترنت مع الباحث، 6 / 1/ 2019.

31- معلومات متقاطعة تحصل عليها الباحث من خلال مقابلته مع: عبدالغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18/ 11/ 2018، ومحمد سالم، عضو المكتب السياسي بالحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، وبلال حبش، عضو المكتب السياسي لحزب «المصريين الأحرار»، مصدر سبق ذكره

الديمقراطي الاجتماعي، و10% للتجمع.

وبعيدا عن التجمع باعتباره أول الأحزاب التي تأسست بعد فتح المجال السياسي لتعددية مقيدة في عهد السادات، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، الذي تم تناوله باستفاضة في الفصل الثالث، فمن المُفيد هنا الحديث عن نشأة حزب المصريين الأحرار وطبيعة التكوينات التي أسهمت في تشكيله.

يُعد المصريين الأحرار أحد أبرز وأقوى الأحزاب الليبرالية التي ظهرت بعد الثورة مباشرة، تبنَّى الحزب مع بعض الأحزاب الليبرالية واليسارية حينها خطابًا يؤسس لأهمية وجود قاعدة قوية من الأحزاب المدنية التي يمكنها كبح سيطرة الأحزاب الإسلامية على المجال السياسي، وتعاظم نفوذها وصعودها بقوة بعد ثورة يناير.

كان مهندس عملية تأسيس الحزب رجلَ الأعمال الشهير نجيب ساويرس، الذي دخل في مفاوضات مع سياسيين ورجال أعمال، وتم الإعلان عن تأسيس الحزب في 19 يونيو 2011.

كان جزءًا من استراتيجية الحزب استهداف جمهور الأقباط باعتبارهم كتلة غير مُمَثَّلة سياسيًّا بشكل جيد، والاعتماد عليهم كإحدى القواعد الاجتماعية التي يمكن أن تُصوِّت للحزب أمام كتلة اجتماعية شعبية واسعة تدين بالولاء الاجتماعي للأحزاب الإسلامية.

احتوى الحزب في عضويته على تمثيل جيد للأقباط في تكوينه التنظيمي، وصلت نسبتهم -وفق معلومات أدلى بها عضو قيادي بالحزب للباحث- إلى 40%، وبجانب هؤلاء، كانت الفئة الأولى التي استهدفها مؤسسوه كعضوية أساسية هم نخب الطبقة البرجوازية، والشريحة العليا للطبقة المتوسطة من رجال الأعمال والبرلمانيين والسياسيين السابقين من أعضاء الحزب الوطني المنحل، وحزب الجبهة الديمقراطية وحزب الغد، وأساتذة جامعات، والأهم بالطبع قيادات مجتمعية في الصعيد والأرياف لها ارتباطات عضوية وثيقة بمجتمعاتها المحلية، ويفضل من لهم خلفية بالترشح سابقًا في مجلسي الشعب والشورى.[32]

وقد أقر نجيب ساويرس لاحقًا، أنَّه قام بإدماج بعض وجوه نظام مبارك أثناء تأسيس حزبه، مبررًا ذلك بأنه لا يأتي بمرشحيه من القمر، بل اختار بعضهم من رجال نظام مبارك، معتبرًا أن أعضاء الحزب الوطني المنحل ليسوا فاسدين كلهم بالضرورة، وأن لكثير منهم تواجدًا اجتماعيًا كبيرًا في دوائرهم، وهو أمر يصعب تجاهله.[33]

32- بلال حبش، عضو المكتب السياسي لحزب «المصريين الأحرار»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 18/ 11/ 2018

33- ياسمين محفوظ، «المصريين الأحرار» يكشف تفاصيل رفض الانضمام لـ«دعم مصر»: حزب وطني جديد، جريدة الوطن، (12 أكتوبر 2015)، تاريخ زيارة الرابط 29 ديسمبر 2015: https://www.elwatannews.com/news/details/872014

استطاع الحزب في فترة وجيزة أن يجمع 160 ألف توكيل أثناء تأسيسه، واعتمد 5 آلاف طلب، تم تقديمها كي ينال رخصته الرسمية في يونيو 2011 ليخوض الانتخابات بعدها.[34]

قبيل الانتخابات البرلمانية مباشرة؛ دخل الحزب في مفاوضات مع مجموعة من الأحزاب الليبرالية واليسارية، أبرزها كان المصري الديمقراطي الاجتماعي، والتجمع، والوفد، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والجبهة الديمقراطية، وبعض الأحزاب المدنية الصغيرة، لتأسيس تحالف انتخابي تحت اسم «الكتلة المصرية" لمواجهة الائتلاف الذي كان يقوده حزب الحرية والعدالة. وبعد دخول أحزاب وخروج أخرى على أرضية التفاوض على عدد المقاعد المفترض توزيعها بين كل حزب وآخر داخل ائتلاف الكتلة المصرية تأسس الأخير بين ثلاثة أحزاب هي: المصريين الأحرار، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والتجمع.

كان من المستغرب أن تتشكل الكتلة المصرية من ثلاثة أحزاب، ضمنها اثنان مختلفان تمامًا في التصورات السياسية والأيديولوجية. لكن في حقيقة الأمر فقد تشكلت بالأساس كقائمة تعبر عن تحالف مضاد للسيطرة الإسلامية على المجال السياسي والاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى -وبحد توصيف بعض قيادات هذه الأحزاب- لم يكن هذا التحالف سوى تحالف انتخابي مؤقت يسمح بوجود ممثلين عن أحزاب علمانية بالبرلمان، لكن لاحقًا كل حزب سيعمل بمفرده بناء على برنامجه السياسي.[35]

كان كل حزب مشارك في ائتلاف الكتلة المصرية يستفيد بشكل ما أو بآخر من المكوّنَين الحزبين الآخرين معه. كان المصريين الأحرار ماكينة الائتلاف الماليّة التي وفرت دعمًا ماليًّا غير محدود لمرشحيه، فيما كان المصري الديمقراطي الاجتماعي واجهة جيدة بما يضمه من رموز سياسية وثورية، فكان من الطبيعي إذن في ظل مناخ كان قريبًا من الثورة وأحداثها، أن يعتمد المصريين الأحرار على هذه الوجوه، خصوصًا مع طبيعته المحافظة التقليدية.

ونفس الشيء بالنسبة للتجمع، فرغم قدرات الحزب المحدودة فيما يخص مسألة الانتخابات ذاتها، وموارده الشحيحة للغاية، وكذلك ضعف الحزب الذي تزايد بشكل كبير -خصوصًا في العقد الأخير قبل الثورة وبعدها- بسبب العلاقة الوطيدة التي تربط أبرز قياداته (رفعت السعيد رئيس الحزب السابق) بنظام مبارك من ناحية، وجمود الحزب تقريبًا بسبب ممارسات قياداته الداخلية من ناحية أخرى،

34- المصدر نفسه

35- معلومات متقاطعة تم الحصول عليها من خلال مقابلات الباحث مع: بلال حبش، عضو المكتب السياسي لحزب «المصريين الأحرار»، مصدر تم ذكره، ومحمد سالم، عضو المكتب السياسي عن الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 9/ 10/ 2018

رغـم ذلـك فـإن التجمـع أعطـى للقائمـة فيـما يخـص معركتهـا مـع الإسـلاميين نـبرة واضحـة، خصوصًـا مـع المعـارك العديـدة السـابقة التـي خاضهـا الحـزب ورئيسـه ضـد التيـار الإسـلامي بشـكل عـام منـذ التسـعينيات.

اسـتطاعت قائمـة الكتلـة أن تحقـق نسـبة أقـل مـن المعقولـة، حيـث حصلـت إجـمالًا عـلى 35 مقعـدًا، منهـا 34 مقعـدًا للقوائـم، وواحـد للفـردي بدائـرة قـصر النيـل بالقاهـرة، وقـد تضمنـت هـذه المقاعـد 14 مقعـدًا للمصريـين الأحـرار، و18 للمـصري الديمقراطـي الاجتماعـي، ومقعديـن للتجمـع، ومقعـدًا لمرشـح الكتلـة إجـمالًا.[36] ويتضـح أن النسـبة التـي حصـل عليهـا المصريـين الأحـرار جـاءت ضعيفـة أخـذًا في الاعتبـار التمويـل الكبـير الـذي سـاهم بـه، والتنسـيق -وفـقًا حتـى لمحللـين ليبراليـين مثـل عمـرو حمـزاوي- مـع الكنيسـة لضـمان تصويـت الكتـل القبطيـة للكتلـة المصريـة.[37] إلا أن الكتلـة المصريـة قابلتهـا عـدة عوائـق؛ أولهـا عـدم وجـود خـبرة تنظيميـة في إدارة الانتخابـات، رغـم اجتهـاد الحزبـين في ضـم أعضـاء مـن نـواب الحـزب الوطنـي المنحـل إلى القائمـة، الأمـر الثـاني أن مـن فضَّـل التصويـت لصالـح مسـاحة ليبراليـة مناوِئـةٍ للإخـوان ذهـب صوتـه لحـزب الوفـد الـذي انضـم إليـه عـدد كبـير مـن نـواب وأعضـاء الوطنـي القدامـى، ثـم العقبـة الثالثـة التـي واجهـت الكتلـة المصريـة، وبالطبـع الحـزب الأهـم فيهـا المصريـين الأحـرار، تجلـت في الصعـود غـير المسـبوق للإسـلاميين (سـواء الإخـوان أو السـلفيين)، الذيـن امتلكـوا قواعـد جماهيريـة كبـيرة أهَّلتهـم لحصـد أغلبيـة كاسـحة في أول برلمـان يتـم انتخابـه بعـد الثـورة.

صـدرت الكتلـة المصريـة نفسـها كائتـلاف انتخـابي علـماني منـاوئ لجماعـة الإخـوان المسـلمين، يبـذل محاولاتـه بشـكل كبـير لكبـحِ هيمنـة الإخـوان والسـلفيين عـلى مجمـل الحيـاة السياسـية في مـصر، خاصـة وأن الإخـوان المسـلمين والسـلفيين كذلـك لم يعطـوا -وفقًـا لآراء كل أعضـاء القيـادات الحزبيـة المدنيـة في مقابلتهـم مـع الباحـث[38]- لشركائهـم في العمليـة السياسـية أي إشـارة جـادة وحقيقيـة عـلى شـعار "مشـاركة لا مغالبـة" الـذي كان الإخـوان يرددونـه طـوال الوقـت، بـل العكـس هـو مـا حـدث؛ حيـث سـيطر الإخـوان عـلى أغلبيـة مجلـسي الشـعب والشـورى، وعـلى الرئاسـة، وعـلى اللجنـة التأسيسـية للدسـتور، وعـلى اختيـار وطريقـة تشـكيل حكومـة هشـام قنديـل، وهـو مـا عـزز مـن حالـة الاسـتقطاب بشـكل كبـير.

عـززت الكتلـة المصريـة وجودهـا في المنافسـة الانتخابيـة بتمويـل مـالي ضخـم، وبخطاب سـياسي مناقـض للخطـاب الـذي يصـدره الإسـلاميون الذيـن رفعـوا منـذ جمعـة 29 يوليـو

36- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2012/2011، في عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مصدر سبق ذكره، ص 377

37- المصدر نفسه

38- رأي تم التأكيد عليه طوال الوقت من خلال مقابلات الباحث مع أغلب أعضاء الأحزاب والحركات المدنية

2011 شعار "تطبيق الشريعة" والخوف على دين الدولة، فيما رفعت أحزاب الكتلة المصرية شعار «مدنية الدولة المصرية».

رغم ذلك -والحديث هنا للباحثَين عمرو حمزاوي وميشيل دين- نسقت الكتلة المصرية بقوة مع الكنائس المسيحية لضمان تصويت المسيحيين الأقباط لمرشحيها، ونتيجة لذلك -وعلى خلاف الأهداف الأوّلية للأطراف المعنيّة- أضحت البيئة السياسة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية لعام 2011 أكثر استقطابًا على خطوط دينية، وهذا أضر بالجاذبية الانتخابية للكتلة المصرية، وانحرف بها عن الطبيعة العلمانية لبرنامجها.[39]

وعلى حد وصف الباحث سامح فوزي، شكّلَ مسار التصويت الذي أخذه المسيحيون الأقباط في انتخابات 2012/2011 للكتلة المصرية وبعدها في الانتخابات الرئاسية 2012، خصوصًا في الجولة الثانية لأحمد شفيق المرشح الرئاسي المحسوب على النظام القديم، تجسيد لحالة من التكتل الاضطراري. والسبب الواضح لذلك -وفقًا لفوزي- جاء نتيجة أن التصورات العقدية لأطراف كثر في الحركة الإسلامية التي التفَّت حول الإخوان، ثم رئيسهم محمد مرسي، لم تكن تحمل للأقباط مشاعر ودّ، أو إقرار واضح بحقهم في المواطنة الكاملة، بل على العكس حيث كانوا يتهمون الأقباط بالتمدد على حساب المسلمين في الثروة والمكانة. وبعد تنحي مبارك زادت أحداث العنف الموجهة نحو الأقباط بشكل كبير، وعظَّمت من حالة التخوُّف من الإسلاميين مثل: الأحداث الطائفية بأطفيح، وخروج أهالي قنا ضد تعيين اللواء عماد ميخائيل محافظًا لهم، حيث قطعوا طريق السكك الحديدية في سابقة أولى في تاريخ مصر الحديث، وظلوا معتصمين حتى رضخت السلطة لمطلبهم، واتهامات لشباب من الأقباط بازدراء الدين الإسلامي، وحصار السلفيين للكاتدرائية بدعوى تسليم سيدات مسلمات محتجزات بداخلها.

وقد صوَّت الأقباط في الانتخابات البرلمانية الأولى -وفقًا لفوزي- للكتلة المصرية في الأغلب الأعم عدا بعض الاستثناءات، وقد ظهر الصوت القبطي كانعكاسٍ مباشر لحالة الفرز على أساس ديني، والتي بدأ بها التيار الإسلامي خارطة الطريق في استفتاء مارس 2011، حيث حشد الإسلاميون في التصويت بنعم على أساس ديني بحت، رغم أن المادة الدستورية الخاصة بالشريعة لم تكن أصلًا موضع استفتاء، وفي المقابل حشد التيار المدني إلى جوار المسيحيين بالتصويت بالرفض أملًا في أن يُوضع الدستور أولًا قبل إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المتوقع أن يحصد التيار الإسلامي الأغلبية فيها، وهو ما حدث بالفعل.[40]

39- عمرو حمزاوي، ميشيل دنّ، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2017، ص 20-21

40- سامح فوزي، الكنيسة والسلوك التصويتي للأقباط المسيحيين، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 54،

في مقابلة للباحث مع ناشط من قيادات اليسار الديمقراطي، الذين لم يلتحقوا بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، تحدث عن أن الثورة كانت تحتاج لحزب يساري يعبر عن قطاعات ثورية حقيقية. فيما بدا واضحًا أن المصري الديمقراطي الاجتماعي سيعتمد على تركيبة اجتماعية أكثر محافظة، كما بدا ومنذ الوهلة الأولى لتأسيس الحزب. وخلال سعيه لبناء تحالفات لدخول البرلمان، مال لقائمة انتخابية، يهمين عليها رجال الأعمال، وتحوي فلول سابقين من الحزب الوطني. وقد أشار القيادي اليساري أنه حينما سأل صديق له بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، عن: كيف سينظمون العمل مع حلفائهم بالقائمة، أخبره بأن حزبه -أي المصري الديمقراطي الاجتماعي- "سيقوم بإدارة التنظيم الانتخابي، فيما سيدفع المصريون الأحرار الأموال، أما الكنيسة فستقوم بالحشد". لم يحب القيادي بالطبع أن يعلن للباحث عن اسم صديقه بشكل صريح، لكنه كان يوضح أن نشأة بعض الأحزاب كان يقوم بالأساس على مسألة مقاومة الإخوان في المجالين العام والسياسي، وأن الاستقطاب الذي كان ظاهرًا حينها يوضح أن مسارات التصويت كانت مضغوطة بخطابين حاديّن للغاية، وإن كان المنطق يقول هنا بأن الإخوان والسلفيين تحملوا جزءًا أزيد من هذا الاستقطاب، بفعل أنهم يمثلون الأغلبية من جهة، ومن جهة أخرى مبادرتهم بتصدير خطابات وشعارات دينية شديدة الحدة، كالتعبئة التي حدثت بجمعة الشريعة في 29 يوليو 2011 على سبيل المثال.

في المقابل، طرح قيادات من المصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريون الأحرار وجهة نظر منطقية للغاية، وهي بأنهم كانوا يعولون على إخراج الأقباط من حالة العزلة السياسية التي فُرضت عليهم طوال عصر مبارك، حينما كانت الكنيسة تمثلهم سياسيًا ودينيًا. فكان من الطبيعي دفع الأقباط للانخراط في الزخم السياسي الذي تلى الثورة، عبر المسار الطبيعي، وهي الأحزاب السياسية، لأن هذا هو التجسيد الأمثل لممارسة العمل السياسي، وليس عبر المؤسسات الدينية. وبالطبع كان من المنطقي أن يتم استهدافهم كقاعدة تصويتية، واستهداف نخب منهم في عضوية الأحزاب. يضاف على ذلك أن الشريحة القبطية مثلها مثل شرائح كثيرة غيرها في المجال العام، كانت قلقة للغاية من الخطاب السياسي الحاد الذي صدرته جماعات الإسلام السياسي بعد الثورة، والذي تُرجم بعضه لأحداث عنف، مورست ضدهم بعد الثورة مباشرة.[41]

السنة 14، القاهرة، أبريل 2014، ص 137-138

41- وجهة نظر متقاطعة تم مناقشتها في مقابلات مع : محمد سالم، عضو المكتب السياسي عن الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره، وبلال حبش، عضو المكتب السياسي لحزب «المصريين الأحرار»، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، مصدر سبق ذكره، ومحمد نعيم، عضو سابق بمجموعة «البوصلة»، وعضو سابق بالهيئة العليا للحزب الديمقراطي الاجتماعي، مقابلة سكايب مع الباحث، 12/ 12/ 2013.

خامسًا: قائمة الثورة مستمرة

قبل تكوين هذه القائمة، دخل التحالف الشعبي الاشتراكي بداية في مفاوضات مع أحزاب الكتلة المصرية، للمشاركة في الكتلة، لكن هذه المفاوضات فشلت بسبب إصرار تلك الأحزاب على وضع عناصر من فلول الوطني في قوائم الكتلة، ووجود حزب التجمع ضمن أحزابها، وضغوط شباب التحالف الراديكاليين بسبب هيمنة المصريين الأحرار عليها[42] (ذلك حسب رواية قيادات من حزب التحالف)، وربما تكون فشلت بسبب الخلاف حول عدد المقاعد المخصصة للتحالف (حسب رواية كوادر من المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي).

وفي جميع الأحوال انتهى الأمر بخروج التحالف الشعبي الاشتراكي من ائتلاف الكتلة المصرية، وقيامه بتأسيس قائمة جديدة هي الثورة مستمرة بالاشتراك مع عدد من أحزاب وحركات شباب الثورة، مثل: مصر الحرية، والتيار المصري، وحركة 6 أبريل-الجبهة الديمقراطية، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية. وأسفر ذلك عن ترشح عدد من أعضاء ائتلاف شباب الثورة البارزين على القائمة، مثل: إسلام لطفي، وعبدالرحمن فارس، وأسماء محفوظ، ومحمد القصاص عن التيار المصري؛ وخالد السيد، وياسر الهواري، ومحمد عواد، عن حركة شباب من أجل العدالة والحرية؛ وعمرو عزّ، وطارق الخولي، عن حركة 6 أبريل-الجبهة الديمقراطية؛ وخالد تليمة، ممثل التجمع في ائتلاف شباب الثورة؛ ومعاذ عبدالكريم، ممثل شباب الإخوان في ائتلاف شباب الثورة. كما ترشح على القائمة عدد من الرموز السياسية البارزة، مثل: أبو العز الحريري، ومدحت الزاهد، عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي؛ وعمرو حمزاوي، رئيس حزب مصر الحرية سابقًا؛ والإعلامية جميلة اسماعيل، التي ستساهم في تأسيس حزب الدستور لاحقًا؛ والفنانة تيسير فهمي عن حزب المساواة والتنمية.[43]

وقد نجح لقائمة الثورة مستمرة 7 مرشحين، 5 لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ومقعد واحد للفردي ذهب للمرشح عمرو حمزاوي رئيس حزب مصر الحرية، ومقعد فردي آخر. ولم ينجح أي من الشباب الذين ترشحوا على ذات القائمة، من

42- عبدالغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي السابق، مقابلة شخصية مع الباحث، مصدر سبق ذكره

43- أحمد عبد الجليل، الجبهة الحرة تنشر قائمة بيضاء لمرشحي البرلمان، مصرس (نقلا عن جريدة الفجر)، (15/ 11/ 2011)، شوهد في 5 / 1/ 2019: https://www.masress.com/elfagr/82884 ، انظر أيضا: عمرو عبدالعليم، « المرشحين المفضلين في انتخابات مجلس الشعب المرحلة الأولى»، صفحة الناشط على موقع فيسبوك، (27 / 12/ 2011)، شوهد في 6/ 1/ 2019 : https://goo.gl/LV44sC، و بسمة المهدي ومحمود عثمان، معركة تكسير العظام في «قصر النيل».. عبدالمجيد يواجه تيسير فهمي.. وجميلة إسماعيل بلا منافس.. وائتلاف الثورة ينافس نفسه بجنوب القاهرة، اليوم السابع، (25/ 10/ 2011)، شوهد في 5 / 1/ 2019: https://goo.gl/1UwMLU

جميع حركات شباب الثورة.[44]

وعُدَّ هذا الفوز بالنسبة للتحالف الشعبي الاشتراكي نتيجةً لا بأس بها، باعتبار الموارد المالية القليلة التي كان يمتلكها، وحداثة الأحزاب التي شكلت القائمة، وكذلك مقارنة بالوضع الذي كانت عليه المجموعات اليسارية قبل الثورة، التي لم يكن يمثلها أحزاب من الأساس في البرلمان أو في المجال السياسي عمومًا، باستثناء التجمع الذي كان قريبًا من نظام مبارك. لكن النتائج بشكل عام بالنسبة لمجموعة شباب ائتلاف شباب الثورة الذين ترشحوا على ذات القائمة جاءت مُخيِّبةً للآمال بشكل كبير للغاية، فلم ينجح أي منهم في المرور لمجلس الشعب الجديد، وسبَّبَ لهم هذا الأمر صدمة كبيرة كونهم كانوا حتى فترة قصيرة للغاية نجومًا في مشهد ثورة يناير.

كانت وجوه قائمة الثورة مستمرة هي الأكثر شهرة إعلاميًا على الأقل، لكن القائمة ذاتها هي الأضعف لأسباب عديدة. فالانتخابات البرلمانية 2011/2012 كانت التجربة الأولى لمرشحي القائمة، والأحزاب التي شكلتها كلها أحزاب ضعيفة بسبب قدراتها التنظيمية والمالية، وبسبب حداثة تكوينها. وكانت أغلب القائمة لشباب من الثورة لم يكن لهم أي سابق خبرة بتنظيم وإدارة حملات انتخابية، ولا تواصل قاعدي مع الجماهير. حتى شباب الإخوان السابقون أيضًا كانت قدراتهم التنظيمية تتركز بالأساس في مساحات ليس لها ارتباط بالعمل مع الشارع، مثل العمل مع القطاعات الطلابية، أو التنسيق السياسي. هذا غير سيطرة النبرة الاحتجاجية على مجمل الخطاب السياسي لشباب الثورة. بالإضافة إلى أن مركز اهتمامهم وقتها كان التواجد الدائم داخل الفعاليات الثورية، التي كانت تحرز نتائج سياسية على المستوى العام، لكنها لم تحقق لهم تواصلًا جماهيريًّا في مناطقهم المحلية، بعضهم مثلًا شارك في أحداث محمد محمود الأولى على حساب دعايته الانتخابية، ولم يكن لديهم سوى بضعة أيام للترويج لحملاتهم الانتخابية قبل الجولة الأولى للانتخابات مباشرة.

من المهم نقل اقتباسات للشباب الذين شاركوا في هذه القائمة للتدليل على الصعوبات التي قابلوها:

طارق الخولي وكان عضوًا بحركة 6 أبريل وممثلًا عنها في ائتلاف شباب الثورة، برر عدم نجاحه في الانتخابات بضعف الدعاية والإنفاق المالي، لكنه ليس نادمًا على خوض التجربة، لأنها أكسبته خبرة قوية، واكتشف أن الأمور على الأرض بخلاف الأمور في ميدان التحرير. ويضيف الخولي أن تلك الانتخابات لم تكن معركة شريفة

44- للمزيد، انظر الفصل الثاني، ائتلاف شباب الثورة.

في ظل ضعف إمكانات الشباب، ووجود دعاية انتخابية في يوم الصمت، ويَنحو فيها باللائمة على الشباب لأنهم تركوا ميدان التحرير مبكرًا بعد الثورة، ووقعوا في فخ الاندماج في الكيانات السياسية، وانخرطوا في حملات التشويه المتبادل، ما أدى إلى عدم ثقة الجمهور بهم. ويؤكد أخيرًا (في حوار مع BBC العربية في ديسمبر 2011): "يجب على شباب الثورة أن يعترف بأن شرعية ميدان التحرير سقطت، وبدأت مرحلة شرعية البرلمان"، ثم يحذر من أن "البرلمان المقبل سيُواجَه بإضرابات واعتصامات كبيرة، وسيتحمل عبء إصلاح كل الأمور، وربما يدخل في صدامات مع المجلس العسكري".. بينما على جانب آخر حاولت أسماء محفوظ، مرشحة القائمة عن دائرة مصر الجديدة، الانسحاب من الانتخابات إلا أن حزبها التيار المصري رفض ذلك، فضلًا عن انتهاء المدة القانونية للانسحاب، فأصبحت مرشحة مع وقف التنفيذ، وكان مبررها لذلك هو "نزيف الدم في ميدان التحرير" ورفضها لما تصفه بـ"سحب البساط من تحت الميدان ومنحه للانتخابات".[45]

45- محمود أبو بكر، شباب الثورة «الخاسر الأبرز» في الانتخابات، بي بي سي العربية، (2 / 12/ 2011)، شوهد في 28 / 12/ 2018: http://www.bbc.egypt_youth_111202/12/com/arabic/middleeast/2011

سادسًا: قائمة حزب النور تأسس حزب النور كذراع سياسية معبرة عن المدرسة السلفية بعد تنحي مبارك مباشرة، وصَدم الحزب حينها مراقبيه بمفاجآت متتالية: ممارساته البراجماتية للغاية بالمفارقة مع مُكونَه المذهبي والعقدي السلفي المتشدد، وأيضًا بالقدرات التنظيمية الكبيرة التي أبداها كوادر الحزب، وكذلك بالصورة التي حاول الحزب أن يظهر بها قياداته السياسية والإعلامية (يسري سلامة قبل استقالته وانضمامه لحزب الدستور، نادر بكار، عماد عبدالغفور قبل استقالته). بالرغم من حداثة عمل الحزب بالسياسة، التي لم تتجاوز أشهر، لكن كانت المفاجأة الأكبر، هي حصوله على الترتيب الثاني في الانتخابات البرلمانية 2011/2012 متقدمًا على أحزاب كبيرة، لها تاريخ من المشاركة في الانتخابات، وقواعد تنظيمية، وهياكل حزبية مثل الوفد، أو أحزاب في قائمة انتخابية، وراءها تكتلات كبيرة اجتماعية واقتصادية مثل أحزاب الكتلة المصرية.

انسحب النور وبقية الأحزاب السلفية من قائمة التحالف الديمقراطي التي قادها الحريّة والعدالة، بعد أن شعر السلفيون أن الإخوان أسهموا في هذه القائمة لأجل مدِّ صلاتِهم بالأحزاب المدنية على حساب بقية الأحزاب الإسلامية حينها، وكذلك لاختلافهم مع الإخوان على هيمنة الحرية والعدالة على تشكيل القوائم، وتأخير ممثليهم بشكل كبير بها. وقد تصدر النور القائمة الجديدة، ومعه حزبي الأصالة، والبناء والتنمية.[46]

وكانت أهم مفاجآت انتخابات مجلس الشعب 2012/2011 هو مجيء حزب النور تاليًا لحزب الحرية والعدالة، حيث حصد المنصب الثاني بنسبة 25%،[47] وتفصيلًا حصدت قائمته بأحزابها الثلاثة على 127 مقعدًا، منها 96 مقعدًا على القوائم، و31 على المقاعد الفردية، من بينها كان هناك 14 مقعدًا لحزب البناء والتنمية، و3 مقاعد لحزب الأصالة السلفي، وقد أعلنت مجموعة البناء والتنمية عن تكوينها كتلة مستقلة بالمجلس،[48] منفصلة في مواقفها عن حزب النور.

لقد نجح حزب النور، الذي كان يخوض الانتخابات لأول مرة، وبكوادر غير مدربة إطلاقًا على العملية الانتخابية ومجرياتها، في تحقيق نتيجة كبيرة، رغم أن المدرسة السلفية كانت بعيدة تمامًا عن العمل السياسي حتى قيام الثورة. وقد تحقق

46- وحيد عبدالمجيد، «التحالف الديمقراطي».. رحلة الصعود والتفكك، مصدر سبق ذكره.

47- يسري العزباوي، بين الاستقرار والتغيير.. الخرائط التصويتية المحتملة للانتخابات البرلمانية القادمة، المركز العربي للبحوث والدراسات، (29/ 12/ 2013)، شوهد في 1 / 12/ 2018 : http://www.acrseg.org/2274/bcrawl

48- عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية 2011/ 2012، مصدر سبق ذكره، ص 377

هـذا النجـاح نتيجـة لعوامـل مختلفـة، أهمهـا تمتـع حـزب النـور والمدرسـة السـلفية بشـبكة اجتماعيـة ضخمـة، بناهـا عـبر أكـثر مـن ثلاثـة عقـود منـذ نشـأة المدرسـة في الإسـكندرية بـين منتصـف وأواخـر سـبعينيات القـرن العشريـن، حيـث اعتمـد فيهـا عـلى ممارسـة العمـل الدعـوي ممزوجًـا بالعمـل الأهـلي والاجتماعـي. وقـد حصـد الحـزب عـدد كبـير مـن الأصـوات في معاقلـه الأساسـية، في الإسـكندرية ومحافظـات الدلتـا خاصـة كفـر الشـيخ والبحـيرة ودميـاط. العامـل الثـاني الـذي سـاعد عـلى نجاحـه الكبـير كان تفتـت أصـوات الأحـزاب المدنيـة، بسـبب تفرقهـا بـين قوائـم مختلفـة. كـما اسـتفاد حـزب النـور خـلال الشـهور التـي تلـت الثـورة مـن حالـة الاسـتقطاب الديني-العلـماني، وقـد عـزز اسـتفادته بخطـاب يرتكـز عـلى الهُوِيَّـة الدينيـة، فـكان مركـز دعايتـه الانتخابيـة هـو تطبيـق الشريعـة، والحفـاظ عـلى هويـة الدولـة الإسـلامية، في مواجهـة خطـاب القـوى المدنيـة المعـادي لأسـلمة الدولـة والمجتمـع.

مراجع الفصل التاسع

أولا. الكتب

- عمرو هاشم ربيع (مؤلف وآخرون)، انتخابات مجلس الشعب 2011/ 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط 1، 2012
-

ثانيا. الدراسات

- أحمد عبدالحميد حسين، إشكالية التمويل في العمل الحزبي، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 59، القاهرة، يوليو 2015
- التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، مركز كارتر، أطلانطا، 2012
- أحمد عبد ربه، الأحزاب المصريّة وانتخابات البرلمان المصريّ 2011/ 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر، 2011
- حسن سلامة، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 42، السنة 11، أبريل 2011
- سامح فوزي، الكنيسة والسلوك التصويتي للأقباط المسيحيين، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 54، السنة 14، القاهرة، أبريل 2014
- عمرو حمزاوي، ميشيل دنّ، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2017.
- يسري العزباوي، بين الاستقرار والتغيير.. الخرائط التصويتية المحتملة للانتخابات البرلمانية القادمة، المركز العربي للبحوث والدراسات، (29/ 12/ 2013)، شوهد في 1 / 12/ 2018 : http://www.acrseg.org/2274/bcrawl.

ثالثا. الصحف والمواقع

- إبراهيم الزعفراني، (أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، من جيل السبعينيات الذي أسهم في تأسيسها الثاني)، الإخوان وانتخابات مجلس الشعب عام 1984، حساب إبراهيم الزعفراني على موقع فيسبوك، (29 / 11/ 2015)، شوهد في

.https://goo.gl/oNQpvy : 2018 /12 /29

- إبراهيم الزعفراني، (أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، من جيل السبعينيات الذي أسهم في تأسيسها الثاني)، الإخوان وانتخابات مجلس الشعب عام 1987، حساب إبراهيم الزعفراني على موقع فيسبوك، (30 / 11/ 2015)، شوهد في 29/ 12/ 2018 : CH1PmJ/gl.goo//:https.
- أحمد عبد الجليل، الجبهة الحرة تنشر قائمة بيضاء لمرشحي البرلمان، مصرس (نقلا عن جريدة الفجر)، (15/ 11/ 2011)، شوهد في 5 / 1/ 2019: https:// 82884/elfagr/com.masress.www.
- بسمة المهدي ومحمود عثمان، معركة تكسير العظام فى «قصر النيل».. عبدالمجيد يواجه تيسير فهمى.. وجميلة إسماعيل بلا منافس.. وائتلاف الثورة ينافس نفسه بجنوب القاهرة، اليوم السابع، (25/ 10/ 2011)، شوهد في 5 / 1/ 2019: 1UwMLU/gl.goo//:https.
- تطور الحياة الحزبية في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، شوهد في 28 /12/ 2018: http://www.sis.gov.eg/section/325/121?lang=ar
- داليا عثمان، «المصري اليوم» تنشر نص «الإعلان الدستوري».. وانتخابات الرئاسة قبل نهاية العام الجاري، المصري اليوم، (30 /3/ 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/122361.
- سمير حمدي، وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، الوفد (7 / 7/ 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018 : MHMU5Y/gl.goo//:https.
- عمرو عبدالعليم، « المرشحين المفضلين في انتخابات مجلس الشعب المرحلة الأولى»، صفحة الناشط على موقع فيسبوك، (27 / 12/ 2011)، شوهد في 6/ 1/ 2019 : LV44sC/gl.goo//:https،.
- مروة شوقي، صاحب مشروع «دمج الأحزاب»: نهدف لتقليص العدد من 106 إلى 10 فقط، مصراوي، (8/ 4/ 2018)، شوهد في 29/ 12/ 2018: https://goo.gl/ EZd1aR
- محمود أبو بكر، شباب الثورة «الخاسر الأبرز» في الانتخابات، بي بي سي العربية، (2 / 12/ 2011)، شوهد في 28 / 12/ 2018: http://www.bbc.com/arabic/ middleeast/2011/12/111202_egypt_youth
- محمد إسماعيل، «التجمع» يرفض الانضمام لتحالف «الوفد والإخوان»، (21 يونيو 2011)، شوهد في 28/ 12/ 2018 : https://goo.gl/HbfGCU
- هاني الوزيري، «التحالف الديمقراطي» يقرُّ «القائمة المغلقة»..، المصري

اليـوم، (28/ 6/ 2011)، شـوهد في 27/ 12/ 2018: https://www.almasryalyoum.com/news/details/140841

- وحيـد عبدالمجيـد، «التحالـف الديمقراطـي».. رحلـة الصعـود والتفـكك، جريـدة الوطــن، (20/ 11/ 2012)، شــوهد في 27 /12/ 2018: https://www.elwatannews.com/news/details/80136
- ياسـمين محفـوظ، «المصريـين الأحـرار» يكشـف تفاصيـل رفض الانضـمام لـ»دعم مـصر»: حـزب وطنـي جديـد، جريـدة الوطـن، (12 أكتوبـر 2015)، تاريـخ زيـارة الرابـط 29 ديسمبر 2015: https://www.elwatannews.com/news/details/872014

رابعًا. المقابلات

- أحمـد عـلي، مسـؤول مكتـب الطـلاب السـابق بـ»التيـار الشـعبي»، مقابلـة عـلى الإنترنـت مـع الباحـث 23 / 12/ 2018
- بــلال حبــش، عضــو المكتــب الســياسي لحــزب «المصريــين الأحــرار»، مقابلــة شــخصية مــع الباحــث، القاهــرة، 18/ 11/ 2018
- عــماد حمــدي، المتحــدث الإعلامــي لـ»التيــار الشــعبي»، ومنســق لجنــة الانتخابـات بحملـة حمديـن صباحـي 2012، وعضـو المكتـب السـياسي بحـزب الكرامـة، مقابلــة إنترنــت مــع الباحــث، 18/ 12/ 2018
- عبدالغفـار شـكر، رئيـس حـزب التحالـف الشـعبي الاشـتراكي السـابق، مقابلـة شـخصية مـع الباحـث، القاهـرة، 18/ 11/ 2018
- محمــد ســالم، عضــو المكتــب الســياسي عــن الحــزب الديمقراطــي المــصري الاجتماعــي، مقابلــة شــخصية مــع الباحــث، القاهــرة، 9/ 10/ 2018.
- محمـد عرفـات، الأمـين العـام السـابق للحـزب الديمقراطـي المـصري الاجتماعي، مقابلـة عـلى الإنترنـت مـع الباحـث، 6 / 1/ 2019.
- محمـد نعيـم، عضـو سـابق بمجموعـة «البوصلـة»، وعضـو سـابق بالهيئـة العليـا للحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي، مقابلـة سـكايب مـع الباحـث، 12/ 12/ 2013.

فهرس

- مقدمة ---- 9
- **الفصل الأول** ---- 15

تمهيد: المجال السياسي قبل ثورة يناير

- أولًا: تأسيس دولة يوليو ---- 17
- ثانيًا: السادات والجيش والانفتاح ---- 20
- ثالثًا: نظام مبارك 22
- رابعًا: الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية قبل الثورة ---- 27
- مراجع الفصل الأول ---- 39
- **الفصل الثاني** ---- 34

ائتلاف شباب الثورة.. تمثيل ما لا يمكن تمثيله

- تقديم ---- 44
- أولًا: بداية التأسيس ---- 47
- ثانيًا: الائتلاف بعد التنحي ---- 53
- ثالثًا: ائتلاف شباب الثورة والمجلس العسكري ---- 57
- رابعًا: مشاكل تعصف بالائتلاف ---- 59
- خامسًا: الانتخابات تؤدي إلى مزيد من التفكك ---- 62
- سادسًا: حل الائتلاف رسميًا ---- 65
- مراجع الفصل الثاني ---- 66
- **الفصل الثالث** ---- 69

المصري الديمقراطي الاجتماعي.. الانتقال من المركز إلى الهامش

- أولًا: مجموعة المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي ---- 70
- ثانيًا: الثورة ونشأة الحزب ---- 74
- ثالثًا: وجوه محايدة بارزة لقيادة الحزب ---- 80
- رابعًا: أفكار الحزب وهيكله التنظيمي ---- 82
- خامسًا: الحزب والانتخابات البرلمانية عام 2012/2011 ---- 84
- سادسًا: الحزب والانتخابات الرئاسية عام 2012 ---- 86
- سابعًا: الحزب وأزمة دستور 2012 ---- 88
- مراجع الفصل الثالث ---- 91
- **الفصل الرابع** ---- 95

التحالف الشعبي الاشتراكي.. حزب «اليسار العريض»

- أولًا: تمهيد ---- 96
- ثانيًا: نشأة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ---- 104
- ثالثًا: مسار الحزب خلال عامي الثورة ---- 112
- مراجع الفصل الرابع ---- 118

- **الفصل الخامس** ---- 121

التيار المصري.. القادمون من «الثقب الأسود»

- أولًا: النشأة والتجربة الشخصية ---- 122
- ثانيًا: من التمرد إلى الخروج ---- 128
- ثالثًا: تأسيس حزب التيار المصري ---- 136
- رابعًا: أفول تجربة التيار المصري ---- 141
- مراجع الفصل الخامس ---- 144

- **الفصل السادس** ---- 147

مصر القوية.. الثورة المصرية وتحولات «ما بعد الإسلاميين»

- مقدمة ---- 148
- أولًا: مفهوم «ما بعد الإسلاميين» وحزب مصر القوية ---- 150
- ثانيًا: السيرة الذاتية للفاعلين.. ودورها في تشكيل مصر القوية ---- 153
- ثالثًا: مصر القوية.. حزب البرجوازية الصغيرة ---- 159
- رابعًا: ملامح التنظيم الداخلي للحزب ---- 161
- خامسًا: مصر القوية والوصم السياسي ---- 164
- مراجع الفصل السادس ---- 166

- **الفصل السابع** ---- 171

الدستور.. حينما غادر الملك مملكته دون عودة

- أولًا: خلفية تاريخية ---- 172
- ثانيًا: تأسيس الدستور.. التنظيم والتصورات السياسية ---- 175
- ثالثًا: الهيكل التنظيمي ---- 181
- رابعًا: الدستور من التأسيس حتى 3 يوليو 2013 ---- 185
- خامسًا: تركيبة الحزب وتأثيرها على التنظيم الداخلي ---- 188
- مراجع الفصل السابع ---- 192

- **الفصل الثامن** ---- 197

التيار الشعبي.. تنظيم الثورة، أم تنظيم الناصريين الجدد؟!

- أولًا: الخلفية التاريخية والنشأة ---- 198
- ثانيًا: حزب الكرامة بعد الثورة ---- 203
- ثالثًا: الهيكل التنظيمي للتيار الشعبي ---- 207
- رابعًا: حركة التيار الشعبي في المجال السياسي ---- 210
- مراجع الفصل الثامن ---- 213

- **الفصل التاسع** ---- 217

قراءة لتحالفات القوائم في الانتخابات البرلمانية 2012/2011

- أولًا الطريق إلى الانتخابات ---- 218
- ثانيًا: الأحزاب المتنافسة في البرلمان ---- 220
- ثالثًا: قائمة التحالف الديمقراطي ---- 223
- رابعًا: قائمة الكتلة المصرية ---- 231
- خامسًا: قائمة الثورة مستمرة ---- 237
- سادسًا: قائمة حزب النور ---- 240
- مراجع الفصل التاسع ---- 242